



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت الواقع في
١ - ٢ / جمادى الثاني / ١٤١٥ هجرية ، الموافق ٥ - ٦ / ١١ / ١٩٩٤
ميلادية

(العدد ٥)

(العدد ٥)

جدول الأعمال .

الصفحة

- ٦ (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٦ (٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات - لا احد .
- ٦ (٣) طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة من لجنة فلسطين والاراضي العربية وضمه الى لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .
- ٦ (٤) قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها :
١. قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

هكذا من الأشهل

هكذا من الأشهر

جدول الاعمال

٢

الصفحة

- ١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً لها
- ٢- معادة السيد حاتم الغزاوي مقررأ لها
٢. قرار لجنة الزراعة والري رقم (١) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :
- ١- سعادة السيد نادر الظهيريات رئيساً لها
- ٢- معادة السيد جميل الحشوش مقررأ لها
٣. قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :
- ١- معالي الدكتور عوض خليفات رئيساً لها
- ٢- معادة الدكتور فرح الرضي مقررأ لها
٤. قرار لجنة الصحة وسلامة البيئة رقم (١) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :
- ١- سعادة الدكتور احمد القضاء رئيساً لها
- ٢- معادة الدكتور نزيه عمارين مقررأ لها
٥. قرار لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة رقم (١) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :
- ١- سعادة السيد انور الحدييد رئيساً لها
- ٢- معادة السيد عبد العزيز جبر مقررأ لها
- ٥- أ- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) تاريخ ٢ / ١١ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ .
- ب- التصويت على قرار لجنة الشؤون الخارجية .
- ٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الاحد الساعة التاسعة والنصف صباحاً

محضر الجلسة الخامسة للدورة العادية الثانية لمجلس الامة المنعقدة في ٥-٦ / ١١ / ١٩٩٤ م ٣

محضر الجلسة

- ٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
 - ١٠- معالي السيد سامي قموه : وزيراً للمالية .
 - ١١- معالي السيد سلامة حماد : وزيراً للداخلية .
 - ١٢- معالي الدكتور محمد الصقور : وزيراً للتنمية الاجتماعية .
 - ١٣- معالي السيد خالد الغزاوي : وزيراً للعمل .
 - ١٤- معالي السيد طلال سطمعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
 - ١٥- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزيراً للسياحة والآثار .
 - ١٦- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزيراً للشباب .
 - ١٧- معالي الدكتورة رجا خلف : وزيراً للصناعة والتجارة .
 - ١٨- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزيراً للأشغال العامة والاسكان .
 - ١٩- معالي السيد جمعة حماد : وزيراً للثقافة .
 - ٢٠- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزيراً للبريد والاتصالات .
 - ٢١- معالي السيد عادل القضاة : وزيراً للتموين .
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٥ - ٦ / ١١ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خخير .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد .
- وتغيب بمعلرة من الأعضاء السادة : لا أحد .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد .
- وحضر من الحكومة
- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع .
 - ٢- معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائباً لرئيس الوزراء .
 - ٣- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزيراً للتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
 - ٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزيراً للاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
 - ٥- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
 - ٦- معالي المهندس سمير قعوار : وزيراً للنقل .
 - ٧- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزيراً للبياه والري .
 - ٨- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزيراً للصحة .

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن افتتاح الجلسة ،
الامين العام جدول الاعمال ، عفواً ، الاستاذ
عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي لا يحمد
على مكروهه سواء وبعد ، شكراً معالي الرئيس .

أرجو أن أشير قبل الشروع في جدول
الاعمال الى أمر طارئ وهو الكارثة التي
تسببت بها الظروف الجوية يوم الخميس
الماضي، وبداية أوجه الشكر لسيد البلاد جلالة
الملك المعظم الذي تفضل مشكوراً باصدار
توجيهاته الى الحكومة والجهات المعنية لمعالجة
الامر ومتابعة معرفة المتضررين وأسباب الضرر .

٢٢- معالي الدكتور محمد الذليبات : وزير
دولة للتنمية الادارية .

٢٣- معالي المهندس منصور بن طريف :
وزيراً للزراعة .

٢٤- معالي الدكتور راتب السعود : وزيراً
للتعليم العالي .

٢٥- معالي السيد محمد الذويب : وزير
دولة .

٢٦- معالي السيد توفيق كرشان : وزيراً
للشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٧- معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير
دولة .

٢٨- معالي السيد هشام التل : وزيراً
للمعدل .

٢٩- معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير
دولة .

٣٠- معالي السيد طلال عريقات : وزيراً
للطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة السادة :-

(١) السيد نذير عطيات .

(٢) السيد علي الحسبان .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد غسان النجدوي .

دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي
الرئيس .

لا شك أن ما تفضل به معالي الاخ
النائب المحترم أن هذه كارثة وقعت في مختلف
أنحاء المملكة ، جلالة الملك المعظم كمادته
أولى هذا الامر كل الاهتمام ، وكذلك تولت
الحكومة بتوجيهاته فألفت لجنة برئاسة وزير
الداخلية والوزراء المعنيين من أجل التحقق من
كل الذي جرى وتقديم المساعدات الفورية
لكل المتضررين الذي تضرروا بذلك ، وكذلك
في كل محافظة أيضاً لجنة برئاسة المحافظ
والدوائر المعنية لتقدير الخسائر والاضرار لتتخذ
الحكومة القرار المناسب حول ذلك .

شكراً لمعالي الاخ لأثارة هذا الموضوع
ومجلس الوزراء في هذا الصباح كان موضوعه
الاساسي هو هذا الموضوع واتخذ هذه
القرارات - وإن شاء الله - سنقدم كل ما
نستطيع تقديمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً دولة
الرئيس ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي
الرئيس .

أنا أود في بداية الجلسة أن أسأل
الحكومة من خلالكم معالي الرئيس إذا كان
هناك مبرر موضوعي للحشودات الامنية خارج
مبنى المجلس ، هل هناك فعلاً ما يدعوا الى هذا

أرجو أن أشير الى أن منطقة المفرق
ومدينة المفرق تحديداً قد لحق بها اضرار مادية
وشخصية حيث توفي بعض الاشخاص وحيث
شرد البعض الآخر من بيوتهم نتيجة الفيضانات
والسيول التي جاءت من الامطار التي هطلت
مساء يوم الخميس ، وأرجو ان أوجه الشكر
لكل المسؤولين المعنيين الذين تفضلوا بالسهر
على راحة المواطنين ومحاولة إنقاذهم من خطر
السيول بالامكانيات الموجودة .

كل المسؤولين لم يقصروا ، محافظ
المفرق ومسؤولي الدوائر هناك ، الحكومة
المركزية أيضاً ، معالي وزير الداخلية ، معالي
وزير البلديات الذي هب منتحياً ، معالي أمين
العاصمة .

كل المسؤولين وأرجو أن لا يفوتني ذكر
أحد من الذين ساهموا في محاولات الانقاذ أو
معالجة الوضع الناتج عن الفيضانات والسيول
في منطقة المفرق وفي كافة مناطق المملكة .

أرجو أن أسمع جواباً من الحكومة الموقرة
ومن دولة الرئيس تحديداً متأملاً منه أن تقدم
الحكومة التعويضات للمتضررين جبراً لحاظرهم
ونتيجة للكارثة التي حلت بدون سابق إنذار
وهي ناتجة عن قضاء الله وقدره وشكراً
معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دولة
رئيس الوزراء .

هكذا من المأهول

التحسب الأمني ؟ تساؤل برىء فقط .
معالي رئيس المجلس :
دولة رئيس الوزراء .
دولة رئيس الوزراء : شكراً لسعادة
الاح النائب ، الاجراءات الامنية تتم بناء على
معلومات تتوفر لدى الجهات الامنية وتتخذ هذا
الموقف ، وهو إجتهد ، نحن نتحدثنا قبل
الدخول في هذا الموضوع وسيكون الامر مجلياً
بأسرع وقت ممكن وشكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً دولة
الرئيس ، جدول الأعمال .
السيد الامين العام :
بسم الله الرحمن الرحيم
١- تلاوة محضر الجلسة
السابقة .
معالي رئيس المجلس :
يعنى ؟
يعنى .
السيد الامين العام :
٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
لا أحد .
٣- طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد
احمد الكساسبة من لجنة فلسطين والأراضي
العربية المحتلة وضمتها الى لجنة استراتيجية الطاقة
والمياه .
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس المجلس :
أرجو قبول استقالتى من لجنة فلسطين
والأراضي المحتلة وأن أضرم إلى لجنة استراتيجية
المياه والطاقة .
مع فائق الاحترام
النائب
احمد الكساسبة
١٩٩٤ / ١٠ / ٢٩
معالي الرئيس الرجاء طرحها اثناء
مناقشة البند ب على ملحق جدول اعمال
الجلسة الثالثة .
معالي رئيس المجلس : بناء على طلب
الزميل تعديل عضويته من لجنة الى لجنة ،
موافقة .
السيد الامين العام :
٤) قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء
ومقررين لها :
١. قرار اللجنة القانونية رقم (١)
تاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن
انتخاب :
١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً
لها .

٢- سعادة السيد حاتم الغزاوي مقررأ لها .
قرار رقم (١)
اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها
القانوني بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٤
لا انتخاب رئيساً ومقررأ لها وقررت انتخاب :-
١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً
لها .
٢- سعادة السيد حاتم الغزاوي مقررأ لها .
يرجى العلم ، ، ،
حكم خير اللجنة القانونية
أمين عام مجلس الأمة مجلس النواب
٢. قرار لجنة الزراعة والري رقم (١)
تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن
انتخاب :
١- سعادة السيد نادر الظهيرات
رئيساً لها .
٢- سعادة السيد جميل الحشوش
مقررأ لها .
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة التربية والتعليم بنصابها
القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ لانتخاب
رئيساً ومقررأ لها وقررت انتخاب :-
١- معالي الدكتور عوض خليفات
رئيساً لها .
٢- سعادة الدكتور فرح الرضي
مقررأ لها .
يرجى العلم ، ، ،
حكم خير لجنة التربية والتعليم
أمين عام مجلس الأمة مجلس النواب

٤. قرار لجنة الصحة وسلامة البيئة رقم (١) تاريخ ٩٤/١٠/٣٠ والمتضمن انتخاب :

١- سعادة الدكتور احمد القضاء رئيساً لها .

٢- سعادة الدكتور نزيه عمارين مقررأ لها .

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الصحة وسلامة البيئة لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

سعادة الدكتور احمد القضاء رئيساً للجنة .

سعادة الدكتور نزيه عمارين مقررأ للجنة .

حكم غير لجنة الصحة وسلامة البيئة أمين عام مجلس الأمة لمجلس النواب

٥. قرار لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة رقم (١) تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ والمتضمن انتخاب :

١- سعادة السيد الور الحديدي رئيساً لها .

٢- سعادة السيد عبد العزيز جبر مقررأ لها .

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة لمجلس النواب الثاني عشر بنصائها القانوني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٤ وقررت الانتخاب كل من :

سعادة النائب السيد أنور الحديدي رئيساً للجنة .

سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر مقررأ للجنة .

يرجى العلم .

حكم غير لجنة فلسطين والاراضي

أمين عام مجلس الأمة العربية المحتلة

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥. قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) تاريخ ٢ / ١١ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الاعضاء ، اسمحوا لي قبل أن أدعو معالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية لتلاوة تقرير اللجنة أن أذكر بالاجاز أن هذا المجلس الكريم سيناقش اليوم قرار لجنة الشؤون الخارجية في موضوع المعاهدة المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اسرائيل والتي وردتنا بشكل مشروع قانون .

وهو موضوع من أهم المواضيع التي

اللجنة وحضور مقررها معالي السيد جمال الصرايرة ، واصحاب المعالي والسعادة السادة اعضاء اللجنة :-

د. عبدالله النور ، مفلح اللوزي ، الور الحديدي ، فواز الزعبي ، د. نزيه العمارين ، د. محمد احمد الحاج ، م. حماد ابو جاموس ، د. عارف البطاينة ، محمد الذويب ، حمزة منصور ، د. بسام العموش ، صالح شعواطة ، جميل الحشوش ، د. عبد المجيد العزام ، طه الهباهيه ، د. فرح الرضي ، سالم الزوايدة ، د. عبد المجيد الاقطش ، توفيق كريشان .

وتغيب عن هذه الاجتماعات بمعذرة معالي الدكتور راتب السعود لوجوده خارج البلاد ، وسعادة السيد خليل حدادين بدون معذرة .

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة :-

المهندس سعد هائل السرور رئيس مجلس النواب ، م. عبد الهادي الخياي ، علي الشطي ، بسام حدادين ، د. عبد الرزاق طيشات ، م. منير صوير ، د. احمد القضاء ، محمد داوديه ، مفلح الرحيمي ، د. عوض خليفات ، د. محمد الزين ، نادر الظهيرات ، د. عبد الحافظ الشخانية ، م. عبد موسى النهار ، د. ذيب عبدالله خطاب ، د. أحمد الكوفحي ، م. علي ابو

نوقشت أو قد تناقش في مجلس النواب ولعله أهمها ، ولا أشك في أن حوار الجميع مؤيدين ومعارضين سيكون مستهدفاً مصلحة الاردن وحقه في أمنه ومستقبله والمصالح العليا لأجياله ، هذا النقاش الذي أمل أن يرشدنا كمحصله الى سداد الرأي وصواب القرار خاصة وأن أنظار وأسماع من أوصلونا الى هذا الموقع مشدودة بكاملها اليوم الى هذا المنبر لتذكرنا بحقها علينا في أمانة المسؤولية .

لكنني أود أيضاً أن أرجو من السادة الزملاء بالاصغاء لزملائهم أثناء الكلام والاهتمام بعدم الخروج إلا إذا اضطرت الحاجة الى ذلك لكي يشعر المتحدثين من زملائنا بالاهتمام بكلامهم ، أيضاً لنا حق على زملائنا المتحدثين بأن يتيحوا لنا الفرصة في إمكانية الاستماع لكلامهم وذلك بالاجاز ما أمكن وبالتركيز على موضوع النقاش . السيد مقرر اللجنة تفضل .

السيد جمال الصرايرة مقرر لجنة الشؤون الخارجية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات متوالية صباحاً ومساءً أيام الاثنين ٣١ / ١٠ والثلاثاء ١ / ١١ والاربعاء ٢ / ١١ / ١٩٩٤ برئاسة معالي السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس

هكذا من الله

معالي الرئيس

السادة الزملاء الاكابر

الزميلة الفاضلة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد ركزت اللجنة في اعمالها ومداولاتها المكثفة على عدد من الامور الاساسية التي تستوحي مصلحة الاردن العليا وامنه ومستقبله ، ولقد تناول البحث جميع بنود المعاهدة وملحقاتها الخمسة ومحاضرها المشتركة وذيولها التي تتكون من الخرائط التفصيلية لترسيم الحدود الاردنية الدولية مع اسرائيل بموجب نصوص هذه المعاهدة .

ولقد اتسم النقاش بالجدية والحوار الحر المفتوح . وقد كان تجاوب اعضاء الحكومة والوفد للمشاركة والخبراء الذين استدعتهم اللجنة لحضور جلساتها على درجة عالية من الاستعداد والنزاهة ، وقد اجابوا على الاسئلة والاستفسارات والملاحظات التي وجهت اليهم بدرجة عالية من الدقة والموضوعية مستعينين بالوثائق والنصوص القانونية والتقارير والمعلومات ذات العلاقة ، وان اللجنة تقدر جهودهم وتعاونهم مما اضفى على مناخ النقاش الجدية واشاع روح المسؤولية .

وقد اهتمت اللجنة اساساً بكل القضايا التي تهم الاردن ، ومن أبرزها ما يلي :

الراغب ، د. فوزي الطعيمة ، أحمد الكساسبة ، د. محمد عويضة ، عبد العزيز جبر ، محمد عردة نجادات ، محمد الحنيطي ، د. نادر ابو الشعر ، د. عبدالله المكايلة ، سليمان سلامة السعد ، عبد الكريم الدغمي ، د. محمد ابو عليم .

وحضر الاجتماعات او جانباً منها اصحاب الدولة والمعالي والسادة :-

د. عبد السلام المجالي رئيس الوزراء ، عبد الرؤوف الروابدة وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، د. جواد العناني وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، د. صالح ارشيدات وزير المياه والري ، د. فوز ابو الغم وزير الشباب ، م. منصور بن طريف وزير الزراعة ، د. عبد الرزاق النصور وزير الاشغال العامة والاسكان ، طلال الحسن وزير الدولة للشؤون الخارجية ، عون الخصاولة السفير في وزارة الخارجية عضو الوفد الاردني للمفاوضات ، اللواء تحسين شردهم رئيس لجنة الأمن والحدود وعدد من الضباط والخبراء والمهندسين المتخصصين ، د. محمد الظافر العالم خبير المياه في وزارة المياه والري ، د. حازم الناصر من وزارة المياه والري .

كما حضر بعض اجتماعات اللجنة عطفة السيد حكم خير أمين عام مجلس الأمة .

حتى يستطيع ان يواجه تحديات الفقر والبطالة ويفتح افاق المستقبل امام امكاناته داخل المنطقة العربية وفي العالم بأسره .

٥. المحافظة على حقوق اللاجئين والنازحين بموجب القوانين الدولية والسعي لتأمين حقوقهم الاساسية المصوص عليها في القرارات الدولية دون المساس بحقوقهم كمواطنين اردنيين الى حين تمكنهم من ممارسة خياراتهم بالعودة او التعويض .

٦. الحفاظ على مكتسبات الاردن الديمقراطية المثلة في التعددية السياسية وممارسة النشاط الحزبي والسياسي وحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان كما ينص عليها الدستور الاردني والميثاق الوطني والتشريعات ذات العلاقة .

٧. التأكيد على دور الاردن المستقبلي ومشاركته الفاعلة في بناء نظم التعاون الاقليمية والمبادرة في بلورتها ضماناً لحقوق الاردنيين والعرب فيها .

٨. التأكيد من ان نصوص المعاهدة قد صيغت بالدقة المطلوبة التي تضمن للأردن حقوقه والتوازن ما بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك المعاهدة .

٩. التأكيد على العلاقة الاردنية الفلسطينية وعمقها واتساعها وضرورة الحفاظ على وشائج تلك العلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني وذلك ضمن الحقوق السيادية لكل

١. التأكيد من استعادة الاردن لحقوقه السيادية الكاملة في اراضيه ومياهه واطلمت بدقة على الوثائق والمراجع التي استند اليها المفاوض الاردني لاستعادة الحقوق ومقارنة ما حصل عليه الاردن في الارض والمياه بموجب نصوص المعاهدة بتلك الاستحقاقات الثابتة .

٢. التأكيد من أن الالتزامات التي دخل الاردن فيها مع اسرائيل لا تحرم الاردن من حقوقه المشروعة في الدفاع عن النفس وفي فرض سيادته على كامل ارضه ومياهه ، ومن ان قراراته العسكرية والامنية تبقى في حالة استعداد وتطوير من اجل الدفاع عن الاردن شعباً وارضاً وسيادة وكرامة .

٣. ان الهوية الاردنية العربية والاسلامية والثقافية تبقى مصانة محفوظة وان حقوق المواطن الاردني فرداً او جماعة كما نص عليها الدستور والقوانين ذات العلاقة تبقى محفوظة دون أي مساس بها او اي تأثير قد يحول دون تحقيق طموحات الاردن في ان يبقى جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي ، ومركزاً اساسياً لتطوير التكامل العربي وتأكيد الحضارة العربية الاسلامية بصفتها المرجع الثقافي لشعب الاردن وريث الثورة العربية الكبرى ونهضتها المباركة .

٤. التركيز على المكتسبات الاقتصادية الاردنية والدفاع عن حق الاردن في النمو المستمر والتطوير في ادائه ومؤسساته وثرواته

هكذا من المأهول

منهما ، بما فيها حق في الدفاع عن مصالحه الوطنية و تقرير المصير والتفاوض عن حقوقه حيال الجانب الاسرائيلي .

١٠- صون الاماكن المقدسة الاسلامية في مدينة القدس وعدم التفريط بحقوق المسلمين بها واستمرار الاردن في رعايتها حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من استلامها وممارسة سيادتها بدون أي خلل أو تفريط وبدون ترك أي فراغ قد يؤثر على تلك الحقوق .

لقد نظرت اللجنة في الظروف التي سادت بدء المفاوضات السلمية منذ مؤتمر مدريد في شهر تشرين الاول عام ١٩٩١ وحتى الآن ، وذلك من اجل التاكيد من ان الموقف الاردني كان ملتزماً دائماً بمبدأ التنسيق الكامل مع الوفود العربية للمفاوضة الاخرى ومبدأ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي كل الموضوعات المطروحة للتفاوض .

ولقد تأكد للجنة من ان السياسة الاردنية التفاوضية قد تمسكت بمبدأي التنسيق والشمولية ، وان الاردن بقيادته الهاشمية قد بقي وفياً لهدى الامرين وبدل جهوداً مكثفة ومتواصلة وعلى جميع الاصعدة تحقيقاً لذلك .

ولكن التطورات التي حصلت على المسارات العربية الاخرى غرقت المسار الاردني لضغوط كبيرة جعلت من الصعب عليه ان يبقى في حالة انتظار وترقب يهدد

مصالحه الوطنية الاساسية ويضيق عليه فرص استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه المسلوبة .

وقد اقتنعت اللجنة بأن توقيع الاردن لمعاهدة السلام جاء منسجماً مع مواقف الاردن الثابتة تجاه الاشقاء ولم تشمل المعاهدة اية مواد او نصوص تؤثر تأثيراً سلبياً على الحقوق العربية في المسارات التفاوضية الاخرى ، بل ان نجاح الاردن في استعادة كامل حقوقه يشكل سابقة خيرة سيكون لها أثر ايجابي على استعادة الحقوق للأطراف العربية الاخرى .

وكذلك فقد استعرضت اللجنة الدعم المتواصل الذي قدمه الاردن للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني انطلاقاً من مبدأ التلاحم العربي والمواثيق والمعاهد العربية واحتراماً للعلاقات العميقة والراسخة بين الشعبين وانسجاماً مع التوجهات الاردنية في هذا الاطار .

وقد كان الاردن دائماً وأبداً بقيادته الهاشمية مستعداً للدفاع عن الحقوق الفلسطينية لولا ان تعاقب الظروف السياسية منذ مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ وما تلاها من احداث جعلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمسؤولة مسؤولية تامة عن التفاوض عن الحقوق الفلسطينية ، وقد احييت اللجنة علماً ببعض ما جرى أثناء التفاوض بين الوفد

الفلسطيني والوفد الاسرائيلي من قرارا اثرت سلباً على المسار الاردني ، وحددت للاردن ادواراً لم يستشر بها او يطلع عليها ، كما هو واضح في بعض بنود اتفاق اوسلو واتفاق اعلان المبادئ وملاحقة المنشورة ، وكذلك ، فقد اطلعت اللجنة على الجهود التي بذلها الاردن من اجل التنسيق مع جميع الاطراف العربية بقلب مفتوح وببنية صافية وبخاصة مع الوفد الفلسطيني ، دون ان يلقي الجانب الاردني اي رد فعل ايجابي على موقفه ذلك وازاء هذا الحدث ، وبفعل الظروف الدولية التي احاطت بالاردن من حصار في ميناء العقبة ، وقطعية عربية ، وتهجير لآلاف الاردنيين العاملين في منطقة الخليج العربي ، ومنع للمساعدات ، وغيرها من التبعات ، فقد بدا واضحاً لكل حصيف ان الاردن لا يستطيع ان يفرض التعاون والتنسيق على أي طرف ، وان سعيه الى ذلك كان يفسر تفسيراً خارجياً عن مضمون تلك المحاولات ولهذا فقد وجه الاردن اهتمامه الى حل قضاياها العالقة مع اسرائيل وبذل الجهود الممكنة من اجل الحفاظ على أمنه واستقراره ، وصون حقوقه ضمن اطار العملية السلمية .

ورغم هذا كله فإن مقدمة المعاهدة التي تم التوصل اليها ، اكدت على أن كلا من الاردن واسرائيل تهدفان الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط مبني على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل

جوانبهما .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين وبعد استعراض مواد المعاهدة مادة مادة ، وكذلك الملاحق والحاضر المتفق عليها ، والخرائط التفصيلية ، فقد أثار السادة النواب اعضاء اللجنة وآخرون ممن شاركوا في جلساتها نقاشاً وملاحظات حول تلك المواد سوف نوجزها ونوجز الردود عليها من قبل اعضاء الحكومة واطراف الوفد المفاوض والذين حضروا تلك الجلسات .

المادة ٢: المبادئ العامة :

أثار السادة الاعضاء تساؤلات حول المبادئ العامة الواردة في هذه المادة ، وبين الجانب الحكومي بأن هذه البنود تأتي في معظمها ضمن معاهدات كهذه وهي تؤكد المبادئ الاساسية المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وتنمية علاقات حسن الجوار لضمان الأمن الدائم وما يعنيه هذا من الامتناع عن التهديد بالقوة ، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات ، وتعترف بالدور الاساسي للتنمية والكرامة الانسانية في العلاقات الاقليمية والثنائية .

وقد اكد الجانب الحكومي على أن الفقرة السادسة من المادة ٢ كانت اضافة نوعية لصالح الاردن ، لأنها تحول دون التحولات

السكانية القسرية ضمن مناطق النفوذ لأن هذه الفقرة تحول دون لجوء اسرائيل الى التهجير القسري من داخل اسرائيل نفسها ، أو من المناطق الفلسطينية المحتلة والتي تقع حالياً تحت النفوذ الاسرائيلي .

المادة ٣: الحدود الدولية :

حظيت هذه المادة بوقت طويل من النقاش والتحليل من قبل اللجنة ، وقد قام الجانب الحكومي بشرح هذه المادة بخلفياتها السياسية والتاريخية ، واستعان بالخرائط التوضيحية التي وفرتها القوات المسلحة الاردنية ، وكذلك الخرائط التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة وفيما يلي تحليل لأهم بنود النقاش .

١. أ. بين الجانب الحكومي ان الاراضي الاردنية المحتلة تتكون من ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة ، والتي تم احتلالها من قبل اسرائيل عام ١٩٤٩ بحجة ان الخرائط التي تم ترسيمها بموجب اتفاقية رودس قد اعطت اسرائيل هذه الارض .

ومن الجدير بالذكر ان حكومة الانتداب البريطاني في شرق الاردن قد منحت هذه الارض الى شركة كهرباء فلسطين التي الحقها بمشروع بن حاس روتنغ والذي قام بالتنازل عنها الى سكان مستعمرة نهارم .

ب. قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ باحتلال مساحة تقدر بخمسة كيلومترات

مربعة جنوب البحر الميت ، وتقع هذه الارض بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني ، وقد قامت اسرائيل منذ ذلك الوقت باستثمار الموقع في بناء ملاحات تابعة لشركة املاح البحر الميت الاسرائيلية .

ج. قامت اسرائيل باحتلال ما مساحته حوالي ٣٣٥ كيلو متراً مربعاً عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في وادي عربة بحجة الحفاظ على الامن ضد عمليات التسلل الى المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود الاردنية هناك .

٢. أ. وقد شرح الجانب الحكومي بأن معظم الاراضي الاردنية المحتلة والتي تقع شرقي خط الانتداب قد احتلت اما قبل عام ١٩٦٧ او بعده او بعد قرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي تنص الفقرة ١ من المادة أ فيه على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلها في النزاع الاخير (أي حرب حزيران عام ١٩٦٧) .

ولهذا فإن اعتبار الاراضي الاردنية المحتلة خاضعة لقرار ٢٤٢ يعتبر مجاحاً اردنياً في التفاوض ، وكان مقدمة لأيهال التفاوض الى استعادة ممارسة السيادة الاردنية على تلك الاراضي المحتلة .

ب. بين الجانب الحكومي للجنة ان الاردن قد استعاد بموجب نصوص المعاهدة

وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي احتلتها اسرائيل دون التنازل عن شبر واحد .

ولكن الحدود التي تم الاتفاق على ترسيمها بموجب اتفاقية الانتداب لعام ١٩٢٢ والتي تم ايداعها لدى عصبة الامم المتحدة عام ١٩٢٨ ، لم تكن واضحة بموجب ذلك الاتفاق ، وترك بعض الاعتبارات الفنية دون شرح واضح .

وفي هذا الاطار ، فقد تم التنازع بين الوفدين الاردني والاسرائيلي حول اسلوب ترسيم الحدود فقد أصر الجانب الاسرائيلي على استخدام اسلوب الخط الوسطي او باختيار المسار الذي يربط بين النقاط المرتفعة ، مما يعني ان لاسرائيل حقوقاً في الاراضي الاردنية غير تلك التي تم احتلالها ولكن الوفد الاردني المفاوض صمم على استخدام اسلوب المسار الواصل بين ادنى نقطة او ما يسمى بمدأ الثلوغ (THALWEG) ، وبعد اقتناع الجانب الاسرائيلي بوجهة النظر الاردنية فقد تمت المقارنة بين الخرائط التاريخية المتاحة وبين خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، فتبين انهما متطابقان في معظم الاماكن . وبناء على ذلك ، تم وضع خرائط تفصيلية للأماكن التي لم يحدث فيها ذلك التطابق وجرى الاتفاق على ترسيم الحدود بحيث يستعيد الاردن كامل مساحة الارض التي احتلت ، مع تعديلات طفيفة على الجانبين وبعد ذلك ، تم اعداد الصور الفوتوغرافية بمقاس

١ : ١٠.٠٠٠ حيث رسمت الحدود ترسيماً دقيقاً يسمح بوضع العلاقات والحواجر الحدودية .

وجدير بالذكر هنا ان قرار ٢٤٢ التي حذفت منه ال التعريف (THE) في كلمة الاراضي الواردة في الفقرة ١ من المادة ١ حسب النص باللغة الانجليزية ، لم تقصد اعطاء اسرائيل الحق في الاحتفاظ بأي ارض عربية محتلة ، وانما قصد منه السماح باجراء تعديلات حدودية طفيفة على الجانبين وذلك لتحويل خطوط وقف اطلاق النار على حدود دائمة دولية معترف بها .

وأكد الوفد المفاوض للجنة ان هذا التعديل الذي جرى على الحدود الاردنية الاسرائيلية ، كما هو موضح في الخرائط التي عرضت ، ليس له أي مساس بالسيادة الاردنية ، بل هو امر مقبول دولياً ويؤثر على الاراضي الاردنية بالقدر الذي يؤثر فيه على الاراضي الاسرائيلية .

وسوف تقوم اسرائيل بهذا الصدد ولأول مرة بالتنازل عن اراض اسرائيلية مما يتطلب منها تعديل قانونها الحالي الذي ينص على عدم السماح بالتنازل من أي ارض من اراضي اسرائيل .

ج. - وفيما يتعلق بمنطقة الباقورة فقد بين الجانب الحكومي للجنة بأن هذه الارض هامة جداً رغم صغر مساحتها وذلك لأنها

هكذا من المأهول

تشكل جزءاً من الأراضي التي يلتقي فيها نهرا الأردن واليرموك وان استعادتها الى السيادة الاردنية أمر ضروري وحيوي من الناحيتين الاستراتيجية الامنية والاستراتيجية المائية .

ولذلك صمم الوفد الاردني للمفاوض على استعادة تلك الأرض الى السيادة الاردنية رغم تصلب الموقف الاسرائيلي حيالها ، ولكن الوفد الاردني للمفاوض كان يدرك تماماً أن هنالك املاكاً خاصة اسرائيلية في هذه الأرض يجب مراعاتها والا فإن الوفد الاسرائيلي لا يمكن ان يقبل بمبدأ الانسحاب منها .

ومن هنا ، فقد تم التوصل الى حل يعيد تلك الأرض الى الأردن ولكنه في نفس الوقت يسمح للأفراد الاسرائيليين بالدخول اليها من اجل استثمارها لمدة ٢٥ عاماً مع قبول مبدأ التجديد ما لم يبين احد الاطراف قبل سنة من انتهاء المدة رغبته في اثناء ذلك الترتيب .

وكذلك فإن الملحق الخاص بهذا الموضوع نص على أنه يجوز اقامة أي مشاريع مشتركة يتفق عليها وتطور من قبل الطرفين في المنطقة ، وأكد الجانب الحكومي للجنة بأن نصوص المعاهدة والملحق ١ (ب) المتعلق بمنطقة الباقورة / نهاريم لا يحول دون استملاك الأردن لهذه الأراضي من اصحابها مقابل الثمن . وأن لجنة الارتباط المنصوص عليها في الفقرة ٨ من الملحق تستطيع بحث موضوع الاستملاك وكذلك ، فقد بين الجانب

الحكومي رداً على تساؤلات اعضاء اللجنة ان الترتيبات الامنية التي نص عليها بالملحق المتعلق منها بعدم تطبيق الأردن لقوانينه الجنائية على الانشطة في المنطقة المحصورة باشخاص من الناحية الاسرائيلية لا يتعارض على الاطلاق مع السيادة الاردنية ، وذلك لأن القانون الدولي نص على تنازع الاختصاص في مثل هذه القضايا في الحالات الشخصية وفي الحالات القطرية ، ولو ارتكب اسرائيلي جريمة في منطقة الباقورة وفر الى بلد ثالث ، فإنه يجوز للأردن المطالبة بذلك الشخص بحكم السيادة الاردنية كما يجوز لإسرائيل المطالبة به بحكم جنسيته .

وكذلك فقد بين الجانب الحكومي بأن دخول الاسرائيليين ومدعويهم محصور في تلك المنطقة ويحظر عليهم الاتفاق ممارسة اية اعمال مخالفة للقانون الأردني ، وان دخولهم وخروجهم يتم بموجب ترتيبات اردنية يتم الاتفاق عليها من خلال لجنة الارتباط الاردنية الاسرائيلية .

وقد استمعت اللجنة الى ردود الجانب الحكومي التي استندت الى احكام القانون الاردني والتشريعات الدولية المتعارف عليها في هذه الحالات ، واخذت علماً بالتأكدات من أن الأردن لم يقم بتأجير تلك الأرض ، بل سمح لأفراد اسرائيليين وفق ترتيبات واضحة محدودة باستثمار املاك لهم داخل الأردن لفترة محدودة وان كانت قابلة للتجديد ، وان

الأردن يمارس سيادته الكاملة على تلك المنطقة ، وان هذه الترتيبات كلها قد قبل بها من اجل استعادة ارض اردنية كانت محتلة وتنطوي على قيمة استراتيجية عالية . وترى اللجنة ان تؤكد في هذا المجال على التوصية الى الحكومة باتخاذ كل الاجراءات الممكنة من اجل استملاك الأرض وانتهاء الترتيبات الاستثمارية المتاحة للأفراد الاسرائيليين فيها ، او السعي وبالسعة الفائقة لتفعيل البند رقم ٥ من الملحق ١ (والذي ينص على اقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة) .

وكذلك فإن اللجنة قد اخذت علماً بأن افراداً اسرائيليين كانوا يملكون حوالي (٦٠٠٠) دونم اخرى مجاورة للباقورة ، وموضوعة تحت بند حراسة املاك العدو في دائرة المساحة والأراضي الاردنية وقد سمح باستثمار (٥٠٠٠) دونم تقريباً منها من قبل مواطنين اردنيين ، وهنالك حوالي (١٠٠٠) دونم اخرى ملاصقة لموقع الباقورة كانت منطقة حرام مزروعة بالالغام ، وان هذه الأرض بأكملها قد اصبحت الآن جزءاً من الأراضي الاردنية .

د. أما بالنسبة للأرض في منطقة البحر الميت والبالغة مساحتها ٥ كيلومترات مربعة تقريباً ، فقد قبل الوفد الاردني للمفاوض باستبدالها بأراضي اسرائيلية في وادي عربة مساحتها ٧٥٠ كيلو متر مربع تقريباً ، والواقعة غرب خط الانتداب .

ويجدر بالذكر هنا ان هذه المقايضة قد حققت فوائد للأردن لأن الأراضي التي تم استبدالها في منطقة البحر الميت لا يمكن استثمارها من قبل شركة البوتاس العربية ولذلك فإن الحصول على ٧٥٠ كيلو متر مربع من الأراضي الاسرائيلية مقابلها كان نجاحاً تفاوضياً اردنياً .

هـ- أما فيما يتعلق بباقي الأراضي الاردنية التي تم احتلالها من قبل اسرائيل في وادي عربة ، في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فقد تم استعادة مساحتها بالكامل باستثناء المناطق التي تم تبادلها والبالغة مساحتها ، مع ما تم استبداله مقابل ارض لبحر الميت حوالي ٣٤ كيلو متراً مربعاً وقد ناقشت اللجنة مطولاً مع الجانب الحكومي فكرة السماح للجانب الاسرائيلي باستثمار موقع الغمر (تسوفار بالعبرية) والتي تقدر مساحتها بحوالي ١٣٥٠ دونماً او ١٣٥٠ كيلو متراً مربعاً ، وبين الجانب الحكومي ان الجانب الاسرائيلي قد استثمر في هذا الموقع استثمارات زراعية كبيرة تعتمد على استخدام المياه العالية الملوحة لأغراض الزراعة ، وان الأردن لا يملك هذه التقنية وليس من المتوقع ان يطورها قبل اقل من عشرة اعوام ، ولأن استبدال هذه الأرض سيعني احداث تعرجات كبيرة على الحدود ، فقد رأى الجانب الاردني ان يحتفظ بها تحت السيادة الاردنية مقابل السماح لأسرائيل باستثمارها لمدة ٢٥ سنة وبترتيبات منصوص

هكذا من الأشغال

عليها في الملحق رقم [١ ج)] منطقة الغمر / تسوفار والتي تتشابه مع الترتيبات في الملحق ١ (ب) لمنطقة الباقورة ، ومع الأخذ بعين الاعتبار انه لا يوجد حقوق ملكية لأي شخص اسرائيلي في هذه المنطقة .

وهنا إخواني هذه التوصية رقم ٢ فإن اللجنة توصي الحكومة بضرورة اخذ الترتيبات الكفيلة بإنهاء هذا الوضع اما عن طريق انتهاء الترتيبات الاستثمارية لأسرائيل فيها ، علماً بأن اسرائيل تدعي ان دخلها في هذه المنطقة يبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً ، او عن طريق استبدال تلك الأرض بإعطائها لإسرائيل مقابل اراض مكافئة لها من حيث المساحة والقيمة من الاراضي الاسرائيلية ، بغض النظر عن التمرجات والانحناءات التي ستسببها في الخط الحدودي المتفق عليه بموجب هذه المعاهدة .

و- اما فيما يتعلق برسم الحدود في خليج العقبة ، فقد بين الجانب الحكومي ان الرسم في هذا الموضوع سوف يتم عن طريق هيئة الحدود المشتركة المنصوص عليها في المادة ٣ من الملحق (١)

وقد بين الجانب الحكومي ان ترسيم الحدود في مياه خليج العقبة يصعب تنفيذه بموجب الفرق الدولي في هذا المجال ، لأن عريضه يقل عن ٦ أميال بحرية ، ومن المعروف ان كل جانب كان سيحصل على مسافة ٣

أميال بحرية في حالة امتداد المياه لمسافة ٦ أميال او أكثر .
ولكن لأن المسافة تقل عن ذلك ، فإن بالإمكان ترسيم الحدود بواحدة من طرق ثلاث :

الأول هو الأخذ بأقرب نقطة حدود على الشاطئ ومن ثم اسقاط عمود عليها داخل المياه الإقليمية ، او تقسيم المياه بينهما بنسبة تتوافق مع طول الشاطئ الخاضع لسيادة كل منهما في تلك المنطقة ، او رسم خط متوسط يقسم المياه الى نصفين متساويين .

وقد بين الجانب الحكومي ان الحل الامثل للأردن هو البديل الاول لأنه يعطي الأردن مساحة بحرية أكثر من اي من البلدين الآخرين المتكافئين تقريباً ، بما مساحته ٤ كيلومترات مربعة في البحر ، وبناءً على ذلك فإن اللجنة توصي الحكومة ، هذه التوصية رقم ٣ ، بأن توجه وقدها للمفاوض لكي يتمسك بالبديل الاول عندما يجري التفاوض على ترسيم الحدود في خليج العقبة .

ز- وقد أثار بعض السادة النواب استفساراً حول البند الثاني من المادة الثالثة والتي تنص على ان الحدود الدولية الدائمة بين الأردن وإسرائيل سوف تعتبر دون المناس بوضع أي اراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وأثير سؤال امحدد حول امكانية ترسيم هذه الحدود

مستقبلاً بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في حالة انسحاب إسرائيل الى مواقع جديدة خلف هذه الحدود .

وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا النص قد ورد اساساً في جدول الاعمال المشترك الموقع بين الأردن وإسرائيل في ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ ، وقد نال قسماً كبيراً من الجهد التفاوضي وذلك لأن الأردن لا يعترف بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية ، ولا يمكن ان يقبل ان يفاوض على ترسيم الحدود بين الأردن والاراضي الفلسطينية الامع الفلسطينيين انفسهم .

الامر الثاني هو ان للارض الفلسطينية حدوداً مع كل من الأردن وإسرائيل وتمتد الى كل من نهر الأردن والبحر الميت ، وان اتفاقية الحكم الذاتي المطبقة حالياً في اريحا بالذات ، لا تجعل هذه المنطقة مشاطة للنهر او البحر ، واما في حالة انسحاب إسرائيل الى مواقع جديدة خلف الحدود ، فإن مثل هذا القرار لن يؤثر على كرامة الحدود الفلسطينية مع الأردن ، لأن هذا الانسحاب او إعادة الانتشار سيعامل تماماً معاملة الانسحاب الاسرائيلي من اريحا او غزة وليس له تأثير على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية عندما يتم الدخول في المفاوضات النهائية ومن ضمنها الحدود الفلسطينية .

ح- وفي اجابة على سؤال وجهه احد

اعضاء اللجنة الى الجانب الحكومي ، بين الاخير بأن الأردن سوف ينشر قواته العسكرية على جميع المناطق الأردنية وعلى الحدود في جميع الاماكن التي تم استعادتها ، وسوف يمارس سيادته في هذه المناطق التي اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاراضي التي تقع تحت السيادة الأردنية ، وان الحدود الجديدة الدائمة والمعترف بها لن يوضع عليها مراقبة لا من الطرف الاسرائيلي ولا من اية جهة اخرى ، وان الأردن سيكون له مطلق التصرف بها باستثناء المنطقتين في الباقورة والغمر والنتين تحدد التصرف فيهما بموجب ملاحق خاصة اشير اليها سابقاً .

المادة ٤ : الأمن :

بين الجانب الحكومي لأعضاء اللجنة بأن هذه المادة من اكثر المواد حساسية ، خاصة بالنسبة للجانب الاسرائيلي الذي كان يلح دائماً على ضرورة استكمال الجوانب الامنية ومنتهى الدقة والتفصيل ولكن المفاوض الأردني سعى جاهداً لكي تكون نصوص البنود المكونة لهذه المادة قريبة من النصوص المتعارف عليها في معاهدات مماثلة بين الدول ، وقد أثار السادة اعضاء اللجنة عدداً من التساؤلات حول البنود المختلفة الواردة في هذه المادة ستعرض لها على الشكل التالي :

١ . ابدى بعض اعضاء اللجنة مخاوفهم من ان تؤدي الترتيبات الامنية في المعاهدة بين

هكذا من الأشهر

الاردن واسرائيل الى تراخي الاستعداد العسكري في الاردن ، في الوقت الذي تستمر اسرائيل فيه في رفع كفاءات قواتها العسكرية بالتدريب والتزويد بأحدث الاجهزة والمعدات المتطورة وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع ليس وارداً ، بل على العكس ، فإن جلالة الملك الحسين يسعى جاهداً من اجل إعادة تنظيم القوات المسلحة الاردنية ورفع كفاءتها وتزويدها بالمعدات الدفاعية الحديثة حتى تكون أكثر فاعلية واستعداداً وذلك لأن متطلبات الامن والدفاع في حالة السلم لا تقل عن حالة الحرب ، وإن الاردن يؤمن بأن قواته العسكرية هي سياحه ودرعه ضد التحديات الخارجية ولم يرد في نصوص المعاهدة اي بند او نص على الاطلاق يحول دون تحسين جاهزية القوات المسلحة وابقائها على اعلى درجات الاهبة والاستعداد ، وكذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٤ قد نصت على انه لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وعن النص ٤ - ب - الذي يدعو الى امتناع الطرفين عن السماح بدخول او اقامة او عمل قوى عسكرية او عسكريين او معدات تعود لطرف ثالث على اراضيها او من خلالها في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر واستفسر اعضاء اللجنة عما اذا كانت هذه النصوص تقيد حرية الاردن في التعاون مع الاطراف العربية او السماح بأي نوع من انواع التعامل العسكري مع الدول العربية المجاورة مما يعزز الهدف الاسرائيلي في اضعاف الاردن وسلخه عن التزاماته العربية .

وقد بين الجانب الحكومي بأن الهدف من هذه المادة (المادة ٤) هو الحيلولة دون اعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مباشر على الطرف الآخر ، ولكنها (أي هذه النصوص) لا تحول دون حق الاردن في الاستعانة بالدول العربية من اجل الدفاع عن النفس ، كما هو واضح من نص البند ٢ من هذه المادة والذي يستند الى ميثاق الأمم المتحدة في حق الدول المشروع في الدفاع عن نفسها في حالة الحرب أو التهديد بها ، وبخاصة المادة ٥١ من هذا الميثاق .

ووضح الجانب الحكومي كذلك بأن الالتزامات العربية في هذا المجال وخاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تتناقض مع

الاردن واسرائيل الى تراخي الاستعداد العسكري في الاردن ، في الوقت الذي تستمر اسرائيل فيه في رفع كفاءات قواتها العسكرية بالتدريب والتزويد بأحدث الاجهزة والمعدات المتطورة وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع ليس وارداً ، بل على العكس ، فإن جلالة الملك الحسين يسعى جاهداً من اجل إعادة تنظيم القوات المسلحة الاردنية ورفع كفاءتها وتزويدها بالمعدات الدفاعية الحديثة حتى تكون أكثر فاعلية واستعداداً وذلك لأن متطلبات الامن والدفاع في حالة السلم لا تقل عن حالة الحرب ، وإن الاردن يؤمن بأن قواته العسكرية هي سياحه ودرعه ضد التحديات الخارجية ولم يرد في نصوص المعاهدة اي بند او نص على الاطلاق يحول دون تحسين جاهزية القوات المسلحة وابقائها على اعلى درجات الاهبة والاستعداد ، وكذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٤ قد نصت على انه لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

٢- وتساءل بعض السادة اعضاء اللجنة عن: النص الوارد في الفقرة الرابعة والمتعلقة بامتناع اي من الطرفين عن الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو امنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق ، أو الترويج له أو التعاون معه اذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان

البند ٤ في هذه المعاهدة طالما انها تتحدث عن الدفاع عن النفس وليس الاعداد للهجوم على اسرائيل .

٣. كذلك عبر بعض السادة اعضاء اللجنة عن تحفظاتهم على البند ٥ من هذه المادة والمتعلق باتخاذ الطرفين اجراءات ضرورية وفعالة وستعاونان في مكافحة الارهاب بكل اشكاله وأبدوا تخوفهم بشكل خاص من امكانية استغلال اسرائيل لهذا النص لتحمل الاردن مسؤولية حيال المواقف السياسية لبعض الاحزاب الاردنية فتطالب الاردن بمحاربة هذه الجهات تطبيقاً لنصوص هذا البند ، وذكر الجانب الحكومي بأن الاردن ملتزم دولياً بمكافحة الارهاب لأنه نفسه عانى الامرين من الاعمال التي ينطبق عليها تعريف الارهاب ، وقد بين الاردن موقفه من الارهاب بشكل واضح وجلي في مناسبات كثيرة .

ولكنه اوضح بأن المفاوضات الاردني ركز في الفقرة ٥ - ب على ان مكافحة الارهاب لا يمكن ان تمس بالحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم كما هو واضح بشكل جلي في نص الفقرة ٥ - ب .

وبين كذلك ان البند ٦ نص على ان عملية الصاق تهمة الارهاب لأي طرف بالطرف الثاني ليست مفتوحة بل لها آلية محددة اذ ينص البند ٦ على ان أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم الية ارتباط ، والتحقق

والاشراف وحشما كان ذلك ضرورياً ، آليات اخرى ومشاورات على مستوى أعلى ، ومتضمن اتفاقية سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، التفاصيل المتعلقة بألية المشاورات .

٤. وتساءل ايضاً بعض السادة النواب عن المقصود بالفقرة ٧ - ب - والتي تدعو الى ايجاد منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سواءاً منها التقليدية او غير التقليدية في الشرق الاوسط ، وتساءلوا عن المقصود بكلمة منطقة دون تحديد هذه المنطقة او توسيعها بحيث تضمن انضمام اسرائيل الى هذه المنطقة خاصة وان اسرائيل تصنع وتطور اسلحة غير تقليدية بما فيها اسلحة الدمار الشامل .

وقد اجاب الجانب الحكومي بأن عدم تحديد منطقة في الشرق الاوسط ليس ناجماً عن مشاركة اسرائيل في العضوية ام عدمها ، بل ان استعمال النص المطلق غير المحدد ناشيء عن الصعوبة في تعريف منطقة الشرق الاوسط نفسها ، وانه من غير المعقول ان يتفق كل من الاردن واسرائيل على خلق منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل لا يكون كلاهما عضو فيها .

وأكد الجانب الحكومي على ان هذا البند بالذات فيه انجاز واضح للمفاوض الاردني لأن اسرائيل اعترفت ولو ضمناً بامتلاكها

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

لأسلحة الدمار الشامل وهو امر لم تقر به سابقاً .

وما يجدر ذكره هنا أيضاً ان هذا النص موجود أيضاً في جدول الاعمال الاردني - الاسرائيلي المشترك الموقع بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ .

وسأل البعض عن المقصود بفقرة ١ - ب - والتي تنص على ان يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا (CSCE) ويلتزمان بإقامة مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الأوسط . وبين الجانب الحكومي بأن هذا النص قد جاء بناءً على طلب من المفاوض الأردني ، لأن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد غطى مفهوم الامن الشامل ، فالأردن له موقف واضح من ان الامن لا يقوم على الجوانب العسكرية والأمنية فحسب ، بل له امتدادات اجتماعية واقتصادية وبشرية أخرى ، وان التعاون الحقيقي في ظل السلام لا يمكن ان يكون دائماً ومستقراً الا اذا وفر لجميع بلدان المنطقة قدراً معقولاً ومتقارباً من الرفاهية والانجاز الاقتصادي والامن الاجتماعي والاستثمار الكافي في تنمية الموارد البشرية ، واعتماد الديمقراطية وحرية التعبير والرأي واحترام حقوق الانسان منهجية ثابتة وراسخة في جميع بلدان الشرق الأوسط . وللكل ان الأردن الذي وطد نفسه على مبادئ الامن الاجتماعي والسياسي

والعسكري والانساني يريد من هذا النص ان يؤكد اهلته ودوره في بناء نظام يساهم فيه ويضمن فيه عن طريق تلك المساهمة احترام الحقوق العربية وميراثها الانساني في بناء أي نظام جديد في الشرق الأوسط .

المادة ٥ : الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى :

ابدى اعضاء اللجنة تساؤلاً حول العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين فأجاب الجانب الحكومي بأن نص الفقرة ١ من هذه المادة ينص صراحة على ان العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء سوف يتحان خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

المادة ٦ : المياه :

قدم الجانب الحكومي في بداية بحث هذه المادة عرضاً تحليلياً للحقوق الأردنية في المياه وعن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بموجب النصوص الواردة في المادة ٦ والملحق رقم ٢ بعنوان الامور المتعلقة بالمياه .

وفيما يتعلق بموضوع المياه وحقوق الأردن فيها فكان البحث في ثلاثة امور اولها استعمال اسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني ايجاد أماكن لتخزين الفيضانات والثالث ايجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب .

فما هو متبقي من مياه اليرموك بعد

مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن الى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك عند نفق العديسة لتحسين كفاءة تحويل المياه الى قناة الملك عبدالله .

واتفق البلدان على اقتسام التصريف الاساسي لنهر الأردن جنوب بحيرة طبريا بعد استصلاحه مناصفة بين الجانبين .

وجدير بالذكر ان الزيادة الفورية لنصيب المملكة من المياه كما هو مبين اعلاه مجبر عنها ٥٥ مليون متر مكعب موزعة على ٣٨ مليون متر مكعب في اشهر الجفاف (نيسان - تشرين ثاني) و ١٧ مليون متر مكعب شتاء عن طريق النفق .

وفي المدى المتوسط تكون الزيادة بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مصادر صالحة للشرب تمدد خلال سنة و ٧٠ مليون متر مكعب من السدود و ٤٠ مليون متر مكعب من التصريف الاساسي (يصلح للزراعة فقط) لنهر الأردن .

وبذلك يكون مجموع الزيادة في نصيب المملكة ٢١٥ مليون متر مكعب كان الأردن محروماً منها سنين طوال يعرف مزارعو وادي الأردن قيمتها الحقيقية على امتداد الوادي ، وستكون حيرة للملكة واحتياجاتها المستقبلية من الماء وتوضيحاً للكميات التي حصل عليها الأردن ، فقد تم اعداد جدول حول استعمالات المملكة الأردنية الهاشمية السنوية من مياه نهري الأردن واليرموك بعد

استعمالات سوريا كان جزء منه في متناول الأردن وجزء في متناول اسرائيل يتجاوز نصيبها الذي قبلت به لجنة الجامعة العربية عام ١٩٥٥ وجزء ثالث يتدفق الى البحر الميت دون استعمال وكان همنا حصر حصصة اسرائيل بما وافقت عليه لجنة الجامعة العربية وهو ٢٥ مليون متر مكعب ، واخذ اقرار من اسرائيل بأن الباقي من تدفق النهر هو حق اردني فكان لنا ذلك ، وبذلك اعادت اسرائيل ٧٥ مليون متر مكعب من المياه للأردن ، ثم طلب الوفد الاردني من اسرائيل استعمال طاقتها الحالية لضخ جزء من مياه اليرموك شتاء الى بحيرة طبريا بحدود ٢٠ مليون متر مكعب ، ومقابل ذلك تنقل اسرائيل الى الأردن من نهر الأردن (بحيرة طبريا) نفس الكمية صيفاً (١٥ ايار حتى ١٥ تشرين اول) .

وللوفاء بحاجات الشرب ، وحماية لوعية مياه نهر الأردن جنوب بحيرة طبريا ، تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل بتحلية ٢٠ مليون متر مكعب من مياه الينابيع التي حولتها الى نهر الأردن ، وانتاج ١٠ مليون متر مكعب منها ونقلها للأردن ، كما تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل في المدى المتوسط على تزويد الأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من المياه بمواصفات صالحة للشرب ويتفق البلدان على مصدرها خلال سنة من نفاذ المعاهدة .

كما تم الاتفاق على بناء نظام في السدود على نهر الأردن لتوفير معدل اقله ٢٠

توقيع اتفاقية السلام . (مرفق) .

وقد ابدى السادة اعضاء اللجنة عدداً من الملاحظات حول موضوع المياه الواردة في المعاهدة نورد اهمها كما يلي :

١. ابدى بعض السادة الاعضاء مخاوفهم من ان حقوق المياه الاردنية في نهري الاردن واليرموك تعتمد على اجراءات وفعاليات سيتم تنفيذها في المستقبل مثل بناء وسائل للتخزين وسدود تحويلية وغيرها ، مما يجعل توفير كميات المياه وبخاصة في نهر الاردن غير قابلة للتنفيذ القوي وقد بين الجانب الحكومي في رده على هذه النقطة بأن حقوق الاردن في المياه ليست جاهزة للضخ بدون وسائل وسدود للتخزين والضخ ، وهذا يعني ان فترة الانتظار لم تأت نتيجة للموقف التفاوضي الاسرائيلي او رغبته في تأخير توفير المياه للأردن ، بل نتيجة لنقص الاستعداد لتحويل هذه المياه والاستفادة منها .

وقد اكد الجانب الحكومي على ان مشروع بناء سد التحويل التخزيني على نهر اليرموك والمزمع اقامته الى الغرب من تحويلة العدمية بهدف الى تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الاردنية الهاشمية الى قناة الملك عبدالله ، وكذلك فإن بناء نظام لتخزين المياه على نهر الاردن على الحدود المشتركة بالقرب من التقاء نهري اليرموك والاردن في وادي الياضين بهدف الى تحويل كميات المياه المستحقة للأردن من نهر الاردن .

وأكد الجانب الاردني ان الاردن لن يتحمل النفقات الرأسمالية لهذين المشروعين واللذين بدونهما لا يمكن توفير هذه المياه للأردن .

٢. تساءل بعض السادة النواب عن سبب تحديد كميات المياه التي ستضخها اسرائيل من نهر اليرموك والبالغة ٢٥ مليون متر مكعب يضخ منها ١٣ مليون متر مكعب خلال فصل الشتاء و ١٢ مليون متر مكعب خلال فصل الصيف لأن في مثل هذا التخصيص المباشر ضمان للكميات التي ستحصل عليها اسرائيل في الوقت الذي بقيت فيه حصة الاردن غير محددة واجاب الجانب الحكومي بأن حجم المياه التي تساب في نهر اليرموك يزيد عن ٤٢٥ م م م كمعدل مشتق من منسوب المياه السنوي خلال الاربعة سنين الماضية ، وان اسرائيل كانت تضخ من نهر اليرموك كميات كبيرة من المياه قد تصل في بعض السنوات الى اكثر من ١٠٠ م م م ، ولذلك فإن تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ مليون متر مكعب فقط سيعني توفير الكميات الباقية لصالح الاردن ، وعليه فإن التخوف من تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ م م م فقط ليس له اي تأثير سلبي على حصة الاردن الجديدة ، بل سيعني زيادتها بكمية تصل الى ٧٥ مليون متر مكعب في العام ، عدا عن ١٢٠ مليون متر مكعب التي يضخها الاردن في الوقت الحالي .

٣. تساءل بعض السادة النواب عن حصة الجانب الفلسطيني في مياه نهري اليرموك والاردن ، وقد اجاب الجانب الحكومي بأن المفاوض الاردني قد تمسك تمسكاً كاملاً بعدم تمكين المفاوض الاسرائيلي في اقتحام حصص الاطراف العربية في نهر اليرموك او في نهر الاردن ، حتى لا يتخذ من هذا الامر ذريعة لتأجيل حصول الاردن على حصته العادلة والقانونية من مياه النهرين وبين بأن حصة الاردن بصفته عام ١٩٥٥ كانت ٣٧٧ مليون متر مكعب بينما كانت حصة سوريا ٩٠ مليون متر مكعب ، وان الاردن بهذه الترتيبات الجديدة قد ارتفع نصيبه من مياه نهر اليرموك الى ١٩٥ مليون متر مكعب او ما يقل عن استحقاق الضفتين بحوالي ١٨٢ مليون متر مكعب يذهب جزء منها الى البحر لعدم التمكن من تخزينه بينما تحصل سوريا على الجزء الأكبر منها اذ يقدر ان ما تضخه سوريا من نهر اليرموك بأكثر من ٢٢٠ مليون متر مكعب في الوقت الذي تحدت حصتها فيه بموجب اتفاقية جونسون بـ ٩٠ مليون فقط .

اما فيما يتعلق بحصة الاردن من نهر الاردن فقد تم تحديدها بموجب مشروع جونسون بـ ١٠٠ مليون متر مكعب وقد حصل الاردن على ٥٠ مليون متر مكعب بموجب نصوص هذه المعاهدة بالاضافة الى ١٠ ملايين متر مكعب اخرى سيتم تزويدها من اسرائيل عن طريق التحلية مقابل المياه

الجوفية الماخلة التي ستضخها اسرائيل من الآبار الاردنية في وادي عربة .

ولذلك ، فإن الحصة الفلسطينية في نهر الاردن والموجودة لدى اسرائيل حالياً تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب ، ويجب ان يتم تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

٤. واثار بعض السادة النواب استفساراً حول نص البند ٣ من الملحق ٢ والمتعلق بتعاون الاردن واسرائيل لإيجاد مصادر لتزويد الاردن بكمية اضافية مقدارها ٥٠ مليون متر مكعب في السنة من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب .

وتحدد الاستفسار حول مصدر تلك المياه ومدى التزام اسرائيل بتنفيذ هذا البند وعما اذا كانت ستأتي من المصادر الاردنية المائية نفسها وقد رد الجانب الحكومي بأن مصادر المياه ليست محددة في الوقت الحاضر ، ولكنها لن تأتي من الاراضي الاردنية بل ستأتي من اسرائيل الى الاردن كما هو واضح في نص هذا البند في ملحق ٢ باللغتين العربية والانجليزية . وبين الجانب الحكومي ان الطرفين قد اتفقا على قيام لجنة مياه مشتركة خلال سنة واحدة من نفاذ مفعول المعاهدة لإعداد خطة لتزويد الاردن بالمياه الاضافية ، وانه سيتم تقديم هذه الخطة للحكومتين من اجل مناقشتها واتخاذ القرار حيالها .

٥ . واحتج بعض السادة أعضاء اللجنة على المادة IV في الملحق ٢ حول المياه الجوفية في وادي عربة والتي توضح الترتيبات التي سمح الأردن بموجبها لإسرائيل بالضخ من بعض الآبار التي حفرتها واستعملتها والتي آلت بموجب ترتيبات الحدود إلى السيادة الأردنية ، وإثار بعض السادة أعضاء اللجنة أن هذا الأمر يتنافى مع السيادة الأردنية خاصة وأن الأردن قد ضمن بموجب الفقرة ٤ - ب - من المادة ٦ في الملحق ٢ وصولاً سهلاً ودون معوقات للأشخاص والمعدات إلى هذه الآبار ، والانظمة التابعة لها لأغراض التشغيل والصيانة ، وكان رد الجانب الحكومي بأن النصوص المتعلقة بالمياه في هذه المعاهدة قد تضمنت ترتيبات لنقل المياه عبر الحدود من طرف إلى طرف آخر .

فبينما سمح الأردن لإسرائيل بنقل مياه مالحة في وادي عربة من الأراضي التي آلت إلى السيادة الأردنية عبر الحدود إلى إسرائيل فإن إسرائيل أيضاً ستسمح للأردن بموجب الفقرة ٤ من المادة ١ في الملحق ٢ بترتيبات مشابهة لنقل مياه من الأراضي الإسرائيلية إلى الأردن .

وهكذا فإن الأمر كان ينطوي على صفقة يحصل الأردن بموجبها على ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة في الشمال بينما تحصل إسرائيل على مياه مالحة في الجنوب ، وسوف يسمح في كلا الحالتين بدخول الأفراد من أراضي طرف إلى الطرف الآخر لأغراض

الصيانة والتشغيل وإن هذا الأمر لا ينطوي لا من قريب ولا من بعيد على أي مساس للسيادة الأردنية .

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية :

١. تساءل بعض السادة النواب عن الأسباب التي حفزت إلى وضع هذه المادة من حيث المبدأ داخل المعاهدة وعن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة .

وأبدى بعض السادة النواب مخاوف عميقة من أن يكون هذا التعاون الاقتصادي هو الهدف الأساسي لإسرائيل من عملية التفاوض ، إذ أن إسرائيل سوف تسعى عن طريق هذا التعاون إلى الهيمنة على الاقتصاد الأردني خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي يبلغ حجمه حوالي أربعة عشر ضعف الاقتصاد الأردني ، مقاساً بالنتائج الإجمالي السنوي ، وأن إسرائيل كذلك متفوقة اقتصادياً وتكنولوجياً ومالياً وتصنيعاً على الأردن بشكل واضح .

وبين بعض السادة النواب أن السلام الذي وقعته مصر مع إسرائيل لم يشمل مثل هذه النصوص وأن الشعب المصري قد رفض التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وقد رد الجانب

الحكومي على هذه الملاحظات بالتأكيد على أن الأردن يدخل في معاملات اقتصادية دولية كثيرة ومع دول أكثر تقدماً من إسرائيل كالدوليات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي ، ولكن الفارق هنا هو أن الواقع الاقتصادي في الأردن قد جعل جزءاً كبيراً من ثروته واقعاً على الحدود مع إسرائيل أو الأراضي التي تقع تحت نفوذها بحكم الاحتلال .

فمياه الأردن السطحية وزراعته وثرواته الطبيعية وميناء الوحيد تقع جميعاً على الحدود مع إسرائيل ، وإن قدرة الأردن في كثير من الأحيان على استثمار تلك الموارد وتلبية حاجاته الأساسية من المياه كان محدداً بحكم حالة الحرب السائدة مع إسرائيل ، ولذلك ، فإن السلام سيعطي الأردن فرصة لاستثمار تلك الموارد بشكل أفضل وإحياناً بحكم الضرورة كما هو الحال في المياه ، سيكون مضطراً للتعاون مع الجانب الإسرائيلي في هذه الأمور .

وبين الجانب الحكومي أن العلاقات الاقتصادية التي تربط الأردن بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ عن طريق الجسور المفتوحة قد خلق بشكل غير مباشر علاقات اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت حبيسة للهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية .

لذلك ، فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية

المحتلة قد أثرت على الأوضاع الاقتصادية في الأردن بفعل تأثيرها على اقتصاديات الأرض المحتلة .

ومن ناحية أخرى ، فقد بين الجانب الحكومي أن كثيراً من المخاوف التي تثار حول هيمنة إسرائيل على الاقتصاد الأردني تنتج في الدرجة الأساسية عن قراءة غير دقيقة لواقع الاقتصاد الإسرائيلي وتعظيم لتفوقه على الاقتصاد الأردني .

وبلاحظ مثلاً أنه في الوقت الذي تنور فيه المخاوف الأردنية من الآثار السلبية للتعاون بين الطرفين على الاقتصاد الأردني ، فإن كثيراً من الجهات الإسرائيلية تبدي مخاوفاً وقلقاً من فتح باب التعاون الاقتصادي مع الأردن بسبب الفارق الكبير في تكلفة الإنتاج بين البلدين .

وأكد الجانب الحكومي على أن الاتفاقيات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل سوف يجري بحثها بعد تبادل وثائق التصديق ولذلك فإن أمام المفاوض الأردني فرصة لكي يطمعن على أن الاتفاقيات التي ستوقع ستضمن المصالح الأردنية الحقيقية .

ووضع الجانب الحكومي بأن الاقتصاد الإسرائيلي هو من أكثر اقتصاديات العالم حماية ودعماً لإنتاجه وصادراته ولذلك فإن الأردن لن يقبل بالتعاون الاقتصادي مع إسرائيل وبخاصة في مجال التجارة إلا بخطة طويلة الأجل تفتح باب التعامل التجاري

هكذا من الأشهر

من مصادر تمويلية كبيرة وضخمة في مختلف أرجاء العالم .

٢. أثار بعض السادة الاعضاء تساؤلات حول النص الوارد في الفقرة ٢ - أ - من المادة السادسة والتي تتعلق بإزالة كافة أوجه التمييز بينهما وانتهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال انتهاء المقاطعات الاقتصادية القائمة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة وتساءلوا عما إذا كان المقصود هنا أن يقوم الأردن بإقناع أطراف عربية بإزالة أحكام المقاطعة العربية ضد إسرائيل

وقد أجاب الجانب الحكومي على أن هذا النص يتعلق أساساً بالتعاون بين البلدين من أجل توسيع علاقتهما الاقتصادية مع أطراف كثيرة في العالم وبما يعود بالنفع على كليهما .

وأكد الجانب الحكومي بهذا الصدد أن إسرائيل تمارس المقاطعة الاقتصادية ضد الأردن بشكل غير مباشر عندما تمنع بطرق مختلفة وإجراءات تحكيمية تعسفية دون التعاون الاقتصادي بين الأردن والأراضي الفلسطينية .

فمن المعروف أن السياسات الإسرائيلية وممارساتها في الأراضي العربية المحتلة قد أضرت بالاقتصاد الأردني ورتبت عليه التزامات جирتها لصالحها ، ففي الوقت الذي كان الفاضل التجاري بين إسرائيل من ناحية والضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى يصل إلى ٨٠٠

والاقتصادي بالتدريج مطالبة إسرائيل بأن تزيل كل العوائق وترفع أشكال الدعم التي تقدمها لصناعاتها وإنتاجها والتي من شأنها إذا بقيت على وضعها الحالي أن تعطي ميزة للمصادر الإسرائيلية على حساب الإنتاج الأردني .

وأكد الجانب الحكومي بهذا الصدد أن الحكومة الإسرائيلية ستواجه صعوبات جمة في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بالتخلي عن نظام الحماية والدعم لإنتاجها ومصادراتها .

وبعد المداورة في هذا الموضوع فإن اللجنة توصي ، وهنا التوصية رقم ٤ ، إلى الحكومة بضرورة التأكيد على حماية الاقتصاد الأردني من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادية الإسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادي ووضع الضمانات التي تكفل حماية الإنتاج الأردني وكذلك التأكيد من قيام إسرائيل برفع جميع الحواجز الإدارية والفنية والضريبية والدعم الذي يعطي لمنتجاتها وضعاً تفضيلاً بالمقارنة مع المصادرات الأردنية .

وكذلك فإن اللجنة تنظر بعين الحذر إلى احتمالات السيطرة الإسرائيلية على الاستثمارات الأردنية وبخاصة الحيوية منها في حالة بيع حصص في الشركات الأردنية إلى القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي وإن تقوم الحكومة الأردنية باتخاذ التدابير الكافية لضمان حماية الاستثمارات المالية من الهيمنة الإسرائيلية على المرافق الاقتصادية الحيوية في الأردن نظراً لما يثيره للمستثمرين الإسرائيليين

١. بين الجانب الحكومي أن هذه المادة قد أخذت وقتاً كبيراً طوال سنوات التفاوض بين الوفدين الأردني والإسرائيلي ، في كل من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وقد بذل الوفد الأردني جهداً أكبر من أي وفد عربي آخر في هذا المجال ، ونجح الوفد الأردني في إبقاء الحقوق الأساسية للاجئين حية ، ففي المفاوضات متعددة الأطراف فشل الوفد الأردني الجهود التي بذلت لتحويل الحقوق السياسية للاجئين إلى مجرد حقوق حيائية معيشية ، ونجح كذلك في أن يضع مادة صريحة وواضحة في جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي المشترك لحل هذا الموضوع سياسياً على أساس ثنائي بموجب القانون الدولي

٢. وقد تساءل بعض أعضاء اللجنة عن سبب استخدام اصطلاح أحكام القانون الدولي في الفقرة الثانية من المادة ٨ ، أجاب الجانب الحكومي بأن القانون الدولي اشمل من استخدام قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة لأن قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ يتحدث في فقرته الحادية عشرة عن السماح بالعودة للاجئين الراغبين في أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم وذلك في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية ، أو التعويض عن الأملاك التي تركها من لا يرغبون في العودة أو أملاك الراغبين في العودة والتي دمرت ، وبأنني التعويض من السلطات التي تحملت المسؤولية في هذا الأمر ، من الواضح أن هذا النص ينطوي على مشكلات ، فهو

مليون دولار في العام ، فإن الأردن قد عانى من عجز تجاري بلغ حوالي ٢٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ .

وبمعنى آخر ، فإن الأردن كان يحول عن طريق عجزه التجاري مع الأراضي المحتلة جزءاً كبيراً من العجز التجاري للأراضي المحتلة حيال إسرائيل ، وبين الجانب الحكومي أن الترتيبات التجارية التي تم الوصول إليها بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل بموجب اتفاق القاهرة الموقع بينهما بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٩٤ قد استمر في التحيز ضد الأردن ولذلك فإن نص هذه الفقرة ٢ - أ من هذه المادة يعطي الأردن فرصة كافية لكي يفاوض إسرائيل برفع القيود التي تفرضها على حرية التجارة والتبادل الاقتصادي بين الأردن والأراضي الفلسطينية بصفة الأراضي الفلسطينية طرفاً ثالثاً حسب نصوص هذه المعاهدة بين الأردن وإسرائيل .

معالي الرئيس ، أرجو أن تسمح لمعالي رئيس اللجنة أن يكمل .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي رئيس اللجنة .

- وهنا أكمل السيد رئيس اللجنة تلاوة القرار .

السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس لجنة الشؤون الخارجية :

المادة ٨ : اللاجئين والنازحون :

هكذا من الأهل

الدولة العربية الوحيدة التي منحت اللاجئين الجنسية الاردنية بكامل امتيازاتها وحقوقها ، مما مكنهم من العيش بكرامة وعزة دون ان يتنقص ذلك من حقوقهم الاساسية والمنصوص عليها في القانون الدولي .

ولذلك ، فقد سعى الاردن دائماً وباستمرار وبخاصة خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف لكي يصل الى حل عادل لقضيتهم تطبيقاً لأحكام الفقرة ٢ - ب - من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ولكن التطورات التي حدثت على المسارات العربية الأخرى اما بعدم ايلاء هذا الموضوع اية أهمية خاصة ، او بسبب موافقة الجانب الفلسطيني على تأجيل هذا الموضوع الى المرحلة النهائية من التفاوض ، وفشل محاولات التنسيق بين الحكومة الاردنية والجانب الفلسطيني حول هذا الموضوع وقد وجد المفاوضات الاردنية نفسه مضطراً لأن يؤجل البحث في هذا الموضوع على المستوى الثنائي الى حين بدء التفاوض بين السلطة الوطنية والفلسطينية واسرائيل حوله في المرحلة النهائية .

ومع هذا ، فإن الاردن ابقى جميع الخيارات مفتوحة امامه للتفاوض حول هذا الامر ثنائياً مع اسرائيل ، وثلاثياً مع السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل ، وفي اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، وذلك وفق احكام القانون الدولي ، والذي لم يرد له نص

صادر عن الجمعية العامة وليس مجلس الأمن ، وهو كذلك لا يحدد زمن العودة لمن يرغبون ، ولا يرتب مسؤولية محددة على اسرائيل .

وبين الجانب الحكومي كذلك ان بعض قرارات الامم المتحدة لا تخدم تماماً الحقوق الاساسية للاجئين بل ان بعضها يتناقض مع بعض هذه الحقوق احياناً .

ولذلك اثار الوفد الاردني المفاوضات يستخدم اصطلاح القانون الدولي لأنه يشتمل ايضاً على اتفاقات ومبادئ حول حقوق اللاجئين في اماكن أخرى من العالم يمكن تطبيقها على حالة اللاجئين الفلسطينيين .

٣. وانتقد بعض السادة اعضاء اللجنة المعاهدة من انها تركت موضوع اللاجئين والنازحين بدون حل واضح وتساءلوا كيف يوقع الاردن معاهدة سلام مع اسرائيل دون ان يصل الى حل لهذه القضية الجوهرية والتي تشكل لب النزاع العربي - الاسرائيلي .

ورد الجانب الحكومي بأن الموقف الاردني كان مستوعباً لهذا الأمر لأن الاردن هو اكبر مضيف للاجئين الفلسطينيين حيث تشير الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وكالة الفوت والتشغيل للاجئين الفلسطينيين (UNRWA) الى ان عدد المستفيدين من خدماتها في الاردن يصل الى ١١ مليون لاجئ فلسطيني عدا عن حوالي ٧٠٠ الف نازح من سكان الضفة الغربية والذين غادروا ابان حرب ١٩٦٧ او بعدها ، وأن الاردن هو

مشابه في اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الموقع يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ ولا في اتفاقيات الحكم الذاتي في غزة واريحا أولاً والموقعة يوم ٤ / ٥ / ١٩٩٤ .

٤. واما بالنسبة لموضوع النازحين ، فقد بين الجانب الحكومي ان الاردن قد قبل للمشاركة في اللجنة الرباعية التي نصت عليها المادة ١٢ من اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي بعنوان الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر ، حيث تنص المادة على ان الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) سيقومان بدعوة حكومة الاردن ومصر للمشاركة في وضع الترتيبات التي سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول اشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ .

وبين الجانب الحكومي للجنة ان فهم الاردن لعودة النازحين امر مفروغ منه ولكن المشكلة تكمن في تحديد الوسائل والاشكال والطرق والاسس التي سيتم بموجبها السماح لهم بالعودة .

وأكد دولة رئيس الوزراء لأعضاء اللجنة بأن الموقف الرسمي للحكومة الاردنية ثابت ومحدد حول اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن .

ان هؤلاء يتمتعون بكامل حقوق المواطنة والجنسية الاردنية طالما انهم اختاروا ذلك ،

وعند حصولهم على حقوقهم السياسية فلهم مطلق الخيار في ان يعودوا ممارسة حقوقهم او ان يبقوا في الاردن مواطنين اردنيين بكل معنى الكلمة .

٥. واثار السادة اعضاء اللجنة تساؤلات حول ما ورد في الفقرة ٢ - ج - من المادة الثامنة والتي تنص على تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم ، وكان السؤال المحدد ما المقصود بكلمة توطين هنا ؟ .

ورد الجانب الحكومي بأن هذه الكلمة قد تم اختيارها بدقة متناهية ، فقد كان الحذر وارداً لو ان المفاوضات الاردنية استعمل عبارة " اعادة توطين " ، التي كان يطالب بها الوفد المفاوضات الاسرائيلي بدلاً عن كلمة " توطين " لأن مفهوم اعادة التوطين هو الذي يشير المخاوف .

أما استخدام كلمة توطين ، دون الاشارة الى مكان التوطين ، يبقى حق العودة قائماً ومصاناً عندما يجري التفاوض حول هذا الموضوع في المرحلة النهائية للتفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين بمشاركة الاردن .

وتؤكد اللجنة هنا ، وهذه هي التوصية رقم ٥ ، ان موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الهام والحساس والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على المجتمعين الاردني والفلسطيني من

هكذا من الأشهر

نواح كثيرة ، ولذلك فإنه يطالب الحكومة بمتابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة .

المادة ٩ : الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان :

المادة ١٠ : أوجه التبادل الثقافي والعلمي .

المادة ١١ : التفاهم للتبادل وعلاقات حسن الجوار :

لقد تم بحث هذه المواد بشكل منفصل ، ولكن نظراً للتداخل والتشابه فيما بينها ، فإن اللجنة ستورد أهم النقاط التي أثرت حول هذه المواد تحت عنوان واحد ، حفاظاً على وحدة النقاش الذي جرى داخل اللجنة ، وفيما يلي أهم النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة ورد الجانب الحكومي عليها .

١. تسأل السادة النواب عن المقصود بنص الفقرة ١ من المادة التاسعة الذي يقول : سيتمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية .

وأبدى بعضهم مخاوفهم من أن يكون السماح للإسرائيليين بحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية فرصة للجانب الإسرائيلي لكي يطالب بحقوق مزعومة في أماكن تاريخية ودينية تخصه داخل الأردن

وتساءلوا أيضاً عن الأسس التي يستند إليها تحديد ماهية الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية ، ورد الجانب الحكومي بأن معاهدة السلام ليست فرصة لإسرائيل لكي تطالب بحقوق إضافية في الأردن ، والامر الثاني هو ان الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية للعرب والمسلمين في إسرائيل هي أكبر بكثير من حيث العدد والأهمية من الأماكن التي قد تزعم إسرائيل انها تخصها داخل الأردن .

وأكد الجانب الحكومي رفضه لفكرة تبني أية أسس لتحديد الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية ، لأن السعي لوضع مثل هذه الأسس سيفتح الفرصة أمام المفاوض الإسرائيلي لكي يثير أية حقوق مزعومة لليهود في الأردن .

٢. أكد الجانب الحكومي ان الفقرة الثانية من المادة ٩ - والتي تنص على احترام إسرائيل للدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس ، إنما قصد منه المحافظة على تلك الأماكن في وجه الاطماع لبعض الجهات الإسرائيلية للإستيلاء على المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والمدارس والأماكن الإسلامية الأخرى المجاورة بحجة انها جزء لا يتجزأ من جبل الهيكل .

١ : وقد دافع الأردن عن تلك الحقوق الإسلامية أكثر من مرة أمام المحاكم الإسرائيلية

ونجح في تفويت الفرصة عليهم ، ولولا الدور الأردني لكانت هذه الأماكن التي تم العبث بها وإحراقها قد آلت لإسرائيل لا سمح الله .

ونظراً لأن المفاوض الفلسطيني قبل بتأجيل موضوع القدس برمته الى مرحلة المفاوضات النهائية ، فإن استمرار الأردن في رعاية تلك الأماكن يجب ان يبقى محفوظاً الى ان يأتي الوقت الذي تستطيع فيه السلطة الفلسطينية ممارسة سيادتها ، وسيكون الأردن عندها جاهزاً للتنازل عنها وهو واثق من ان هذه السلطة ستكون قادرة على الاستلام وممارسة حقوق السيادة دون أي فراغ .

وأشاد الجانب الحكومي بالدور المميز الذي قام به الهاشميون في اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ثلاث مرات وأكد الجانب الحكومي ان الأردن ليست له أية اهداف او تطلعات سياسية من وراء هذا الأمر ، الا الحفاظ على تلك المقدسات .

٣. وتسأل السادة الاعضاء عن المقصود بالمادة ١٠ - والتي تنص على ازالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع ، وعن المقصود أيضاً من الفقرة ١ - من المادة ١١ ، التي تنص على الامتناع عن القيام ببيت الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز وعن منطوق الفقرة ١ - ب ، التي تنص على القيام بأسرع وقت ممكن بالغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات

العنصرية في تشريعاتها ، وعن الفقرة ١ - ج ، والتي تنص على ان الطرفين يمتنعان عن الاشارات او التعبيرات التمييزية والعنصرية في كافة المطبوعات الحكومية .

وقد تركز النقاش هنا حول نقطتين اساسيتين ، الاولى فيما اذا كانت هذه النصوص الواردة في المعاهدة تحد من حرية التعبير لدى الافراد والجماعات والاحزاب ، وبخاصة الاقتباس من آيات الله في القرآن الكريم او السنة النبوية الشريفة ، والنقطة الثانية هي مدى تأثير هذه النصوص على المناهج الدراسية وبخاصة في مواد الدين والتاريخ والقضية الفلسطينية .

وقد رد الجانب الحكومي بأن الحكومة سوف تلتزم بنصوص هذه المواد في نشراتها واعلامها الرسمي ، لأن حالة السلام تقتضي من كلا الطرفين التقيد بهذا الموضوع ، اما فيما يتعلق بحرية التعبير فقد ورد نص واضح عليها في الفقرة ٢ من المادة ١١ التي تنص على ان تطبيق الفقرة ١ - أ من هذه المادة لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وأما فيما يتعلق بتغيير المناهج فإن الحكومة الأردنية ليست بحاجة الى تأكيد احترامها للدين الاسلامي الخفيف ، دين الدولة ، واعتبارها ان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الركنان الاساسيان للدين الاسلامي الخفيف .

هكذا من الأشغال

هكذا من الأهل

للأردن في ذلك مصلحة واضحة .

مواد التعاون الثنائي من ١٣ - ٢٣

المادة ١٣ - النقل والطرق .

المادة ١٤ - حرية الملاحة والوصول الى الموانئ .

المادة ١٥ - الطيران المدني .

المادة ١٦ - البريد والاتصالات .

المادة ١٧ - السياحة .

المادة ١٨ - البيئة .

المادة ١٩ - الطاقة .

المادة ٢٠ - تنمية اخطود وادي الاردن .

المادة ٢١ - الصحة .

المادة ٢٢ - الزراعة .

المادة ٢٣ - العقبة وايلات .

ويجدر بالذكر هنا بأن دمج هذه المواد لمناقشتها ضمن تقرير اللجنة قد نتج بصورة اساسية عن عدة عوامل ، أهمها انها تتحدث عن مجالات التعاون الثنائية والتي ستعظم بموجب اتفاقيات يجري التفاوض حولها واقرارها . خلال مدة تتراوح بين شهر الى ٩ اشهر .

وقد اثار السادة النواب ايضاً تساؤلات متحدة عن الهدف من وراء هذا التوسع في

وفي حالة مطالبة اسرائيل بتغيير المناهج فإن هذا الامر سيثير لدى الجانب الاردني موضوعات كثيرة ونصوصاً لا حصر لها في المناهج الاسرائيلية والكتب اليهودية التي تميز ضد المسلمين والعرب ولا تحترم تراثهم او حضارتهم او قوميتهم .

هذا عدا عن الدعاية النشطة التي تقوم بها اسرائيل في جميع انحاء العالم لتشويه سمعة العرب والمسلمين ، ولذلك فإن هنالك من القيود الكافية في نصوص المعاهدة ومن الناحية العملية التي تحد من قدرة اسرائيل على المطالبة بتغيير المناهج المدرسية .

المادة ١٢ : محاربة الجريمة والمخدرات :

يجدر بالذكر هنا ان لهذه المادة ملحق بالاتفاقية وهو الملحق ٣ بعنوان " مكافحة الجريمة والمخدرات " وقد اثار بعض السادة النواب نقطة اساسية حول هذه المادة وملحقها ، وهي دخول المادة والملحق في تفصيلات كثيرة ، تبين اوجها للتعاون متعددة بين الجهات الامنية في البلدين ، وتساءلوا عن الحكمة من وراء ذلك .

ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد املته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن ، وان الاردن استجاب للطلب الاسرائيلي باضافة هذه المادة والملحق ، حتى يتأكد من ان الاردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمة المبنية وبخاصة المخدرات ، لأن

الدخول بعلاقات موسعة مع اسرائيل ، وهو الامر الذي ، كما قال بعض السادة الاعضاء ، يعني تعاوناً مع اسرائيل اكثر من التعاون القائم حالياً بين الاردن وبعض الاقطار العربية المجاورة .

وعبر بعض السادة اعضاء اللجنة عن مخاوفهم من ان يكون هذا التعاون على حساب التعاون مع الاطراف العربية ، وقد رد الجانب الحكومي على هذه التساؤلات بالقول ان هذه المجالات قد ورد ذكرها في جدول الاعمال المشترك الاردني - الاسرائيلي الموقع بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٣ في واشنطن وقد كان ذلك الجدول المشترك متوازناً في مجموعة ، لأنه راعي ان تكون عملية السلام متوازنة بين الطرفين المتفاوضين ، والامر الثاني هو ما سبق التأكيد عليه عند بحث المادة ٧ بعنوان العلاقات الاقتصادية واسبابها ودوافعها ، مما لا حاجة لإعادة ذكره هنا .

وثالثاً ، ان الاردن واسرائيل لا توجد بينهما أية علاقات على الاطلاق ولذلك فإن ذكر مجالات التعاون يبدو كبيراً بالقياس الى الحالة السائدة في الوقت الراهن والتي تخلو من اي تعاون ، وأكد الجانب الحكومي ان الحكومة الاردنية واعية كل الوعي للمصالح الاردنية وانها سوف تراعيها عند مناقشتها اتفاقيات التعاون المختلفة والاردن قادر على ذلك بفضل ما يتمتع به من خبرات وتجربة في هذا المجال .

وأما فيما يتعلق بالتعاون مع الدول العربية ، فإن تاريخ الاردن حافل بمئات الاتفاقيات والبروتوكولات للتعاون مع الاشقاء العرب على المستوى القومي او الاقليمي او الثنائي ، وان الاردن عضو في جميع المؤسسات العربية المشتركة ، وأنه قد ساهم في بنائها ولم يسجل عليه ولو مرة واحدة أي مخالفة لميثاقها او شروطها ، ولم يتأخر ولو مرة واحدة عن تسديد التزاماته نحوها .

ولذلك فإن الاردن لا يمكن ان يلام على أي تقصير في التعاون مع الاشقاء العرب ، بل وان الحكومة عازمة على توثيق او اصر هذه العلاقات في شتى المجالات وبكل الوسائل ، وانها لا تنظر الى التعاون مع اسرائيل الا ضمن مصالحها ، دون ان يكون لذلك اي تأثير على العلاقات مع الاقطار العربية ، ونبه الجانب الحكومي في هذا الاطار الى ان الاردن لا يستطيع ان يغمض عينيه عن التحولات الدولية والاقليمية ولا يستطيع ان يتجاهل التنظيمات الاقليمية التي ستنشأ في السنوات القادمة بعد تحقيق السلام الشامل والعاقل ، ولهذا فإنه عازم على ان يكون له دور فعال في المشاركة في رسم هذه الاستراتيجيات بدلاً من الانتظار حتى يخطط الآخرون لنا .

وقد اثار بعض السادة النواب بعض النقاط التفصيلية حول نصوص بعض المواد تدرج ابرزها على النحو التالي :

١ . تساءل السادة النواب عن مصير

هكذا من المأهول

الطريق الوارد ذكرها في الفقرة ٤- من المادة ١٣- والتي تربط بين الأردن ومصر واسرائيل ، بالقرب من ايلات ، وعن السبب الذي لم يوضح تحديد جدول زمني لإنجاز هذا الطريق الحيوي ، الذي يربط آسيا العربية بإفريقيا العربية ورد الجانب الحكومي بأنه قد تم الاتفاق على دراسة جدوى هذا الطريق من الناحيتين الاقتصادية والفنية وان الأطراف الثلاثة - الأردن ومصر واسرائيل - راغبة في إنجاز هذا الطريق ، وسوف تشمل دراسة جدوى هذا الطريق تأثير اقامتها على خطوط الملاحة البحرية القائمة حالياً بين الأردن ومصر ، وافاد الجانب الحكومي بأن حجم النقل بين الأردن ومصر في حالة السلام سوف يزداد ، وان انشاء هذا الطريق امر ضروري في ضوء الحاجات المستقبلية .

٢. اثار بعض السادة النواب تساؤلاً حول تنفيذ بعض المشروعات الواردة في نصوص المعاهدة قبل اقرار المعاهدة ومنها مثلاً فتح المعابر في الشمال والجنوب وربط الاتصالات الهاتفية ، وتسألوا تحديداً عن الربط الكهربائي ، فيما اذا تم تجاوزه فعلاً .

وقد رد الجانب الحكومي بأن فتح المعبر في الجنوب قد جاء لتسهيل حركة المرور لرعاية الدول الثالثة الذي يزورون العقبة وايلات تسهلاً لهم بدلاً من المرور عند جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد ولذلك فإن تنفيذ هذا البند جاء من باب تعزيز الثقة وليس من

وإن الجانب الحكومي كذلك في رد على تساؤل احد الاعضاء على ان الربط الكهربائي يقصد منه الاستفادة من التفاوت في طلب اللروة على الطاقة الكهربائية في كل من الأردن واسرائيل ، فالأردن يبلغ ذروة الطلب في ساعات المساء ، بينما تبلغ اللروة في اسرائيل اثناء ساعات النهار ، ولذلك سيتم تبادل الكهرباء مستفيدين من هذا التفاوت مقابل الثمن .

٣. تسأل بعض السادة النواب عن المادة ١٨- بعنوان البيئة وعن الملحق التفصيلي التابع لها وعن اسباب ذلك التفصيل ، وعن مدى التزام اسرائيل بعدم استخدام الاراضي

الأردنية لدفع المواد الخطرة الناتجة عن الفعاليات الاسرائيلية ، وعن مدى التزام اسرائيل بمراعاة التسرب الاشعاعي النووي الصادر عن مفاعل ديمونا القريب من الطفيلة من الحدود الأردنية .

ورد الجانب الحكومي بأن موضوع البيئة والتعاون فيه محصور على الاماكن الحدودية او القرية منها والتي تتأثر بسلوكيات الطرف الآخر .

وهذا امر ضروري خاصة وان الأردن يعطي موضوع البيئة اهتماماً متزايداً وقد حظي في هذا المجال بسمعة دولية طيبة وكان من اوائل الدول التي وضعت استراتيجية خاصة بالبيئة .

وكذلك لابد من التذكير بأن ثروة الأردن من الموارد الطبيعية والمائية تتركز على المناطق الحدودية مما يعني ان للأردن مصلحة اساسية واستراتيجية في صون تلك الموارد والحفاظ عليها ، اما بالنسبة لموضوع دفن المخلفات الصلبة السامة في الاراضي الأردنية ، فقد بين الجانب الحكومي ان هذا الامر لا يمكن للأردن ان يقبل به في أي حال من الاحوال لخطورته .

أما بالنسبة لخطر الاشعاع النووي الناجم عن مفاعل ديمونا ، فقد ورد في الملحق ٤ نص واضح في الفقرة - ج - ٢ من الملحق ينص على بحث موضوع التحكم بنوعية الهواء بما في ذلك المعايير العامة والمقاييس وكافة انواع

الاشعاعات الخطرة من صنع الانسان وسوف يركز الجانب الاردني عند وضع تلك المعايير على موضوع خطر الاشعاع الذي ينجم عن مفاعل ديمونا .

المادة ٢٤ : المطالبات :

تسأل السادة النواب عن مصير حقوق الاشخاص الاردنيين في اسرائيل من غير اللاجئين والنازحين وقد بين الجانب الحكومي بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في اطار التفاوض حول هذا الموضوع .

أما فيما يتعلق بحقوق الاشخاص الاردنيين من غير اللاجئين ، فإن نص المادة ٢٤- يفني بالفرض حيث سيتفق الطرفان على اقامة لجنة مطالبات لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل .

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد انه لا صحة للإشاعات التي تثار بأن هنالك اراض اردنية مباعة لإسرائيل وان السجلات الموجودة في دائرة الاراضي والمساحة لا يوجد فيها اية وثائق تشير الى امر كهذا .

- التوصية رقم (٦)

وهنا فإن اللجنة توصي المجلس الكريم بأن يتبنى توصية للحكومة لكي تقوم الحكومة باتخاذ كل الاجراءات لحصر المطالبات العائدة للأشخاص الاردنيين في اسرائيل وعمل الترتيبات المناسبة للمطالبة بها .

المادة ٢٥ : الحقوق والواجبات :

١. تعتبر المادة ٢٥ : من اهم مواد الاتفاقية ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الاولى على ان المعاهدة لا تؤثر ويجب ان لا تقسر على انها تؤثر بأي شكل من الاشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الامم المتحدة ومن المعلوم ان ميثاق الامم المتحدة ينص صراحة في المادة ٥١ على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الاعتداء على أية دولة عضو وقد اشارت المعاهدة صراحة الى هذا الحق في المادة ٤ الفقرة ٢ التي نصت على انه لا تمس الالتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الامم المتحدة والتفسير المنطقي الوحيد الممكن هو ان التزامات الطرفين بموجب المعاهدة وبشكل خاص الالتزامات الواردة في المادة الرابعة المتعلقة بالامن خاضعة لميثاق الامم المتحدة بما فيه حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس .

ولهذا فإن اي مخاوف من ان تكون لهذه المعاهدة تأثيرات على التزامات الاردن التعاقدية القائمة نحو الاشقاء العرب في مجال الدفاع الجماعي عن النفس لا اساس لها من الصحة ومن مبادئ ميثاق الامم المتحدة الاخرى "الجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحارضية للدول ومبدأ تساوي الدول في السيادة ولهذا فإن هذه المادة ايضاً ضمان

ضد أي طلبات قد يقوم بها أحد الطرفين بناء على تفسيراته لمواد معينة للمعاهدة بما قد يؤثر على هذين المبدأين .

واما الفقرة ٢ من المادة ٨ والتي تنص على انه يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية ودون الانفاف الى الانعزال او الامتناع عن الاعمال من قبل اي شرف آخر وبشكل مستقل عن اي وثيقة لا تتعايش مع هذه المعاهدة فقد كانت محاولة اسرائيلية لاعادة ترتيب سلم الاولويات التعاقدية بحيث يمكنهم الاحتكام الى نصها للتخفيف من تأثير الفقرة الاولى والتي كما يينا تصون الالتزامات الاردنية على اطراف ثالثة ، على ان الوفاء الاردني لنجح في ادخال تعديلات مهمين على الفقرة هما :

أولاً كلمة لا تتماشى INCONSISTENT WITH بدل كلمة خارج اطار EXTERNAL والتي كانت مستطرق الى الاتفاقيات الاخرى التي الاردن طرف فيها وبهذا اصبح موضوع التعارض او عدمه بين المعاهدة والعلاقات الاردنية الاخرى مسألة تفسير .

٢. وزيادة في الحرص اصبر الاردن على ادخال تعديل ثان على الفقرة ينص على ما يلي "ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للأخر انه حسب رأيه وتفسيره لا يوجد اي تعارض بين التزاماتهما التعاقدية القائمة وبين هذه

المعاهدة .

وبالنسبة للفقرة ٣ فمن المعلوم ان الاردن كان يدخل تحفظات عند تصديقه على للمعاهدات المتعددة الاطراف والتي تكون اسرائيل طرفاً فيها محتواه ان دخول الاردن في هذه الاتفاقيات لا يعني الاعتراف بدولة اسرائيل ولا الدخول في علاقات تعاقدية معها

وقد كان المبرر الثانوي لهذه التحفظات هو ان الاردن لم يكن يعترف بإسرائيل اما الآن وبعد ان اصبحت العلاقات التي تحكم الدولتين هما العلاقات زمن السلم فلم يعد هناك مبرر للإبقاء على هذه التحفظات اذ ان الأبقاء عليها سيكون تمييزاً ولهذا يجب على الاردن بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ ان يشعر الجهات التي تقوم بمهمة الودعة وهي عادة الأمين العام للأمم المتحدة بسحب هذه التحفظات .

فيما يتعلق بالفقرة ٤ لا يوجد حسب علمنا اشارات تحقيرية في المعاهدات الدولية لأحد الطرفين ولا نرى أي خطر من وجودها في المعاهدة .

فيما يتعلق بالفقرة الخامسة فإنها تعكس المبدأ الذي يقضي بأن على الدولة ان لا تدخل في التزامات تتعارض مع بعضها وكون المعاهدات المستقبلية الاخرى للاردن تتعارض او لا تتعارض مع هذه المادة هو مسألة تفسير الحكم فيها اساساً هو الدولة نفسها الا اذا ادعى

الطرف الآخر وجود تعارض وفي هذه الحالة يصبح وجود التعارض نزاعاً حول تفسير المعاهدة او تطبيقها ويرجع الى طرق حل النزاعات المنصوص عليها في المعاهدة اي المفاوضات او التوفيق او التحكيم .

اما بالنسبة للفقرة ٦ فإنها تؤكد ايضاً سمر الالتزامات بموجب الميثاق وكل الالتزامات الاخرى التي تهمنا محفوظة بموجب الميثاق ولكن المادة تعطي الاولوية للمعاهدة على الالتزامات التعاقدية الاخرى ووجود تعارض بين هذه المعاهدة والالتزامات الاخرى هو ايضاً مسألة تفسير تطبق عليها آلية حل النزاعات الناجمة عن تفسير وتطبيق المعاهدة .

المادة ٢٦ : التشريعات :

بين الجانب الحكومي ان نص المادة ٢٦- يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ومنها مشروع القانون الذي نحن بصددده اليوم ، وانهاء اي التزامات دولية والغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة وسوف تقوم الحكومة باجراء العمل اللازم في هذا الصدد في اقرب فرصة ممكنة للوفاء بهذا البند وذلك ضمن الاسس التي تم شرحها وتفصيلها في هذا التقرير .

المادة ٢٧ : التصديق :

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيل التي تم بحثها من قبل اللجنة قد

هكذا من المأهول

شملت بالإضافة الى نص للماهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل اليه ، واكد دولة رئيس الوزراء ان كلمة الذبول الواردة في الفقرة ٢ من هذه المادة تعني الحرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها والتي تم وضعها تحت تصرف اعضاء اللجنة الكريمة للإطلاع عليها ، وهي لا تزال موجودة لاطلاعكم في غرفة الصور .

واقسم دولة رئيس الوزراء انه لا توجد اية ملاحق او ذبول سرية او غير سرية عندا تلك التي اطلعت عليها اللجنة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الماهدة .

المادة ٢٨ : الاجراءات المؤقتة :

اطلعت اللجنة على نص المادة ٢٨ - وعلى الملحق رقم ٥ التابع لها الذي ينص على الاجراءات التفصيلية المؤقتة المتعلقة بنقاط العبور الحدودية بين الاردن واسرائيل .

المادة ٢٩ : حل النزاعات :

اثار السادة الاعضاء بعض الاستفسارات حول مدى قدرة هذه الماهدة على الزام اسرائيل بنصوصها وما الذي يمكن للاردن ان يقوم به في حالة مخالفة اسرائيل لنصوص هذه الماهدة ورد الجانب الحكومي على هذا السؤال كمايلي :

١- ان نص المادة ٢٩ يحدد الآلية التي يلجأ اليها الطرفان لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه الماهدة او تفسيرها عن طريق التفاوض أولاً ، واذا لم يمكن ذلك ، فإنه يمكن حلها بالتوفيق او التحكيم .

وقد بين الجانب الحكومي ان مخالقات اسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الاردن مناسبة لتعطيل اي من التزاماته تجاه اسرائيل ولذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن على كل طرف يختار ان يخالف نصوص هذه الماهدة ان يضع في حسبانته ردة فعل مناسبة من الجانب الآخر .

ووضح الجانب الحكومي ان هنالك مواد في هذه الماهدة لا يمكن الاخلال بها ، لأن مثل هذا الاخلال سيكون بمثابة نقضها ، مثل اعلان الحرب على سبيل المثال .

واشار الجانب الحكومي الى ان هذه الماهدة تشتمل على كثير من آليات المتابعة فهناك لجنة مشتركة للمياه ، وهيئة مشتركة للحدود ، ولجنة عليا لمتابعة تنفيذ نصوص هذه الماهدة ، ولجنة ارتباط لكل من الملتحقين ١ - ب و ١ - ج وغيرها مما يقلل من فرص النزاع ويسمح بالتفاوض أولاً بأول بأن يسوى ، وكذلك ، فإن في نصوص هذه الماهدة الكثير من الترتيبات والاتفاقيات التي سيجري تنظيمها والاتفاق عليها والتي سيرد ضمنها نصوص لفض الخلافات والنزاعات .

المادة ٣٠ : التسجيل :

تحدثت المادة ٣٠ - عن ارسال الماهدة الى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين

هذه هي الحقائق والمعلومات التي توصلت لها لجنة الشؤون الخارجية نضعها بين ايديكم مؤكدين اننا لا ننظر الى بحثنا

لمشروع القانون المحال كساحة فرز لمن مع هذا الوطن ومن ضده فما من شك اننا جميعاً معه ومع راعي مسيرته الحسين المقدى والا لما كنا قد اتفقنا في بيت الأمة هذا أصلاً .

إن اللجنة اذ تثمن وتقدر جهود وكفاءة وولاء فريق المفاوضات الاردني فاننا على أعلى درجات اليقين بانتصاته وحرصه على حقوقنا وسيادتنا واننا نرى وبكل جدية وصدق ان ما توصل اليه المفاوضات الاردني انما هو الافضل والاقصى في ضوء الواقع والممكن .

معالي الرئيس ، ، ،

ان الموافقة على مشروع قانون الماهدة انما ينهي مرحلة طويلة من حياة وطننا وامتنا . . . وان تنفيذها يشكل دخولنا مرحلة جديدة قد تكون التحديات التي نواجهها خلالها اكثر تعقيداً ، مما يتطلب التخلي عن اساليب قديمة لم تكن ناجعة يوماً ما ، وتبني اساليب متطورة وناجعة تمكن من مواجهة تلك التحديات على مستوى جدير بقائدنا ووطننا واجيالنا القادمة .

ما من شك ان هذه النقلة في حياتنا نجى لتهز مفاهيم نشأ جيلنا عليها ، الا ان ارتقائنا الى مستوى الثقة التي وضعها شعبنا بنا كطليعة قيادية يحتم علينا خوض هذا التحدي بكل الشجاعة والجرأة وبما يجليه الولاء والوفاء للحسين والوطن وما تتطلبه المرحلة .

نحن الآن في خضم امر لا يمكننا التوقف فيه منتصفه والنظر الى الخلف . . . ولا مجال الا السير الى الامام واكمال هذا الطريق للامساك بالمستقبل ، ونعرف ان الامر بالنسبة لكثيرين منا هو الاختيار بين بدائل صعبة ومريرة .

ولكن وامام الواجب وتقديراً منا

لمسؤوليتنا الوطنية وبناء على كل ما تقدم فان اللجنة توصي للمجلس وتنسب بالموافقة على مشروع قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية وحكومة دولة اسرائيل

وختاماً فانه من دواعي السعادة والشرف ان ارفع بأسم اعضاء اللجنة اسمى آيات الولاء والمحبة والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المقدى ايده الله وصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم على الجهد المشكور والسعي المبرور من اجل رفعة الوطن والدفاع عن قدسية حقوقه .

ضارعين للمولى ان يحفظهما سنداً وذخراً دائماً وابداً .

حكم خير لجنة الشؤون الخارجية

امين عام مجلس الأمة مجلس النواب

عبد الكريم الكباريتي

المرفقات

• كلمة سعادة السيد عون الخصاونة امام اللجنة .

• وثيقة هلسنكي / المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ملاحظة : مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة السادة النواب :-

- حمزة منصور

- د. محمد احمد الحاج

- د. بسام العموش

هكذا من الأشغال

اتصالات المملكة الأردنية الهاشمية الملوية
من مياه نهري الأردن واليرموك
بعد توقيع اتفاقية السلام

المصدر	خطة جونسون	الاتصال الحالي	الاتصال بعد معاهدة السلام
نهر الأردن	١٠٠٠٠ م ^٣ بها فيها حصة لنفلة للزراعة	لا شيء	١٠٠ م ^٣ نفطة + ٨٠ م ^٣ من قنود ومياه قنوشات
نهر اليرموك	٣٧٧ م ^٣	١٢٠ م ^٣	٩٠ م ^٣ المجموع ٨ م ^٣ صفا + ١٧ م ^٣ قشاما + ٢٠ م ^٣ تفرين + ٣٠ م ^٣ سد القناري ٢٧٥ م ^٣ + ١٢٠ م ^٣ الاتصال الحالي
			نقله الى (٥٠) م ^٣ صفا للزراعة لاحتلال من مصادر غير محللة حاليا
المجموع لكلي	٤٧٧ م ^٣	١٢٠ م ^٣	٢١٥ م ^٣ + ٢٠ م ^٣ + ٣٢٥ م ^٣ = ٥٦٠ م ^٣

هكذا من الأشهر

كلمة سعادة السيد عون الخصاونة

أمام لجنة الشؤون الخارجية
لمجلس النواب الأردني

الاثنين الموافق ٣١/١٠/١٩٩٤

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا
ومولانا رسول الله وآله

معالي الرئيس

أعضاء اللجنة الموقرة

بما ان هذه هي المرة الاولى التي اتكلم فيها امام هذه اللجنة فأرجو ان تسمحوا لي بالتعبير لكم عن صادق التهئة على ما اولتكم اباه هذه اللجنة من ثقة بانتخابكم رئيساً لها .

ولا يساورني شك بما أن ما تتمتعون به من حكمة وحكمة وخبرة سيكون لها الأثر الكبير في السير بأعمال اللجنة قدماً في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن .

وأتشرف بالحدث أمامكم اليوم مع مجموعة ممن شاركوا ، على مدى السنوات الثلاث التي مضت ، في المفاوضات التي أدت الى التوقيع على معاهدة السلام المعروضة على لجنتم الموقرة .

والهدف الأساسي من حديثنا هو توضيح الصياغات الواردة فيها على ضوء تاريخ المعاهدة التفاوضي ، وتبين الالتزامات والحقوق الواردة فيها وسوف أقدم ، إذا سمحتم لي ، عرضاً عاماً بهذا الشأن كما سيقدم زميلي الكريم اللواء تحسين شردم عرضاً حول بعض النقاط المتعلقة بالحدود والأمن ، وكذلك سنحجب على اسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة الموقرة .

تلمون أن الأردن كان قد وافق عام ١٩٩١ على الدخول في مفاوضات ثنائية ومباشرة مع اسرائيل بهدف إحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على اساس قرار مجلس الأمن (٣٣٨ و ٢٤٢) .

وكذلك وافقت كل من سوريا ولبنان على الدخول في هذه المفاوضات . اما بالنسبة للفلسطينيين فلما كانت أهليتهم في الدخول في مفاوضات دولية غير واضحة - إذ أنه رغم الاعتراف الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية الا أن الطرف الآخر في المفاوضات واحد الداعين لها لم يكونا يعترفان بتمتع المنظمة بهذه الاهلية - فقد قدم الاردن لهم مظلة تفاوضية للتغلب على هذه العقبة .

وقد بدا واضحاً منذ الأيام الأولى للعملية التفاوضية أن أحد أهم الأهداف التي سعى الوفد الفلسطيني لتحقيقها ، كان الاستقلال بالمساق الفلسطيني رغبة منهم في مبادرة امورهم بأنفسهم وتعبيراً عن حقهم في تقرير مصيرهم ورغم ما شعر به الوفد الاردني والحكومة الأردنية من ضرورة التنسيق المستمر مع كافة الوفود العربية وخاصة مع الوفد الفلسطيني نظراً لتشابك المصالح إلا انها أي الحكومة والوفد - لم يعترضا سبيل هذه النزعة الى الاستقلال بالأمور التي تخص الفلسطينيين .

وتذكرون أن هذه النزعة لم تأت من

فراغ عند المفاوضات بل سبقتها خطوات متراكمة منذ عام ١٩٧٤ عندما اعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني كما أن عبارة الأراضي العربية المحتلة التي وردت في قرار مجلس الأمن (٢٤٢) تم تغييرها تدريجياً الى عبارة الأراضي الفلسطينية (أي الضفة الغربية بما فيها القدس بالإضافة الى غزة) في كثير من قرارات الجامعة العربية وغيرها من المجموعات الاقليمية وفي قرارات الجمعية العامة بل وفي أحد قرارات مجلس الأمن .

وكان من نتائج هذه التطورات على المستويين الاقليمي والدولي أن اعلنت الحكومة الأردنية عام ١٩٨٨ عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية .

ومن هنا فإن الافتراض الذي قامت عليه المفاوضات بالنسبة للأردن هو أن قضاياها تنحصر بالأمور التالية .

١- تحديد وترسيم حدوده الدولية بشكل نهائي ومعترف به درعاً لأهبة اطماع توسعية ورغبة في استعادة ما وقع منها تحت السيطرة الاسرائيلية .

٢- الحصول على حصته من مياهه الدولية .

٣- تحقيق معادلة أمن مقبولة بحيث مخاوف اسرائيل الأمنية بعين الاعتبار دون ان يكون ذلك على حساب إثماء الأردن الى

الأمة العربية والاسلامية ودون المساس بحقه في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس وبحق مواطنيه بالتمتع بالحقوق الأساسية المكفولة دستورياً .

٤- العمل على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما يتقي شعوب المنطقة ويلات تلك الأسلحة .

٥- إقامة علاقات إقتصادية متوازنة بحيث يقابل رفع المقاطعة العربية إزالة الحواجز الموجودة في الاقتصاد الاسرائيلي والتي ترقى الى مقام المقاطعة بحيث يؤدي ذلك الى تسهيل انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والعمال في اقطار المنطقة كما هو معمول به بين الدول التي تحكم علاقاتها قواعد القانون الدولي زمن السلم .

٦- إيجاد حل عادل ومقبول للنواحي الثنائية من مشكلة اللاجئين على اساس القانون الدولي .

٧- عدم الاعتراف بأي شكل من الاشكال بشرعية الوجود الاسرائيلي في القدس وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ومن هنا فقد ورد في جدول الأعمال الأردني - الاسرائيلي ، وفي اكثر من مكان في المعاهدة ، تحفظ على المساس بوضع المناطق التي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

٨- أن يكون أي حل جزءاً من حل

هكذا من الأهل

معالي الرئيس

اعضاء اللجنة الموقرة

فيما تقدم وصفت لكم المرتكزات والظروف التي قامت عليها استراتيجية الاردن التفاوضية وسوف اقوم الآن باستعراض تلك المواد في المعاهدة التي قد تكون موضع جدال أماً أن يكون في ذلك ما يساعدكم في تكوين قناعاتكم إزاءها .

تتكون المعاهدة من (٣٠) مادة وخمس ملاحق وست ذيل هي عبارة عن الخرائط الحدودية التي تم رسمها بأحدث وأدق ما توصل اليه علم ترسيم الحدود ، وهناك أيضاً أربع محاضر متفق عليها ، وتكون كل هذه الوثائق والخرائط جزءاً من المعاهدة لا يتجزأ كما هو منصوص عليه في الماد (٢٧) منها .

ولا يوجد ملاحق او اتفاقيات سرية بعكس ما شيعته بعض وسائل الاعلام التي لا تتوخى الحذر والحقيقة فيما تكتب .

بداية ارجو ان اجلب انتباه اعضاء اللجنة الى الفقرة السادسة من المادة الثانية على الصفحة (٣) من النص الذي وزع لكم والتي تنص على ما يلي :

"ويعتقدان أيضاً ان تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي الا يسمح بها " .

تعتبر هذه الفقرة مطلباً أمنياً أردنياً فيما

شامل . ولا بد لي من الاشارة الى معنى الشمولية ، فمن المعلوم أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) لم يتضمن مطلب شمولية الحل وإنما اكتفى بالحديث عن حل عادل ودائم ، وقد كانت عبارة الشمولية وطلباً عربياً له ما يبرره منطقياً ولكن دخول مصر عام ١٩٧٨ أقوى الدول العربية في صلح منفرد مع اسرائيل انهي من الناحية العملية مطلب الشمولية بمعناه العام .

ورغم ذلك فقد أصر الأردن على شمولية الحل وتمكن الوفد المفاوض من تثبيت تلك العبارة في جدول أعمال المفاوضات حتى أتت مفاوضات اوسلو السرية ، والتي تمت ليس فقط دون تنسيق مع الأردن ، بل وفي سرية تامة ، وشملت بعض بنودها وبنود ما تبعها من اتفاقيات أموراً تخص الاردن دون أي تنسيق مسبق معه .

ومن هنا فقد أصبح من حق الدولة بل ومن واجبها أن تباشر المفاوضات إنطلاقاً من حقها الذي لا جدال فيه بصون كيائها وتحقيق مصالحها المشروعة ولا يختلف إثنان أن أي حق من حقوق الدولة هو حقها في الحياة والبقاء بما يكفل أمن مواطنيها على أن هذا لم يكن أبداً أي تجاهل لمصالح الدول والأطراف الأخرى ، ويبدو هذا واضحاً بشكل خاص من العناية التي صيغت بها اجزاء المعاهدة المتعلقة بالأمن والحدود والمياه .

يتعلق بفكرة نقل السكان العرب او ما يسمى (الترانسفر) الذي دعت له قلة في اسرائيل .

وكانت الفقرة اساساً ضمن المادة الرابعة المتعلقة بالأمن ثم نقلت الى هذه المادة في المعاهدة ، ومن محاسن هذا النقل ان لا يمكن التذرع بالدفاع الشرعي عن النفس المشار اليه في المادة الرابعة لتحقيقها وقد استعملت كلمة "ضمن نفوذهما" قصداً وذلك لمنع أعمال غير مباشرة ليس في اسرائيل وحدها بل وفي المناطق المحتلة (أي الواقعة تحت نفوذهما) بشكل يؤدي الى نقل السكان القسري .

مسألة تحديد الحدود وترسيمها : تعالجها المادة الثانية والملاحق والذيل ، وأرجو أن أبين هنا مايلي :

أ- إن التعديلات على الحدود الاردنية كانت قد تمت إما في اوائل الاربعينات او عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وبالتالي فلم يكن ينطبق عليها نص قرار مجلس الأمن الذي تحدث عن انسحاب من الاراضي التي احتلت في النزاع الاخير " اي حرب عام ١٩٦٧ " وبالتالي فان مجرد ادراجها على جدول الاعمال كان كسباً للحكومة الاردنية .

ب- من المعلوم ان قرار مجلس الامن (٢٤٢) كان قد دعى الى انسحاب اسرائيل الى حدود آمنة ، وقد نجح المفاوض الاردني في الفصل بين مفهوم الامن ومفهوم الانسحاب ، وبالتالي فلا توجد هناك مناطق منزوعة السلاح

على جهتي الحدود ولم يكن الامن عاملاً في تحديد مدى الانسحاب الاسرائيلي .

ج- رغم ان حدود الاردن الدولية قائمة منذ عام ١٩٢٢ الا ان تحديدها كان بدائياً ، أي مجرد وصف عام في اتفاقية عام ١٩٢٢ وهي اتفاقية قابلة لاكثر من تفسير .

وبخلاف الحدود السورية - الفلسطينية والحدود المصرية الفلسطينية زمن الانتداب فان الحدود بين شرقي الاردن وفلسطين لم تكن محددة ابداً بشكل دقيق ولم يجر ترسيم اي قطاع منها الا بضعة كيلومترات شمالي العقبة .

وقد حاول الوفد الاسرائيلي الاستفادة من هذا الغموض مدعين بأن الحدود تقع في وسط وادي عربة بمعناها العام اي منطقة وادي عربة لا مجرى الوادي كما اصر الاردن . ثم قُدموا عدة عروض بإعطاء الاردن نسباً معينة من الحدود ، وفي آخر الأمر تمت تلبية طلبات الاردن بالكامل اي بعودة كافة الاراضي التي حدثت فيها تجاوزات ما عدا حالات تعديل بسيطة بحيث حصل الاردن على اراض اسرائيلية ، مقابل الاراضي التي جرى فيها تعديل للحدود .

وأود ان اشير هنا الى ان التعديلات البسيطة للحدود على اساس تبادلي امر معترف به في القانون الدولي وله سابقة في معادلات الحدود الاردنية ، مع اطراف أخرى ، كما ان

هكذا من الأشهر

فكرة التعديلات الطفيفة والمتبادلة على الحدود كانت فكرة مقبولة لدى الأردن منذ صدور قرار مجلس الأمن (٢٤٢) .

كما اود ان اشير الى انه لا اساس لأي تخوفات بأن تكون للحلول التي الى تحديد الحدود أي انعكاسات على المساقات الأخرى ، فحدود سوريا وفلسطين زمن الانتداب مرسمة بدقة وعلى أية حال فالمعقد شريعة المتعاقدين .

د. بالنسبة لمنطقة الباقورة ارجو ان اوضح الحقائق التالية وسوف يقوم زملائي بتقديم التوضيحات المفصلة ، كان من المهم وبأي ثمن استعادة هذه المنطقة التي خضعت للسيطرة الاسرائيلية منذ اوائل الخمسينات ، وذلك لانها تشكل نقطة استراتيجية بالغة الأهمية حيث يلتقي فيها نهرا الأردن واليرموك وبالتالي فإن وجود ملكية اسرائيلية فيها واستمرار هذه الملكية كان أمراً ثانوياً بالمقارنة الى أهمية استرجاعها .

وتعلمون ايضاً أنه لا يوجد في المفاوضات الثنائية اتفاق على صيغة تحكيم ، وحتى لو وجدت فإن ذلك كان سيأخذ وقتاً طويلاً كما حدث في قضية طابا . وحتى لو كانت نتائج التحكيم لصالحنا وهو امر كان متوقفاً الا انه لا توجد اليه آلية لتنفيذ التحكيم . بالإضافة الى ما تقدم فإن للإسرائيليين املاً كما فيها تعود اصولها الى عام ١٩٢٧ اشترت في نفس الوقت الذي تلحت فيه حكومة شرق

الأردن امتيازاً الى شركة كهرياء فلسطين (مشروع روتينبرغ) ويزيد مجموع تلك الأراضي على ستة آلاف دونم وقد تم الاتفاق بعد مفاوضات طويلة على أن تستثنى تلك الأراضي كلها ما عدا مساحة (٨٣٠) دونماً هي حالياً تحت السيطرة الاسرائيلية وان تعود تلك المنطقة بكاملها على اساس الاعتراف بملكية افراد في الثمانية والثلاثين دونماً فقط . وينص الملحق ١ (ب) على الترتيبات الثانوية لمدة (٢٥) سنة قابلة للتجديد وفي هذه الفترة يسري القانون الأردني على المنطقة ما عدا التغيرات التالية :-

أ. عدم سريان قوانين الهجرة والجمارك على المصرفين بالأرض ومستخدميه ومدعويهم ، وسوف يعطى هؤلاء ترخيصاً لتسهيل دخولهم وخروجهم الى الأرض لأغراض الزراعة والسياحة فقط وأي غرض آخر يتفق عليه .

ب. عدم سريان القانون الجنائي الأردني على الجرائم المتعلقة حصراً بالاسرائيليين في المنطقة . اما اذا حدثت جريمة كان احد اطرافها اردنياً او مقيماً في الأردن من غير التابعة الاسرائيلية فيسري القانون الجنائي الأردني .

ج. عدم فرض ضرائب تمييزية على الأرض او المصرفين فيها .

أرجو ان اشير ايضاً الى ان تصرف

فيها ، وانما حقوق استعمال فقط .

ارجو ان انتقل الآن الى موضوع الامن والذي يشكل كما تعلمون هاجساً اسرائيلياً . لقد قامت استراتيجية الوفد المفاوض على ثلاث مرتكزات :

١. تأخير البت في الموضوع لتحقيق اكبر عدد ممكن من التحرك الاسرائيلي في موضوعي الحدود والمياه .

ب. الوقوف عند خطوط حمراء وهي ان لا تكون مطالب اسرائيل على حساب معاهدات الأردن القائمة مع الدول العربية .

ج. الحصول على اكبر قدر ممكن من الضمانات للأردن في امور الامن التي تهتم وهي موضوع نزع السلاح غير التقليدي ، الحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الأردني والحد من التأثيرات السلبية للتحركات السكانية على أمن الأردن ومن هنا فإن المادة الرابعة من الاتفاقية والمتعلقة بالأمن تحكمها الفقرة (٢) التي تنص على مايلي :-

" لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة " .

ومعلوم لديكم جميعاً ان المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة تكرس الحق الطبيعي الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس وبالتالي يمكن القول ان التزامات الأردن

الاسرائيليين بالأرض محكوم بالقانون الأردني الذي يجيز الاستملاك مقابل التعويض لأغراض المنفعة العامة . وأرجو ان الفت انتباه اللجنة الموقرة الى مسألة تستدعي التوقف عندها وهي ان المادة (٢٤) تنص على اقامة لجنة مطالبات (او تعويضات) لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل ، والى المادة (١١) الفقرة (١) الفقرة الفرعية (د) التي تنص على :

" التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الاصولية في الانظمة القانونية للطرف الآخر وامام محاكم ذلك الطرف " .

وهما مادتان سأعود اليها عند الحديث عن موضوع اللاجئين ولكن ما يهمنا هنا انه يمكن للترتيب المتعلق بالباقورة ان يكون سابقة في الوصول الى حل حقوق الافراد الناجمة عن الصراع الطويل ومن المعروف لديكم ان مطالبات الاردنيين في اسرائيل تفوق بكثير مطالبات الاسرائيليين في الأردن وأخيراً بالنسبة للباقورة ارجو ان اوضح ان المحضر ينص على النظر في اقامة مشروع فيها .

واما بالنسبة لمنطقة الغمر التي تبلغ مساحة ما هو مزروع منها (١٣٥٠) دونم ويبلغ مجملها (٤) كيلومتراً ، فقد استعصى على المفاوضين اخضاعها لمبدأ التغيرات الطفيفة للحدود نظراً لتوهمها فقضينا كحل وسط تطبيق ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للباقورة عليها مع مراعاة انه ليس للاسرائيليين أي حقوق تصرف

الأخرى في الدفاع عن النفس محفوظة ولا تتأثر بهذه المعاهدة .

وزيادة في الحرص فقد كررت المادة (٢٥) المتعلقة بالحقوق والواجبات هذا الحق ، فقد نصت الفقرة (٦) منها على سمو الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة على الالتزامات بموجب المعاهدة . كما اصر الأردن على ان ينص صراحة في الفقرة (٢) من تلك الفقرة على أنه ، في رأيه وتفسيره ، لا يوجد أي تعارض بين التزاماتها التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة .

وإذا عدنا إلى المادة (٤) الفقرة (٤) الفقرة الفرعية (أ) نجد أنها تشترط للامتناع عن الدخول في ائتلاف عسكري أو أمنية ان يكون ذلك الدخول " بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة " . وكذلك اصر الأردن على ان يكون التعهد بعدم السماح بدخول قوات أو معدات اجنبية إلى اراضيه في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر .

وهذا كله محكوم طبعاً بحق الدفاع الشرعي عن النفس . عداً عن ان نص المادة يفيد ان مجرد وجود أو دخول قوات إلى اراضيه ليس في حد ذاته اختلالاً بالتزاماته .

وإذا كنا من الجانب الأردني ان الصراعات المستقبلية قد تأخذ منحاً اقتصادياً فقد اصر على توضيح مفهوم الامن بحيث انحصر بالائتلاف العسكرية والأمنية .

وبالنسبة لموضوع الارهاب فقد نجح المفاوض الأردني في جعل الالتزامات التزامات بالوسيلة لا بالنتيجة . كما نجح في خلق توازن بين ضرورة مكافحة الارهاب من جهة وعدم المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم من جهة أخرى .

وبالطبع فإن هذا لا يعني اننا نبرم اتفاقية بهدف نقضها ولا اننا نتطلع إلى عودة الصراعات المسلحة في المنطقة وإنما يعني فقط ان التزاماتنا المتعاقدة وانتمائنا إلى الأمة العربية والاسلامية لن يتأثر أبداً بهذه المعاهدة .

معالي الرئيس

اعضاء اللجنة الموقرة

ارجو ان انتقل الآن إلى موضوع اللاجئين والنازحين والتي هي ربما اكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في المفاوضات لا على المستوى الثنائي فقط وإنما على المستوى المتعدد الاطراف ايضاً . بداية ارجو ان اذكر ان المفاوض الأردني كان قد نجح في ادراج بند على جدول الاعمال يقضي بالوصول إلى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والنازحين وفقاً للقانون الدولي وقد اعتبر ذلك وعن حق إنجازاً مهماً ذلك لان الإشارة إلى الجوانب الثنائية كانت تعني الزاماً من جانب واحد ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انه لم يكن هناك لاجئون يهود في الأردن ، وأما عبارة " على اساس القانون الدولي " فانها

تعني ولا يمكن الا ان تعني تطبيق مبادئ القانون الدولي القاضية برد الشيء إلى ما كان عليه والتي هي صلب نظرية المسؤولية الدولية أي في حالة دولة تسبب مشكلة لاجئين .

ولا صحة مطلقاً للقول الذي مفاده ان عدم الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن كان له أي اثر على هذا الالتزام ، ذلك ان هذه القرارات إنما تستمد الزامها من كونها تقرر مبادئ القانون الدولي والذي ينص على حق العودة والتعويض .

وعلى ان اهم تطور اثر على مسألة اللاجئين كان اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي حيث وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تأجيل البحث في الموضوع لحين المفاوضات النهائية .

ولا يخفى عليكم ما سببه هذا من اضعاف للموقف التفاوضي الأردني خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ادعاء المنظمة لتمثيل هؤلاء اللاجئين والنازحين حتى وان كانوا يحملون الجنسية الأردنية . وبالتالي فقد انصرف جهد الوفد المفاوض إلى ابقاء مسألة اللاجئين مفتوحة من خلال ثلاث قنوات هي اللجنة الرباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين والمجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين واخيراً في المفاوضات الثنائية او الثلاثية مع الفلسطينيين في وقت مترام ومقترن مع المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية .

وفي الوقت نفسه فإن من المصلحة والعدل ان يستمر تنفيذ برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالنازحين واللاجئين وغيرها من البرامج الاقتصادية المتفق عليها ولا يعني تنفيذ هذه البرامج تخلي اللاجئين أو النازحين عن حقوقهم القانونية وان كان قد يؤدي إلى ذلك من الناحية العملية .

ولا تحدد الفقرة (ج) من المادة (٨) مكان توطينهم راجياً ان اذكر ان قرارات الجمعية العامة التي تحدثن الامر كانت دائماً تشير إلى إعادة توطينهم . كما ارجو ان اشير إلى المواد (٢٤ و ١١) الفقرة (د) التي اعتقد انه يمكن من خلال اعمالها الوصول إلى حلول لبعض القضايا المتشابهة الناجمة عن مشكلة اللاجئين والنازحين وخلاصة القول اننا وان لم نستطيع الحصول على حل كامل في هذه المعاهدة لتلك المشكلة والتي تستعصى على الحلول السريعة الا ان المعاهدة قد ارسيت الاسس لايجاد حل مقبول لها بما لا يتقص من اللحمة الوطنية داخل الأردن ولا يتصرف بحقوق اللاجئين .

٥ . بالنسبة لموضوع المياه فقد قدم المهندس ظافر العالم ايضاحات هذا الصباح ولذلك لن اقوم بتقديم ايضاحات اضافية الا اذا كان لدى اعضاء اللجنة تساؤلات او اسئلة فسوف احاول الاجابة عليها قدر معرفتي واستطاعتي .

هكذا من المأهول

٦. اما فيما يتعلق بموضوع الاماكن ذات الهمية التاريخية والدينية فأرجوا ان اوضح ما يلي :

تعلمون ان المساق الفلسطيني الاسرائيلي قام على افتراض تقسيم المخادئات الى قسمين :

أولاً : اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اي المرحلة الانتقالية .

ثانياً : المواضيع الاخرى ومنها موضوع القدس اي المرحلة النهائية ، ومن هنا فقد كان من الضروري ان لا يخلق هناك فراغ فيما يتعلق بالاماكن المقدسة من حيث صيانتها وادارتها والاهتمام بها وتعلمون ايضاً ان للاردن دوراً خاصاً قام به نحو تلك المقدسات وجرى استنائه من قرار فك الارتباط الاداري والقانوني . ولهذا فإن الاردن لم يحاول من خلال المعاهدة ولا من خلال اعلان واشنطن الذي سبقها ان يخلق لنفسه دوراً جديداً ولما اتت المادة ٩ من المعاهدة لتقرر أمراً حاصلاً ودوراً مستمراً يضطلع به الاردن نحو هذه الاماكن المقدسة .

ولا تقتصر المادة على الدور الاردني خلال الفترة الانتقالية بل وتمتداه حتى بعد مفاوضات المرحلة النهائية على انها صيغت بعناية بحيث لا تؤثر سلباً على تقرير السيادة على الاماكن المقدسة .

٧. أخيراً أرجوا ان اشير مرة اخرى الى

موضوع لجنة المطالبات والى آلية فض النزاعات التي قد تنشأ عن تفسير او تطبيق الاتفاقية وكنا نأمل بأن تكون هذه المواد اكثر تفصيلاً على انها في صيغتها الحالية تمثل حلاً وسطاً بين موقفنا وموقف الوفد الاسرائيلي الذي كان يعارض اية اشارة الى هذين الموضوعين .

معالي الرئيس هذه في رأيي اهم النقاط التي قد يثور حولها جدل والتي تحتاج الى توضيح واود ان ارفع الى مقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم والى مقام سمو ولي عهده الامين شكري على العناية والرعاية التي احاطانا بها كمفاوضين وعلى عنايتهما وحرصهما لا على المبادئ العامة الواردة في الاتفاقية فحسب بل وفي صياغتها التفصيلية كما اود ان اتقدم بالشكر للحكومات المتعاقبة منذ بداية العملية التفاوضية والى زملائي الكرام الذين عملوا بجهة واحدة في ظروف صعبة ومرهقة .

وثيقة هلسنكي

١. في شهر تشرين ثاني ١٩٧٢ بدأت محادثات تحضيرية لمعد مؤتمر حول الامن والتعاون في أوروبا CSCE .

٢. في شهر تموز ١٩٧٣ تم في هلسنكي المتاح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٣. خلال الفترة من ١٨ ايلول ١٩٧٢ حتى ٢١ تموز ١٩٧٥ عقد مؤتمر الامن والتعاون في جنيف وتم التوصل الى اعداد وثيقة ختامية

اطلق عليها اسم THE HELSINKI FINAL ACT وتم التوقيع عليها في هلسنكي بتاريخ ١ آب ١٩٧٥ من قبل ٣٥ مشاركة (الولايات المتحدة ، كندا ، كافة الدول الاوروبية ما عدا البانيا) .

واصبحت هذه الوثيقة اساساً لما اطلق عليه اسم عملية هلسنكي او عملية الامن والتعاون في أوروبا . وتدعو هذه العملية الى تحقيق تقدم في ثلاث مجالات هي :

أ. مسائل الامن في أوروبا وتشمل المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول المشاركة واجراءات بناء الثقة .

ب. التعاون في مجال الاقتصاد ، العلوم ، التكنولوجيا والبيئة .

ج. التعاون في المجالات الانسانية ومجالات اخرى .

ملاحظة : وثيقة هلسنكي تمثل التزاماً سياسياً وليس التزاماً قانونياً .

٤. اجراءات بناء الثقة الخاصة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

يتضمن الجزء الاول من وثيقة هلسنكي وثيقة حول اجراءات بناء الثقة وبعض جوانب الامن ونوع الاسلحة . كما تتضمن سلسلة معتدلة من اجراءات بناء الثقة التي تهدف الى تقليل " مخاطر النزاعات المسلحة وسوء الفهم او الحساسيات الخاطئة المتعلقة بالنشاطات

العسكرية التي قد تثير المخاوف " .

وتتضمن الفقرة الرئيسية من هذه الوثيقة التزاماً باعطاء اشعار مسبق قبل ٢١ يوماً من بدء أية مناورات تزيد القوات المشاركة فيها عن ٢٥ الف جندي (بما في ذلك القوات البرمائية والقوات المحمولة جواً) وتجري على اية منطقة في أوروبا تابعة لأية دولة مشاركة او في اية منطقة بحرية مجاورة او في اي مجال جوي قريب .

بالاضافة الى ذلك تحت الوثيقة على الابلاغ اختياريّاً عن المناورات العسكرية على نطاق صغير او تحركات الوحدات العسكرية على نطاق واسع وتوجيه دعوة الى مراقبين لحضور مثل هذه المناورات .

٥. دعت وثيقة هلسنكي الى عقد اجتماعات متابعة دورية حول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بهدف مراجعة تنفيذ بنود ومبادئ وثيقة هلسنكي ودراسة المقترحات الجديدة . وقد عقد اجتماع المتابعة الثاني في مدريد خلال الفترة من شهر تشرين الثاني ١٩٨٠ حتى ايلول ١٩٨٣ حيث تم مناقشة عدة مقترحات لعقد مؤتمر جديد يهدف الى تطوير اجراءات بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي .

ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر مدريد الى عقد اجتماع خاص تحت اسم : " مؤتمر اجراءات بناء الثقة والامن ونزع التسليح في

هكذا من الأشهر

ستوكهولم تم بالاجماع اقرار وثيقة ستوكهولم وتدعو الى الاجراءات الرئيسية التالية :

أ. الابلأغ المسبق . الابلأغ قبل ٤٢ يوماً عن اية نشاطات عسكرية تتم في داخل أوروبا وتشارك فيها فرقة او لواتين / فوجين واكثر وما لا يقل عن ١٣ الف جندي او ٣٠٠ دبابة .

ب. المراقبة . توجيه دعوة الى مراقبين من كافة الدول المشاركة لحضور النشاطات العسكرية التي يشارك فيها اكثر من ١٧ الف جندي .

ج. البرامج السنوية . تبادل البرامج السنوية لكافة النشاطات العسكرية الواجب الابلأغ عنها مسبقاً . ويمنع القيام بأي نشاط عسكري يشارك فيه اكثر من ٤٠ الف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عام من بدء النشاط او اي نشاط يشارك فيه اكثر من ٧٥ الف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عامين من بدء النشاط .

د. التفتيش . التفتيش على ارض الواقع من الجو او البر او كليهما للتحقق من ان الاطراف المشاركة تتقيد بالاجراءات المتفق عليها ولا يحق لاية دولة الرفض .

٨. ملخص لأهم المناوين الواردة في وثيقة ستوكهولم .

أ. الامتناع عن التهديد او استخدام القوة

أوروبا " . وكان الهدف من ذلك اتخاذ اجراءات على مراحل لتعزيز الثقة والامن وتحقيق نزع التسليح . وتقرر عقد المرحلة الاولى في ستوكهولم / السويد .

٦. مؤتمر اجراءات بناء الثقة والامن ونزع التسليح في أوروبا (CDE) .

بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٨٤ ، تم افتتاح هذا المؤتمر في ستوكهولم واستمر لمدة ٦ ايام واتفقت ١٦ دولة من دول حلف الناتو على ستة اجراءات لبناء الثقة والامن وهي :

أ. تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية في منطقة التطبيق .

ب. تبادل البرامج السنوية للنشاطات العسكرية الواجب الابلأغ عنها .

ج. الابلأغ قبل ٤٥ يوماً عن اية نشاطات عسكرية رئيسية دون الحد الأدنى المتفق عليه بموجب اجراءات بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي .

د. توجيه دعوات الى مراقبين لحضور كافة النشاطات الخاضعة للابلأغ المسبق .

هـ. التفتيش على ارض الواقع للمساعدة في التحقق من ان الاطراف المعنية تتقيد بشروط الوثيقة .

ز. تحسين وسائل الاتصالات .

٧. نهاية الجلسة الختامية للمؤتمر

(٢٨ مادة) .

ب. الابلأغ المسبق عن بعض النشاطات العسكرية (٤١ مادة) .

ج. مراقبة بعض النشاطات العسكرية (٣٦ مادة) .

د. البرامج السنوية للنشاطات العسكرية (١٤ مادة) .

هـ. شروط تقيدية (٤ مواد) .

و. الالتزام واجراءات التحقق (٤٥ مادة) .

المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

لا يوجد في الميثاق ما يحول دون الحق الطبيعي الفردي او الجماعي في الدفاع عن النفس في حالة حدوث اعتداء مسلح على دولة عضو في الامم المتحدة الى حين اتخاذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية لحفظ السلام والامن الدوليين .

الاجراءات المتخذة من قبل الدولة العضو في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس يجب ان تبلغ الى مجلس الأمن ، ويجب ان لا تؤثر بأية طريقة على صلاحيات ومسؤولية مجلس الامن في ظل هذا الميثاق ان يقوم باعباءه اذا ارتأى ذلك ضرورياً لصيانة وحفظ السلام والامن الدوليين .

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون تصديق معاهدة السلام

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة

دولة اسرائيل

في سبيل استرداد الحقوق الاردنية الثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليهما ، وحماية لهذا الوطن من التهديد والتآمر ، وتثبيتاً لحدود المملكة الاردنية الهاشمية بشكل معترف به دولياً ، فقد قررت الحكومة الاردنية الدخول في عملية التفاوض مع دولة اسرائيل ، ابتداء من مدريد كصيفة مقررّة عربياً للوصول الى حل سلمي عادل ودائم وشامل ، وقد وافق مجلس النواب على هذا الامر ومنح الثقة للحكومات التي كان التفاوض جزءاً من بيانها الوزاري .

وقد كانت نتيجة التفاوض الجاد التوصل الى معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل التي جرى توقيعها في ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ ، وهي تحقق جميع الثوابت التي التزمت بها الحكومة ، وتضمن جميع الحقوق الاردنية في السيادة والارض والمياه والامن والحدود وحقوق اللاجئين والنازحين .

ان المعاهدة المذكورة مرفقة بالقانون المعروض على مجلسكم الموقر ، وهي مع ملاحظتها وخبرائها ، تعبر عن نفسها ، وترجو الحكومة مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع

هكذا من الأشهر

القانون سناً للمادة ٣٣ / ٢ من الدستور .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون تصديق معاهدة السلام

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر معاهدة السلام الملحق بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٧ / ١٠ / ١٩٩٤ م .

معالي رئيس المجلس : شكرًا معالي الرئيس .

هل ترون تلاوة تلك التحفظات ؟

تلى التحفظات .

اقرأ رئيس اللجنة .

رئيس لجنة الشؤون الخارجية : الشيخ

حمزة اذا ما عندك مانع تريحي تقرأ مخالفتك .

معالي رئيس المجلس : الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس :

الزملاء الكرام

اود ان اسجل مخالفتي للأغلبية المحترمة في لجنة الشؤون الخارجية للأسباب والاعتبارات التالية راجياً ان تكون موضع تقبل من زملائي النواب وهم يناقشون هذه المعاهدة .

اولاً : الاسباب الموجبة :

وحفاظاً على وقت المجلس الكريم فأنتي سأعفيهم من الاستماع الى موقفي من الاسباب الموجبة رغم ان وسائل اعلامنا الرسمية تجاهلت هذا الموقف تماماً في جلساتها الاخيرة وأبدأ من البند ثانياً .

أود أن أؤكد على ما اورده في كلمتي في الجلسة التي عقدت صباح يوم الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٥ هـ الموافق ٣٠ تشرين

الأول ١٩٩٤ م والتي قلت فيها :

ان الاسباب التي اوردها الحكومة طالبة استناداً اليها الموافقة على مشروع قانون تصديق المعاهدة يصدق فيها قول القائل وفسر للماء بعد الجهد بالماء فلم تضيف أي اضافة يمكن ان تفلح في اقناع المطلع على هذا المشروع بضرورة هذه المعاهدة كما جاءت حافلة بالمغالطات التي تستدعي الوقوف عندها لكشف حقيقتها :

١- ان الحقوق الاردنية الثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليها رغم اهميتها والحرص عليها فانه لا يجوز ان ينظر اليها بمعزل عن الحقوق العربية والاسلامية فالحقوق الاردنية جزء منها وليست بديلاً لها ولا يجوز ان ينظر اليها بمعزل عنها مذكراً ان اجزاء عزيزة من الحقوق العربية والاسلامية أغضبت حين كانت جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية وهذا يجعل من مسؤولية الاردن عنها مضاعفة اولاً باعتبارها ارضاً وحقوقاً عربية اسلامية والحقوق العربية الاسلامية لا تتجزأ وثانياً باعتبارها كانت جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية يحظر الدستور التنازل عنها .

٢- ومن الاسباب الموجبة كما تقول الحكومة حماية الوطن من التهديد والتأمر وتثبيت الحدود بشكل معترف به دولياً ولم توضح لنا مصدر هذا التهديد والتأمر وحجمها ومدى خطورتها ومدى تأثير المعاهدة في دفعهما . انني لا اسلم بهذا السبب فالاردن

قوي بحقه وقوي بانسانه وقوي بامته حين تفلح سياسات الحكومة في بناء الانسان وحشد طاقاته وتوجيهها للدفاع عن الوطن وحين تفلح في الوصول الى حد معقول من التنسيق مع الجوار العربي على ان يكون السعي جاداً في ظل استشعار الخطر المشترك لا ان توقع معاهدة هي في حقيقتها تحالف مع اعدى اعداء الامة واتحدى ان تكون علاقتنا مع أي قطر عربي تصل الى مستوى هذه المعاهدة .

٣- وحين عجزت الحكومة عن تقديم اسباب موضوعية عمدت وبطريقة مكشوفة الى ايهام القارئ ان مجلس النواب وافق على الدخول في المفاوضات بحجة ان الحكومات المتفاوضة حصلت على ثقة اغلبية نيابية وهذا يومهم وكأن النواب موافقون على العملية التفاوضية متجاهلة انها اي الحكومة شطبت من الدورة الاستثنائية البند الذي يسمح ببحث موضوع المفاوضات مع العدو الصهيوني رغم ان الدستور اعطى الحق لأغلبية نيابية بعقد دورة استثنائية لمواضيع يحددها في طلبهم ومتجاهلة الانتقادات المستمرة من الزملاء النواب للمفاوضات .

٤ . وامعاً في المغالطة فقد ورد في الاسباب الموجبة ان الاردن حقق جميع الثوابت التي التزمت بها الحكومة ورغم انني لا اتفق معها على ما اسمته ثوابت الا انني اود ان اؤكد على ان الحكومة لم تلتزم بالثوابت ولم تلتزم بالعهود التي قطعها فقد ظلت تردد

هكذا من الأشهر

انها تلزم بالحل العادل والشامل فهل هذا حل عادل يعيد الحقوق العربية الى اهلها وهل هو شامل لكل الأطراف العربية لم انها عملية سباق مع ادارة الحكم الذاتي التي شكلت اخطر اختراق للجدار العربي بعد كامب ديفد ولقد ظلت تؤكد على عدم التفريط بالسيادة على القدس وما هي السيادة على القدس تتحول الى ولاية دينية على المقدسات الاسلامية فاذا كانت اتفاقية اوسلو قد اجلت تأجيلاً غير مبرر وغير مقبول قضية القدس فان الاتفاقية الاردنية اكتفت بالولاية الدينية على المقدسات الاسلامية تاركة السيادة العربية الاسلامية على بيت المقدس في مهبط الريح رغم تأكيد حكومة العدو باستمرار ان القدس الموحدة عاصمة دولة اسرائيل الى الأبد .

لقد اكدت الحكومة مراراً انها لن تبرم صلحاً لا يحل مشكلة اللاجئين والنازحين وما هي تبرم صلحاً تتفق من خلاله على كل التفاصيل فيما يحقق الأمن والتطبيع في مختلف جوانب الحياة وحين يكون الحديث عن اللاجئين والنازحين فهي قضية انسانية وليست سياسة متروكة للجان الامم المتحدة واليونان . او يحق بعد هذا للحكومة ان تقول انها التزمت بالتوابت .

ثانياً : تستند هذه المعاهدة في الوصول الى تحقيق ما استنته حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً في الشرق الأوسط الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٤٣ بكل جوانبهما ، ولما كان هذان

القراران يتعاملان مع اراض احتلت عام ١٩٦٧ ولا يتعاملان مع اراض احتلت قبل هذا التاريخ فان ذلك يعني ان قرابة اربعة اضعاف فلسطين غير مشمولة بهذين القرارين الأمر الذي يعني التنازل عن ارض عربية اسلامية وصفها القرآن الكريم بأنها مقدسة ومباركة ومهرها السلف الصالح والاباء والاجداد اكرم الدماء وخاضوا من اجلها حروباً باهظة التكاليف .

ثالثاً : ان هذه المعاهدة وبموجب اعلان واشتطن الموقع في ٢٥ تموز ١٩٩٤ م تعلن انتهاء حالة العداء مع العدو الاسرائيلي وهي عبارة متقدمة جداً على عبارة انتهاء حالة الحرب فهي تستهدف انتهاء حالة عداء تستند الى رصيد هائل من الحقائق الدينية والتاريخية والواقعية فهي والحالة هذه تسعى الى اعتماد كل الوسائل الممكنة لالغاء هذا الرصيد الضخم .

رابعاً : يعتبر السلام بموجب المادة (١) قائماً بين الطرفين بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها وقبل اكمال تطبيق بنودها واهمها بالنسبة للاردن الارض والحقوق العربية وهذا يعني ان السلام والتطبيع يسبقان اية التزامات من الطرف الصهيوني بالانسحاب .

خامساً : اعتبرت المعاهدة الحدود التي كانت قائمة زمن الانتداب البريطاني بين الاردن وفلسطين حدوداً بين الاردن ودولة (اسرائيل) بين قوسين لأنني لا اعترف بدولة

اسمها اسرائيل تلك الدولة القائمة على الاغتصاب والعدوان وهذا يعني مكافأة المعتدي بالاعتراف له بحقوق مكتسبة قائمة على الاحتلال بالقوة والتهجير القسري للسكان .

سادساً : منحت المعاهدة الكيان الصهيوني بموجب الفقرة (٨) من المادة (٣) حقوق امتلاك اسرائيلية خاصة في منطقة الباقورة يتعهد الاردن استناداً اليها بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج للملاكها ومستخدميهم وزوارهم وباعفاءهم من اجراءات الجمارك واية ضرائب تمييزية وباتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع اي لهداء يلحق بأي شخص يدخل هذه المنطقة والموافقة على وجود الشرطة الاسرائيلية فيها وتطبيق القوانين الاسرائيلية على ساكنيها لمدة خمس وعشرين سنة تجدد تلقائياً لفترات مماثلة كما منحت الكيان الصهيوني بموجب الفقرة (٩) من المادة (٣) والملحق ١ / ج وضعاً خاصاً لمنطقة الغمر يكون للاسرائيليين فيها حقوق تصرف لمدة ٢٥ سنة تجدد تلقائياً لفترات مماثلة بنفس التعهدات المشار اليها في منطقة الباقورة .

ويعتبر ذلك سابقة في تاريخ الاتفاقيات العربية الاسرائيلية حيث تضمنت - تمليك واعطاء حق استعمال في اراض عربية للكيان الصهيوني وبما لاشك فيه ان هذه المناطق مناطق استراتيجية (ملتقى نهر اليرموك بنهر

الاردن) ومستوطنات ربما اقيم عليها منشآت اسرائيلية هامة او تحتوي ثروات مائية او غيرها تعتبر ضرورة للكيان الصهيوني .

ان احتفاظ اليهود بحقوق امتلاك خاصة وحقوق تصرف بالصورة المشار اليها يدحض مقولة انه تم استعادة كامل الاراضي الاردنية المحتلة وتشكل استنفاز مستمر للمواطن الاردني العربي المسلم .

سابعاً : ان هذه المعاهدة تحقق الحلم الصهيوني في الأمن وتخدم كافة متطلبات الأمن الاسرائيلي وتلزم الاردن بمنع ومحاربة الاطراف التي لا تتماشى مع متطلبات الأمن وشرعية الوجود للكيان الصهيوني وسيكون لتطبيق المادة الرابعة المتعلقة بالامن انعكاسات سلبية على أطراف عديدة في الاردن وستضيق مساحة الحريات العامة بأسم الامتناع عن تنظيم الاعمال والتهديدات العدائية او التحريض عليها .

كما انها تحظر الدخول في حلف او ائتلاف ذي صفة عسكرية او امنية الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن موقع الوحدة العربية او الاتفاقيات العربية العربية وعن موقع الاحزاب التي تؤكد انظمتها الاساسية على تحرير فلسطين او السعي نحو الوحدة العربية كما نتساءل عن موقع الميثاق الوطني من هذه المعاهدة .

ثامناً : ان هذه المعاهد تنص على اقامة

هكذا من الأهل

علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل للسفراء خلال مدة شهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وقبل ان تتم استعادة الحقوق الاردنية والعربية ان اقامة هذه العلاقات يصدق فيها قول الشاعر :

واحتمال الأذى ورؤية جانيه
غذاء تضوى له الاجسام

ان هذه العلاقة الدبلوماسية ستبقى تشكل استفزازاً يومية لكل من يدرك حجم الظلم الصهيوني على الشعبين الاردني والفلسطيني وعلى الامة العربية .

- وهنا قاطع الجمهور النظارة بهتافات متتالية .

معالي رئيس المجلس : استمر يا شيخ حمزة الرئاسة ملمة تماماً بالنظام وتستمر الى تطبيق النظام الداخلي بدون ان تذكر بذلك ، ارجو الزملاء ان يعوا على هذه الحقيقة ارجو ان يستمع الزملاء وسيمطوني فرصة للحديث ، ذكرت ان الرئاسة ملتزمة بتطبيق النظام الداخلي ، عندما تطالب بتطبيق النظام الداخلي يفترض ان نكون نحن اول المتزمين بذلك ان لا نتكلم الا بعد الاستئذان بالحديث ثانياً ان لا نحاول ان نكون نحن المسهلين للاعمال التي قد تخالف للنظام الداخلي .

بداية اود لفت نظر الجمهور الكريم ان هذا النظام لا يسمح للنظارة بالمشاركة في ما يجري تحت القاعة سواء بالاستحسان او

بالاستغراب وارجو ان لا اكون مضطراً لتطبيق النظام الداخلي بمنع أيأ كان من النظارة بالتدخل عما يجري في قاعة المجلس .

الشيخ حمزة ارجو الاستمرار .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس وارجو ان تطبق النظام الداخلي .

تاسماً : يحتل موضوع المياه حيزاً كبيراً وهاماً في هذه المعاهدة انطلاقاً من أهمية المياه للعنو اليهودي يقول بن غوريون " ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى مصيرها يتوقف مصير (اسرائيل) .

ويؤخذ على المعاهدة في هذا الجانب مالي :

١- القبول باعتذار اسرائيل عن اعادة الحقوق العربية في المياه حيث ذكر ان المياه لا تكفي الجانبين وهي سابقة خطيرة في التنازل عن الحقوق العربية .

٢- القبول بأحقية اسرائيل بكميات المياه التي تأخذها من المصادر المشتركة مع الاردن وقرار ذلك واقعاً حيث تأخذ اسرائيل بموجب هذه المعاهدة ٤٥ م . م (مليون متر مكعب) من نهر اليرموك والاحتفاظ ب ٢٠ م . م : من النيايح العذبة حتى يتسنى للاردن بناء المنشآت اللازمة لأخذ ٩ م . م . م والسماح لها بتخزين المياه على نهر الاردن لتستفيد من ٣ م . م . م سنوياً والاستحواد

على كل حصتها في الأبار المحفورة في وادي عربة بما فيها الأبار الواقعة على الجانب الاردني وهي قابلة للزيادة بما مقداره ١٠ م . م . م رغم حاجة الاردن لهذه المياه وما يشكله استنزاف هذه المياه من تعد على السيادة الوطنية . في الوقت الذي نجد فيه كمية كبيرة مما يسمى بحقونا في المياه عبارة عن وعود تستند الى بناء السدود او مياه الشتاء او كميات من مصادر غير محدودة فخمسين مليون متر مكعب لا يعلم المسؤولين من ابن سيكرن مصيرها كما سمعنا منهم .

٣- الاقرار بحق إسرائيل في اقامة مشاريعها التوسعية في الزراعة والصناعة بما يتجاوز حاجة السكان والاقتصاد الصهيونيين لتوفير احتياجات الهجرات اليهودية القادمة الى فلسطين المحتلة بما يصل الى (٢) مليون شخص خلال الاعوام الستة القادمة .

عاشراً : تشكل المعاهدة فتحاً اقتصادياً للكيان الصهيوني يحقق من خلاله انتهاء المقاطعة الاقتصادية ليس من قبل الاردن فقط وإنما من خلال السعي لانهايتها من قبل الاطراف الاخرى .

كما تحقق إزالة كافة اوجه التمييز التي تحول دون تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية واتسياب حر ومن شأن هذا ان يمكن للصناعات الاسرائيلية من اقتحام السوق الاردني ويلقي وجود الصناعات المماثلة في

الطرف الاردني وذلك نظراً لما تتميز به صناعة العدو من كبر حجمها وانخفاض كلفتها والقدرة على تسويقها واغراء الموزعين بمزاياها .

كما يوفر فرصاً عالية للاستثمار من خلال تغلغل اسرائيل في الاسواق العربية من خلال اجتذابها لرؤوس الاموال بعد الغاء المقاطعة العربية والاستفادة من المزايا الادارية والتكنولوجية والحرة في ادارة رأس المال لدى الطرف الاسرائيلي ومستفيدة من الموقع الجغرافي للاردن بحكم توسطه في الشرق الاوسط ومن حركة الترانزيت .

حادي عشر : تهميش قضية اللاجئين والنازحين والنظر اليها باعتبارها مشكلة انسانية سيسعى الطرفان الى التخفيف من حدتها على الصعيد الثنائي وفي المحافل الدولية وضمن اللجنة الرابعة .

وصياغة المادة المتعلقة بهذه المشكلة لجعل من الكيان الصهيوني مجرد طرف في حل المشكلة مما يعني تبرئة ساحته من التسبب فيها .

ورغم ان جدول الاعمال الاردني الاسرائيلي تضمن هذه المشكلة الا ان هذه المعاهدة حذت حذو اتفاقية اوسلو التي أجهلتها الى مرحلة لاحقة . وبما يدعوا الى الأسف والأسى أن هذه المعاهدة نصت صراحة على المساعدة في توطين اللاجئين الأمر الذي ظل مرفوضاً على المستويين الرسمي والشعبي .

ثاني عشر : لقد لجح الكيان الصهيوني

هكذا من الأشهر

ويجعل منها معاهدة صداقة ترقى الى مستوى التحالف وتشكل اختراقاً استراتيجياً في الجسم العربي .

خامس عشر : ان هذه المعاهدة تشكل خروجاً على جميع الاتفاقيات والمواثيق العربية وتقطع الطريق على أي تفكير بنوع من الوحدة العربية او التنسيق العربي لا يقبله الطرف الاسرائيلي ولعل اوضح النصوص بهذا الشأن ما تضمنته المادة (٢٦) التي نصت على تعهد الطرفين خلال ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ببنّي التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولانهاء أي التزامات دولية والغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة .

وختاماً ومن منطلق تصوري الاسلامي للعدو اليهودي وطبيعة الصراع معه باعتباره صراع وجود لا صراع حدود ومن منطلق الانجاز الكبير والخطير الذي حققه العدو اليهودي من الاعتراف والأمن والاندماج والتغلغل في المنطقة وتأجيل وتهميش القضايا الكبرى كقضية القدس واللاجئين والنازحين واتاحة الفرصة للعدو بتملك اراض اردنية واستعمالها والتمتع بيباه اردنية نحن احوج ما نكون اليها وما يمثل هذا التملك وحق الاستعمال من تعارض مع السيادة الكاملة على ارضنا وما تمثله هذه المعاهدة من تحالف مع عدو الامة دينياً وتاريخياً وواقعياً فأنتي ارفض الموافقة على هذه المعاهدة واعيب بزملائي ان

في اثاره الخلاف بين الاردن وادارة الحكم الذاتي حول ما سمي بالولاية الدينية على الاماكن المقدسة في القدس ونصت للمعاهدة على حرية الوصول للاماكن ذات الهمية الدينية والتاريخية مؤجلة بذلك قضية القدس على اهميتها وحساسيتها لمرحلة متأخرة كما هو الحال في اتفاقية اوسلو .

ثالث عشر : لقد نجح اليهود في الوصول الى تعهد بالامتناع عن القيام بـث الدعايات المعادية واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية بحق أي فرد او تنظيم يمارس الدعاية المعادية ومن المنتظر ان يتجاوز هذا الخطر التشريعات والمطبوعات الحكومية الى الكتب المدرسية وخطب المساجد والأفلام وكافة وسائل التعبير الأمر الذي سيؤدي الى فرض مزيد من القيود على الحريات ووسائل التعبير .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

رابع عشرة : والمتبع لنصوص المعاهدة في مجالات التبادل الثقافي والعلمي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق والملاحة والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة وتنمية الحدود وادي الاردن والصحة والزراعة يجد أنها جاءت واضحة وصريحة ومحددة بفترة زمنية وجيزة كما يجد أنها تشكل تطبيقاً شاملاً يفوق أي مستوى للعلاقات بين الدول العربية

يرفضوها .

اللهم هل بلغت اللهم فاشهد .

والسلام عليكم ورحة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : هناك معارضة اخرى للدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . . حضرات النواب المحترمين .

بعد قراءتي المتفحصة لنصوص معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكيان الصهيوني ، وبعد حضوري جلسات النقاش في لجنة الشؤون الخارجية فأنتي اسجل مخالفتي لقرار الأغلبية في اللجنة ، وتحفظي على هذه الاتفاقية للأسباب الآتية :-

أولاً : مخالفة الاتفاقية للمادة الأولى من الدستور الاردني والتي تنص على أن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه وعندما وضع هذا الدستور كانت الضفة الغربية بما فيها القدس العربية جزء من المملكة الاردنية الهاشمية ، وما قرار فك الارتباط القانوني والإداري الا قرار حكومي مخالف للدستور .

ثانياً : جاءت هذه الاتفاقية مناقضة للثوابت الاردنية التي ظالمًا ردها المسؤولون

الاردنيون في تصريحاتهم الرسمية وغير الرسمية وفي مختلف المحافل الدولية وعلى رأسها عدم التنازل عن حق السيادة على الاراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وحق الفلسطينيين في العودة الى اراضيهم .

ثالثاً : جاءت هذه الاتفاقية مخالفة للقرار الدولي الذي يعتبره الاردن أساساً للمفاوضات مع الكيان الصهيوني وهو قرار مجلس الامن ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بتعبير (الارض مقابل السلام) ولقد ظل الشعب الاردني طيلة هذه المدة من سنة ١٩٦٧ الى مؤتمر مدريد يفهم ان المقصود بالارض إنما هي الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف ولم تتحدث الحكومة الاردنية طيلة هذه الفترة عن اراض اردنية احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٨ او قبل ذلك ، وهي بلا شك هذه الاراضي تدخل من باب أولى ضمن الاراضي التي يجب على اسرائيل ان تسحب منها وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ووفق مبدأ الارض مقابل السلام .

رابعاً : هذه المعاهدة اتفاقية منفردة للتسوية مع اسرائيل ولقد ظل الاردن طيلة الفترة السابقة يؤكد على رفضه للصيغة المنفردة وعندما انفردت مصر باتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ سارع الاردن الى الاعلان أنه لم يكن طرفاً في ذلك المؤتمر وأكد عبر بيان اصدره

هكذا من المأهول

استعمال اراضي عربية للكيان الصهيوني ولمدة طويلة مما يعني ضمناً بقاء هذه الاراضي من الناحية الفعلية تحت سيطرة العدو مع سيادة اردنية شكلية عليها .

سادساً : لقد جاءت المادة (٤) من هذه المعاهدة المتعلقة بالأمن بتفاصيل دقيقة تخدم كافة متطلبات الأمن الاسرائيلي وبضمانات يتحمل الطرف الاردني العبء الأمني الأكبر لم تقتصر على التعهد بعدم استخدام القوة او السماح ان يستخدمها عبر الاراضي الاردنية فحسب بل اشتمل على عدم السماح باستعمال وسائل التحريض على العدو الصهيوني حتى ولا من اي حزب سياسي او مواطن اردني يستخدم عبارة عدائية ضد الكيان الصهيوني ، وهذه الضمانات والتعهدات ستجعل الحكومة الاردنية في مواجهة المعارضة السياسية وجزء من مخطط عالمي ولهجمه شرسة على الاسلام والمسلمين بحجة مقاومة التطرف الديني مما قد يؤثر على التسريح الداخلي والوحدة الوطنية وأمن الأردن واستقراره .

سابعاً : ان اسرائيل لم تستطيع أن تحقق نموذجاً من التعاون الاقتصادي مع مصر بعد كاسب ديفيد وما استطاعت ان تتغلغل في الأسواق العربية ولا حتى في السوق المصري ، ولكنها اليوم تقول على الاتفاقية الاردنية الدافقة لتحقيق لها هذه الغاية عن طريق المشاريع المشتركة وروبط البلدين بشبكة من الطرق

مجلس الوزراء الاردني انذاك المبادئ التي تحكم موقف الاردن من السلام حيث أكد على إيمان الاردن بالحل الشامل الذي يقوم على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة وانضم الاردن بعد ذلك الى جبهة الرفض العربية التي التأم في قمة بغداد .

إن المسارات الثلاثة التي شاركت في مؤتمر مدريد ومن قبلها مصر يعتبرون الاتفاقية الاردنية صلحاً منفرداً ويعتبرون اعلان واشتطن خروجاً عن التنسيق العربي يشبه ذلك الخروج الذي فعلته مصر في كاسب ديفيد وذلك الخروج الذي إقترفه عرفات في اوسلو .

خامساً : لم تكن هذه الاتفاقية تنازل الاردن عن المطالبة بالاراضي الفلسطينية المحتلة واحالة هذا الموضوع برمته الى سلطة الحكم الذاتي المهزوزة دولياً وحتى داخلياً في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات .

أقول : لم تكن بهذا وإنما تنازلت عن جزء من الاراضي الاردنية المحتلة اعترفت الاتفاقية بملكية اسرائيلية خاصة فيها مكنت لليهود فيها لمدة طويلة وردت بـ ٢٥ عاماً تجدد تلقائياً - كما ورد في ب ، ج من الملحق رقم (١) .

وبشكل هذا سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية حيث تضمن اعطاء حق

لسلطة الحكم الذاتي امتداد إدارتها وسيادتها المنقوصة إلى القدس .

عاشراً : لقد التزمت الحكومة الاردنية وفق المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية لامن قبل الاجهزة الحكومية الرسمية فقط بل ومن قبل أي تنظيم او فرد كما التزمت بالغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في التشريعات المختلفة .

وكافة المطبوعات الحكومية بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، ومن حق كل مواطن أن يتساءل ألا تعني هذه التعهدات والالتزامات تكميم الأقوال وتطبيع المناهج التعليمية وتعديل كثير من القوانين ومنها قانون الجنسية ، وقانون العقوبات الذي يمنع بيع أي عقار للعدو وغير ذلك .

إن الطرف الآخر يطالبنا من خلال هذه المعاهدة ان نتخلى عن عقيدتنا وثقافتنا وتاريخنا ولا أدري ماذا سنفعل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والمراجع الاسلامية الكثيرة التي تحمل عبارات معادية لليهود .

وهل سنجد انفسنا في الاردن ممنوعين أن نطبع قصيدة شعرية فيها تحريض على اليهود أو دعوة إلى اخراجهم من الارض التي اغتصبوها وطردوا منها شعبها وأقاموا دولتهم

البحرية والبرية والجوية ، وانتقال رؤوس الاموال والأيدي العاملة والخبرات ، وينظر اليهود الى أنفسهم أنهم اصحاب الخبرات الفنية ومنا العمالة الرخيصة .

ولا يخفى ما لذلك من أثر سلبي على الاقتصاد الاردني ، إذ ليس في مقدور اقتصادنا المتواضع أن يقف امام الاقتصاد الاسرائيلي الكبير .

ثامناً : كما فعلت اتفاقية اوسلو في تأجيل القضايا الجوهرية في الصراع واكتفت بإدارة ذاتية محدودة للسكان فقط ، فإن الاتفاقية الاردنية كذلك أجلت أي بحث جاد يخص إنهاء موضوع اللاجئين والنازحين رغم انه كان بدأ رئيسياً في جدول الاعمال الاردني ، ولم تشر المادة الثامنة المتعلقة بهذا الموضوع اطلاقاً الى حقهم في تقرير مصيرهم بل اشارت ولأول مرة الى تطبيق برامج الأمم المتحدة والبرامج الاقتصادية الدولية بما في ذلك المساعدة في توطينهم وحرمانهم من حقهم المشروع في حق العودة .

تاسعاً : لقد حججت الاتفاقية قضية القدس من قضية سياسية دينية تاريخية إلى مجرد رعاية للأماكن المقدسة وفي ذلك تنازل عن حق الاردن في السيادة على القدس الشريف ، واعتراف ضمني بالضم الذي اعلنه الكنيست والذي لم تعترف به الاسرة الدولية ، سيما وأن اسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً السماح

هكذا من المأهول

الفاصبة فيها .

بناء على هذه الاسباب العشرة وحفاظاً على مستقبل أبنائنا وتكريماً لأرواح شهداء الاردن في القدس وجنين والخليل وغور الاردن فانني اعلن تحفظي على هذه الاتفاقية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية :
اذا سمحت معالي الرئيس لاستكمال تقديم التقرير تبقى مخالفة الزميل المحترم الدكتور بسام العموش وكانت اللجنة قد قبلت اعطاءه الحق في إلقاء خطابه يوضح سبب مخالفته عند مناقشة المعاهدة ، فأستأذن الرئيس بأن يقدم مخالفته حتى نستكمل التقرير اذا ما في مانع معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الشيخ عبد الرحيم عكور ، استاذك الدكتور بسام .

السيد عبد الرحيم عكور : انا مضطرب اسفاً أن اذكر معاليك بضرورة الالتزام بالمادة (١٢١) من النظام الداخلي والتي تنص نصاً صريحاً .

يجب على من يرخص لهم في الدخول في شرفات المجلس أن يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسات وأن يظلوا جالسين وأن لا يظهروا علامات استحسان أو استهجان

وان يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا شيخ عبد الرحيم ، لقد ذكرت انا تذكر هذه المادة وان الرئاسة تذكر هذه المادة ولكن اشكرك على تذكرك وستلتم على تطبيق هذه المادة .

تفضل دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فانني أشعر بحزن كبير على الحالة التي وصلت اليها امتنا وما يزيد في الحزن دخول البرلمان الاردني في مناقشات لاتفاق مع العدو الصهيوني الذي تربينا على أنه عدو وسيتبقى عدواً في نظر أحرار الأمة ورجالها وأخص رجال قواتنا المسلحة الذين اختلطت دماؤهم بتراب الوطن الاردني والفلسطيني دفاعاً عن الأرض والعرض والكرامة والهوية ، واذا كان للناس ما يفخرون به فاننا نفاجئ بأصحاب الزنود البسم الذين وقفوا على أسوار القدس وفي السموع وجبل المكبر والكرامة .

انه تاريخ شرف وعز نستذكر فيه أبطالنا

يستدعي منا ان نحاكم انفسنا وقراراتنا ومواقفنا لنكون دائماً محكومة بالمنطق والعقل والثواب الاصلية .

ما هكذا غير اجدادنا بل انهم كانوا يعشقون لقاء العدو واذا احاط بهم ضعف فانهم يلجأون للاعداد والاستعداد دون تفريط ولا تنكر للذات وتغيير للهوية والمفاهيم .

معالي الرئيس

زملائي الكرام

اعلم ان هذه المعاهدة (وللأسف) ستحصل على اغلبية وهذه الاغلبية تحمل مسؤوليتها عند الله وعند الناس وانها الديمقراطية التي تميز لكل ان يقول رأيه .

انا اليوم لا ندعوكم الى مبادئ حرب ضيق بل ندعوكم لمبادئ القرآن وستة العدنان وتاريخ الرجال ، ندعو الى الانسجام مع الذات وعدم الوقوع في الانقسام . نعم نحترم الجميع ومن احترامنا للجميع ان نوجه لهم كلمات لا تقصد فيها الا التذكير (بتقوى الله) التي هي خير زاد .

ايها الرجال المحترمون والنساء المحترمات بصفتي وانتمائي اخاطبكم واناشدكم ان لا تسمحوا باحتكار الوطنية وحب الوطن فهو مركبتنا جميعاً ان لنا لجونا وان غرق غرقنا .

انا اذ تناقش ونعارض انما نطلق من حبنا للاردن وفلسطين وكل بلاد العرب

الشهداء فمن لم يسمع بالشهيد الطيار فراس المجلوني والشهيد الطيار موفق السلطي والشهيد العنيد الحر صالح شوهر وغيرهم الآلاف المؤلفة من ابناء قواتنا المسلحة ان هؤلاء الرجال ما قدموا انفسهم من أجل بضعة كيلومترات من الارض او كمية مياه انما فعلوا ذلك لانهم تلقوا في محاضن جيشنا العربي ان فلسطين للعرب وان اليهود وافدون لا يجوز ان يبقى لهم كيان على ارضنا .

انا اليوم نتذكر الماضي بمجرد موافقتنا على الجلوس مع الفاصب والاعتراف بكيانه وانه صاحب حق في الوجود وان ابناءه يجب ان يعيشوا بسلام .

ان السياسة ولغة الواقع لا يجوز ان تلغي الثوابت والمبادئ واذا فهمنا صعوبة الظرف ومرارة ما نعيش فان ذلك لا يقودنا بالضرورة لهدر دماء الشهداء ، لقد كان يوسع الاردن ان يصل في الماضي الى اضعاف ما وصل اليه في هذه المعاهدة فهل كنا اغبياء في الماضي ؟ وهل نحن اذكىء زماننا اليوم ؟

لماذا دخلنا الحروب ؟ ولماذا انفقنا الكثير اذا كانت النهاية هذه المعاهدة ؟ لماذا قدمنا دماء الرجال في ساحة المعركة ؟ لماذا قاطعنا مصر واخرجنا الجامعة العربية منها ؟ لماذا كنا نصر على ملكيتنا للقدس وانها جوهر الصراع ؟

انا ايها السادة امام انقلاب جلدي

هكذا من المأجول

يرغب اليهود بتحقيقها .

ان رفضنا للمعاهدة ينبع من اصلين :

الأصل الأول : الاسلام الذي يطلب منا ان نكون اعزة وان آمن بالله وبرسوله لا يجوز ان يدل ، بل ان الدُّل والصغار مرافق لليهود أينما كانوا قال تعالى : (ضربت عليهم الذلة أين ما تقفوا) وقال (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) وان الجهاد لا يتوقف توقفاً نهائياً ولكنه يعيش حالة انتظار وترصد واعداد واستعداد ولن تقف عجلة الزمن عند هذه معاهدة أو أي اتفاق (وتلك الايام نداولها بين الناس) وان المرأة العربية والمسلمة سترضع حب الشهادة للأطفال الذين ندخرهم صغاراً ليكونوا ابطال امتهن في أول فرصة سانحة .

- الأصل الأول لا اريد ان اطيل فيه اتحدث في الأصل الثاني .

الأصل الثاني : التحفظات الفنية على النص (نص المعاهدة) .

بعد الدراسة المستفيضة للمعاهدة والاستماع للخبراء والمفاوضين أجند نفسي أمام عدد من القضايا التي ينبغي ان ألقت نظر زملائي النواب اليها رغم رفضي المبدئي لوجود الكيان الصهيوني إلا ان هذا لا يمنع من التنبيه الى بعض النقاط الفنية :

التحفظ الاول

اتحفظ على ما ورد في الصفحة الثانية

والمسلمين ولا تعارض هوية ولا حياً في الظهور بل ان معارضتنا لها ثمن وانتم تعلمونه وكنا نستطيع ان نقول نعم للمعاهدة ونعم لأية سياسة تتخذها الحكومة ولكننا سنقول ونقول (لا) لكل خطأ ترتكبه هذه الحكومة واية حكومة ولكننا لا نقول للاردن الا (نعم) لأنه بلدنا وارضنا التي ولدنا فيها ونعيش عليها وسنبقى ندافع عنها بكل ما اوتينا من قوة .

انا معشر الاسلاميين ما كانت لنا في هذا البلد صفحة سوداء ولن تكون ، واطن ان كبار السن والقدر يعلمون تماماً دور الحركة الاسلامية في انقلاب الخمسينات واحداث ايلول واحداث معان وغيرها لقد كانت مواقفنا انسجاماً مع ما نعتقد ولم تكن مجاملة أو رغبة في الحصول على شيء من حطام الدنيا وقفنا لنقول نعم لاستقرار الاردن ونعم لوحدة الشعب الاردني والفلسطيني ولا لاسالة الدماء ونعم للاخوة العربية الاسلامية .

الأمن عبادة تقرب بها الى الله ولكننا نعتقد ان الامن والايمان شيء واحد ولا انفكاك بحال عن بعضهما البعض .

واليوم ونحن نرى رؤوساً تنثني على قتل الامن وقتل الوحدة الوطنية وتطرب لحادث يحصل هنا وهناك فاننا سنقطع الطريق عليها فريجال الأمن ابناؤنا ودمائهم دماؤنا ولن نسمح لثاقف أو منافق ان يتسلل بيننا ولن نسمح للمعاهدة ان تقطف أولى الثمرات التي

نص على (أن تحركات السكان القسرية . . . ينبغي ألا يسمح بها وكما قال لنا الاخوة المفاوضون ان النص الاجنبي الانجليزي المعتمد هو اقوى بالدلالة فيه دلالة المنع وليس فيه دلالة ينبغي الا (Should notbe) وكان الواجب على الحكومة منع الهجرة الاختيارية من فلسطين بالنص على ذلك وعبر وضع قوانين تمنع فكرة الترانسفير (الاختياري) من اجل الغاء فكرة الوطن البديل نهائياً .

التحفظ الخامس

في الصفحة الرابعة بند (٨) من المادة الثالثة بخصوص منطقة الباقورة حيث ان هذا البند فيه اختراق للسيادة الاردنية مما يطمح في دستورية المعاهدة وكان الواجب على الحكومة اذا ثبت وجود حقوق امتلاك خاصة لليهود أن تقوم بدفع المال لهم لا أن تُبقي وجودهم ، وكان من الممكن ان تستخدم الحكومة الحقوق المقابلة للاردنيين الذين يملكون اوراقاً ثبوتية في حقوق غرب النهر وبالتالي التعامل بالمثل .

التحفظ السادس

لعل ما ورد في الصفحة الرابعة بخصوص الأمن هو من أخطر المواد في المعاهدة وقد ذكر لنا دولة رئيس الوزراء المحترم في زيارته الكريمة للجنة الشؤون الخارجية ان هدف اليهود من هذه المعاهدة (ان يشعر اليهود بالامن وانهم جزء من المنطقة) - ارجو أن لا أكون قد تفرقت وأكد لنا سعادة السفير

من المعاهدة عند ذكر (دولة اسرائيل) فأنا لا اعترف بهذه الدولة لأنها قامت على حساب الحق العربي وعلى الارض العربية وبعد التهجير القسري لاهلها .

التحفظ الثاني

اتحفظ على ما ورد في الصفحة الثانية بخصوص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ورغم تصادم القرارين مع قناعاتي المبدئية ورفضي لهما الا ان المعاهدة مثلت في نظري التنازل عن هذين القرارين وبخاصة الانسحاب اليهودي وعودة الفلسطينيين .

التحفظ الثالث

ورد في الصفحة الثانية رغبة الاردن والطرف الآخر (تنمية علاقات صداقة) والحقيقة المرة ان هذه المعاهدة تجعل علاقة الاردن باليهود تفوق اية علاقة عربية بل ان تفاصيل المعاهدة وما تقتضيه من اتفاقيات وتشريعات وأنظمة تقربنا الى علاقة كوفندارلية مع الكيان الصهيوني وهذا أمر في غاية الغرابة اذ من الممكن ان يتنقل الاعداء الى حالةوقف العداء او الحرب اما التحول ٨٠٠ من عداء الى صداقة من نوع خاص جداً تتمثل في الربط الكهربائي والمشاريع المشتركة والزيارات والسفارات والتنسيق في المحافل الدولية ودمج الاجهزة وتشكيل وحدات اتصال دائم فهذا غير معقول !!

التحفظ الرابع

في الصفحة الثالثة مادة (٢) بند (٦)

هكذا من الأشهر

عون الحصانة ان (هذه هي اهم مادة) .
أقول : خطورة هذه المادة تمثل فيما يلي :

(١) انها نصت على تأسيس علاقات في مجال الأمن ، ومعنى ذلك ايجاد مؤسسة أمنية مشتركة مما يعني وجود كافة المعلومات المتعلقة بالاردنيين بين يدي الامن اليهودي .

(٢) منع الاردن من الدخول في اي ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريق من الطرق ، وهذا يعني بتر الاردن عن عائله العربي والاسلامي والغاء كافة المعاهدات العسكرية والأمنية بين الاردن والآخرين اذا اصطدمت بهذه المعاهدة .

(٣) رغم انها نصت على استمرار حرية الرأي بالتعبير والتنظيم الا انها نصت على مكافحة الارهاب والعداء والتحرش وهذا يدخلنا تحت تفسيرات خاضعة لتأويل المطبقين ، فاذا كان المسؤول ديمقراطياً فإنه سيستخدم لائحة حرية التعبير ، واذا كان غير ذلك فإنه سيمارس دوره باسم مكافحة الارهاب وان هؤلاء المعبرين يدخلون الاردن الى ما لا يحمد عقباه .

(٤) ان التعاون بين اجهزة الامن الاردنية واليهودية يعني اختراق المصادر لاجهزتنا وبالتالي فإن ضمان الامن العام يصبح في خطر ولا شك ان اليهود لديهم القدرة الفائقة ،

ارجو معالي وزير الداخلية ان يصححني ان اخطأت وكان آخر ما علمت ارسالهم فتاة لتتزوج من احد رجال الامن (الضباط) والقضية معلومة عندنا في الاردن .

التحفظ السابع

ورد في الصفحة الثامنة بخصوص الاقتصاد كلاماً يوضح الهدف الحقيقي لليهود من المعاهدة وهو الحرب الاقتصادية حيث انهم يريدون ازالة كافة اوجه التمييز وانهاء المقاطعات وان يقوم الاردن بدور اقناع الآخرين (اذا بقي منهم احد) لالغاء المقاطعة وكان الاردن موظف لدى اليهود في هذه المهمة .

ان اقتصادنا في خطر وهذا ليس من الوهم بل هو الحقيقة ولقد قال معالي وزير الدولة وزير الاعلام الدكتور جواد العناني الخير الاقتصادي واحد اعمدة المفاوضات (ان ما اخشاه في المجال الاقتصادي هو الاستثمارات حيث سيساهم يهود العالم فيها) .

وبالتالي فان سوق عمان المالي وما فيه من اسهم لكافة المؤسسات الاقتصادية هو برسم البيع ولهذا اتوقع ارتفاعاً في سعر الاسهم بغري بالبيع ولن يقدم على الشراء الا من كان مدفوعاً بمخطط بعيد وهم اليهود وعندها سيشترون الملكية الاردنية ومصفاة البترول وسحاب الصناعية . . . الخ وبخاصة ان حكومتنا تتجه نحو الخصخصة .^{١٠}

التحفظ الثامن

في الصفحة التاسعة (مادة ٩) بخصوص الاماكن الدينية والتاريخية وحوار الاديان أقول :

- ان الديانة اليهودية في اصلها توحيدية لكنها الآن غير ذلك وهذا النص مجامل على حساب الواقع والعقيدة الاسلامية .

- ان اليهود سيسعون عبر السواح الى ادعاء اماكن تاريخية ودينية وبالتالي ستصبح الارض الأردنية نهياً لهم بدعوى وجود الاماكن الدينية والتاريخية .

التحفظ التاسع

وفي الصفحة التاسعة بخصوص التبادل الثقافي وعمليات التطبيع فهي بلا شك الهدف الحقيقي لليهود بعد الاقتصاد اذ انهم يرمون الى ايجاد التناقض الثقافي في نفوس ابناءنا بين ما هو حق وما هو مطلوب .

الحق النابع من تراثنا وعقيدتنا وتاريخنا والمطلوب المنسجم مع المرحلة التي تقتضي ان نغير نظارتنا ونظرتنا لنرى اليهود ابناء عمومة وجيراناً محترمين

التحفظ العاشر

ولعل ما ورد في الصفحة العاشرة (مادة ١١) يعتبر خطيراً جداً وأتساءل بداية ماذا لدى اليهود من قيم تاريخية اللهم الا قتل الانبياء وتحريف الكتب واحتقار البشر

والاشتغال بالرها والدعارة والمكر الحبيث .

وانني آسف جد الاسف ان نجد هذه المادة قد بدأ تطبيقها من حيث الامتناع عن الالفاظ المعادية ولهذا نرى اعلامنا يذكر دولة اسرائيل والسيد راين ونسبنا كلمة العدو قبل ان تتم عملية التوقيع والمصادقة النهائية بل ان بعض الاردنيين ارادوا طباعة كتب فيها ذكر الحقائق عن اليهود منعوا من قبل دائرة المطبوعات والنشر .

ان هذه المعاهدة لم تقم وزناً ولا احتراماً لأية معاهدة او ميثاق باستثناء ميثاق الامم المتحدة وان اية معاهدة بعد ذلك تسقط اذا تعارض ما فيها مع المعاهدة مع اليهود ، وهذا يعني ان المعاهدات العربية والاسلامية في مهب الريح . بل ان هذه المعاهدة فيها اعتداء على سيادة الاردن وحرمة حيث نصت على منع الدخول في اية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة ولا بد من كلمة حول الايجابيات المرعومة للمعاهدة .

يقول المؤيدون للمعاهدة (لقد اطلقنا مشروع اسرائيل الكبرى) واقول : من قال ان معاهدة تصمد امام حركة الدبابات وهدير الطائرات اذا اراد العدو ان يقفز قفزة في اية لحظة وهل هو او امريكا يقيمون وزناً للمعاهدات او القرارات الا اذا كانت بالطبع في صالحهم ؟

ويقول المؤيدون (لقد اسقطنا جزءاً من

هكذا من المأهول

الديون الخارجية (وأقول : علينا ان نفكر باسباب هذه الديون وفي رأيي ان سبب ديوننا امران : الربا الذي تقوم على اساسه فكرة الديون .

ووجود اللصوص الذين يسرقون من خلال مواقع المسؤولية وهذان الأمران ما انقطعا ولن ينقطعا وبالتالي فان شطب جزء من الدين او قل الدين كله لا يعني خروجاً من دائرة المديونية بل اننا سنرجع للقائمة في اية لحظة حتى يبقى قرارنا مرهوناً كما حصل مع بعض الدول العربية أخيراً .

ويقول المؤيدون (ان وضعنا الاقتصادي سيئتمش) .

وأقول : ربما دعمت المعاهدة بعض المظاهر الاقتصادية لتعطي مصداقية لها في البداية ولكننا نعلم ان الاقتصاد يتعش بالعمل والجد والنشاط وزرع الأرض والانتاج الذاتي وقد اشرت في تحفظي السابق الى تخوف الحزب الاقتصادي معالي الدكتور جواد العناني من الاستثمارات اليهودية .

ويقول المؤيدون (أننا بهذه المعاهدة ندعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل) .

وأقول : هل أنتم مصيدون لانفسكم ؟ هل سترضخ دولة العدو لتقديم اسلحتها كما تحصل مع السلاح العراقي انني ومن باب العقل التحفظي كنت اثنى على القادة العرب

ان يعلقوا قبولهم بالصلح على تدمير اسرائيل لاسلحتها في ديمونا وغيرها لو فعلوا ذلك فقط هذا الصدد لربما كانت هنالك حجة قوية ان نقبل يقبل الناس ليس انا وكنا نتمنى ان لا يقبل العرب صلحاً في ظل استمرار الترساة النووية والاسلحة المدمرة الاخرى .

ويقول المؤيدون (لقد تم دفن الوطن البديل) .

وأقول : ان للمعاهدة نصت على عكس ذلك فقد تحدثت عن التوطين ولما سألتنا الخبراء عن التوطين قالوا هي كلمة مطلقة ويحتمل هنا وان ابن (٤٨) اردني وان ابن (٦٧) اردني فلا ادري كيف دفنا الوطن البديل وتحدثت عن مستقبل يبحث فيه وضع اللاجئين والنازحين وهل نراهم على تطور الحكم الذاتي الهزيل ليصبح دولة فلسطينية بينما نرى اليهود يمتصون المنظمة ويسلقونها في اية لحظة من اللحظات .

انني اعتقد ان اهدافاً اخرى هي التي كانت وراء المعاهدة فالتنافس العربي له دور ، وضمان الاستمرار في الوجود له دور ، والسباق مع المنظمة له دور ، والرضى الامريكي مطلوب .

في الختام لابد من ملاحظة مايلي : ان كثيراً من نصوص هذه المعاهدة خاضعة لتفسيرات عديدة مما يعني عدم الوضوح وامكانية الدخول في اشكالات

مستقبلية ولهذا خصصت مادة (٢٩) لحل النزاعات .

لقد لاحظنا ان الترجمة العربية غير دقيقة ولهذا كنا نقع في اشكالات ولا ادري كيف يصوت مجلس على معاهدة غير منضبطة النصوص ولم تلق ترجمتها العناية التي تستحق وبخاصة انها تتحدث عن الأرض والانسان والهوية والأمة ١٩ .

كان الاولى ان تقدم نصوص المعاهدة تعريفات للمصطلحات الواردة حتى يتم ضبط المعاني مثل كلمة الارهاب .

لقد اجلت هذه المعاهدة القضايا الجوهرية مثل القدس واللاجئين والنازحين واعلم ان هذه القضايا تحتاج الى بحث مع الآخرين الا ان ذلك لا يعني تقديم الامور الاخرى عليها .

وأخيراً وبناءً على ما تقدم فاني اعلن رفضي لهذه المعاهدة انسجاماً مع ديني وعقيدتي وحباً للاردن واهله وارجو ان يوضع خطوط حمراء وذات ألوان تحت هذه الكلمة وحباً للاردن واهله الذين قدموا الشهداء ولاهل فلسطين الذين لازالوا يجهلون حتى يأتي وعد الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس

قط وددت ان اشير وانه الى المرفقات مع هذا التقرير وبذلك نكون قد استكملنا تقديم التقرير وما قاله الاخوة الكرام ونشكرك معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك معالي رئيس المجلس وشكراً لمعالي مقرر اللجنة على الجهد .

السادة الزملاء لدي عدد من اسماء الزملاء الذين يرغبون بالحديث في هذا الموضوع سأقرأ اسماء الزملاء ومن يرغب في الحديث عليه بعد قراءة الاسماء ان يعلمني بذلك .

السادة :-

ابراهيم سمارة ، مفلح اللوزي ، سمير حياشنة ، علي ابو الراغب ، احمد الكساسبة ، محمد عودة لجادات ، فواز الزعبي ، فرح الرضوي ، ابراهيم زيد الكيلاني ، مفلح الرحيمي ، حماد ابو جاموس ، نور الحديد ، احمد القضاة ، سليمان السعد ، محمد الحنيطي ، عبد الهادي الجالي ، ذيب انيس ، عبد العزيز جيز ، ابراهيم شحادة ، محمد عويضة ، احمد الكرفحي ، عبد الحافظ الشخابة ، محمد داوودة ، عبد الرحيم عكور ، علي الشطي ، نزيه عمارين ، عبدالله النور ، همام سعيد ، بدر الرباطي .

وعدد المتحدثين المسجلين لدي (٣٠)

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

عضواً أرجو من يرغب بالحديث عليه أن يرفع يده ليتم تسجيل اسمه .

الاستاذ نادر .

السيد نادر الظهيرات : شكراً معالي الرئيس .

لقد سجلت منذ الصباح الباكر بأسم كتلة الاخاء البرلماني ومع ذلك لم يرد اسمي او اسم الكتلة في مواضيع التسجيل أرجو ان يضاف اسمي بأسم كتلة الاخاء البرلماني نيابة عن الزملاء الكرام ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الذين اضيفت اسمائهم التالية اذن لدي بالاضافة لما ذكرت السادة التالية اسمائهم :-

جميل الحشوش ، صالح شعواطة ، نادر ابو الشعر ، نادر الظهيرات ، خليل حدادين ، جمال الخريشا ، ضيف الله المومني ، عبدالله اخوارشيدة ، عبدالله المكايلة ، طه الهياهية ، بسام حدادين ، محمد الهويمل ، السيدة توجان فيصل ، مصطفى شيكات ، منير صوير ، سالم زوايدة ، لياض جرار ، حاتم الغزاوي ، عبد موسى النهار ، طلال عبيدات ، د. ذيب عبدالله ، خالد عبد النبي ، هل من مزيد ؟

الدكتور محمد الزين تفضل .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

كم اتمنى من معالي الرئيس ان تحدد الكلمة لعضو مجلس النواب فترة (٥) دقائق ، لكن اذا اراد ان يتكلم عن كتلة فتمطي ربع ساعة لكي نستطيع ان ننجز ضمن هذه الفترة القصيرة وشكراً معالي الرئيس .

اصوات : تنتهي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يا اصحاب المعالي والسعادة قبل قليل كنتم كلكم حرصاً على النظام الداخلي ، أرجو ان لا نكون نحن الذين نخرق النظام الداخلي لدي عدد الاعضاء المسجلين الآن بحدود (٥٣) عضواً وهذا عدد كبير جداً وستكون النقاشات طويلة جداً ومرهقة ، السيدة توجان فيصل نقطة نظام تفضلي .

السيدة توجان فيصل : الاخوة الزملاء بالأغلب سيتحدثوا عن اوجه عديدة من هذه الاتفاقية ، هنالك كلام عام يمكن ان يقال بخطاب عام لكن هذه مشروع قانون اتفاقية فأرجو من الرئاسة توضيح كيف ستناقش وتتناقش عادة مشاريع القوانين مادة مادة فإذا كانت هذه الخطابات هي الخطاب العام ثم سنناقش مادة مادة نحذف من خطائنا التفاصيل ونؤكد على وجوب مناقشتها مادة مادة كأني مشروع قانون اخر بل هي اخطر من اي قانون مر وسيمر على هذا المجلس .

معالي رئيس المجلس : شكراً سيدة توجان الحقيقة مشروع القانون سيناقش كأني

مشروع آخر ، لكننا لأهمية هذا الموضوع سنعطى الفرصة للزملاء للحديث حول موضوع هذا المشروع وملحقاته .

هناك اقتراح من معالي الدكتور محمد الزين بأن يكون سقف للحديث للاعضاء وللجان .

الاستاذ بسام حدادين تفضل .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان هذه سابقة غير محمودة بأن نخصص زمن بخمس دقائق مثلاً لمناقشة هذا الموضوع بكل ما له من دلالات ومعنى وخطورة ، فأرجو سيدي الرئيس ان لا تسجل هذه السابقة وان لا تطرح الى التصويت وان نتمتع بالعرف والتقليد السابق لمناقشة بمصدر مفتوح ومسؤولية من الجميع . شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخوارشيدة ، وأرجو ان لا يطيل النقاش في هذه النقطة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة للنقطة التي اثارها معالي الرئيس الدكتور محمد عضوب الزين الحقيقة تنطبق على مشاريع القوانين الفنية والعادية ، اما هذه لمشروع قانون معاهدة واي كلام يصدر من معارض او مؤيد هو يعتبر تثقيفاً لشعبنا الاردني

واعطاءه الصورة الواضحة والحقيقية عن هذه المعاهدة ، لذلك أرجو عدم تحديد اي وقت لاي متكلم ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

لا شك ان الموافق لهذه المعاهدة يحتاج الى خمس دقائق او لدقيقة ، لكن لا ادري كيف من يريد ان يناقش هذه المعاهدة وان يبدى وجهة نظره وان يحلل هذه المعاهدة فان من حقه ان يتكلم حتى يفرغ من كلامه والا فالحقيقة هذا نوع من قمع الرأي في مثل هذه المجلس لا يجوز وشكراً

معالي رئيس المجلس : حسناً دعوني انهي هذا الحوار ، سأتيح الفرصة للزملاء في الكلام لكنني لن اسمح بالاطالة التي لا يستطيع اي منا تحملها ولا ان اسمح بالشطط خارج الموضوع وسأكون حازماً لأن الكلام سيكون في حدود المشروع القانون المطروح وأرجو ان نبدأ في النقاش .

الاستاذ ابراهيم سمارة تفضل .

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا من المأهول

معالي الرئيس ، أيها الإخوة النواب
المحترمون ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

كلمتي اليوم نيابة عن نفسي وعن
زملائي النواب السادة :

١- معالي النائب الدكتور عارف البطاينة .

٢- سعادة النائب المهندس عبد الهادي
الجلالي .

٣- معالي النائب جمال حديشة الخريشا .

٤- سعادة النائب نواف سعود القاضي .

٥- سعادة النائب محمد عودة نجادات .

٦- سعادة النائب سالم الزوايدة .

٧- سعادة النائب خالد عبد النبي العجارمة

ويجدر بالملاحظة انه كان لكل منهم
شرف الخدمة في القوات المسلحة الاردنية ،
هؤلاء الكوكبة من الفرسان الذين شهدوا
وشاركوا ، وعانوا من لظى الحرب دفاعاً عن
أمتهم وأوطانهم ، وعن ثرى القدس الشريف
والمقدسات ، وما توانوا يوماً عن تلبية نداء
الواجب والضمير . . . فعلى امتداد اربعة عقود
وثيف من الصراع العربي الإسرائيلي شهدت
الدنيا وساحات الشرف لجند الجيش العربي
المصطفوي بقوة ضمودهم ، واراقتهم ، ورباطة
جأشهم وهم يفتون درعاً للأوطان وللأمة .

وها هم اليوم بعد ان دفعت ارادة
الشعب الى تمثيله يشهدون المسيرة السلمية ،
يقدرون الامور حق قدرها ، ويدركون جسامة
المسؤولية في المحافظة على الوطن والأمة ،
يشرفوني بالنيابة عنهم لإلقاء كلمتي ، وبيان
رأيهم المسؤول في معاهدة السلام .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد ،

في التاريخ عبر ، وللتاريخ دروسه ،
تدور الأيام ، وتدور عجلة التاريخ ، ويخط
قلبه في سفر الوجود ما للألم وما عليها ، وما
للناس وما عابهم ، وبخاصة اولئك الذين
يتولون قيادتها او تمثيلها . . . وفي تاريخنا كما
في التاريخ الإنساني محطات ذات دروس
وعبر ، ولا اريد ان استرجع تاريخنا بالكامل ،
فذلك ترويه بطون الاسفارة وأمهات الكتب .

معالي الرئيس ، أيها الإخوة ، إن التاريخ
معلم جيد ، وعلينا ان نتعلم منه الكثير ، وما
أكثر الدروس والعبر في تاريخنا ، وما أشبه
اليوم بالأمس ، فذويلاث العرب في الاندلس
تمزقت فيها الأرحام ، واختلف فيها الإخوة
وأقتتلوا بأيد ما كان يجب أن تطيئهم . . .
فضاعت الاندلس وأفل نجمها . . . ولو ان
قومي انطقتي رماحهم نطقت . . . ولكن ها

متجددة متجلرة .

معالي الرئيس ، أيها الإخوة النواب :

لكل ما ذكر ، ولأن معاهدة السلام
تؤطر الهوية الجغرافية والسياسية وبالتالي الهوية
الوطنية للاردن من خلال استرجاع الأراضي
الاردنية ، والحقوق في المياه ، واحترام دور
الاردن التاريخي في المقدسات الاسلامية في
القدس ، كمرساة فكرية رئيسية لكل تصور
مستقبلي لتقرير مصير القدس كجزء من
الأراضي العربية الاسلامية المحتلة ، وبعد
الاطلاع التفصيلي الكامل لما عرض علينا من
بنود المعاهدة فإنني أعلن تأييدي لخطوات
جلالة الملك المعظم ولاتفاقية السلام ، ولما
أجزمته الحكومة في هذا المجال بما يمد لنا حقوقنا
في أرضنا ومياهنا ومقدساتنا ، وإيماننا بهذا لا
تنتكر لأحد من الاشقاء ، ولا نزايد على أحد ،
ولا نقبل المزايعة من أحد ، فالكمل متفق على
الحل السلمي ، والاردن لم ينسلخ عن الجماعة
ولكل ظروفه ، هذه قناعتنا النابعة من تجربتنا
الرائعة للأحداث ، فالاردن ليس نقطة تولد
موجاتها ، كما أنه ليس محطتها الأخيرة .

أيها الإخوة ،

لشهدائنا الأبرار من القوات المسلحة تحية
التبجيل والتقدير ، ولأرواحهم الرحمة
والرضوان ، مؤكداً لهم بأن ذاكرة الوطن
لن تنساهم ، لأنهم بذماتهم سقوا دوحة
الكرامة والشرف ، وبارواهم حفظوا الاردن

نحن نقف اليوم على مفترق طرق ، يهدد الأمة
بأسرها إن لم تتكاتف وتتوحد جهودها ،
وتتعاون دولها وشعوبها . . . وما أعظم
الآخطار التي أحاطت وتحيط بأمتنا ، وإني لا
أرى أجدر من استقراء الماضي واستشراف الغد
الآتي . . . ولعلي لا أجنب الحقيقة إذا ما قلت
بأن خطوات جلالة الملك الحسين المعظم لم
تكن بعيدة عن هذه الرؤى الحكيمه السديده :
فقد وضع بحسبانه مصير وطنه وشعبه ،
ومصلحة أمة ومستقبلها في ضوء معادلات
النظام العالمي الجديد ، وهو صاحب الرؤية
الثاقبة الذي عاش معاناة الأمة عبر خمسة
عقود ، وتحمل ما يعيا به الناس إلا عظماءهم
من جسيم الأحداث وعظيم التحديات ،
فحمل على عاتقه مبدأ صيانة الحاضر وحفظ
المستقبل والمصير ، وجاب العالم كله من أقصاه
إلى أدناه ، يحمل قضية أمة موضحاً ومفسراً
حيناً ، ومطالباً بحقوقها حيناً آخر ، متسلحاً
بالصبر والإيمان والحكمة والبرهان . . . ومثلما
كان بطل الحرب الذي لم يتوان يوماً عن
خوض غمارها جنباً إلى جنب مع الاشقاء
العرب ، فانه اليوم بطل السلام الذي يمد الحق
ويتطلع إلى غدٍ مشرقٍ يحفظ الاردن والأمة
ويحافظ على كينونتها ووجودها ومصيرها ،
عبر ثوابت من المبادئ الواضحة التي لم يكن
بالإمكان أفضل مما هو كائن . . . فعلى هذه
الثوابت من الرؤى والتطلعات كانت المطالبة
العربية بالحل السلمي العادل ، ولهذه المبادئ
والرؤى كانت البيعة الشعبية لجلالته مستمرة

عزيزاً مكرماً .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب :

فلنتطلع الى غد مشرق يحفظ الحقوق بالمواثيق ، وينظم العلاقات العربية والدولية من اجل هذا الوطن وهذه الامة ومستقبل الاجيال وحققها في الحياة الحرة الكريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

معالي الرئيس ، حضرات النواب
المختبرين . الاخوة الحضور .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اجمعين .

لقد جاء مشروع معاهدة السلام نتيجة طبيعية لمجموعة من الاحداث والتطورات العربية والدولية ، حصيلة مؤتمر مدريد الذي وافقت جميع الدول العربية على المشاركة فيه ، كما ان المفاوضات التي سبقت توقيع المعاهدة كانت بناءً على تفويض من الشعب في المؤتمر الوطني الذي عقد لأقرار الميثاق الوطني والذي شاركته فيه كل القوى والفعاليات السياسية .

وقد أقر مجلس النواب الحادي عشر التوجه نحو السلام والمفاوضات حين اعطى ثقته للحكومات المتعاقبة التي تبنت هذا التوجه في بياناتها الوزارية التي نالت الثقة على اساسها .

وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الثاني عشر الذي اعطى الثقة لحكومة الدكتور عبد السلام المجالي .

وهي حكومة التزمت في بيانها الوزاري باكمال مسيرة السلام ولذلك فإن هذه المعاهدة تأتي في السياق الطبيعي للأحداث . وهي محصلة نهائية جيدة لكل الظروف والمتغيرات الدولية والعربية .

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب

كلنا يعلم ان خيار السلام لم يكن خياراً سهلاً وإن القرار بتبني مسيرة السلام جاء بعد دراسة عميقة متأنية من القيادة الاردنية الحكيمة وحسابات دقيقة اجراها القائد الراحل المعروف بحكمته وبعد نظره وبعمله الدؤوب لخدمة شعبه ووطنه ، ولم يكن هناك خياراً آخر يحفظ للأردن دوره التاريخي ويحافظ على أمنه واستقراره ويضمن جودة حقوقه وبخاصة بعد ان وقع الاخوة الفلسطينيون ميثاق اوسلو واصبح موضع التنفيذ ، وبعد ان تبين ان المسارات الأخرى العربية تتقدم أيضاً نحو

السلام بخطى حثيثة ولذلك فأنا نعتقد ان المصادقة على المعاهدة التي حظيت برضا ومباركة قائدنا الملهم الحسين المفدى فيه تحقيق لصالح الوطن وتعزيز لمنعته واسترداد لحقوقه وتأكيد لسيادته ودوره الفعال في هذه المنطقة .

وبخاصة ان احداً من معارضي المعاهدة لم يطرحوا بديلاً عملياً مقبولاً وقابلًا للتحقيق .

وعليه فأنا نعلن أننا نقف معاً وراء قيادتنا التاريخية الملهمة ، التي لم تكن يوماً ولن تكون إلا رمزاً صادقاً للوحدة الوطنية وللأخلاق والشرف الحكيمة ونعلن اننا نرفض أي محاولة للتشكيك في مسيرة هذا البلد بقيادته الهاشمية الشجاعة التي اوليناها جميعاً ثقتنا والتي قادت السفينة دائماً الى بر السلام والطمانينة وحققنا الازدهار والاستقرار وهذه القيادة الهاشمية الغالية علينا جميعاً لا ترضى الا بما هو في صالح الوطن وفي خير الامة .

معالي الرئيس ، الاخوة نواب الامة

اننا نعتقد ان موضوع المعاهدة يجب ان يت فيه ومصادق عليها لكي فنصرف جميعاً لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة ومواجهة التحديات الجديدة ، لتحديات إعادة البناء الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية والحفاظة على ثقافتنا وحضارتنا دون إنغلاق وفي الوقت نفسه بشكل يضمن الحفاظ على هويتنا العربية الاسلامية .

ويضمن للامة ان تساهم بدورها في تقدم الحضارة وبناء مستقبل افضل في العالم اجمع .

وانني ادعو جميع الاخوة والأخوات كما ادعو ابناء الشعب الى الالتفاف حول قيادتنا الهاشمية رمز استقرارنا ومجدنا وعزنا ، وإلى الاعتماد عن كل ما من شأنه احداث التفرقة او الاختلاف وان نتقل عن مرحلة مواجهة التحديات بالشعارات الى مواجهتها بالفعل والعمل والمنطق والتخطيط السليم وبالتكاتف والتعااضد لرفع مستوى الوطن والحفاظة عليه واتباعاً للقول اطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم ، ولذلك فإنني اوافق على مشروع قانون معاهدة السلام ، وإن جنحوا للسلم فأجنتح لها وتوكل على الله .

انه هو السميع العليم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : الزميل ابو الراغب

السيد علي ابو الراغب : معالي
الرئيس .

هذه الكلمة القيها نيابة عن نواب
التجمع النيابي الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا اتنا من كُذلك رحمة وهي لنا من أمرنا
رشداً

هكذا من الله جل

صدق الله العظيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

هذا يوم ليس كباقي الايام . . يوم سيكون له شأن كبير في تاريخ الاردن والمنطقة .. يوم نواجه فيه منعطفاً لا شك انه مهم وخطير ، وهو يتطلب منا درجة عالية من اليقظة واحساساً دقيقاً بالمسؤولية .

اننا في مثل هذا اليوم ، ملزمون بتجاوز لحظتنا الراهنة هذه الى ما ورائها ، وملزمون بأن نكون لنا عين على حاضرتنا للشهود ، واخرى على مستقبلنا الموعود ، في موقف لا يحتمل اضطراب الموازين او اختلالها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

ليس خافياً على احد ان مناقشة القوانين هي المهمة الرئيسية لمجلسنا ، وليست هذه المرة الاولى ، ولن تكون الاخيرة التي يتصدى فيها المجلس لمشروع قانون يعتبر ، وبكل مقياس ، على جانب كبير من الاهمية ، وان اتخذ صورة معاهدة او اتفاقية تقصد مع جهة اخرى اجنبية ان ما لا بد من توكيده ، ان المناقشة التي نحن بصددھا ، هي اختيار حقيقي لصدق المواطنة وبعد النظر ، وعمق التفكير ، اكثر منها مناقشة لنصوص او احكام او بنود وحين يكون الامر على هذه الدرجة من الخطورة والاهمية ،

فان منطلقات التعامل معه ، لا تقل في دلالتها على النتائج المترتبة عليه ، وكل ذلك مجتمعاً مما تنق بأن هذا المجلس هو الاحرص على اخذه بعين الاعتبار والتقدير .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

ان الامانة التي حملناها لتقتضي ان نسمي الامور بأسمائها ، وان نواجه الحقائق كما هي ، وان لا نغلف الواقع بالامنيات ، فالقضية المطروحة امامنا اليوم ، تضعنا جميعاً امام تحد كبير ، وفي مواجهة خيارين : الاول ان نكون حاملين ننتظر المجهول ودون التفات للظروف الاقليمية والدولية بالغة التعقيد ، والثاني ان نكون راقعين متطلعين بوعي للمستقبل وما يتطلبه من جهد وعمل وتخطيط وبناء ، حتى نضمن لبلدنا وشعبنا حياة حرة كريمة ، ولامتنا القوة والمنعة والارتقاء .

على هذا الاساس ننظر الى معاهدة السلام التي بين ايدينا ، والتي نعلم جميعاً انها ليست البلمس الشافي ، ولا الدواء الناجع ، ولا هي كل ما نبتغيه ونرضاه ، ولكنها والحمد لله ، جاءت متوازنة الى حد مقبول ، حققنا بها سيادتنا على ارضنا ، وحفظنا حقوقنا ، ووضعنا حداً لعدوانية الطرف الاخر واطمأعنا التوسعية ومع كل ذلك ينبغي ان ننظر الى اليوم الذي يعم فيه السلام الحقيقي العادل

وطني واضح المعالم للتعامل مع مرحلة ما بعد السلام والتي تتطلب افتتاح السلطة التنفيذية على المجتمع الاردني من خلال شفافية المعلومات والقرار والاداء .

كما وانه لا بد من الاشارة الى ضرورة توثيق العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية وتكثيفها لتحقيق التشاور الكامل ضماناً للثوابت الاردنية وصوراً لمصالحنا الوطنية .

وهناك حاجة ملحة لتعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص للعمل المشترك وبأسلوب عملي وعلمي صادق ، بغية الوصول الى وطن حر وشعب معاني .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

وبعد ، فانه وبدوافع وطنية وقومية واعية ، وباعتزاز وطني صادق ، وانتماء مخلص وامين لهذا الوطن وهذه الامة ، وحرص اكيد على احلال السلام الذي يتيح للامة فرصة استعادة روحها ، ويعطيها حوافز الابداع والنهوض في هذا العالم المنهكم في التآمر والتنازع .. وبثقة راسخة بقيادتنا الهاشمية الحكيمة . . من اجل ذلك كله اعرب بأسم الاخوة والزعماء اعضاء التجمع النيابي الديمقراطي وبأسمي عن موافقتنا على مشروع قانون اتفاقية السلام كما ورد من الحكومة . . وتأيدنا لقرار لجنة الشؤون الخارجية وتوصياتها كما نعبر عن تقديرنا الفائق

والشامل كل المنطقة ، وان ندفع بالمسار الفلسطيني - الاسرائيلي حتى زوال الاحتلال ينال الاشقاء الفلسطينيين حقهم في اقامة كيانهم المستقل وعاصمته القدس ، ومن ثم تقرير مصيرهم بالاختيار الحر وبالارادة الشعبية المستقلة . مع التأكيد على حقوق اللاجئين والنازحين في فلسطين والاردن والدول العربية المعنية كما انه لن يكون هناك سلام حقيقي الا اذا شمل المسارين السوري واللبناني ، واستعاد الاخوة في سوريا ولبنان اراضيهم المحتلة وكامل حقوقهم في السيادة .

ومع مراعاة كل ذلك ، فانه لا بد من حصول تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لشعوب المنطقة ، والعمل على تحسين مستوى معيشتهم بصورة عادلة ومتوازنة . ان المرحلة الجديدة التي نعيشها تستلزم منا تضافر الجهود الوطنية الرسمية والشعبية للنهوض بالاردن ليصبح واحة استثمارية متميزة تأخذ بالموارد المحلية والامكانيات الذاتية وتوظفها على اسس سليمة وعادلة لتنمية الوطن وبناء قوته .

وفي ظل التنافس الاقليمي الحاد والمتوقع نتيجة للسلام فاننا بحاجة لمراجعة صريحة وشجاعة للهياكل الادارية واجراءاتها بغرض رفع مستوى الاداء وتوليف الكوادر القادرة المؤهلة .

وانطلاقاً من القناعة بأننا شركاء في القرار والمصير لا بد من بناء برنامج وتوجه

هكذا من المأهول

لجهودها ومثابرتها . . داعين الله بأن يوفقنا جميعاً لما فيه مرضاته ولما فيه خير هذا البلد وعزته ، ولما فيه خير امتنا العربية وقوتها .

(ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا . . ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ سمير حباشنة ارجو ان اكرر ما ذكرته للأخوة المواطنين الموجودين في الشرفات بأن اشارات الاستحسان او الاستهجان لا يسمح بها النظام الداخلي ، وارجو ان لا يضطروني الى تطبيق هذا النظام الذي يعطيني الحق في إخلاء الشرفات وشكراً .

تفضل يا استاذ سمير .

السيد سمير حباشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الاعزاء سوف تنصب مناقشتي على ما يمكن تسميته بالمبادئ ذلك ان التفصيلات والمسائل الفنية قد تفضلوا الزملاء في لجنة الشؤون الخارجية وقد غطوها مشكورين .

ملاحظة وقبل ان ادخل في الموضوع فأنا معالي الرئيس اوافق على خطاب المعارضة لاتفاقية السلام بالكامل لو انه قد تم تغيير ايما وردت كلمة الاردن وكأنه الأمة العربية وامكانات الأمة العربية والتزامات الأمة العربية .

النقطة الثانية :- ارجو من الاخوة في مناقشتنا واقتنى على الزملاء في مجلس النواب الا يكون هناك من يضع نفسه بمكان تركية الآخرين بمنع او منح الوطنية لمن يريد ويحبها عن من يريد فالكل وطني والكل مجتهد ، ولا يوجد هناك اي تفضيل او خطاب يمكن ان يعطي هذه الانفضلية لطرف دون الآخر .

(١) اريد ان اذكر بالموقف الاردني تجاه القضية الفلسطينية واختصر حديثي بهذه النقطة بالقول بأن القضية الفلسطينية للاردن لم تكن القضية المركزية فحسب كما هي حالة الأمة العربية بل كانت القضية الوطنية الداخلية للشعب الاردني وللنظام الاردني وللكيان الاردني .

وبالتالي فإن هذه النقطة لن تكون كما لن تكون معرض مزائدة من الآخرين على موقف الشعب الاردني من القضية الفلسطينية وعندما اورد بهذا الحديث بأنها قضية وطنية لا اتحدث بشعار اثما اتحدث بأداء وطني وقومي اخذ الصبغة والديمومة التاريخية ، فقبل تأسيس النظام بقليل وحتى المخطات التي قبل للاردن بها ارفع يدك عن القضية الفلسطينية ، هكذا

تعامل الشعب الاردني والقيادة الاردنية مع القضية الفلسطينية انها قضية قومية ووطنية مركبة في آن معاً .

واذكر بأن التوجه الوطني والقومي الاردني قد اخذ مدها عندما استطاع البواسل الاردنيين في الجيش العربي من الحفاظ على الضفة الغربية في المواجهة العربية الاسرائيلية الاولى ، واستطاع الاردن ايضاً مع الاخوة الفلسطينيين ابناء الضفة ان يعطو للامة العربية النموذج الوحدوي الانجح الذي لا زال قائماً حتى هذه اللحظة رغم الانفكاك الرسمي ما بين الضفتين بل على العكس فإن العلاقة الاردنية الفلسطينية وعلاقة الشعب التوأم هي بمزيد من التكرس والترسخ اليومي رغم انه يقال بأن هناك انفكاك وان هناك كيانه واعتقد انها منيرة للشعب الاردني ميزة تاريخية تسجل ولم تكن اطلاقاً الوحدة اللاحقة كما تقول بعض المدارس الفكرية ، لقد كانت وحدة حقيقية بكل معاني التكافؤ والتدية التي يمكن ان تقوم بين مجموعتين عربيتين في المستقبل .

(٢) فلسطين وبعدها العربي :-

استطيع ان اؤكد وبالقوة عند المخطات التاريخية بأن القضية الفلسطينية قد بقيت القضية المركزية للامة العربية وكأنت كذلك كما اسلفت للاردن بالاضافة انها قضية وطنية الى ان جاء قرار ١٩٧٤ في الرباط والذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . بمعنى ان مسؤوليات الامة العربية تجاه فلسطين قد توقفت نظرياً سنة (٧٤) وبمعنى ان الصراع العربي الاسرائيلي قد فرغ بهذا القرار من جوهره وهو القضية الفلسطينية .

واذكر اخواني بأننا قد صفقنا عام ٧٤ واعتبرنا هذا الامر انتصار للقضية الفلسطينية مع اننا بعد عشرين سنة نكتشف بأنه كان القرار الاول في ان تذهب القضية الفلسطينية الى ما ذهبت اليه الان والذي نعيشه الان ، وما اريد تذكيره بهذه المخطات التاريخية والامانة التاريخية بأننا في الاردن الطرف الوحيد الذي لم يقل بمعادلة قرار (٧٤) وبأننا الطرف الوحيد الذي نيه من خطورة ان تصبح القضية الفلسطينية بأيد الشعب الفلسطيني ونقطة ولكن ونحت اصرار العرب كل العرب قبل الاردن عن نضد هذا الموقف الذي اعتقد بأنه لم يكن موقف قومي ولا موقف عربي بل لأنه الموقف الذي عبد الطريق الى كاسب ديفيد اول الانهيارات في الجبهة العربية بل واكبرها .

(٣) الظروف التي ادت الى مدريد .

مدريد اخواني كما اعتقد زملائي اعضاء المجلس بأنها كانت نتاج الى الاصطفاف العربي في الخندق المعادي للقوى الاستراتيجية العربية ، والذي كان يراقب ما تم في تلك الفترة يعلم تماماً بأن ما يتم هو اضعاف الامة العربية وانه لابد وان تترتب نتائج على

العرب .

والنقطة الثانية انه قد خففت تأثير القوى الدولية في مؤتمر مدريد ومرة ثانية اذكر بأن الاردن لم يقبل في صيغة مدريد اذ كان الشعب الاردني واذكر الزملاء الذين كانوا في المجلس الحادي عشر ان رئيس وزراء الاردن انذاك زميلنا طاهر المصري قد اعلن ربما من هذه المنصة بأن هذه الحكومة لن تكون حكومة مفاوضات ودق صدره الرجل وقال (والاهام بيننا) فما الذي حدث ؟ اعتقد ان الذي حدث بل اجزم ان العرب الذين اكدوا للاردن انهم لن يقبلوا صيغة مدريد وهذا الكلام سمعته من السيد طاهر المصري كما سمعته غيري ان العرب الذين لم يقبلوا صيغة مدريد فاجأوا الاردن كما فاجأوا الامة عند قبول هذه الصيغة ، فهل يعتقد الاخوة أنه كان علينا ان نغامر للمرة الثانية بمستقبلنا الجغرافيا والكيان والنظام مرة اخرى !! انا اعتقد ان ذهابنا الى مدريد كان نتيجة للذهاب وقبول العرب لهذه الصيغة وهم بالمناسبة عرب المال وعرب القوة .

تحدثت عن التنسيق حتى بعد مدريد لقد سمعت لشهادات لشخصيات فلسطينية ووطنية شاركت في المفاوضات ان الاردن كان الطرف الاكثر حرصاً على تنسيق العرب ربما اذا جاءت هذه الشهادة من المفاوضين الاردنيين ربما يطعن بها او يتم التوقف عندها ، لقد سمعت هذه الشهادة من شخصيات وطنية فلسطينية فوق الشبهات شاركت في

موقف الاصطفاف العربي في المعسكر الاجنبي ضد الامة العربية وقوتها الاستراتيجية ، وايد أن انبه ايضاً هنا بأنه كان للاردن شرف الا يكون عضواً في هذا الاصطفاف المؤامرة على الامة العربية وعلى قوتها الاستراتيجية ، بل ان الاردن للمرة الثانية بعد قرار (٧٤) ينه من خطورة الفعل العربي هذا وهو البلد الوحيد الذي رفض الثأرية والنكابات في العلاقات العربية ودعى الى حل في ضمن الدائرة العربية ولكن صوته لم يسمع وقد غامر كما اجزم ونجزمون قد غامرنا انذاك بمستقبلنا سواء تعلق الامر في الجغرافيا الاردنية او في الكيان والنظام الاردني ، اي ان مؤتمر مدريد كان له الظروف التي دفعت به ولم يكن الاردن طرفاً في هذه الظروف ولا شريكاً في توليد هذه الظروف .

٤ - مقارنة وهذه للاخوة الذين يخلطون بين المؤتمر الدولي ومؤتمر مدريد .

المؤتمر الدولي كان مؤتمر الى حد بعيد نظر الى الصراع العربي الاسرائيلي نظرة شمولية للصراع وهو المؤتمر الذي اعطى للشرعية الدولية ولهبة الامم المتحدة هوه وسلطة في اتخاذ القرار اذا ما وصل المتفاوضين الى نقطة مسدودة .

مؤتمر مدريد اخواني هو مؤتمر تشظية الصراع العربي الاسرائيلي الى صراعات وطنية من جانب قطر عربي زائد اسرائيلي ، وهذا واضح جداً لن ذهبوا الى مدريد واعني كل

تقوي مركزهم التفاوضي مع اسرائيل فالاردن اتخذ ومارس حقه في صيغة مدريد التي لم يكن طرفاً في قبولها الا بعد ان قبلها عرب القوة وعرب المال .

ولماذا الانتظار اذا كان الاردن قد اعد جل حقوقه .

بعض الاخوان يقولوا انه والله هذه الارض التي اعدناها ارض ليست ذات قيمة وانا اقول يا اخوان ان كل ارض عند اهلها شام ، والارض التي ارجعناها ارض عربية محتلة وهي اراض غالية علينا بقدر ما هية باقي الاراضي العربية المحتلة غالية علينا كل ارض عند اهلها شام وانا شايف اننا ارجعنا الارض الاردنية وهذا بشكل او بآخر هو انتصار في المفاوضات الاردني ، وللاردن في هذه المرحلة الصعبة من تاريخه .

ولماذا الانتظار اذا كان يحرم على الاردن ان يلعب اي دور في تحسين المفاوضات بين اسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ودائماً يقال لنا نحن اطراف المشروع الوطني الاردني على اختلاف مواقفنا عندما نتحدث في القضية الفلسطينية بمعنى يا غريب كون اجير هذه القضية قضية فلسطينية ومسؤولة عنها منظمة التحرير واذكر اخواني في المجلس الحادي عشر انهم عندما اصدرتم في مناسبة ما بيان يتعلق بالقضية الفلسطينية جاءكم كتاب من السفارة الفلسطينية من المجلس الوطني

المفاوضات واعطت هذه شهادة الى صالح الاردن والى صالح المفاوضات الى ان جاءت اوسلو واسلو زملائي الاعزاء انا اوصفها بسطر اذا كان قرار (٧٤) قد شكل البعد النظري لنزع جوهر الصراع العربي الاسرائيلي وهو القضية الفلسطينية من هذا الصراع فان اتفاق اوسلو قد كان التطبيق الميداني لهذا النزاع الذي قام سنة (٧٤) اذن نحن امام حلقات تكتمل كل هذه الحلقات الحلقة تلو الاخرى تكتمل دون ان يكون للاردن دور سلمي فيها بل وعلى العكس هناك دائماً صرخة عروية وصرخة قومية تصدر من الشعب الاردني ومن القيادة الاردنية محذرة من الخطوات التي يأخذها العرب او بعض العرب .

واعقادي ان صيغة مدريد والقبول بمدير ما كانت ستفضي الى ما افضت اليه لو لم يكن هناك قرار (٧٤) ولو لم يكن هناك نتائج المواجهة العربية او القوى الاستراتيجية القومية العربية مع العرب الذين اصطفوا في المعسكر الاخر .

وهنا اسأل لماذا الانتظار الذين يقولون ان الاردن قد تعجل بالاتفاقية لماذا الانتظار ؟ هل لأن بقية العرب يطرحون خيارات الحرب مع اسرائيل ونحن نرفض ذلك ؟ ام لأن هؤلاء العرب ربما حائقين لأننا لن نكون الاخرين او اخر طرف في توقيع هكذا اتفاقية واعتقد انه مع الاسف هناك رؤية اقليمية من بعض هؤلاء العرب الذين يريدون تحويل الاردن الى ورقة

كلنا من الشعب

هكذا من الأشغال

الفلسطيني بقول رجاء لا تتدخلوا في الشؤون الداخلية للشعب العربي الفلسطيني فإذا كان هذا هو واقع الحال الموضوع بالمواقفة العربية وبالمواقفة الدولية فليسمح بعطيتي بعض الاخوان ماذا يمكن للاردن ان يمارس اي دور في القضية الفلسطينية ، وبعد .

انا اعتقد يا اخوان بل اجزم ان شعبنا العربي الاردني هو شعب وطني بالفطرة وهو عروبي بالفطرة وهو اسلامي بالفطرة وان قيادتنا التي آمنت في ذلك بل واكتسبت مشروعيتها من انها وطنية وقومية واسلامية ولن تكون انا اطمن كل الشعب الاردني كجزء من الامة العربية والاسلامية لن يكون الا شعب عربي وشعب مسلم ، ولن يكون الا الشعب الملتزم بالمشروع القومي العروبي الاسلامي الذي لم يعد هناك الان من يتحدث عنه الا نحن في الاردن ، لكن دون أن نخطئ الان فتعامل مع الواقع بمقاييس استراتيجية لا يمكن اسقاط مقاييس الرؤيا الاستراتيجية والمقائدية على الواقع ، لابد للواقع من ان يخرج الادوات القادرة على خدمة هذا الواقع وعلى تحسين الصورة الوطنية الاردنية وتأهيلها مستقبلاً لأن تلعب دور ايجابي في الخطة العربية الاسلامية .

وانا اعتقد انه لابد ان تنصب جهود كافة اطراف المشروع الوطني الاردني وكافة اطراف الاردنيين على اختلاف مواقفهم الى ماذا عن المرحلة القادمة وكيف لنا ان ندخل

كاردن وكأمة عربية بشكل اقوى في المرحلة اللاحقة ، كيف لنا ان نجبرها الى جهة مصلحة الشعب الاردني والامة العربية ومشروعها ؟

فالاساس اعتقد ان نبدأ من النقطة الاقرب التي هي الاردن لنصل الى خدمة النقطة الأبعد التي هي العروبة الامة العربية والاسلامية .

علينا ان نكرس المؤسسة في الدولة والديمقراطية كنهج حياة وأرجو أن لا تصل خلافات المعارضة بين مؤيد ومعارض لهذه الاتفاقية الى مرحلة التي تجعل من تجربتنا الديمقراطية عرضة للانكفاء والارتداد ، علينا على العكس ان نخرج من هذه المرحلة ونحن اقوى واكثر ديمقراطية واكثر ايمان بالرأي الاخر وبالعديد واريده ان اشير الى ثلاث نقاط سريعة مقتبسات الذين يخافون على المشروع العربي الاسلامي اقول لهم بأن هذه الامة الامة العربية ومن يعود يقرأ تاريخها يجد بأنها لها قدرة عجيبة وربما ميزة خاصة في هذه الامة التي يمكن اذا صح المصطلح ان يسميه بالاستيعاب الحضاري ، (اخواني) تركيا في فترة كانت تطمح الى ان تترك شمال العراق فبدأت ترسل امواج بشرية تركية الى شمال العراق وبمحاولة ان يكونوا الاثراك اكثر من العرب اذا ما تم استفتاء في منطقة الموصل فثلاث او اربع سنوات ذهبت الحكومة التركية او من يبوب عنها يجدوا ماذا حل هؤلاء الاثراك وماذا اتروا على المناخ العام في الموصل

فوجدوا انه الاثراك الذين جاءوا وسكنوا في الموصل واذا هم يلبسون اللباس العربي ويرون الأغنام وعائشين في بيوت شعر وانهم الاثراك صاروا عرب بمعنى ان لهذه الامة قدرة على الاستيعاب الحضاري ليس من السهل ان تقول ان هذه الامة يمكن ان تهزم او تفقد صيغتها الحضارية والتاريخية انها امة محصنة ولديها مطعموم ضد الفناء .

النقطة الثانية دعوة الى الشعب الاردني ان يكون اكثر تراص وان نبدأ كما ذكرت بالبحث في المرحلة القادمة وان تؤكد على وحدتنا الوطنية وعلى ديمقراطيتنا لانها هي التي ستكون العامل الفاصل بأن نكون اقرباء في المرحلة القادمة .

نقطة ارجو من مجلس النواب ان يأخذ بها قرار للحكومة انه في حال بدء البحث في اللجنة الرباعية او في حينه في موضوع اللاجئين الفلسطينيين ان يكون للحكومة الاردنية دور حازم في ان تطرح قضية اللاجئين كما هي تطلعات الشعب الفلسطيني وكما هي القرارات الدولية وشكراً لك معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، سأرفع الجلسة الى تناول طعام الغداء لكنني اود ان اتوجه الى اول المتحدثين سيكون الزميل محمد عودة المجادات ثم يليه الزميل احمد الكساسبة . الحكومة والصحافة مدعوة للغداء .

ومرحباً بكم .

- وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء ، وبعدها تستأنف الجلسة -

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس : ارجو ان اتوجه الى المتحدث الاول الزميل محمد عودة المجادات ، والذي يليه الزميل عبد الهادي المجالي .

السيد محمد عودة المجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الأخوة الكرام

إن خير نهاية لأي صراع او حرب هو الصلح ومنذ أن ذهب العرب الى المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام كان لابد ان يأتي اليوم الذي تتوصل فيه الدول المشاركة في المؤتمر الى معاهدة الصلح وان سياسة اي دولة يجب ان تضمن لشعبها الأمن والاستقرار بعيداً عن اي عدوان او اي اذى يهدده .

فاذا كانت مصلحة الامة في الصلح وجب على جميع أبنائها ان يصبوا الصلح من مبدأ التعاون على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان .

ان الاردن في توقيعه معاهدة الصلح مع دولة اسرائيل يمارس حقه الدستوري في استعادة اراضيهِ ومباههِ وتأمين الامن والاستقرار لشعبه ولكن من الملاحظ انه منذ

اعلان واشتعلن بدأت بعض الفئات المحلية والفئات الخارجية في معارضة معاهدة الصلح بحجج وذرائع مختلفة وكان هذا الصلح محرم علينا ومحلل لغيرنا ، ومنذ ذهابنا الى مؤتمر مدريد والذي تم باجماع شعبي يدعمه غالبية الشعب الاردني الكريم الا يعلم هؤلاء الاخوة ان نهاية المفاوضات ستخرج بمعاهدة صلح ؟

ان معاهدة السلام تحقق جميع الثوابت الاردنية وتستعيد حقوقه في الارض والمياه والامن وكذا فاني اؤيد وابارك خطوات جلالة الملك المعظم وحكومته الرشيدة بتحقيق السلام العادل والشامل الذي سيعيد حقوقنا المقتضية وهذا انجاز نتمتع ونفتخر به ونسجله لراعي مسيرتنا الذي ما عرفناه خلال العقود الا قائداً رابياً واثماً ورائداً لا يخذل اهله واننا بأذنه تعالى لن نخذله وسنبقى معه بالحب والولاء والاخلاص والعمل وما زادتنا الايام عبر مسيرة الخير الطويلة الا حباً ووفاء او تعلقاً به .

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام

وسجل التاريخ اننا في الاردن اكثر الشعوب العربية تضحية من اجل فلسطين واهلها ولا يستطيع احد ان ينكر ذلك وليس لأحد ان يزاد علينا فنحن نقبل ونحترم الرأي والرأي الآخر ونقارح الحجة بالحجة وبأسلوب ديمقراطي وتقيد بثوابت الوطن حيث تنساب وتنافس جميعاً على دروب الخير لخدمته ولا نسمح لأي خارج بالغبث او المماشي بثوابتنا

الوطنية وعندما يتعلق الامر بمصلحة الوطن فاننا جميعاً مدعوون للوقوف في خندق واحد وان تكون لغة الحوار الهادف والبناء هي اللغة المطلوبة لمعالجة ما يواجهنا من مواقف فالوطن بحاجة الى كل قواه الخيرة لمواجهة الحاضر والمستقبل .

اما وقد وقعنا معاهدة السلام واندحر خيار الحرب والصراع لصالح السلام والامن والاستقرار والبناء والاعمار فإن على عاتق مجلسنا الكريم تقع مهمة وطنية عظيمة بشقيها السياسي والاقتصادي تتطلب منا جميعاً ان نضع مصلحة الوطن فوق جميع الاعتبارات ونعالج كافة الامور بالحكمة وبعد النظر وان نرتب امورنا استعداداً لمواجهة معطيات الواقع الجديد على كافة الاصعدة من حيث تأثيرها على حياة المواطنين حاضراً ومستقبلاً .

معالي الرئيس الاخوة النواب الكرام

في الختام كل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل الى جلالة الملك المعظم على هذا الانجاز العظيم الذي ما كان ليتحقق لولا قيادته وحكمته وحسنه والى ولي عهدنا المحبوب سمو الامير الحسن المعظم صاحب الفكر النير والهمة العالية كما وانني اشكر دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي على الجهد المميز الذي بذله لخدمة هذا الوطن والذي عرفنا من خلال مواقفه المختلفة مفكراً واميناً على مصلحة الوطن .

كما وانني اشكر كافة اعضاء الوفد الاردني للمفاوض والذي اظهر براعة وحسن اداء في المفاوضات فلهم جميعاً كل التقدير والاحترام .

كما لا يفوتني ان اتوه بجهد الاخوة رئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس الكريم على تقريرها الشامل والواضح .

وكل الشكر والتقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية المختلفة على ادائها المميز في الحفاظ على أمن واستقرار هذا الوطن .

سائلاً المولى جلّت قدرته ان يحفظ الوطن وجلالته وولي عهده المحبوب من كل سوء ، والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً لك ، الزميل عبد الهادي المجالي ، والذي يليه الزميل فوز الزعبي .

السيد عبد الهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . . حضرات الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .
واتحدث لكم باسم جبهة العمل الوطني .

ايها الاخوة . . . ونحن نتوجه لادق خياراتنا في سبيل ان يبقى وطننا مصاناً ومصلحته العليا فوق كل اعتبار . . . فاننا ننطلق من فهم محدد واضح في ان معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية هي خيار اردني وليست خيار آخر ، وان كان ذلك لا يمنعها في ان تمتد لتترك فائدة ونموذجاً يدعو للتأمل من الاشقاء والاخوة . . .

فخيارنا الذي تحدّد في المعاهدة ، ورسى عليها جاء محصلة قناعة وطنية ليست بنت لحظتها وانما ترتد لجذر يرتبط بزمان مطالة الاردن بالسلام كوسيلة لتلبي الحقوق منذ ان كان خيار الحرب غير قائم لعدم توفر امكانياته بغض النظر عن مواصلة الدعوة له ورفع شعاراته وهي الدعوات والشعارات التي ظلت تفتقر الى قاعدة تنطلق منها وظلت تعود الى متاهات وقندان رؤية حتى دخلنا متاهة اللاسلم والاحرب وهي مرحلة من النزف الذي يقود الى الضعف وبالتالي الموت انتظاراً . . .

لم يكن لدى الاردنيين جميعاً ، وعبر كل السنوات التي امضوها صابرين او محاصرين او منادين على الامة ان تفوق وتصحوا . . . لم يكن لديهم ترف الانتظار ومبرراته لتطول بهم المعاناة كل هذا الزمن من الانتظار ، ولكن كانوا يكابرون ويقبضون على المعاناة كالتقبض على الجمر بانتظار ان تقول الامة قولها وان تبدي فعلها ولكن الانتظار

هكذا من المأهول

افضى الى فراغ والرؤية لم تحمل من المساحات العربية الممتدة الا السراب . ووجدنا ان الضعف كان شاملاً وان الخيارات العربية جاءت شبيهة بالخيار الاردني . ومواقفة معه حين بدأت المسارات العربية تتحرك بنفس الاتجاه منذ مدريد وحتى الان .

لقد دعونا الأمة . . . ولم نترك فرصة الا ونهبنا من عاقبة الفرقة والانقسام ، واهمال التنسيق ، وانحلال العمل المشترك ، وكنا في كل مرة نعود بهجة الصوت وانكسار الوجدان . . . فتعاقب على ما ندعو اليه ، دون ان يدرك من ندعوهم مرارة الواقع وعاقبة الانتظار بلا عمل . . .

وحين كنا نمسك بالمتوفر من التنسيق فبنينا للاشقاء الفلسطينيين مظلة يصلون بها الى الموقع الذي يمكنهم من مخاطبة العالم ، والمطالبة بحقوقهم ونقطع بهم المسافات الصعبة ونضع معهم الاقدام على الطريق الموصل ، فيجدون مسارهم ويدأون عليه . . . كنا نجد انفسنا ملومين بدل ان نكون مشكورين . . . وماكولين مذمومين بدل ان نكون مشهود لنا أننا لم نخلد عربياً ، ولم نرد بدأ تمتد بنحوها . . .

وحين كنا نمسك اشقاءنا من السير في مسارهم . . . وثني للتطلع الى واقعنا لبنية ، ولبدأ بالمطالبة بحقوقنا بدل ان انصرف كل فريق عربي للمطالبة بحقوقه ، وبناء مساره

خرج علينا من يشكك في خيارنا ويعتبره على حساب خيار الآخرين فكان من قال : ان الخيار الاردني احلال مكان الخيار الفلسطيني ، ورغم ان الفلسطينيين في قرارة انفسهم يعرفون ان خيارهم قد انطلق من فك الارتباط ، وبمساعدة اردنية . . . وفي مدريد وبمظلة اردنية وأنه تجاوز محطات عديدة عرفنا بعضها وأخفي عنا معظمها كما حدث في اوسلو ، حين جاء المسار الفلسطيني بخيار فلسطيني صرف ، يغطي اطاره ليتناول كل تركة حرب حزيران والتي تصيبنا ولنا فيها الكثير دون ان يقول احد لماذا ؟ . . . ودون ان يتهم الفلسطينيين وهم يتحدثون باسم كل التركة الحزبية ، كما نهم ونحن لا نتحدث الا عن خيارنا الاردني الوطني تاركين الاهداء المشتركة الاخرى للحدث المشترك حيث نهت المعاهدة الاردنية الاسرائيلية في كل ركن منها انها لا تمس بحقوق الآخرين فأبقت القضايا المشتركة والشائكة مؤجلة او مفتوحة على حقوق الاشقاء ليستفيدوا مما أنجز وينسجوا على منواله . . .

كنا وما زلنا مع الكيئونة الفلسطينية . . . وكما نعتقد ان الاردن العائلة حقوقه اليه . . . الارن غير المحاصر ، وغير المهدد ، وغير البطشان ، والجائع ، هو سند لأمة وقوة لها .

فاننا نعتقد ان الفلسطينيين وقد قامت كيئوتهم وتحققت حقوقهم المشروعة هم اضافة لامتهم وعنصر استقرار في منطقتهم .

ايها الاخوة . . . ان الصراخ ورفع الشعارات الكبيرة ، والقفز فوق الواقع ، وعدم الاخذ بالاستطاعة كحالة تعترف بها الفيزياء ، وتقوم عليها وتستند لها الشريعة الاسلامية السمحاء ، حين جعلت من الاستطاعة في أمر الناس ركناً اساساً من حياتهم . . . فكان الدين يسرا ليكون مستطاعاً . . . وكان الحج مرتبطاً بالاستطاعة ، ولم يخرج من اطار الاستطاعة أمر فيه كلفة ، او معاناة لان الانسان بطبيعته مخلوق محدد الامكانيات . . . ولأن الله لا يكلف نفساً او مجتهداً الا طاقته بقوله (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . صدق الله العظيم .

اما الذين يتحدثون عن البعد القومي ، والاسلامي من داخل البعد الوطني الاردني . . . فيحملونه فوق استطاعته ، وقدرته فان حالتهم حالة من ينفخ بالوناً لدرجة الانفجار ، او حالة من يني عشرين طابقاً على أساس لطابق واحد او طابقين . . . امثال هؤلاء قد لا نلومهم ، ولكننا ندعو لتبصيرهم ونطالبهم بالخروج من اطار ما يفكرون به . . .

فسماء الاردن لا تمر منها منذ زمن طويل غيمة هارون الرشيد ، لنقول امطري حيث شفت فان خراجك عائد لنا . . . والمحافل المرسومة في الكتب المدرسية تعبر الى الشرق ، فتصل الصين والغرب تفتح الاندلس . . . لم تمر الان ولم نرها . . . بل ان ما عشناه

ورآيناه هو الحصار والجحود وقضم الأظافر . . . قبلنا مع العرب صيغة مدريد ، وتشكلت فيها مساراتنا الأربعة . . . الاردني والفلسطيني والسوري واللبناني . . . وتقدمت مسارات وابطأت أخرى ، ثم تقدمت ولكنها كلها بقيت متوازية . . .

ايها الاخوة ما كنا نريد ان نقول شيئاً عن امراض التنسيق وغياها ، ولا عن ما عاشته الامة من تسوس ونخر اصاب كل مواقعها . . . ولكننا نريد القول أننا خرجنا من منطقة الحرائق بما تبقى لنا . . . وأتينا انقلدنا انفسنا في الوقت الضيق والمحدود . . . وأتينا اذ نعيش نقد بعض الاطراف الراضية نسأل . . . هل غضبهم لأننا نجونا ؟ . . . وهل غضبهم لأننا نريد ان نشرب ؟ هل غضبهم لأن لنا ارض محتلة استرجعناها . وحولنا حصار فككتناه ، وعندنا اقتصاد كاد ان يجف فأحييناه . . . هل ستواصلون الغضب ونحن نبني قوتنا ومنعتنا ونحافظ على انفسنا وتطلع للمستقبل ؟ . . . هل ستواصلون الغضب حين نكون اقدر على مساعدة امتنا ودعمها ودرء المخاطر عنها وتقديم النموذج الحضاري والبناء لها : أم ماذا ستفعلون ؟

انتظرونا ليصل الركب العربي فتتوازي مساراتنا ففوجئنا بولادة اوسلو على طريق فرعي بعيد . . . وانتظرونا للتنسيق والتواصل الذي لم يأت ، ومعرفة طبيعة المسارات الاخرى . . . التي لم يرشح لنا عنها شيء ،

هل كنا من المتأخرين

ووجدنا انفسنا وقد جلسنا وسط الطريق كالملبث الذي لا مسافة قطع ولا ظهراً أبهى (نجح الأسف والانتظار والتهميش، فلولا فطنة الحسين وبصيرته واستشارة وحسه العميق بقضايا الوطن وبمصلحة الأمة لما كانت هذه القفزة النوعية باتجاه الأفق والحياة والنجاة... والحروج من التآكل الداخلي، الى المشاركة في البناء الخارجي...)

أيها الأخوة...

حين كنا ننتظر لسير معاً، كنا نحس بالخذلان من الآخرين لأن المسارات في البداية حددت انطلاقاً ولم تحدد هدفاً مشتركاً، حين لم تبني اداة الهدف وهو التنسيق... ولم يكن انتظارنا لضعف أو سوء تقدير أو نية، ولا لأننا لا نتفق فن التفاوض كما اتقنا فن الصراع حين اتقنا بإمكاناتنا المتواضعة مالا نستطيع الأمة ان تنقله بإمكاناتها المبددة منذ القتال على اسوار القدس...

كنا نملك الكثير لنفعل، وتقدم على مسارنا فلدينا الرؤية والقيادة الحكيمة والمفاوض الكفوء... ولدينا المؤسسة التي نحتكم لها، والتجربة التي نركز اليها، وايضاً الحقوق التي نطالب بها...

أيها الاخوة...

ان الخلاص القطري في بعده الأيجابي هو خلاص قومي.. وان مياها وأرضنا وأمتنا هو اضافة لمياه العرب وأرضهم الحرية وأمتهم

وليس العكس، ابدأ ان كنا صادقين...

واذا كان مسارنا قد بلغ غايته فان المأمول ويجهد منا أيضاً، ان تبلغ المسارات العربية الاخرى غايتها لتبتعد عن نقطة البداية باتجاه الهدف. لقد اخذنا بالخيار المطروح على الأمة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وهو قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨.

ولم نستطيع ان نحققه بحروبنا العربية المشتركة في استعادة حقوقنا كأردنيين... ما نحن نحققه بخيارنا الوطني بعد مفاوضات شاقة... لقد ادركنا ان خيار الحرب لا يقوم من وضع كالذي نميشه وتعيشه أمتنا لأن خيار الحرب له اشتراطاته التي لم يتوفر شيء منها.

ابتداء من بناء الذات، وحتى ادق وابسط الكلف... ولذلك ضعنا في تيه فقدان التوجه سنوات طويلة أسميناها الاحرب والاسلم. وحين وضعنا اقدامنا الآن على طريق خيارنا الوطني فانا ننطلق من ان الحرب استثناء لم تكن قادرين عليهم وان السلام قاعدة يمكن المشاركة فيها... واننا نأخذ بمبدأ الاستطاعة الذي جعلته الشريعة مقدماً على مبدأ المكروه حين جعلت الشريعة الزواج للاستطاعة والكراهية للطلاق. وحين جعلت السلام من اسماء الله، والحرب تكتب على كره...

أما المتخوفين مما يحدث... والذين يخشون على ثقافتنا ومستقبلنا ومقدراتنا من

النوبان والتحلل والمصادرة فانا لابد ان نطمئنهم شريطة ان يخرجوا من خوفهم وشرقتهم وأن لا يسحبونا الى مواقعهم لتواصل الارتعاج ولطم الحدود وشق الجيوب والدعوة لغير الممكن... اننا نطمئنهم حين نهضون للحياة، ويضعون ايديهم في ايدينا لمواجهة، وحين يعلمون ان الصراع حضاري في الميدان، وليس في صفحات التراث فقط، او في الخطابة وفن القول...

نطمئنهم أنه لا عدوان على ثقافتنا لأنها الارسخ والاعمق. فلن يصادر منا المتنبى ولا الفرزدق... ولن ينكر لنا اننا جئنا بالرازي والكندي، وابن سينا، وابن الهيثم... لن يصادر احد تاريخاً عميقاً طويلاً طالما بقي هناك من يدافع عنه بوحي، لا من يدمره بمغامرات تصادر الواقع فتصادر الماضي تلقائياً...

نريد الحياة... نريد الواقع لبنينه لأننا لا نريد ان نميش في الماضي وفي وهم الفكرة العقيمة... فأمتنا رغم كل جراحها النازقة، ليست من الهشاشة ليخاف عليها الخائفون من غزو ثقالي وتطبيع بضيع الهوية...

أيها الاخوة... لا يمكن ان نكون مع انفسنا ونحن ضد الطبيعة، وعلم الفيزياء الذي يحدد لكل جسم ثقله ووزنه وحجمه ولا يمكن ان نكون مع مبدأ الاستطاعة والفيزياء ايضاً وشعارنا كالذي حملوه عزراً فوقه، فقال: حطوا على بنتها!!!

واذا كان الدين الذي ينظم علاقة الانسان بخالفه يسر فهل تكون السياسة عسر. هل يكون سعي الانسان من أجل حياة اقل المأ وعوزاً ضرب من الاستحالة؟؟...

لماذا التضيق وقد وسع الله على عباده كل عباده... ولماذا سوء فهم التاريخ وعسر هضمه... ألم يجالس صلاح الدين ريتشارد قلب الاسد ويؤمره؟... ومن قال أن خيار صلاح الدين كان عسكرياً فقط؟... لقد كان خياره سلمياً ايضاً. وهو المنتصر في المعارك حين وقع اكثر من صلح... ومن قال ان صلاح الدين حرر وبفترة واحدة محدودة هي فترة عمره كل الديار الفلسطينية والشامية... لقد رحل عن الدنيا وما زال الصليبيون في سواحل الشام وامتدادها الى ان جاء الماليك...

لم يكن صلاح الدين محارباً من أجل الحرب... ولم يأتي الاسلام لدق طبول الحرب وتهديد حياة البشر بل جاء برسالة ومن اجل تبليغ رسالة فكان تبليغها الى اقصى الصين وعمق اسيا بالدعوة والحوار والتجارة ولم يكن اسلام السيف الا محدوداً وضيقاً صحبه الارتداد والحروب في حين بقي اسلام القنعة السمع سارياً راسخاً...

ألم ينضوي اليهود في اسبانيا في ظل الحضارة العربية حين كانت الساحة هي الشعار المتطابق مع الاسلام... فكيف يكون

هل هذا من الأصول

لنا كل هذا التاريخ وتفقد البصيرة ، أم أن الذين يصرخون لا يقرأون . . .

ألم يدخل الناس في دين الله أفواجاً لسماحته وتقريبه الانسان من الصلاح والامن والسكينة . . .

حين تكون السماحة هي روح الدعوة لمن يرفعون راية الاسلام فان الشعوب الاخرى لن تستطيع مقاومتهم وستجد كل الوسائل للاستغلال بهذه السماحة وليس معاداتها . . . فالفكر لا يفرض بالقوة وإنما يسعى الناس اليه وقد يصيبهم عذاب شديد للدفاع عنه . .

أيها الأخوة . . . نحن اخرج ما نكون لبناء ذاتنا واعطاء الفرصة لانفسنا لنخرج من نفق الانهامية والضياح الى رحابة التجربة والتفكير وتحديد الخيارات . . .

لنجعل الوطن ما نولي شطره جهدنا ومصالحته العليا فوق كل اعتبار . . اما القافزون من خندق الى خندق ومن مصلحة ضيقة الى اخرى ، فان خطورة المرحلة وانعطافها لن توسع عليهم ليواصلوا لعينهم المتكررة ، لقد فهمنا ان يواصل بعض الرفضين رفضهم ولكننا لانفهم ان يدخل الى خلبة الرفض من اخذوا اسماءهم ومكاناتهم ولحم اكتافهم من مواقع السلطة والنظام ذات يوم فكانوا من زموه لينقلبوا على كل ما تعلموا وساهموا فيقلبوا ظهر الجن ويرمون على طريق الحبار الوطني حجارة . . .

أيها الأخوة . . .

وقد خرجنا الان الى آفق أرحب وكسرنا حلقات الحصار والتهديد لتنتطلق باتجاه البناء فإننا اخرج ما نكون اليوم لكل جهندا ولتشابك ايدينا وصفاء نوايانا وصحة عزيمتنا لأن ما ينتظرنا ليس سهلاً ولا هيناً . . . انه الزمن الذي يحتسب كل واحد فينا جهده في رفع مداميك هذا الوطن وفي هذا فليتنافس المتنافسون بعد ان اختلفت شروط ومتطلبات التحدي لتأخذ شكلاً آخر ندرك به خيارنا الوطني الذي حددناه في السلام ومن خلال معاهدة السلام المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية المتوازنة . . .

اشكر من انابوني بالحديث بأسمهم ، وأشكر لجنة الشؤون الخارجية رئيساً واعضاء على جهدهم المميز ، اشكركم جميعاً . . . والسلام عليكم وقد تحول من مجرد لفظة الى ترجمة على ارض الواقع والسلام عليكم أولاً وأخيراً . . .

معالي رئيس المجلس : الزميل فواز الزعبي ، والذي يليه الزميل نادر الظهيريات .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين .

معالي الرئيس - الزملاء النواب

لقد كرم الله البشرية بأن بعث لهم رسولاً عربياً أمياً من آل هاشم زرع الخير ، وعلم الناس ما أن تمسكوا به لن يضلوا وخلف لنا من آل بيته كرام من بعد كرام رسل حق وتواصل تجمعت فيهم عقب التاريخ العربي الاصيل ونفحات الأيمان الرباني من غير غاية او هدف دنيوي بل حريصون على كرامة أمة قرأناها محفوظ ، وعلى شعوب ارتضت بأن تولي الأمر لشرفاء أوفياء ، ما عرف لهم التاريخ زلة ، ولم يشهد لهم الباطل كوبة ، ولا سبيل للسير والانتصار الا بهم ، وها نحن اليوم نتنصر بال هاشم وسبط من اسباط المصطفى حفظ الهدنة ، وطبق الوصية التاريخية فمارك الایام وأشرع الانتماء ودافع عن أمته خير دفاع عربياً أمياً مسلماً شامخاً أردنياً صنديداً ، وقلنا لا في وقت عزت هذه الكلمة على أصحاب الشعارات ، وارفضينا كرامة الامة على كرامة العيش .

من منا ينكر أن الاردن قد دفع ثمناً باهظاً لمواقفه العربية الاصيلية ، ووقف بمليكة وحكومته وشعبه رغم وضعه المتميز اقتصادياً وسياسياً وقلة يسجلها التاريخ كما سجل قبلها للمواقف والمواقف في الوقت الذي أخفقت به الابواق العالية التي لا تترف الا الصاق التهم وتحوير الحقائق من أجل مصالحها متجاهلة كل الشعارات التي كانت تطلقها ، والمبادئ التي كانت تروج لها .

ولم يحصد الاردن من مرقفه القومي الاسلامي الاصيل الا سداد الفواتير ، من حصار اقتصادي وعزلة سياسية ، حتى أرهقت هذا الشعب وأصبحت فكرة الوطن البديل وعملية تفتيته ، هي الفكرة السائدة والأكثر رواجاً .

من منا لا يعرف أن الاردن دفع ثمناً باهظاً للحركة القومية ونضالها والعمل الفدائي الشريف ، وكان الاردن بوابة النضال وعمله وأساسه ، ومبعث النضال والمد القومي وأوسع المجال أمام الفصائل النضالية ، وتحمل الاردن أثر ذلك وعلى اطول خط للمواجهة ما تحمل وكان الصدر الذي يتلقى الرد الاسرائيلي ، ثم ما لبث وأن تحولت بعض هذه الفصائل من فصائل نضالية داخل اسرائيل الى فصائل عدائية داخل الاردن تطلعت الى مؤسسة العرش ، ودفع الجميع الثمن الغالي ثمناً مرأ لا يستطيع احد أن يهضمه .

من منا ينكر ان دماء شهدائنا رصخت ارض فلسطين والجولان وغيرها ، من دافع عن القدس وصمد على أسوارها وقاتل من أجلها قتال الابطال الشرفاء ، من حمى القدس على مر السنوات العاصفة ، من فضل المنفى والابتعاد عن الرغبات الدنيوية وألقاب الأمبراطورية مقابل عزة وكرامة الأمة ، حتى جاءت الكارثة التي كانت أسبابها قصر النظر ، وعدم القدرة على مواجهة حقيقة الوضع ،

هكذا من المأهول

والانزواء نحو الترهل العاطفي ، فحصل ما حصل وضاعت القدس كما ضاعت سيناء والجولان والضفة الغربية .

ولم تفق الأمة العربية من شر الأحباط النفسي اثر الهزيمة حتى أعاد الجيش الاردني جزءاً كبيراً من هذه الكرامة المسلوبة ، وفي معركة الكرامة التي سطر الاردن بها اروع دروس الشهامة والدفاع عن ثرى هذا الوطن .

من ينكر ان الاردن وقف مع فلسطين والفلسطينيين وقفة صادقة مؤمنة حافظ خلالها على المقدسات والتراث الاسلامي ، وأبقى على الهوية العربية الفلسطينية للضفة الغربية ، من خلال المؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية التي كانت نفقاتها من الموازنة الاردنية وتقاسم الاردنيون قوتهم مع الفلسطينيين ، ودافعوا عنهم ليقروا عرباً شامخين ، ويمكنهم من مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ويفوت على اسرائيل كل محاولات الهيمنة والسيادة على المقدسات وكان الاردن على الدوام معقل المهاجرين والانصار وقدم للفلسطينيين مالم تقدمه أي دولة عربية .

وجاء القرار العربي في مؤتمر الرباط مطالباً الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة ، ورغم تحذير الاردن من المواقف الوخيمة لذلك استجاب للألحاح الغربي وترك المجال للفلسطينيين ان يتحملوا المسؤولية الكبيرة معترفاً بالمنظمة كممثل شرعي. ووحيد للشعب

الفلسطيني مؤكداً قولاً وسلوكاً دعمه الدائم والمستمر لهذا الممثل من أجل تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني .

ثم جاء مؤتمر مدريد وطالب الاردن منذ البداية أن يكون هناك تنسيق عربي حقيقي يأخذ في يده المصالح القومية والوطنية وتفويت الفرصة على اسرائيل ، بالانفراد بالاطراف العربية واحداً تلو الآخر .

ومن أجل مشاركة الفلسطينيين وحرصاً على القضية الفلسطينية قام الاردن بتوفير المظلة السياسية للوفد المفاوض وكان الوفد الاردني الفلسطيني وفداً واحداً ، يدعو دائماً الى دعم المفاوض الفلسطيني ومنحه القوة العربية من أجل تحقيق حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية في الشرق الاوسط ، وكان الاردن الاحرص على التنسيق والتشاور وبعد كل جولة مفاوضات تمهيداً لوضع خطة عمل متكاملة تخدم المفاوض العربي لتحقيق اكثر قدر من الحقوق وفقاً للقرارات الدولية وعلى رأسها قراري (٢٤٢ ، ٣٣٨) .

ثم تفاجئ العالم كما تفاجئ العرب وطبيعة الحال الاردن بالمباحثات والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية السرية في أوصلو ووضع الترتيبات النهائية لتوقيع اتفاقيات مع اسرائيل وبحيث كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبدأ عن الدول العربية او حتى الإشارة لها رغم

وجود وفد فلسطيني يفاوض ويتسق مع الاطراف العربية ، وكان الانفراد الفلسطيني .

وأرادت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أن تختار طريق اللاتنسيق والانفراد بل اختيار طريقها بعداً عن الأمة العربية بالشكل والكيفية التي تريد .

لقد وجد الاردن نفسه أنه معزول سياسياً وأن أمور تجري من وراء الكواليس وأن الحلول المقترحة ستكون على حساب هذا البلد وأن أحداً لم ينظر للاردن كبلد ضحي كثيراً من أجل الأمة ، بل وجد نفسه مهمشاً وأن دوره بدأ يضمحل ويسلب وأن الجميع يتسابق ، وأن البعض يريد الاردن ورقة ضاغطة بيده وأن البعض يسعى لإنهائه وتصفيته ، والبعض الآخر وجدها فرصة للنيل من هذا البلد نتيجة موقفه من أزمة الخليج ، وأن بعض الاطراف الدولية بدأت تفكر بالفعل بأنهاء القضية الفلسطينية على حساب الاردن ، مع وجود بعض المؤشرات من بعض الاطراف العربية ، وهذا مع ما يعانيه الاردن من وضع اقتصادي وضغوطات المديونية والتمويل والعجز المالي ، وقضايا الفقر والبطالة وغيرها ، كل هذه الاسباب دفعت بالاردن الى السير في معاهدة السلام بطريقة لا يتنازل بها عن أي حق من الحقوق الشرعية في السيادة والارض ولها .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

فلم ينفرد ولم يزاود أو يناور ، وانتظر

الاردن وتحمل ما تحمل رغم معرفة البيت العربي أن الاردن يعاني وأن وضعه لا يحسد عليه ، وبقي مصرراً على التنسيق العربي رغم معرفته الاكيدة أنه لا يوجد تنسيقاً بالفعل لأنه لا يوجد اجماع عربي منذ أن انطلقت عملية مدريد عام (١٩٩١) ومع ذلك بقي الاردن متمسكاً بموقف التنسيق حرصاً منه على التعاون العربي الى أن فاض أهل البيت مع اسرائيل واضمحلت الخطوط الحمراء ، وتم تجاوز المحرمات ، وأغثت قضية المستحيلات على يد أهل البيت ، اضافة لتقدم مسيرة المفاوضات لأطراف عربية أخرى ، لدرجة وصلت بها الى التفاوض حول طريقة وزمن التطبيق .

ورغم وصول الاردن الى اتفاق كامل حول نقاط التفاوض مع اسرائيل أرجأ التوقيع عليها منتظراً الاطراف الأخرى ، متوقفاً وبروح صادقة طيبة أن الجميع يهدف الى العمل الجماعي ، وقبل فوات الاوان وبحكمة القائد وبصيرته وأدراكه لما وراء الأمور ونظرته لأنقاذ شعبه ووطنه من هذا السيل الجارف الذي لا يعرف الا المصالح لغة ، سارع ابن هاشم لصنع سفينة النجاة ، وقارب الخلاص ، وعصا الحق التي أطلعت كل المحاولات والخفايا ، وبرز دور الاردن من جديد بل بعثت الحياة بالاردن من جديد وعرف الاردن موقعه الحقيقي على خريطة المنطقة ووضع لنفسه طريقاً ودوراً نستطيع بكل اعتزاز ان نشارك من خلاله بصنع

هكذا من أجل

حاضر ومستقبل المنطقة ، ونسعى نحو التقدم ورفعة الوطن والمواطن ، فالذي أراده ابن هاشم لهذا الوطن هو كل ما يريده الأب الصالح لأبنائه حاضراً ومستقبلاً .

ولن نخلد وستبقى هاماتنا عالية ، ولن نفرط ولو بشبر من أراضينا أو بقطرة ماء من حقنا ، ولا ننقص شيء من سيادتنا ، نعم هكذا تعاملنا مع معاهدة السلام ، التي استجابت لمطالب الاردن وللحل الشامل العادل .

نعم لقد استطاع الاردن بقيادته الهاشمية ان يثبت الاعتراف الدولي بحدود المملكة الاردنية الهاشمية منذ عهد الانتداب البريطاني ، وهذا بدوره يحفظ الاردن من مخاطر التوسع الاسرائيلي ، اضافة الى انهاء مخطط الوطن البديل او ما يسمى بالخيار الاردني .

كما استطاع الاردن من استرجاع أرضه كاملة ، تلك الأرض التي رضختها دماء الشهداء ، والتي أبت ان تعود عزتها وكبرائها الابن هاشم ، لتشمخ من جديد في علية التاريخ مسجلة للهاشمي انتصار التاريخ الذي لا يقهر .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

كما استطاع الاردن وهو الدولة الاشد حاجة لكل نقطة ماء لشح موارده المائية ، ومعاناة المواطن الاردني من قلة كميات المياه

التي تصله ، في كل القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية أشد معاناة ، حتى عزت عليه أحياناً شربة ماء ، استطاع الاردن أن يستعيد حقه المائي من نهري الاردن واليرموك ، وأن يؤمن للأردن كميات تساعد على الحد من الاختناقات المائية ، وسد العجز الحاصل وتلبية الاحتياجات على المدى المنظور .

سيدي الرئيس - الزملاء النواب

لقد استطاع الاردن بتوقيع معاهدة السلام فتح ابواب الاستثمار وتفعيل الاقتصاد الاردني واقامة المشاريع المختلفة ، وجذب المستثمرين ورؤساء الاموال وتنشيط حركة النقل وزيادة حجم التبادل التجاري مع العالم ، وزيادة حجم المساعدات الاقتصادية الدولية :-

وتفعيل دور الاردن سياحياً ، كل ذلك سيجعل من الاردن مقصداً اقتصادياً ينعكس ايجابياً على المواطن ويتخلص من ضائقته ومعاناته المريرة .

ان المعاهدة تجسد الارادة السياسية للاردن الهاشمي في الحفاظ على الاردن وتعميق دوره التاريخي وتأمين حاضره ومستقبله انطلاقاً من ثوابه الوطنية والقومية التي ينهل منها نهجه ومسيرته ومستعداً اطارها من روح العصر ومنطقة ووسائله بهدف خلق مجتمع متكامل يسعى نحو الحياة الافضل لكل افراد الوطن .

سيدي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

لقد تعلمنا من الشريف الهاشمي وكما عودنا دائماً أن تترفع عن الصغائر وأن لا ننظر للأسفل بل نشمخ عالياً وإلى الاعالي نتطلع من الى تجاوز كل القشور ، والبحث عن الثواب التي ضحى من أجلها كل الهاشميين .

بحيث نسعى دائماً الى الوحدة والتنسيق العربي ، ودعم الشعب الفلسطيني على أرضه ، لتمكينه من الخروج من محنته .

ان ما يتضمنه الواقع الحالي من توجهات دولية سياسية واقتصادية يحتم على الأمة العربية مزيداً من التضامن وفتح آفاق التعاون الثقافي والاقتصادي لمواجهة كل التحديات التي تفرضها عملية السلام .

ولا بد من تكريس الديمقراطية في الاردن وان نتبعه نهجاً وسلوكاً ونشجع الحوار السياسي بين كافة الفعاليات السياسية وضمن اطار الميثاق الوطني خدمة وبناء لهذا الوطن ، وإبلاء وحدة الصف الوطني وسلامة الجبهة الداخلية قدراً عالياً من الوعي واليقظة والتسامح ، وان ننهضها وبالسرعة الممكنة لتحمل مسؤولياتنا الجديدة في مواجهة الواقع الجديد والعمل بشكل منظم للتكيف بصورة ايجابية مع متطلبات المرحلة واستحقاقاتها ، والاستفادة من المعطيات الوطنية والاقلية والدولية الى اقصى ما نستطيع .

سيدي الرئيس - الزملاء النواب

ان الاردن يحتاج منا الى وقفة شرف نخرج من خلالها لقواعدنا لرسخ معهم مبادئ الانتماء والعمل ، وبذل كل الجهود من أجل النهوض به بعيداً عن المهاترات ، واضاعة الوقت ، لأن المطلوب هو العمل ثم العمل ، والبناء ثم البناء ، بحيث نجسد ونعزز كل الجوانب الايجابية بمسيرة الاردن القادمة ، والتي شرعنا بوضع معالمها وتقليل ما أمكن من السلبات ، والامل والثقة متوفرة ما دام آل هاشم هم من أوليناهم أمرنا ، ونحن واثقون كل الثقة ، والامان كل الامان بهم ، فهذا هو شأن الهاشميين ، وهكذا هو الحسين فداء وتضحية وتفاان للأمة فلنسر معهم على بركة الله ، والله لا يخلد المؤمنين وانطلاقاً من ذلك وانسجاماً مع قاعدتي الانتخابية فأنتي اسجل موافقتي على الاتفاقية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل فقط وددت ان انوه انه وصلتني ستة اوراق من الزملاء يطلبون ان يكونوا اخر المتحدثين ووصلني اكثر من ذلك عدداً يطلبون تأجيل كلماتهم من اليوم الى نهار غد .

اود أن اوضح انني ساستمر بالدور كما سجلت الاسماء ومن لا يتصادف وجوده في هذه القاعة سأعتبره مستكفأ ولن اسمح له بالحديث وشكراً . نادر الظهيرات يتفضل .

كلنا من الشعب

السيد نادر الظهيريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

يشرفني ان القي هذه الكلمة بأسم كتلة الاخاء البرلماني ونيابة عن اصحاب المعالي والسعادة توفيق كرشان ، علي الشطي ، محمود هويمل ، سالم زوايدة ، نادر الظهيريات .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

تناقش اليوم معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وقبل الدخول في صلب المناقشة ، لابد من الاعتراف انه لولا حكمة القائد واحترام العالم له وبعد نظره وتجربته الطويلة وجهد سمو ولي العهد لما استطاع الاردن الوصول الى ما وصل اليه من استعادة لحقوقه ، فله محبة لا تزول وثقة لا تتزعزع وولاء لا ينقطع ، كما نثمن الجهد الكبير الذي بذله اعضاء الوفود الاردنية المفاوضة وفي مقدمتهم دولة رئيس الوزراء الذين نقدر اخلاصهم وانتماءهم ومحبتهم ، كما نثمن الجهد الذي بذلته لجنة الشؤون الخارجية في مناقشتها للمعاهدة مناقشة مستفيضة بحيث لم تترك لنا أي تساؤل وازالت كل غموض .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

في هذا اليوم لنقف اجلالاً واكباراً

لشهداءنا الابرار من رجال القوات المسلحة الذين ضحوا بارواحهم رخيصة على اسوار القدس وفوق ثرى فلسطين وفي وادي الاردن الخير ووادي الاردن وعلى جبال الاردن الشامخة ليقى الوطن عزيزاً ويبقى ابناؤه راقعي الهامات ، فبارواح هؤلاء الشهداء نبينا سور الامن والامان وبدمائهم ارتوت شجرة الحياة لهذا الوطن .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

يعلم الجميع ان الاردن ارتبط ارتباط وثيقاً بالقضية الفلسطينية بل انه كان الاكثر قرباً منها وتفاعلاً معها ، فمنذ قيام اول ثورة في فلسطين سالت دماء الاردنيين والفلسطينيين على ارض فلسطين من خلال قيام المجاهدين من شرقي الاردن لنصرة اخوانهم مجاهدي فلسطين ، وفي عام ١٩٤٨ كان الجيش الاردني اول من لبى نداء الواجب حيث استطاع ان يحمي الضفة الغربية والقدس من الاحتلال الاسرائيلي ودفع ثمناً غالياً من الشهداء في حربه مع اسرائيل ، وفي عام ١٩٦٧ حينما تعرضت الدول العربية الشقيقة للعدوان الاسرائيلي لم يتخل الاردن عن واجبه تجاه الاخوة ، وفي عام ١٩٧٣ كان الجيش الاردني مدافعاً صلياً عن التراب السوري بجانب الجيوش العربية الشقيقة ، وفي حرب الخليج كان الاردن وحيداً ينادي بحل عربي لحل خلاف الاخوة مستذكراً قول الشاعر .

اذا المت بوادي النيل نائبة

باتت له راسيات الشام تتحب

ودافع من هذا الاحساس عن العراق شعباً ووطناً حينما تعرض للظلم وما زال ولاقي جراء تمسكه بعرويته واصالته ومواقفه المشرفة الحصار والتجويع وطرد ابنائه من الخليج ثمناً لمواقفه .

احببت ان اكتب هذه المقدمة لأبين ان الاردن قيادة وشعباً ما كان يوماً الا لجميع العرب ، ولم يكن يوماً قطري النظرة اقليمي التطلع اناني المصلحة ، بل كان دوماً الحريص على اللحمة العربية والتنسيق العربي وخاصة مع الاشقاء الفلسطينيين .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

وحينما عقد مؤتمر مدريد شارك الاردن فيه بقرار ومباركة عربية ودخل الاخوة الفلسطينيون تحت المظلة الاردنية حيث كانت اسرائيل دائمة الرفض للتفاوض مع الاخوة الفلسطينيين وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات انفردت منظمة التحرير لوحدها في اوسلو مع الاسرائيليين وفوجيء الاردن وغيره بهذه المفاوضات ولم يشأ الاردن الا ان يبارك ما حدث ما دامت رغبة الاهل ، وكان الاردن قد فك ارتباطه مع الضفة الغربية سنة ١٩٨٨ سنة تحقيقاً لرغبة فلسطينية عربية .

من هنا وما دام الصراع العربي الاسرائيلي سببه القضية الفلسطينية ، وما

دامت منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني توصلت لاقامة دولة على التراب الفلسطيني في اتفاق منفرد ومباشر مع اسرائيل الامر الذي ترتب عليه مباركة اردنية وعربية وعالمية وبعدما رأينا مصر قد رتبت امورها واسترجعت حقوقها ، ومنظمة التحرير اقامت الدولة التي حلمت بها وجاهدت لاقامتها ، اليس من الواجب ان نطالب بحقوقنا وميائنا المسلوقة والتي نصت على اعادتها جميع قرارات الامم المتحدة (٢٤٢) ، (٣٣٨) والتي التزم جميع العرب والعالم فيها ، وهل كان الاردن هو الذي انفرد بالمطالبة بحقوقه عن طريق التفاوض ام كان آخر من طالب وفاوض حتى وصل الى حقوقه ، وهل استرجاع هذه الحقوق جريمة نحاسب عليها في وقت كان الاردن يعاني من شح المياه ، وميائنا تنعم بها اسرائيل وتستغل وتستنزف خيراتها من اراضيها الواقعة تحت الاحتلال .

اليس اعتراف اسرائيل بحدودها من الناحية الشرقية ووقوفها عند هذا الحد تحطيم للنظرية الاسرائيلية والتي كانت تنادي بحدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل ، وليس الاعتراف بالحدود مع الاردن هو نهاية للوطن البديل التي طالما نادى به اسرائيل ليكون حلاً على حساب الشعب والوطن الاردني ، وشطب فلسطين ارضاً ووطناً .

ان نجاح الاردن في استعادة حقوقه كاملة يشكل خطوة ايجابية على طريق السلام

هكذا من المأهول

هكذا من الأهل

الشامل ، وسيكون الأردن عوناً على تحقيق هذا الهدف ، وإن مقدمة المعاهدة تنص صراحة على ذلك وهنا اقتبس (واذا تهددان) أي الأردن وإسرائيل) إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، (٣٣٨) بكل جوانبهما .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

إن الأطر الرئيسية التي يجب علينا التأكد من أن المعاهدة خلت من أية آثار سلبية عليها هي الأرض والمياه ، السيادة الديمقراطية ، العلاقات الأردنية العربية نفي مجال .

١- الأرض والمياه : تشير المعاهدة إلى استعادة الأردن لكامل حقوقه في الأراضي التي احتلتها إسرائيل كما تبين استعادة جميع حقوقه المائية والتي كانت إسرائيل قد اغتصبها طيلة سنين الاحتلال .

٢- السيادة : أظهرت الاتفاقية استقلالية الأردن ، وإن المعاهدة لم تحرمه من الدفاع عن النفس ، كما وإنها لم تقيد من تطوير جيشه وتسليحه وتدريبه وفق متطلبات الأمن التي تقتضيها مصلحة الوطن .

٣- الديمقراطية : لم تؤثر المعاهدة على المكاسب الأردنية الديمقراطية المتمثلة في التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير تحت مظلة القانون والدستور .

٤- العلاقات الأردنية العربية : لا يوجد في المعاهدة ما يمس العلاقة الأردنية الفلسطينية أو الأردنية العربية أو مع ما يتناقض مع الاتفاقيات والمعاهدات الأردنية العربية أو ما يؤثر سلباً على هذه العلاقات .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

بعد أن تم قراءة المعاهدة ومناقشتها نوصي بما يلي :

المادة (٣) (الحدود الدولية) .

بعد أن تم استعادة جميع الأراضي المحتلة فالتأكد من أن المعاهدة لا تؤثر سلباً على العلاقات الأردنية العربية أو ما يتناقض مع الاتفاقيات والمعاهدات الأردنية العربية أو ما يؤثر سلباً على هذه العلاقات .

ب) منطقة الغمر والبالغة مساحتها (١٣٥٠) دومت والسماح لإسرائيل باستثمارها ، علماً بأنه لا يوجد ملكية لأي شخص إسرائيلي فيها فالتأكد من أن المعاهدة لا تؤثر سلباً على العلاقات الأردنية العربية أو ما يتناقض مع الاتفاقيات والمعاهدات الأردنية العربية أو ما يؤثر سلباً على هذه العلاقات .

المادة (٤) الأمن

أ) القوات المسلحة الأردنية درع الوطن وسياجها ، إن رعايتها وزيادة الاهتمام بها تسليحاً وتدريباً لتبقى الطليعة في المنطقة واجب وطني تمليه مصلحة الوطن ، وبما يُلجج الصدر

حماية الانتاج الاردني ، ووضع الافضلية للمنتوجات العربية ان وجدت بنفس المواصفات والجودة والسعر .

المادة ٨ : اللاجئين والنازحون :

إن مشكلة اللاجئين والنازحين ليست مشكلة انسانية ولكنها مشكلة نتجت عن طرد الملايين من الفلسطينيين من اراضيهم بقوة السلاح وكان نصيب الاردن ما يزيد على مليوني مواطن وقد تحمل الاردن نتيجة هذه المشكلة اعباءً كبيرة نتيجة تقديم المساعدة للاخوة بعد نزوحهم من على اراضيهم ووطنهم وإن عودتهم الى اراضيهم كفلتها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، وعلى الحكومة ان تجند كل امكانياتها لان يحصلوا على كافة حقوقهم والمتمثلة في عودة من يرغب والتعويض العادل لمن يرغب .

القدس هي مسرى محمد صلى الله عليه وسلم وملقى افئدة جميع المسلمين وكانت على مدى التاريخ مدينة اسلامية منذ العهد العثماني ، وإذا كانت قد وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي في حرب حزيران سنة ١٩٦٧ فأنها قبل ذلك كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية والتي كانت تضم الضفة الغربية ، ونرفض رفضاً قاطعاً ان تكون عاصمة إسرائيل الأبدية وقد اقر القرار رقم (٢٤٢) بعودة جميع الأراضي العربية والقدس جزءاً من هذه الأراضي ، وإن احترام إسرائيل للدور الأردني في القدس يجب ان لا يفهم منه انه

ويبحث على الطمأنينة من انها كانت وما زالت دوماً محل العناية والرعاية لقائد الوطن .

ب) مكافحة الارهاب :

ما من احد يقر الارهاب وممارسته لما فيه خطر على امن الوطن وسلامة المواطنين الأبرياء ، ولكن يجب ان لا تنس هذه الفقرة بالحرية العامة والتعبير عن الرأي اما

ج) مكافحة اسلحة الدمار الشامل :

على الحكومة ان تعمل جاهدة لان تكون المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وإن تلزم إسرائيل بالمعاهدات الدولية التي تنص صراحة على حظر هذه الاسلحة ، وإن تطبق القرارات الدولية عليها كغيرها من دول العالم حفاظاً على امن واستقرار المنطقة اذ لا يجوز لجميع دول العالم المنطقة عن انتاج او تطوير الاسلحة غير تقليدية بينما إسرائيل مستمرة في تطوير هذه الاسلحة كماً ونوعاً .

المادة ٧ : العلاقات الاقتصادية .

نشارك التخوف من الشروع في تطوير العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل نظراً للتقدم الاسرائيلي في المجالات الفنية والتقنية والمال والخبرات التي هي عصارة الخبرات الغربية مما يصعب على الاقتصاد الأردني منافستها والذي قد يتسبب في هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الأردني وهنا نؤكد على حماية الاقتصاد الأردني عند إبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي ووضع الضمانات التي تكفل

سيطرة اردنية وان اشراف الاردن عليها هو حماية للاماكن الاسلامية المقدسة في وقت لم يصل المفاضون الفلسطينيون والاسرائيليون الى أي اتفاق بهذا الشأن ، وان ترك القدس بدون رعاية من اي طرف فرصة ذهبية لاسرائيل باحتلال جميع المقدسات ، وتقتضي امانة الحديث ان ننوه هنا بدور الهاشميين برعاية الاماكن المقدسة في القدس الشريف وخاصة جلالة الملك الذي قام بالاعمار الاخير وعلى نفقته الخاصة .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

في الختام نضرب الى الله جلت قدرته ان يحفظ الوطن من كل سوء ، وان ينعم عليه بالامن والامان مستذكرين جهاد قائد الوطن وقيادته دفة الامور في احلك الظروف واصعبها حتى رست السفينة في بر الامان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل الدكتور ابراهيم زيد ثم الذي يليه احمد
الكساسبة .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه
وجنته . وبعد : معالي الرئيس حضرات
الزملاء النواب الكرام .

يقف التاريخ اليوم بنظر اليكم فأنتم على مفترق
طريق تاريخي عظيم :

أ- إما ان تسدلوا الستار على جهاد
الآباء ودماء الشهداء التي سقت ارض
فلسطين ، دفاعاً عن عروبتها واسلامها
وتسلموا بموافقتكم على المعاهدة - إن
حصلت لاسمح الله - لليهود سند تسجيل
فلسطين .

ب- وإما ان تتقوا مع فلسطينكم
واردنكم واسلامكم وعروبكم وترفضوا هذه
المعاهدة جملة وتفصيلاً للأسباب التالية :

اولاً : هذه المعاهدة تناقض حكم
الاسلام العظيم الذي يحرم التنازل عن ارض
الاسلام واقامة صلح دائم مع المفتشين لها .
لقوله تعالى (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم
في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا
على إخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك
الظالمون) .

ثانياً : تناقضت هذه الاتفاقية الدستور
الاردني الذي يحرم التنازل عن ارض الوطن ،
وقد تنازلت الحكومة بهذه الاتفاقية عن اجزاء
من الاراضي الاردنية تحت اسم التأجير ، وتمت
اسم فك الارتباط وكلا الامرين مخالف
للدستور الاردني .

(انظر المادة (٢) والمادة (٣) فقرة ٨)

ثالثاً : تشكل هذه الاتفاقية نصيرين

عظيمين للكيان الصهيوني اليهودي .

أ- الاعتراف لها بما اغتصبته من أرضنا
وانهاء حالة الحرب معها لأن الاعتراف بها دولة
اعتراف بمقامات الدولة الثلاث أرضاً وشعباً
ونظاماً فكأننا نقول سلام على يافا وحيفا سلام
عليك يا فلسطين .

ب- ايها الاخوة وإما النصر الثاني
دمجها اقتصادياً في المنطقة العربية والاسلامية
والدولية عن طريق الاردن الذي أصبح بهذه
الاتفاقية معبرها الى الوطن العربي والإسلامي
والى العالم كله ، كما فتحت لها هذه المعاهدة
اسواقنا تجارة وصناعة وزراعة وسياحة وأقمنا
معها تعاوناً أشبه بوحدة لم نقمه مع أي دولة
عربية اخرى . عندما تنبأ المؤرخ تونني بزوال
اسرائيل بنى نبوءته على أمرين ابطلتها المعاهدة
مع الاردن .

قال تونني : ان اسرائيل تقوم على
عكازتين : فرقة البلاد العربية والمساعدات
الاجنبية وتنبأ تونني ان العرب لم يبقوا
متفرقين ، وان المساعدات الاجنبية لن تدوم .

ولكن بهذه المعاهدة فرض علينا التنازل
عن اهدافنا القومية فأصبح الائتلاف مع اي بلد
عربي حراماً علينا لأنه يهدد أمن اسرائيل ،
فرض علينا التنازل عن اهدافنا القومية من
الوحدة العربية او التحالف مع أي دولة عربية
وأن نحافظ على اطارنا الاقليمي المحدود ،
(انظر المادة (٤) الأمن ، الفقرات
١-٤) .

وبهذه المعاهدة (انظر المادة (٧)
فتحت لاسرائيل ابواب الاسواق واخرجناها من
عنق الزجاجاة عن طريق معابر الاردن البرية
والبحرية والجوية ، وعن طريق دمجها في
اقتصاد المنطقة وأعطت الإتفاقية الاقتصادية في
احدى مضامين هذه المعاهدة حياة اسرائيل
وبداية تاريخها الحقيقي من جديد كما عبر عن
ذلك وزير خارجيتها بيريز في مقابلة تلفزيونية
في الدار البيضاء قال : اليوم بدأ التاريخ ١١
وذلك في المؤتمر الاقتصادي الاخير .

رابعاً : تجاوزت الحكومة الاردنية
الثوابت الاسلامية والقومية بتصريحها ان من
مكاسب هذه المعاهدة مع اسرائيل استعادتنا
لحقوقنا الكاملة في الارض والمياه .

إن هذه النظرة الاقليمية الضيقة التي لا
تري الوطن إلا من خلال اتفاقية سايكس
بيكو ، وكان أولى بها ان تعرف ان هذه
الحدود التي رسمتها سايكس بيكو إنما هي
جراح في قلوبنا وأن هذه الحدود الانفصالية لا
يؤمن بها الا الانفصاليون لا تلغي حدود الوطن
العربي المرسوم في قلوبنا ، القدس فيه كمكة
المكرمة والمدنية المنورة ، نابلس ، وحيفا ،
ويافا ، والطفيلة ، ومعان ، وعكا والناصرة ،
كعمان وبغداد والرباط وتونس ودمشق
والرياض والقاهرة والسلط والكرك والطفيلة
وأن الذي يحمي حدود الوطن هي الأمة

كلنا من أهل

المستمسكة بثوابها الإيمانية والقومية وليس بالتنازل للعدو وتطبيع أوضاع الوحدة ، وتمكين سرطانها ليمتد في حياتنا ، الثقافية والسياحية والاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : تجاوزت هذه المعاهدة ثوابتنا الإيمانية والقومية عندما وصفت أعمال المقاومة لتحرير أرض الوطن في فلسطين عمليات إرهابية وعنفاً ، وقد أسماها الله في كتابه جهاداً وصديقاً ووفاء وبشر المجاهدين بالثواب العظيم في الدنيا والآخرة .

(انظر المادة (٤) الأمن الفقرات (٣ - ب ، ج) ، (٥ - أ ، ب ، ج) التي تمنح كل صور المقاومة للعدو الصهيوني من الأرض الأردنية بحجة انها تهدد امن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف او التحريض على استعماله واصبحت للأسف كلمة عنف وارهاب تعني مقاومة اسرائيل .

سادساً : تعقد هذه الاتفاقية في ظل الضعف العربي والانقسام الذي لم يستفد منه إلا العدو الصهيوني بتكريس واقع القسمة ، والانقسام وفرض شروطه لتحقيق أحلامه التاريخية السياسي والاقتصادي وكان الأولى ان تواجه ذل المواجهة العدو الصهيوني مجتمعة بدل ان ينفرد بها واحدة بعد الأخرى ولو على طاولة المفاوضات ، وان أخطر ما يهدد الأمة أن تنهزم من الداخل وأن تفقد ثقتها بنفسها ، وأن استمادتنا كياننا وأرضنا لا

يتم بمهادنة مع اليهود يمكن ان ينقضوها في كل وقت وإنما يتم من خلال تعميق التعاون العربي ودعوة الشعوب العربية لتقوم بواجبها في تحقيق اسباب حياتها ودفع اسباب موتها .

ابها الاخوة الكرام

قال تعالى (فلا تهنوا وتدعوا الى السلم واتمم الاعلون والله معكم ولن يتركم اعمالكم) .

ان الجهاد الذي يتصوره البعض تكليفاً للنفس بما لا يطاق ، كان حجة الضعفاء الجبناء الذين تشككوا بوعد الله ونصره وفروا من تكاليف المقاومة زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي غزوة الاحزاب غزوة المقاومة ونزلت فيهم قوله تعالى (واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غروراً واذ قالت طائفة منهم يا اهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا) .

أي كانوا يدعون اهل المدينة ليركوا مقام الجهاد والمقاومة ويركوا الجهاد والمقاومة ويركوا الجهاد ويصالحوا الأعداء ونزل فيهم قوله تعالى (قد يعلم الله المؤمنين منكم) اي المؤمنين على الجهاد ، والقائلين لاخوانهم هلم بنا ولا تأتون البأس الا قليلاً .

ان الاسلام ابها الاخوة يفرق بين السماحة والتنازلات .

ان السماحة في الاسلام لا تكون على

حساب المبادئ والمقائد والأوطان .

ان السماحة تكون بين العربي والعربي وبين الاخ و اخيه تعميقاً لوحدة المجتمع العربي الاسلامي وتعاونه وقوته ، اما السماح مع الأعداء فهي ضعف وجبن وتنازل وذلة .

اما السماحة بأرض الوطن للاعداء والتنازل لهم عن ارض فلسطين التي احتلوا (٤٨) و (١٧ ٪) مما احتلوه (٦٧) فليس من السماحة في شيء ، وديننا يناقض هذا المفهوم المنحرف للسماحة والله يقول (محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم)

اما للأسف قد اصبحنا اشداء على انفسنا يقتل بعضنا بعض ورحماء امام الأعداء نقدم لهم غصون الزيتون وفرق كبير بين سماحة صلاح الدين مع اسراه وهو يحرر القدس وبين سماحتنا مع اليهود ، وهم يعلنون ضمهم للقدس وتهويدهم لها ولا تملك ان ترد على راين في المحافل الدولية بكلمة تقول له هذه قلسنا ، هذه ليست سماحة هذا تنازل .

صلاح الدين ما حرر القدس بمهادنة دائمة مع الصليبيين وإنما كان يسعى مع شعبه ويجمع الأمة على الاسلام ويفجر فيها طاقات الجهاد والمقاومة احبه الناس عندما عرفوه جندياً ومدير امن في الشام عرفوا نزاهته ونظافته وصديقه وشرفه وسعيه للصالح العام ، لم يجمع المال من حرام ولم تتسخ جوبه وارسلته عن

طريق استغلال المنصب وإنما كان صلاح الدين القوي الامين النظيف العادل فأحبه الناس ووثقوا به وبأبعوه بعد وفاة نور الدين فأمر لهم النصر لأنه احرز ثقته ولا تنتصر الأوطان الا بالرجال الشرفاء النظيفين الذين يقفون امام خصومهم برجولة ويجمعون الأمة على الجهاد ويقودونها للعمل الجهادي .

ان قاهر الصليبيين مات فقيراً ولم يكن في خزانته الا دراهم معدودة وصدق فيه قول الشاعر

جمع الشجاعة والخشوع لربه ما أعظم المحراب في المحراب

سابعاً : أغفلت هذه المعاهدة موضوع السيادة العربية الاسلامية على القدس الشريف ، وتناولت موضوع رعاية الاماكن المقدسة فقط .

وان هذا الاغفال خطير بالغ الخطورة لسيين :-

أولهما : ان القدس وقعت تحت الاحتلال اليهودي وهي تحت السيادة الأردنية ، فما معنى استمرار الرعاية على المقدسات فقط واغفال السيادة على الارض ؟ وما كانت رعاية المقدسات في هذه الحالة إلا اعترافاً بالسيادة اليهودية غير مباشرة في حين أعلنت اسرائيل ضم القدس الشرقية ، ورأت ان عامل الزمن قد يحقق لها أهدافها باستمرار هذه السيادة ورضاء العرب واكتفائهم بالوصاية

الدينية التي لا تتحقق شرعاً إلا بالسيادة السياسية ولذلك أقول إن الولاية الدينية لا تتحقق شرعاً إلا بالولاية السياسية ولذلك كان خطيب الجمعة مأذون من السلطان في حكم الدولة الإسلامية ، ولهذا ربط الله القدس بمكة عقيدة في قلوب المسلمين لا يجوز اغفال السيادة عليها ولا تأجيلها لأي ظرف من الظروف وكان اليهود قد عرضوا على الشيخ حلمي الختسب قاضي قضاة الضفة الغربية سابقاً أن يؤجرهم الأقصى ورفض وقارم بشجاعة رحمه الله تعالى وغداً يجددون مثل هذا الطلب والله المستعان .

ثامناً : أن اليهود لا يزالون يقتلون أهلنا في القدس وغزة ونابلس والخليل وبقية الأراضي المحتلة ويسومونهم سوء الملاء فأني روابطنا الإسلامية والقومية العربية ، ونحن نعقد معهم معاهدة الأخ لأخيه .

تاسماً : إن هذه المعاهدة تشكل تحالفاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً مع عدو تعمد العدوان والغدر ، وافصح عن أهدافه التوسعية النابعة من عقيدته وتورثته فكيف تمكن عدو هذه أهدافه وهذا غدرة من أرضنا وأنفسنا ، ومواقعنا التجارية والاقتصادية والزراعية ، إن ميزانيته إذا ما قورنت بميزانيتنا وإن قوته العسكرية إذا قورنت بقوتنا وإن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل إذا قورنت بعداوة الولايات المتحدة للعرب ولا تزال أظافرها ناشئة في جسم شعب العراق شيوخاً

ونساءً وأطفالاً ، كل هذه المقارنات تعني هيمنة الأقوى على الأضعف باسم المعاهدة والتعاون ، والحقنا بالكيان الصهيوني إلحاثاً III وإن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الجزيرة العربية لتهيمن على آبار البترول وطرقه لتلقي مع التمكن لإسرائيل عن طريق هذه المعاهدات التي تحفظ أمنها وقوتها ، كما تحافظ على ضعفنا وتخلقنا . . . لتنتهي هذه المعاهدة إذا رضينا بها بهلاك الأمة ، وتذويها في سياسة النظام العالمي الجديد وتحويلها عن ذاتها ووجودها الحضاري وشخصيتها القومية ، ولذلك أقول كما قال الشاعر في مثل هذا السلام نقيم سلاماً مع الظالمين الفاصيين .

ويصدق فينا قول الشاعر نغضي على الذل غفراً لظالمنا تأتق اللد حتى صار غفراً .

* ليريد أن اصمدح بأمر معالي رئيس المجلس واكتفي بملاحظة واحدة من الملاحظات وأترك المكتوب إلى الصحافة وإلى الأخوة في المجلس وأقول .

المادة (٢) المبادئ العامة .

فقرة ٦ تقول : ويعتقد الطرفان أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها وهنا أريد أن أقف عند كلمة تحركات السكان القسري ، لجنة الشؤون الخارجية قسرت تحركات السكان تحولاتهم

وهجرتهم من بلد إلى بلد ، بينما نص المادة تقول تحركات السكان تحولاتهم وهجرتهم من بلد إلى بلد ، بينما نص المادة تقول تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما ، فأنا ليس نفوذي في أرض فلسطين أنا نفوذي في أرض الأردن .

فكان المعاهدة واليهود خيثاء يريدون أن يمنوا نحدث أي تحرك سكاني أيضاً داخل الأردن ، فمثلاً لو أردنا أن تأتي بسكان مخيم البقعة أو مخيم حطين لنضعه على الحدود المتاخمة لليهود قد يقولوا اليهود هذا تحرك قسري وهذا قد يؤثر على امتنا بينما هذا مرابط فارغة .

فأرجو أن توضح هذه النقطة وإن تكون في الحسينان وشكراً لاستماعكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

- وهذه بقية الملاحظات التي لم يلقها الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني في المناقشة .

المادة (٣) الحدود الدولية .

الفقرات ٧ ، ٨ ، ٩ والتي تقول :

الفقرة ٧ عند التوقيع على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال ٩ أشهر حول حدودهما البحرية في خليج العقبة . فما هذه الاتفاقية على - مجهول - في المستقبل .

والفقرة ٨ آخذين بعين الاعتبار الأوضاع

الخاصة بمنطقة الباقورة ، والتي هي تحت السيادة الأردنية ، ومنها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية . يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق (ب) : .

الفقرة ٩ وكذلك فيما يتعلق بمنطقة الغمر تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق (ج) .

إن هذه الأوضاع الخاصة تعني إبقاء أرض أردنية بيد المزارعين اليهود الذين يشغلونها ، وليكون إعلان ضمها إلى السيادة الأردنية كلمات فارغة من المضمون ما دامت الأرض قد بقيت بيدهم مستغلة ، تحت اسم التاجير . . . الصوري الذي لا تملك فيه الحكومة الأردنية إلا أن تاجر ، ولا تملك إنهاء العقد أو استعادة الانتفاع بالأرض .

إن الخطورة في هذه الاجارة أنها تأتي بعد احتلال .. وتكرس هذا الاحتلال تحت اسم آخر هو الإجارة .

المادة (٤) الأمن .

فقرة ١ - أ- فإنهما يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة ، وتطوير المصالح المشتركة والتعاون وأن يهدفا إلى إقامة بتيان اقليمي من الشراكة في السلام .

ب- ونحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد

الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط .

إن هاتين الفقرتين تعنيان دمج العدو الصهيوني أمنياً في المنطقة العربية كاملة ، ووضع يد العدو الصهيوني مباشرة للقضاء على كل الحركات التحررية للمقاومة للظلم والعدوان وخلق هذه التحركات في مهدها .

وهذا ما زادت توضحها الفقرات ٣ ،

٤ ، ٥ ، من هذه المادة التي تصف عملية مقاومة الاحتلال كلها إرهاباً وتخريباً وعنفاً ويعتهد الطرفان بمقاومتها ومنعها .

المادة (٤) الأمن .

فقرة ٤ تحرم علينا أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث . . . بينما تعلن الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لإسرائيل بالسلاح المتطور والعدد والمال . . . ونحن نحرم على أنفسنا أي حلف أي دولة شقيقة . . . له صفة عسكرية أو أمنية ، لنبقى في دائرة الضعف والعزلة ، وليبقوا في دائرة القوة والمنعة .

إن هذه المعاهدة تكريس للواقع السيء ، وتوهم لمعاهدة الدفاع العربي القائمة ، وللروابط العربية والإسلامية وقطع لما أمر الله به أن يوصل ، وتشريع لإبقائنا ضعفاء مجزئين لا نملك لأنفسنا أسباب القوة والكرامة .

المادة (٦) المياه .

فقرة ٣ ، ٤ ، يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير الكافية ، وهذا يعني أن تتعاون مع إسرائيل وعن طريق الأرض الأردنية على الصعيدين الإقليمي والدولي لضمان الوفاء بحاجاتها من المياه لتتمكن من تحقيق أهدافها في تهجير اليهود إلى فلسطين واستيعاب الملايين التي لم تهاجر بعد من روسيا وأفريقيا وأوروبا .

وهذا منطوق الفقرة ٣ من المادة (٦) كما وردت يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما ، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع على الصعيدين الإقليمي والدولي .

المادة (٨) اللاجئين والنازحون من خلال هذه المعاهدة فقرة ٢ من المادة (٨) تجتهد إسرائيل بحرمات الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم سنة ١٩٤٨ م من حق العودة إلى ديارهم بتسويته بالمخاض الدولية وتجتهد إسرائيل بتجميع حق الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم ١٩٦٧ م لتحويله إلى لجنة راعية وتحويل النظر في أمر اللاجئين والنازحين إلى مفاوضات في إطار ثنائي . . . ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة انظر (المادة ٨) والفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، التي تنص على توطين

اللاجئين وهذا هو الوطن البديل بعينه ، وهكذا يكتب على شعبنا الذي أخرج من دياره في فلسطين أن يبقى مشتتاً محروماً من حق العودة في حين تفتح أبواب فلسطين للمهاجرين الجدد من اليهود من أنحاء الأرض ، وأن هذا لظلم عظيم .

المادة (٩) تحول حقنا في السيادة على القدس إلى هذه العبارة تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس ، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى لدور الأردن التاريخي في هذا المكان وهذا يعني أن إسرائيل في هذه المعاهدة غير عازمة على إعادة القدس للسيادة العربية الفلسطينية وأنها ستعطي عند المفاوضات النهائية أولوية كبرى للدور الأردني . . . وهذه طريقة إسرائيل لتهويد القدس والأقصى بالتدرج ثم السيطرة على الأماكن التاريخية في الأردن باسم التعاون والسياحة وأي احترام لحقنا في الأماكن الإسلامية المقدسة وهي تعلن ضم القدس ، وتنتزع حق العرب عامة والأردن خاصة من الاشراف على كنيسة القيامة فهذه طعنة توجه للعربي المسلم والنصراني على سواء وطنه لعقيدتنا الإسلامية ومشاعرنا القومية .

المادة (١٠) أوجه التبادلة الثقافي والعلمي .

تقول المادة انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع فانهما يعترفان بمرغوبة التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقوق ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما . . .

لا أدري أي علاقة ثقافية طبيعية قام مع من يقومون صباح مساء بالاعتداء على معالمنا الثقافية في المساجد ، والمدارس والأوقاف الإسلامية في فلسطين والمناهج والكتب المدرسية وقد خططوا لهدم المسجد الأقصى وحرقه وإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه ولا يزالون يدرسون ابنائهم أن عمان والسلط وجرش ومادبا مدن يهودية ، ويوزرون التاريخ ويحرفون آيات الله .

وأن فكر التلمود الحاقق وشعب الله المختار يريد أن يستغل هذه المعاهدة لغزو ثقافي جديد يستهدف أصولنا الحضارية تحت اسم التبادل الثقافي والعلمي .

المادة (١١) التفاهم المتبادل وحسن الجوار .

ومن خلال هذه المادة يسعى اليهود لغسل الأدمغة وتحويل المواطن العربي في الأردن عن هويته الثقافية الحضارية ، فتحت اسم (إزالة الدعاية للمعادية) يريدون نسخة منقحة من القرآن الكريم تحذف منها الآيات التي تحدثت عن اليهود ، ونسخة منقحة من السيرة النبوية والسنة الشريفة يحذف منها عداوة

هكذا من الأشغال

اليهود لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وكيدهم له .

كما يريدون مواطناً مسلوحاً من انتمائه
لحضارته ووطنه في يافا وحيفا وعكا والناصرة .

انهم بعد ان احتلوا الارض يريدون ان
يحتلوا الانسان صاحب الارض يريدون ان
يجعلونا هتوداً حمراً نعيش في ظل اسرائيل
الكبرى فاقدين لهويتنا وشخصيتنا التاريخية
الحضارية الاسلامية والعربية .

اما المادة (١٣) التنقل على الطرق .

و (١٤) حرية الملاحة والوصول الى
الموانئ .

و (١٥) الطيران المدني .

و (١٦) البريد والاتصالات .

و (١٧) السياحة .

فقد تحولت الاردن الى معبر لهم الى
العالم ، واخرجت اسرائيل من عزلتها ، وامدتها
بشراب الحياة التي لم تتجح في مدها مع البلاد
العربية الاخرى .

اما المواد (١٨) البيئة .

(١٩) الطاقة .

(٢٠) حدود وادي الاردن .

(٢١) الصحة .

(٢٢) الزراعة .

(٢٣) العقبة وايلات .

فهو تعني دمج العدو الصهيوني في
جسم الاردن ليمتد في سرطانه وفكره ، ليصل
الى اسباب حياتنا وقوتنا عن طريق الطاقة
والبيئة والصحة والزراعة والعقبة وحدود وادي
الاردن .

أين الحكمة من هذه النقلة الكبيرة من
حالة العداوة الى حالة الحب والاصطفاء .

ما هذه الثقة العجيبة التي نسبت مكر
يهود ، وغدر يهود ، وحقد يهود ، وأهداف
يهود ، وتاريخ يهود ، وجرائم يهود ، وبماذا
نواجه مكرهم ، وغدرهم وتخطيطهم اذا نكثوا
وهم الأكثر مالأ ، والاقوى علماً ، وهم
محترفوا الغدر والخديعة .

قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا لا تتلوا
قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم
ويحلفون على الكذب وهم يعلمون) وقال
تعالى : (فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا
قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه)
صدق الله العظيم .

المادة (٢٥) الحقوق والواجبات .

فقرة ٥ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول
في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة ، أي
تيد على الاردن يحرمه من أي معاهدة او التزام
عربي او اسلامي يشكل قوة له ، أو لجيشه
بحجة ان هذه القوة تهدد أمن اسرائيل .

على سيد الانبياء وامام المرسلين سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه اجمعين .

بداية اود ان اعتبر ما جاء في مخالقات
الزملاء حمزة منصور د. بسام العموش ومحمد
الحاج جزءاً رئيساً من مناقشتي في المعاهدة .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة النواب

لا تحتفل بعض المواقف قولاً ملتبساً ،
ولا يجوز فيها إلا القول الثابت ظاهر الدلالة .

ونحن اليوم في موقف لا نملك أن
نحترم انفسنا فيه إلا إذا نهضنا بعبد الأمانة
الملقاة على كواهلنا ، وإلا إذا كنا في حجم ما
انتدبنا إليه جموع ناخبينا من مهمة تمثيل الأمة
على وجه الحق والصدق ، مع مراعاة تقوى الله
في ذلك وصالح المسلمين .

وان أول ما تتسائل عنه ، في هذا
السياق ، هو طبيعة المهمة التي تقوم بها في هذا
المجلس ، وهي مما ينبغي الوقوف به عند حد
التمثيل الصوري او الاداء الشكلي الخالص
فحسب ام هي غير ذلك ، أم هي الصق بمعنى
الايمان الذي تنطوي عليه قلوبنا ، والاسلام
الذي شرفنا به ، من أن تنحرف عن مسارها
وتنخلع من عهدتها ، وأجدر بأن تأخذ سمتها
اللائق بها على نحو تكون فيه ممثلين حقاً لإرادة
الأمة ، ووعيتها ، غير هيايين ولا وجلين ونحن
ندفع عنها الأذى ، ونرد الكيد ونكشف
الائتثار الذي يؤتمر به .

وفي الوقت ذاته نفتتح لعدونا أبواب
الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وأوروبا
وأفريقيا لتستقبل كل يوم السلاح والرجال
وللمهاجرين والمال .

فرضوا علينا بهذه المعاهدة اسباب ضعفنا
وقبحوا لهم بهذه المعاهدة حياتهم وقوتهم . إنه
تطبيع و تطويع ا ان هذه المعاهدة تكريس
لانفصالنا عن الأمة العربية ، وتلدويننا عاجلاً او
آجلاً في اسرائيل الكبرى وخطر على الأوطان
في الاردن وفلسطين ان تهود ، وتهيبه بالتدريج
لهدم المسجد الأقصى والقضاء على الوجود
العربي والاسلامي في هذه الارض .

اللهم اني اعلن براءتي من هذه المعاهدة
وأدعوا الأمة والزملاء الكرام إلى ردها ورفضها
وفاء للشعب الذي انتخبنا وللشهداء الذين
مضوا على ارضها ووفاء للماضي والحاضر
والمستقبل .

(واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب)

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً لك ، الاستاذ احمد الكساسبة ثم الذي
عليه الزميل مفلح الرحيمي .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

معالي الرئيس

أيها الاخوة النواب

إن أمر المعاهدة الاردنية مع العدو الصهيوني الغاصب لارضنا لا يخرج في جملته عن كونه فصلاً من فصول العداء اليهودي لهذه الأمة وشكلاً جديداً من أشكال الصراع اليهودي المصري الذي تخوضه هذه الأمة وهو كما تعلمون صراع وجود ذو جذور تاريخية لا صراع حدود ومصالح ومكتسبات فحسب ولم يكن من نتائج هذه المعاهدة ، وأنا استيق النتائج هنا ، إلا اعترافنا بالعدو اليهودي وتوفير الأمان له وإتاحة الفرصة كي يتغلغل في ديارنا ، ممتلكاً اراضيها ، ومستلباً وعينا ومسخرأ أجيالنا ، لكان هذا وحده كافياً لرفضها والوقوف في وجهها .

فكيف له إذن وهو يلغي روابطنا بسائر ابناء العرب والمسلمين ، ويرتهن واقعنا ومستقبلنا في آن واحد ، ويمضي بنا من درك الى درك ونحن ذاهلون ؟

معالي الرئيس

أيها الاخوة النواب

ربما كان هذا اجمالاً أولاً لما نحن فيه اليوم ، واقول بايجاز ، وفي عدد من النقاط التي أرجو أن تقي بفرض الإبانة عما أريد إضافة الى ما بيده زملائي الذي اعتبر كلماتهم جزءاً من هذه الكلمة .

اولاً : ما ثمة حقوق اردنية ثابتة او غير ثابتة تبنى عن حقوق سائر العرب والمسلمين ، ولقد كان صراعنا مع اعدائنا ، طوال قرون وقرون شاملاً غير مجزأ ، وإن من العبث ان يؤول هذا الشمول إلى مرق وتفارق ، وإلى حلول منفردة لا تخدم غير اعدائنا .

ثانياً : في ضوء من هذا المعيار يمكن القول إن الاتفاقية تخرق الدستور الاردني في مادته الاولى التي تنص على أن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ذلك أن القدس الشريف وسائر انحاء الضفة الغربية كانت جزءاً من الاردن حين وضع الدستور ، وليس يملك قرار فك الارتباط شرعية إلغاء هذه الحقيقة .

ثالثاً : يقتضي الاعتراف بإسرائيل أمرين يقرهما القانون الدولي .

أولهما أن وسائل إسرائيل كانت سليمة وصحيحة طوال زمن الصراع معها ، بدليل أنها أثمرت اعترافاً في آخر المطاف .

وثانيهما أن لدولة الاحتلال الحق ، وبأثر رجعي ، في مقاضاة الاردن عما تدعيه من ضرر واقع بها طوال مدة الصراع وأن جروبها كانت حروباً دفاعية .

ولرب متسائل عند هاتين النقطتين يقول :

هل ستقايض إسرائيل بعض حقوقها

للكسبة إثر هذا الاعتراف بحقوق اللاجئين والنازحين ؟

وهل سيكون الاردن قادراً على الوفاء بالحقوق الاسرائيلية المترتبة جراء هذا الاعتراف ؟

إننا إذا زدنا على ذلك ما جاء في الاتفاقية من أن كل اتفاقية أخرى تخالفها تُعد باطلة وملغاة ، فإن بإمكاننا القول بأن الاردن ، بهذه الاتفاقية ، قد أصبح مرتبهاً لإسرائيل ، سياسياً ، وأميناً ، واقتصادياً ، وعسكرياً وأن لا شيء من معاني الاستعمار يا اخوتنا يبقى خارج عن ذلك أبداً .

رابعاً : لا تحتمل اللغة ولا طبيعة السياق الذي وردت فيه قضية توطين اللاجئين والنازحين ، حسب الفقرة ٢ - ج من المادة الثانية أي تأويل أو فذلكة ، فالتوطين المقصود ، كيفما أخذناه ، هو توطين العرب الفلسطينيين خارج ارض وطنهم ، وإتاحة الفرصة لليهود كي يحزروا حضورهم في فلسطين .

خامساً : لا يقبل مفهوم السيادة ولا يحتمل كل تلك التخريجات عن ما يسمى بالترتيبات الواضحة والمحدودة التي يتم السماح خلالها لأفراد إسرائيليين باستثمار أملاك داخل الاردن ، فالسيادة الوطنية أو ما يسمى بحراسة أملاك العدو ، وما سلك مسلكه .

وهنا أرجو ان اعرد وأقول فإني اعجب لماذا لم يكن هناك اصرار من مفاوضينا الذين

نحترمهم كأشخاص وليس كمفاوضين على عودة اللاجئين ولتعويض عليهم عما لحق بهم من ضرر طوال نصف قرن هجروا فيه قصراً عن اراضيهم لا يقبل أن يكون العودة او التعويض بل العودة والتعويض والتعويض هنا عائد على حقوقهم التي فاتهم من خلال استغلال اليهود لارضهم طيلة (٥٠) عاماً فالسيادة الوطنية اما ان تكون مطلقة أو أن تفقد معناها .

سادساً : ماذا لو أجمعت الأمة العربية على وحدة مرحلية او نهائية ، اقليمية او شاملة ، تقتضي الدخول في ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية او أمنية ، وكان الاردن جزءاً من ذلك . ألكون ارادتنا الوطنية حبيطة منوطة بالقرار اليهودي ومتوقفة عليه ؟

إن نص الاتفاقية على أن الاردن ممنوع من دخول أي ائتلاف عربي إلا اذا اصدرت دولة اليهود بحقه شهادة حسن نية وباركته بالموافقة أمر يصادر على مستقبل الوحدة العربية التي هي أمل جماهير الأمة . فهل هذه المصادرة جزء من اهداف الاتفاقية ؟

سابعاً : ويظل أمر من ذلك كله وأدهى هذا التطبيع أو الاكتساح الاقتصادي والثقافي والامني الذي يخطط له اعداؤنا على نحو يجعل منا مجرد تابعين او (قطاريز) في دولة المال الصهيونية الكبرى التي ينظر لها أن تتجاوز النيل والفرات إلى المحيط والخليج ، ناهيك بما

هكذا من الأعمال

يهيئونه من برامج لفصل الأدمغة ، ولصنع أجيال عربية مفرغة ، لا تصح لشيء أبداً ، إلا لأن تكون أيدي عاملة في مملكة بهوة الخفية الظاهرة .

ثامناً وأخيراً : ما نحن ملزمون به بحكم المعاهدة من إنهاء المقاطعة العربية الاسرائيلية ، أو من اعلان التوبة عما كان بطل لسان ، ولو اقتضى الأمر أن تكون جسراً تمر عليه البضائع الاسرائيلية إلى كل مكان ، كل ذلك مما ترفضه النفس الحرة ووعي المصير في آن واحد ، لأنه تمويه نهائي للآرب الصهيونية التي تبتتها منذ عتمة القرن السابع عشر الميلادي الى يومنا هذا .

معالي الرئيس

أيها الاخوة النواب

من اجل هذا كله ، ومن اجل دماء الشهداء في فلسطين ، ووفاء لمهدنا هذا ولسائر عهود الاسلام وأزمته ، ومن أجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا ، ومن أجل الامانة التي حملناها ثقيلة وثييلة ، ومن أجل ان لا يكون مثلنا كمثل من حملوا التوراة فلم يحملوها ، ومن أجل ان يكون لنا احترامنا لأنفسنا ، ووفاءنا بعهد الله ورسوله ، واستمسكنا بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها .

من اجل ذلك كله أشجب هذه المعاهدة الأردنية الاسرائيلية ، وأطالب كل ذي ضمير ووعي والتزام أن يشجبها ، وبالله وحده التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس : عليكم السلام ،
الزميل مفلح الرحيمي ، والذي يليه الزميل حماد ابو جاموس .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :-

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
تناقش في هذا اليوم مشروع قانون معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل هذه المعاهدة التي جاءت ثمرة طيبة من ثمار جهد الحسين المعطاء لوطنه وابناء شعبه ، وهدية يستحق الثناء والتقدير من كل أردني شريف متمني لثراب هذا الوطن وذلك بسبب النتائج التي تحققت نتيجة توقيعها لهذا الوطن .

معالي الرئيس حضرات النواب .

لقد استطاع جلالة الملك الحسين المعظم ان يتزع من قم الاسدي في ظل هذه التغيرات الكبيرة اربع مكاسب اساسية للاردن وشعبه :-

اولاً : بمعاهدة السلام استطاع الاردن ولأول مرة ان يثبت الاعتراف الدولي بحدود المملكة الأردنية الهاشمية منذ أن قامت أيام الانتداب .

ثانياً : استطاع جلالة الملك الحسين ان ينهي ويغني الى غير رجعة ما اسموه بالخيار الأردني ، نعم لقد شطبت من قواميس السياسة الدولية مخططات المتآمرين على هذا البلد الصامد وان يصبح وطناً بديل لغير اهله .

ثالثاً :- بتوقيع هذه المعاهدة سقطت العزلة السياسية التي فرضت على الاردن وازهلت اسوار الحصار الاقتصادي الذي فرض علينا منذ حرب الخليج .

رابعاً : بتوقيع هذه المعاهدة سيفتح امام الاردن ابواب المساعدات الاقتصادية الدولية ليخرج شعب الاردن من ظائقة ومعاناته المريعة .

خامساً : استطاع جلالة الحسين المعظم ان يعيد اراضينا المحتلة ومياهانا ويثبت امننا وذلك بدون اية خسائر .

معالي الرئيس حضرات الزملاء الاضلاع

اسمحوا لي باسم ابناء محافظة جرش ان اتقدم بالتهاني الحارة الى صاحب الجلالة الملك المعظم وأن اقدر وأثمن جهود الوفد للمفاوض الاردني الذي بذل كل جهده في سبيل تحقيق مثل هذه الاتفاقية وعلى رأسهم دولة الدكتور عبد السلام المجالي وفي الختام اسمحوا لي ان اشكر السادة معالي رئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية على جهودهم

المشكورة في اعداد هذا التقدير ومن هنا ومن هذا المكان اعلن مباركتي على هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : عليكم السلام ،
لك كل الشكر على الاجازة يا مفلح ، الاستاذ حماد ابو جاموس ثم الذي يليه الدكتور احمد القضاة .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين

معالي الرئيس / اخواني النواب

ها هو الاردن بالامس الاردن العربي القومي يهرع لنجده الاهل والاحبة في فلسطين عام ١٩٤٨ ويحافظ على جميع اراضي الضفة الغربية والقدس العربية درتها بقوة رجاله الشجعان رغم قلة الدعم العربي وقلة جيشه وعناده ويحافظ عليها بشراسة من خلال معارك طاحنة تبعها معارك قبية ونحاليين والسموع .

ها هو الاردن العربي القومي يفرع للاخوة في مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦ في معارك السويس والى الكويت والدفاع عن سيادته في الستينات .

ها هو الاردن العربي القومي يحارب معركته عام ١٩٦٧ الخاسرة التي اثارها الاخوة

هكذا من الأهل

قبل اوانها وبتركه وحيداً اعزلاً يدافع يديه واسنانه واخوته العرب الاخرون بفرجون عليه ويحشونه على القتال والانتحار ، ولكنه يحول الانتحار الى انتصار في معركة كرامته الخالدة وهو يقاتل وحيداً .

ها هو الاردن العربي القومي يشارك اخوته في حرب رمضان عام ١٩٧٣ بكل امكانياته المتواضعة ويشارك العراق الابي في حروبه على بوابة الامة العربية الشرقية عام ١٩٨٠ ويحاول منع الكارثة العربية عام ١٩٩٠ في الخليج ويحمل نتائجها المدمرة .

هذا هو الاردن بلد الانصار والمهاجرين اليه من كل حذب وصوب من وطننا العربي الكبير من سوريين ولبنانيين وعراقيين وسعوديين وفلسطينيين ومينين وغيرهم ليتقاسم معهم لقمة العيش ويضمد جراحهم ويمنحهم الامن والعيش الكريم والطمأنينة ، لم يعتبر ذلك منه بل واجباً عربياً اسلامياً انسانياً .

هكذا كان الاردن بقيادته الهاشمية التاريخية دائماً في الطليعة لوطنه وقومه ودينه لم يتراجع في معركة ولم يتأخر عن مجدة ولم يحسب حسابات الربح والخسارة عندما كان الامر يتعلق بأمته ووطنه وقومته وانسانيته .

والان وفي هذا المنعطف التاريخي المصيري يجد الاردن نفسه وقد تركه اشقاؤه كعادتهم وحيداً الا من ايمانه بالله وقدره شعبه المخلص بقيادته الملهمة امامه خيار واحد وحيد خيار البني على الاشوء في ظل ظروف

وموازن عالمية واقليمية قلبت الباطل الى حق والحق الى باطل ويدخل معركة السلام ، يخوضها بشجاعة وحكمة قيادته الممهودة وابناؤه المخلصين المؤهلين ليخرج منها بحصة الاسد . . . فماذا بهذه المعاهدة ؟

سيدي الرئيس / اخواني النواب

ان من يقرأ بتود وملاحق وخرائط للمعاهدة الاردنية الاسرائيلية يتمعن وتدقيق وتمحيص يجد انها تحافظ على ثوابت الاردن الوطنية والعربية والتي حظيت بالموافقة الدولية والاجماع العربي ، كما يجد نفسه امام المكتسبات الرئيسية التالية تحديداً بالاضافة لمكتسبات اخرى شملت المعاهدة :-

١- الاقرار من قبل أكبر دولة في العالم واقواها ودولة اسرائيل بالحدود الاقليمية للمملكة الاردنية الهاشمية لأول مرة منذ تأسيسها عام ١٩٢١ وهذا مكسب لم يكن بالامكان الحصول عليه حتى في افضل الظروف التي كانت قائمة قبل هذا التاريخ ، ودون الاضرار بالحدود الفلسطينية الشرقية بل الاعتراف بها رسمياً .

٢- استبعاد الاردن كامل اراضيه المحتلة وبسط سيادته على كل شبر منها وبدون حماية من قوات دولية او مراقبين دوليين او مناطق منزوعة السلاح .

٣- استبعاد حقوقه من مياهه المنهوبة مما يمكنه من الحصول على اكثر مما كان يتوقع

اكثر المتفائلين تفاؤلاً ودون الاضرار بالحقوق الفلسطينية بل الاعتراف بها رسمياً .

- وهنا انصت الجميع لسماع اذان المغرب -

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد تفضل .

٤- وقد وباحتفالات رسمية عالمية مشهود لها مقولة الوطن البديل عندما تم الاعتراف بحدود الاردن الدولية الغربية وحدود فلسطين والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية على ارض فلسطين وذلك لأول مرة من قبل اسرائيل واقامة الكيان الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، فأصبح بذلك كيانان عربيان هما المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطيني على ارض فلسطين الخالدة .

والأمل معقود على ان يلتقي هذان الكيانان الشقيقان ويلتم شملهما بارادة شعبيهما ذو الجدور الاخوية المتينة المتمثلة بوحدة الدم والهدف والمصير فنحن هنا على الارض الاردنية كلنا اردنيون وهناك على الارض الفلسطينية الخالدة كلنا فلسطينيون وهنا وهناك كلنا امة عربية واحدة .

٥- المحافظة على حقوق اخوتنا النازحين واللاجئين من خلال اقرار مادة خاصة تعالج مشكلتهم طبقاً للقانون الدولي وتمشياً مع اتفاق السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل لبحث

هذه المشكلة من خلال لجنة رابعة لتشمل جميع المعنيين وهم الاردنيون والفلسطينيون والمصريون والاسرائيليون .

٦- احتفاظ الاردن بقدراته العسكرية والامنية بل وتحديثها وتطويرها للافضل للمحافظة على استقلاله وسيادته وحماية امن وطمأنينة شعبه ومكتسباته الوطنية .

٧- احتفاظ الاردن بمعاهداته واتفاقياته الدولية والعربية القائمة بموجب موائيق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية بل وعقد اتفاقيات دفاعية جديدة مع اي كان عند الضرورة .

٨- فتح الباب على مصراعيه لاعطاء الاردن دوراً مركزياً قيادياً في المنطقة يفوق حجمه الديموغرافي ويتناسب مع مكانة قيادته وشعبه المميز ، ويتبع ذلك مركزاً اقتصادياً وتجارياً استثمارياً سيجعل منه منطقة مزدهرة تقضي على عوامل الفقر والعوز والبطالة فمماذا بقي من حقوق ؟ ؟ وماذا ترك من فوائد ؟ ؟

معالي الرئيس / اخواني النواب

هذا هو الاردن وهذه هي معاهدة الاردن فمماذا يمكننا ان نقول بكل الايمان بالله والثقة بالنفس وانسجماً مع الذات وصدقاً مع الشعب الذي يشرفنا بمثيله ، ولم نخالف ما عاهدناه .

نقول انها معاهدة متوازنة حصل منها

هكذا من الأشهل

الأردن على أفضل المكاسب الممكنة ضمن المعطيات والموازن الدولية القائمة ولم يخسر بسببها شيئاً ، ونحن نسأل ونسأل ما هو المطلوب من الأردن ؟ ... هل المطلوب من الأردن ان يقاوم المجتمع الدولي والاجماع العربي ؟ هل المطلوب ان تقاوم اشقائنا الفلسطينيين ونقاتلهم لانهم توصلوا لحل ارتضته قيادتهم الممثلة لهم ؟ ؟ وماذا سيكون موقف العالم منا ؟ وماذا سيكون موقف العرب منا في مثل هذه الحالة ؟ ؟ قطعاً سيكون اتهامنا بالحياة العظمى اقل الاتهامات من اشقائنا العرب وعزلة دولية مدمرة تامة .

إن من يطالب الأردن بمثل ذلك فانه يطالبه بالغاء نفسه ووجوده وكيانه .

نقول ان الأردن وضع أقدامه الوثيقة على اول عتبات التاريخ الجديد للمنطقة وهو مسلح بقيادة هاشمية حكيمة يشهد لها التاريخ ويشهد لها العالم بالجرأة والحكمة السياسية والاصالة العميقة الجذور .

نقول ان شعب الأردن العربي الناضج خطى أولى خطواته في العصر الجديد مسلح بوحدة وطنية متينة مبنية على اسس حديثة قوامها دستور متطور ، وديمقراطية شورية عز نظيرها وسلطات قضائية العدل المطلق دينها وميثاق وطني متميز ، ودولة مؤسسات لتشمل جميع مرافق الحياة المصرية .

نقول ان الأردن وشعب الأردن المناضل

المكافح سيدخل العصر الجديد ، وهو جاهز مجهز لبداية جديدة ومستقبل واعد . . . الدخول اليه يتطلب منا الارتقاء لمستوى الحدث التاريخي متكاتفين متضامدين سلاحنا العلم والمعرفة والتنظيم والتكنولوجيا والارادة المتطورة ، وفوق هذا وذلك عقول نيرة متفتحة تنظر للمستقبل وتستفيد من دروس الماضي كفرق عمل واحد يكمل معارضنا المؤيد ويكمل المؤيد المعارض فلا ضرر ولا ضرار ، فلنعظم مكتسباتنا ولنحجم سلبياتنا ، وتقوى الله فوق ذلك اكبر واكبر .

سيدي الرئيس / اخواني النواب

هذا هو الأردن وهذا هو شعب الأردن الذي يشرفنا الانتماء اليه والذي يجب ان نصدقه القول وتأخذ بيده القوية ، هذا الشعب الذي ناضل وكافح وقاس أكثر من غيره من الشعوب العربية نتيجة لصدقه ومواقفه الوطنية والقومية الحققة .

آن الأوان ان يستفيد من ثمرات السلام لانه الاحق بذلك عناء طويل .

إن من يطالبنا بغير ذلك سيدي الرئيس فهو يطالبنا بالغاء عقولنا ويطالب الأردن وشعب الأردن بالانتحار والاندثار لا سمح الله وأنا سيدي الرئيس مع ان يحيا الأردن وشعب الأردن ولقادة الأردن وشكرًا .

معالي رئيس المجلس : اشكرًا لك ، ارفع الجلسة لصلاة المغرب لمدة عشر دقائق وسيكون

اول المتحدثين الدكتور احمد القضاة ثم يليه الزميل سليمان السعد .

- وهنا تم رفع الجلسة لمدة عشر دقائق لصلاة المغرب ومن ثم تم استئناف الجلسة .

استئناف الجلسة .

معالي رئيس المجلس : النصاب قانوني واعلن استئناف الجلسة الزميل الدكتور احمد القضاة ، ثم يليه الزميل سليمان السعد .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

لقد عاش ابناء الامة ومنذ فجر هذا القرن امالاً كبيرة للوحدة وللحرية والحياة الافضل وكانوا كلما لاح لهم شعاع من الامل امتدت ابصارهم اليه . وما ان ينطفئ ذلك الشعاع حتى يترد املمهم حشرات تعيشها نفوسهم وتدمى لها قلوبهم وما ان انبجس نبع الثورة العربية الكبرى حتى انطلقت جموعهم ثروى ضماها وشوقها الى الوحدة والحرية ، وما كادت تغرب منه غرقة حتى ارسل عليه

اعداء الامة عكرهم قبحر الامل وانقطعت الاحلام الى حين ، وكان من رحمة الله لهذه الامة بزوغ شمس عهد جديد لتأسيس امارة شرق الأردن والتي كانت منذ البداية قلعة اوى اليها احرار العرب فوجدوا فيها الامن والامان والطمأنينة ، وبالرغم من قلة الامكانيات وشح الموارد كانت طموحات المغفور له الملك المؤسس عبدالله بن الحسين عظيمة وكانت همومه جسيمة ولعل همه الاول كان انقاذ فلسطين بكاملها او الجزء الاكبر منها ، ومن هنا كانت دعوته الى اقامة الحكم الذاتي لليهود ولما قبلت هذه الدعوة التي اطلقها الملك الحكيم بالرفض كان لابد للعربي من الدخول في معركة غير متكافئة مع اليهود الذين كان يدعمهم الغرب برجاله وسلاحه وماله ولقد كان للجيش العربي الاردني مواقف رجولة وشرف روو بدمائهم الزكية رووي فلسطين واستعدروا الشهادة دفاعاً عن المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة .

واستقبلت الاردنيات نبأ استشهاد ابائهن واخوانهن بالامازيج والزغاريد وفتح الأردن حضنه الدافئ للمشردين من ابناء فلسطين وقاسم الاردنيون اخوتهم لقمة العيش ولقد آثروهم على أنفسهم وقد كانت بهم خصاصة وتحملوا معهم الاذى والظلم والعدوان ، وعندما تسلم الراية سيد البلاد الحسين الملقى كان حاجسه وحدة الصف العربي وتقادي الانزلاقات المروعة للأمة ووأد

الزيملة والزملاء الافاضل

لم يكن السلام خياراً اردنياً فحسب بل كان خياراً عربياً اسلامياً ، فالشقيقة الكبرى مصر العربية أبرمت الصلح مع اسرائيل وعاشت اجواء السلام منذ سنة عشر عاماً وفي قمة فاس عام ١٩٨٢ ألقى العرب الرماح وأغمدوا السيوف ورضوا بخيار السلام على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومرت بعد ذلك على العالم متغيرات وأحداث وتحطمت الكفة التي كانت تحفظ التوازن في العالم حيث انهار ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي واشتعلت فتنة الخليج وأشرع العرب ومأحمهم واستلوا سيوفهم ولكن لتمزيق الجسم العربي فوصل حالهم من الفرقة والضعف والشتات إلى ما وصل اليه وكل هذا والحسين ينادي بأعلى صوته أن اتقوا الله في هذه الامة واوقفوا نزيف الدم العربي واحتكموا إلى صوت العقل والحكمة ولكنهم امعنوا في غيهم وتقادوا في باطلهم وتعاموا عن رؤية نور الحقيقة واصموا اذانهم عن سماح نداء الحق والضمير وتبهي حرب الخليج ويخرج العراق منها مهيب الجناح خائر القوى ويشهد عليه طوق الحصار وكان أن ادخل الاردن عترة إلى دائرة هذا الحصار جزاء اخلاصه وانتمائه الصادق لأمته وتحمل الاردن قيادة وشعباً من صنوف الاذى والعدوان ما تنوء الجبال بحملة ولكنه بقي صامداً شامخ الرأس كعادته أياً

الفن قبل ان تطل برؤوسها ويدافع الوفاء للامة والالتزام بمبادئ الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك أمر جلالة الحسين جنوده بالقتال في عام ١٩٦٧ تحت قيادة عربية موحدة وهو يعلم ان النتائج لا يمكن ان تكون افضل مما انتهت إليه وفي عام ١٩٧٣ تحمل الاردن واجب الدفاع عن الاراضي العربية السورية وقاتل الاردنيون بما عرف عنهم من عزم وبأس شديد وعطروا بدمائهم الزكية هضاب الجولان وسفوح جبل الشيخ .

وفي عام ١٩٩٠ وعندما استيقظت فتنة الخليج لم يدخر الحسين جهداً لوأدها في مهدها . واراد لها أن تحل بالحكمة والموعظة الحسنة إلا ان غرباء الامة ارادوها حرباً شعواء تهلك الحرث والنسل وهكذا كانت نعم لقد كانت ناراً آتت على الأخضر واليابس وتركت ما وراءها قاعاً صفصفاً .

معالي الرئيس

الزيملة والزملاء الافاضل

هذا بعض ما قدمه الاردن لأمته فماذا قدم له غرباء الامة . فهل ارادوا لسماته إلا أن تتكدر ولأرضه إلا أن تتغير ولمسيرته إلا أن تتعثر وليسوفه إلا أن تتكسر ؟ غاب فآلهم ستيق سباه صافية وأرضه زاهية ومسيرته بالخير جارية وسبوغه ماضية .

معالي الرئيس

عصياً على الذل والهوان وفي ظل هذا الواقع العربي والدولي يتأكد للعرب ضرورة الخروج من لفق الوحشة والظلام إلى نور الحقيقة والسلام ليذهبوا إلى مدريد ويبدأوا من نقطة واحدة ويؤمن الاردن المظلة الشرعية للفلسطينيين ويحرص على التسيق وتناغم الخطى العربية ولكنه يفاجأ بتكرار الجميل بل ارادوا له القطع من ذلك إذ ارادوا له أن يكون قرباناً يذبح على مذبح القضية الفلسطينية والقضايا العربية غير ابهين بجراحه والآمه متأسين تضحياته العظام واعماله الجسام وهنا كان لابد له أن يدافع عن ذاته ويحمي منجزاته ولكنه لم يسلك الطريق الذي سلكوه ولم يرد ان يوقعهم كما ارادوا أن يوقعوه .

معالي الرئيس

الزيملة الفاضلة والزملاء الافاضل

لا شك أن هذه المعاهدة هزت الموروث من قيمنا ومفاهيمنا وما تربينا ونشأنا عليه ولكنه الواقع الذي لابد لنا أن نتعامل معه على قدر متطلباته ونرقى إلى مستوى احداثه لتسرق شمس الامة من جديد فيشعر العالم بدفعها وجنائها وأما ما يملح علينا الواجب تجاه وطننا ومستقبل اجيالنا هو الوقوف في صف متراس خلف قائد المسيرة الحسين المفدى والذي ادرك بنور بصيرته وعظيم حكمته أنه لم يكن بالامكان افضل لما كان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الاستاذ سليمان السعد والمتكلم الذي يليه
الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين رضوانه وسلامه
عليهم اجمعين .

معالي الرئيس

أيها الزملاء الكرام

رغم اختلافي في الرأي مع لجنة الشؤون
الخارجية إلا أنني أجد نفسي ملزماً بشكرهم
على الجهد الدؤوب والسرعة الفائقة بالنظر في
مشروع هذه المعاهدة التي هي أيدينا والتي لا
نستطيع في هذا اليوم التعرض لمناقشتها لولا
الجهد الذي بذلته هذه اللجنة .

معالي الرئيس

أيها الزملاء الكرام

بعد الاطلاع على هذه المعاهدة التي بين
أيدينا وبعد تدقيق النظر فيها خلصت إلى هذه
النتائج وهذه القناعات ولا ادعي إحتكار
الحقائق .

هكذا من الأهل

(٤/٢) من المادة الثانية من المعاهدة والذي يشير الى احترام الطرفين للسلامة في أي تهديد أو اعتداء على أي طرف اقليمي في المنطقة وربما استدعى وجود مثل هذا التهديد ، أو الاعتداء تدخل طرف لحماية الطرف الآخر في مواجهة الاعتداء ، وقد يفتح هذا المجال باباً للعدو الصهيوني للتدخل في العلاقات الاقليمية وخاصة العربية العربية وفي نفس الوقت ربما يضطر الاردن الى الوقوف ضد أية جهة يعتبرها الكيان الصهيوني مصدراً للإخلال بسلامته الإقليمية .

٥- حددت المادة الثالثة الحدود الدولية بين الاردن والكيان الصهيوني وفقاً لخرائط الانتداء البريطاني باعتبارها حدوداً دائمة ومعترفاً بها دولياً ، ويؤدي مفهوم هذه المادة ان كل ما يقع شرق الحدود الدولية يتبع للاردن ، وكل ما يقع غربها يتبع الكيان الصهيوني ، ولا شك ان هذا البند سيثير حساسية سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الشديدة حيث تعتبر نفسها المسؤولة عن ترسيم الحدود بين الضفة الغربية والاردن في المستقبل .

كما أشار البند (٣ / ٩) والملحق (١ / ج) الى الوضع في منطقة تسوفار ، والممثل في كوتها ارضاً تحت السيادة الاردنية ويكون لليهود فيها حق التصرف لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد ، بنفس التعهدات السابقة المشار اليها بالفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة

١- ان هذه المعاهدة تتناقض مع الدستور الاردني في المادة (٢) منه والتي تقضي بأن الشعب الاردني كل لا يتجزأ ولا يتنازل عن شبر منه وبهذه المعاهدة فقد تجزأ الشعب الاردني وانقسم الى قسمين ولم يكن هناك استفتاء على هذا التقسيم ولم يعدل الدستور للانسجام مع هذا التقسيم .

ولذا فإنني اعتبر ان الدستور الاردني قد تم خرقه وأطالب بأعادة النظر في هذا الموضوع وعلى الأقل لا بد من تعديل الدستور بشكل يتواءم مع هذه القرارات السياسية التي خضعت فيها الامة لارادة الغرب .

٢- ان هذه المعاهدة تقوم على جانب كبير من إيلاء الثقة بالطرف اليهودي ، ونحن نعلم علم اليقين مستندين إلى قرأتنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم أن اليهود لا يثبتون على عهد واستحقوا اللعنة من الله عز وجل على ذلك لقوله تعالى (فيما نقضهم ميثاقهم ولعناهم) صدق الله العظيم .

٣- ان هذه المعاهدة قد الزمت الشعب الاردني بإقامة علاقات طيبة مع عدو غاضب وغير مرغوب فيه ، وهو الزام للشعب بانهاء حالة العداء وليس إنهاء حالة الحرب فقط .

٤- ان هذه المعاهدة ستؤثر تأثيراً قوياً إن لم تقطع التعاون الاردني العربي في مجال الدفاع المشترك بشكل خاص والتعاون الأمني بشكل عام وإذا نظرنا الى البندين (١/٢)

من وجهة النظر الصهيونية .

ولقد جاءت هذه المادة الرابعة بتفاصيل دقيقة تخدم كافة متطلبات الامن الاسرائيلي ، وتوسع لتشمل كل المنظمات او الاحزاب او الحركات المعادية للكيان الصهيوني على الارض الاردنية ، وسيكون لهذا البند انعكاسات أمنية سلبية من اجراءات التصديق والملاحقة كما حدث مع النواب الاسلاميين بالامس حيث منعوا من الخطابة إنسجاماً مع هذه المادة وهو تطبيق للمعاهدة في هذا المجال .

كما سيؤدي هذا البند الى تبادل المعلومات مع الكيان الصهيوني ، وسيستعمل العدو هذا البند في مطالبة الاردن بامسكات كل الاصوات المعادية لهذه الاتفاقية ، ورغم كل ذلك فلربما تركت عبارة (دون المساس بالحريات الاساسية) في التعبير عن الرأي والتنظيم ، هامشاً للمناورة لدى الاردن لتبرير عدم توسيع دائرة اجراءاته بحق المعارضين امام الجانب الصهيوني .

٦- وإذا نظرنا إلى المادة (٥) والمتعلقة بأقامة علاقات دبلوماسية على مستوى افتتاح سفارات لكلا الطرفين ، سنجد ان هذا البند يعد تسريعاً غير مبرر من جانب الحكومة لعملية تطبيع العلاقات بين الطرفين ، قبل ان يبدأ تنفيذ أهم المطالب الاردنية في المعاهدة وهو الاستحباب الاسرائيلي من الاراض الاردنية المحتلة .

ولكن الشئ في هذين البندين يرى انهما يشكلان سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية المعلقة على الاقل حيث تضمنت تمليك واعطاء حق استعمال اراض عربية للكيان الصهيوني ، ولمدة طويلة ، مما تعني ضمناً بقاء هذه الاراضي في الناحية الفعلية تحت سيطرة العدو مع سيادة اردنية شكلية عليها ، ونخشى ان يكون هذا المبدأ نموذجاً قد يتكرر على شكل استعجار الكيان الصهيوني لمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة في مباحثات الوضع النهائي لها .

كما ان واقع هذه المادة وهي رقم (٣) وملاحقتها يتناقض مع الادعاء القائل بأن الاردن قد استرجع كامل اراضيه المحتلة ، كما أن العدو الصهيوني سيحتج فواتد كثيرة من احتفاظه ببعض المناطق الاستراتيجية أو الزراعية أو التي تحتوي على مصادر مياه وغيره .

وإذا نظرنا الى المادة الرابعة والمتعلقة بالامن والتي تنص على قيام مشترك بين الاردن والكيان الصهيوني في المسائل المتعلقة بالامن على قاعدة الثقة المتبادلة ، وبهدف اقامة بنیان اقليمي أمني في المنطقة ، ولما كان الطلب الأمني مطلباً صهيونياً بالدرجة الأولى فقد أولته المعاهدة اهتماماً كبيراً ، حيث قدم الاردن ضمانات للإبقاء بها .

والناظر في هذه البنود يتضح له جلياً ان الجانب الاردني سيتحمل العبء الأمني الأكبر

هكذا من المأهول

٧- أ- وإذا نظرنا الى المادة (٦) والمتعلقة بالمياه ، فأنتنا نجد أن موافقة الاردن على بنود هذه المادة تستند إلى الثقة الكاملة في الطرف الاسرائيلي خصوصاً فيما يتعلق بالوعود المستقبلية ، والمعلومات الإحصائية ، والتزام المصلحة المشتركة في مجال المياه للطرفين .

ب- كما أن الناظر في تحديد حصص اسرائيل من مياه نهري الاردن واليرموك وترك الحصص الباقية للاردن دون الإشارة الى الشريك الثالث في النهر وهو الشقيقة سوريا ، ومن خلال ترك حصة الاردن وسوريا مبهمه وبدون قواعد سينقل الاختلاف حول حصص مياه النهر إلى الجانب العربي العربي أي إلى سوريا والاردن كما حصل بالنسبة للاقصى في مسألة الاشراف عليه والاختلاف الذي حصل بين الاردنيين والفلسطينيين .

ج- وقد ذكر البند (٢) من المادة الخامسة والذي ينص على انه تناقش أي مشاريع يقوم بها احد الطرفين وتؤثر على مسار النهر ونوعية تدفقه في اللجنة المشتركة للمياه على قاعدة تجنب الاضرار بما هو قائم ، ونظراً إلى ان اسرائيل قد اقامت عشرات المشاريع في الضفة الغربية من نهر الاردن خلال ٢٧ عاماً مستغلة بذلك كامل المياه ، فإن هذا الضبط يقصد به الحد في التوسع الاردني في مجال التنمية القائمة على استغلال المياه في الضفة الشرقية من النهر .

٨- وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من هذه المعاهدة والتي تبحث في قضية اللاجئين والنازحين وجدت ان هذه المادة تثير التخاوف التالية :-

١- ان هذه المادة قد جعلت مشكلة اللاجئين والنازحين مشكلة انسانية ومصدراً للمعاناة الانسانية بدون اشارة الى فعل الكيان الصهيوني والتسبب في ذلك ، بل ان هذه المادة بينت ان الطرفين سيسعيان الى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثاني وإلى تسويتها في المحافل والمناظر المناسبة وضمن اطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين المجموعة متعددة الاطراف الخاصة باللاجئين .

٢- ان هذه المادة وبالأخص الفقرة (٢ / ب ٣) تعد اول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم وهو طرح كان حتى فترة قريبة مرفوضاً على المستوى الشعبي والرسمي عربياً وفلسطينياً .

٩- وبموجب المادة (١١) من المعاهدة وتحت عنوان التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار فقد شكل هذا البند في صيغته الحالية سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية العلنية على الاقل وذلك من حيث وضوحه وضراوته ومواقفته للتوجهات الصهيونية بكتب أي اصوات معارضة والعمل على إحداث التغيير

في عقلية الانسان العربي بما يجعل هذا الكيان مجرد دولة شرق اوسطية عادية ضمن مجموعة دول المنطقة برغم ان البند اشار الى بعض المظاهر التي اعتبرت معادية كالمطبوعات الحكومية والتشريعات الخاصة الا ان عبارة الدعايات المعادية تتسع لتشمل الكتب المدرسية والمطبوعات غير الحكومية والافلام وخطب المساجد والتندوات ومقالات الصحف والمهرجانات الخطابية والمؤتمرات وكافة وسائل التعبير الملكية ، كما ان هذا البند بصياغته الحالية سيدفع بالحكومة الاردنية الى فرض مزيد من القيود على الحريات ووسائل التعبير عن الرأي على مستوى الافراد والنقابات والمنظمات والاحزاب العاملة في الاردن .

وبلاحظ تكرار مصطلحي التعصب والتمييز والذين استعملان عادة كأوصاف للخطاب الاسلامي الشعبي مما يوحي بأن التوجيه الاسلامي للجماهير في مقاومة التطبيع المستهدف في بنود هذه المادة .

١٠- وانني ومن خلال قراءتي للمستفيضة لهذه المعاهدة ادركت اهداف الكيان الصهيوني في توقيع هذه المعاهدة وهي :-

١- الدفاع الامني للكيان الصهيوني وقد تم بموجب هذه المعاهدة او سيتم .

٢- اضعاف المفاوض العربي والاستفراد به واحداً واحداً واضعاف منظمة التحرير

الفلسطينية واحياء فكرة الوطن البديل من خلال المادة رقم (٨) والتي تنص على توطين الفلسطينيين ولم تنص على مكان توطينهم .

٣- بناء الشرق الاوسط الجديد اقتصادياً وسياسياً وان تكون دولة الكيان الصهيوني هي الدولة الاقوى في جميع المجالات .

٤- الاعتراف باسرائيل كأحدى دول المنطقة كمشارك في رسم سياساتها ومستقبلها .

(١١) وبناءً على كل ذلك فاني ادرك الانكاسات الخطرة المترتبة على هذه المعاهدة واليكهم ابرز هذه الانكاسات وهي :

١) خروج الاردن وبشكل نهائي من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي ، وهذا كفيل باحداث شرخ جديد في الجدار العربي الاسلامي يمكن ان ينفذ منه الكيان الصهيوني الى المنطقة بكل سهولة مما يمكن ان يجعل بلدنا بوابة المشروع الصهيوني الكبيرة في المنطقة ، وسينعكس الخروج الاردني سلباً على المصلحة الاستراتيجية العربية بسبب ما سيتبعه ذلك من خطوات تطبيع وبناء علاقات تتعدى الحدود المعقولة الى درجة التحالف وستراجع بالتأكيد كافة المطالب العربية التي سيتمرض لها المفاوضون العرب مستقبلاً .

٢) لقد نجحت المحاولات الصهيونية في تأجيل بحث قضية النازحين واللاجئين لفترة غير

هكذا من أجل

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروهه
سواه والصلاة والسلام على سيدنا محمد
رسول الله وبعد .

اعذاراً إلى الله وتبرقة للامة وامتنالاً لأمر
الله تعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك
هم المفلحون ، وتذكيراً لاختواننا من اعضاء
مجلس النواب واعضاء الحكومة المحترمة
(فذكر إن نعتت الذكري) وامتنالاً لقوله
تعالى (وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوماً الله
مهلكهم او معذبهم عذاباً شديداً ، قالوا معذرة
الى ربكم ولعلمهم يتقون ، فلما نسوا ما ذكروا
به أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين
ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون فلما عتوا
عن ما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين ،
وإذ تأذن ربك ليعنن عليهم الى يوم القيامة من
يسومهم سوء العذاب ، إن ربك لسريع العقاب
وإنه لغفور رحيم) من سورة الاعراف نزلت
في اليهود وقوله تعالى (كلما أوقدوا نارا
للحرب اطفأها الله ويسعون في الارض فساداً
والله لا يحب المفسدين) وقوله تعالى (وقضينا
الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في
الارض مرتين ولتعلن علواً كبيراً ، فإذا جاء
وعد اولاهما بهتنا عليكم عباداً لنا أولي بأس
شديد فغاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً
ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال
وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً ، إن احسنتم
احسنتم لانفسكم وإن اسأتم فلها فأذا جاء وعد

معلومة ، وهم الذين يشكلان أكثر من نصف
تعداد الشعب الفلسطيني كما لجحت هذه
المحاولات في إضعاف البعد السياسي
والاستراتيجي لقضية اللاجئين والنازحين
وتثبيت النظرة الاسرائيلية للأمر بكونه لا
يعدو ان يكون مأساة إنسانية ليست وحدها
المسؤولة عن حلها وإنما يأتي مثل هذا الحل
ضمن الاطر الاقليمية والدولية كما نجحت
اسرائيل في رفض مبدأ التوطين ولعل هذا هو
اخطر ما ورد في المعاهدة في هذا المجال وأقصد
التوطين في فلسطين ، حيث ان مبدأ التوطين
يلغي بشكل كامل ونهائي حق العودة للاجئين
الى اراضيهم ، ويرمي الى تذيب انباء الشعب
الفلسطيني في الخارج في المجتمعات التي
يقيمون فيها مما يضعف من امكانيات الشعب
الفلسطيني البشرية والمادية والعنوية في مواجهة
التزايد السكاني اليهودي .

وختاماً من منطلق انسجامي مع عقيدتي
واتمائي لآردن الحشد والرباط وحيي للامة
العربية والاسلامية ارفض هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : عليكم السلام ،
الزميل الشيخ عبد العزيز جبر والذي يليه الزميل
عبد الرحيم عكور .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الآخرة ليسوعوا وجوهكم وليدخلوا المسجد
كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تبييراً) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (لا تزال
طائفة من امتي على الدين ظاهرين لعدوهم
قاهرين لا يضرهم من جابههم إلا ما أصابهم
من لأواء (والأواء هي الجوع او المرض) حتى
يأتيهم امر الله وهم كذلك قالوا اين هم يا
رسول الله ؟ قال بيت المقدس وأكناف بيت
المقدس وبلدنا هذا من أكناف بيت المقدس
وقوله عليه الصلاة والسلام (لا تزال عصاة
من امتي يقاتلون على ابواب دمشق وما حوله
وعلى ابواب بيت المقدس وما حوله لا يضرهم
من غلظهم ظاهرين على الحق إلى ان تقوم
الساعة) .

السيد الرئيس

ايها السادة الزملاء

تنتقل الامة في هذه الفترة الحرجة الى
مرحلة جديدة خطيرة من مراحل صراعها مع
اليهود ففي السابق تمكن اليهود من احتلال
فلسطين واجزاء من مناطق اخرى وقد حرصوا
على قطف ثمار تفوقهم العسكري على الامة
وخططوا للخطوات والمراحل اللاحقة وهم
يسيرون نحو تحقيق ما يريدون وفق خطط
مرحلية مدروسة بعناية ، هم الان مؤثرون في
دول العالم متحكمون في قرارات قادتها
موجهون لقرارات الشرعية الدولية ودول العالم
حريصة على كسب رضى اليهود وترويج

افكارهم وارائهم وتضغط هذه الدول على قادة
الامة ومسؤوليها بمختلف اساليب الترغيب
والترهيب للرضوخ للمخططات اليهودية وتنفيذ
غياتهم وتحقيق مصالحهم .

وقد خطا قادة الامة ومسؤولوها
خطوات سريعة بعيدة عن الاعتراف الرسمي
العلني بالدولة اليهودية على ارض فلسطين ،
ولكن الخطة اليهودية لا تكفي باللقاءات
السرية الرسمية بين قادة الامة وقادة اليهود بل
إن اليهود الان يطلبون لقاءات رسمية علنية
مصورة ومتلفزة وتصريحات علنية وزيارات
رسمية مكشوفة تصوير مافيه من مصافحات
ومناقشات واتسامات وضحكات حريصون
على هذا في المرحلة المتقدمة من خططهم
وتقدم هذا للامة المنكوبة والشعوب المسحوقة
والناس المحيطين المحطمين ، وذلك للمبالغة في
تئيس الامة وقتل الروح المعنوية والقضاء على
مقاومتها النفسية ومناعتها القلبية ، فعلوا هذا
وغزا قلوب الامة واساعها وابصارها طوفان
من الصور والتصريحات في اللقاءات
والزيارات وجلس حكام من هذه الامة مع
اليهود جلسات وجلسات والحيل على الجرار
وما مضى غيض من فيض ماذا يريد اليهود :
يريد اليهود الوصول الرسمي العلني الى عواصم
دول المنطقة بتبادل الاعتراف الرسمي بدولتهم
وتبادل السفراء وفتح السفارات وحركة
وفودهم ورجالهم في المدن والقرى وحرية
نشاطاتهم العلنية في البلاد ويريدون من ذلك

هكذا من الأشهر

التمكن من قوة الأمة والسيطرة على مواردها وطاقاتها وقدراتها الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والعلمية والانتاجية ، ويريدون من ذلك توجيه افكار الأمة وثقافتها وعلومها ومعارفها وتوجيه عقول وقلوب ابناءها وبناتها والتخطيط لها ، يريدون تسويق افكارهم وفلسفاتهم واذواقهم واعرافهم وثقافتهم بين ابناء وبنات الأمة لينشروا هذه البضاعة اليهودية ويعتقوها وينذوقوها ويمشوا عليها ، فيخرج هؤلاء بأسماء اسلامية والسنة عربية ولكن العقول والقلوب والافكار والآراء والتطلعات والاختيارات يهودية ، ويريدون من ذلك نشر الفساد اليهودي في كل مرافق حياة الأمة ونشر الفساد الاخلاقي والمالي والتعليمي والاجتماعي والاداري والفني والسياسي فما هم إلا مفسدون في الأرض وحشما ترى فساداً فتنش عن بروتوكولات حكماء صهيون .

ويريدون افساد كل شيء في الأمة افساد ابناءها وبناتها ، افساد اعلامها وادارتها افساد موجهها وقامتها افساد اعراضها واخلاصها افساد مدارسها وجامعاتها .

وذلك حتى تبقى هذه الأمة مستعبدة لليهود ، صريعة امامهم ، مستسلمة لهم خيراتهم ومواردها خالصة لجيوبهم وقراراتها وخيانتها طوع امهرهم .

لهذا ابها الاخوة الزملاء لرى ان

السنوات القادمة هي للهيمنة اليهودية ، والسيطرة على المنطقة ولكن ليست هيمنة يهودية أبدية ، سينجح اليهود في تنفيذ كثير مما خططوا له ولكن الى حين وسيحكم اليهود في المنطقة ولكن الى حين وسيتمتع اليهود خيرات وموارد المنطقة ولكن الى حين ان اليهود ينتظرهم مصير مفرع ونهاية فاجعة وكلما لاقى اليهود لجأحاً مجال وكلما خطا اليهود خطوة نحو الهيمنة يزداد املنا وبقيننا بقرب الخلاص ، إن اليهود الآن يسرون بخطى حثيثة سريعة نحو نهايتهم المفزعة المحتومة ، وكلما اودادوا قوة وتقدماً وتمكناً وسيطرة كلما سارعوا الخطى نحو ذلك المصير الاسوء ، نحن نعيش الانفساد الثاني لليهود ونحن نعيش العلو الكبير لليهود ونحن نعيش عصر الهيمنة اليهودية ، ونرجو ان يمد الله في اعمارنا حتى نرى ايام القصر الاسلامي لليهود والتقطيع الاسلامي لكيانهم والتتير الاسلامي لعلوها والتدمير الاسلامي لغيرهم ، إن هذا الامل الاسلامي قادم لا محالة ، وكل ما نرجوه ان يمد الله في اعمارنا لنشهد بداية ان لم نسمع بمشاهدة نهايته وثمراته .

ابها السادة الزملاء : ابداً بالموضوع وسأكون مختصراً ان شاء الله .

المادة ٢ من المعاهدة اشتملت على مجموعة من المبادئ العامة تحقق من خلال الاتفاق عليها اعتراف الطرفين بسيادة كل منهما واستقلاله السياسي وحقه في العيش

ضمن حدود آمنة ومعترف بها والتعاون المشترك لضمان أمن دائم . . الخ .

ورد في البندين ١/٢-٤/٢ الاشارة الى احترام الطرفين للسلامة من اي تهديد او اعتداء من اي طرف إقليمي في المنطقة ، وقد يفتح هذا المجال باباً للعدو الصهيوني للتدخل في العلاقات الاقليمية وخاصة العربية العربية وفي نفس الوقت ربما يضطر الأردن الى الوقوف ضد اي جهة يعتبرها الكيان الصهيوني مصدرراً للاخلال بسلامته الاقليمية .

اما المادة ٣ فقد حرمت الأردن من الحقوق السيادية التالية .

(١) حق وضع قيود او استيفاء رسوم من ملاك الأرض او مستعمليها او ضيوفهم او مستخدميهم .

(٢) حق تطبيق الأرض والانشطة .

(٣) حق فرض ضرائب أو رسوم على الأرض أو الانشطة .

(٤) حق تطبيق القوانين الاردنية الجنائية على الانشطة في المنطقتين والمحصورة بأشخاص من التابعة الاسرائيلية .

(٥) حق اتخاذ اي اجراء يؤثر على انتاج آبار المياه الجوفية في وادي عربة الواقعة تحت السيادة الاردنية .

كما اعطت المعاهدة لاسرائيل الحقوق السيادية التالية على الاراضي الاردنية

المذكورة .

١- حق دخول رجال الشرطة الاسرائيليين بلباسهم الرسمي الى المنطقتين لغرض التحقيق في الجرائم او معالجة الحوادث الاخرى المتعلقة حصراً بالملك او المستغلين للأرض او ضيوفهم او مستخدميهم .

٢- حق تطبيق القوانين الاسرائيلية على الاسرائيليين وانشطتهم في المنطقتين وجواز اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق هذه القوانين .

٣- حق الاستمرار في استعمال آبار المياه الجوفية في وادي عربة الواقعة تحت السيادة الاردنية واستبدال التالف منها .

ابها السادة إن سيادة الأردن على المنطقتين المذكورتين منقوضة لانها أ- ليست قطعية كون المعاهدة تضع حدوداً لسلطة الأردن في سن القوانين وتطبيقها ب- ليست عمومية باعتبار ان اصحاب التابعة الاسرائيلية في المنطقتين لا يخضعون للقوانين الاردنية .

ج- كما انها قابلة للتجزئة نظراً لوجود حقوق سيادية لدولة اخرى وهي اسرائيل .

وبالرجوع الى مفهوم السيادة فإن بنود المعاهدة تتناقض مع سلطة الأردن كمركز وحيد لاصدار القوانين والتشريعات وكجهة وحيدة مخولة بحفظ الامن والنظام ومحتكرة وحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القوانين ويرجع هذا التناقض الى كون دولة

اخرى وهي اسرائيل مشاركة للاردن في اصدار القوانين وهي المخولة بحفظ الامن والنظام ومحتكرة لوسائل القوة ولحق استخدامها تطبيق القانون ويمكن الخلوص الى ان السيادة الاردنية على المنطقتين المذكورتين وعلى آبار المياه الجوفية في وادي عربة هي سيادة شكلية ومنقوصة الى حد كبير ويخشى أن يكون هذا المبدأ نموذجاً قد يتكرر على شكل استعمار الكيان الصهيوني لمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة في مباحثات الوضع النهائي لهما إضافة الى مرتفعات الجولان السورية والشريط الجنوبي المحتل جنوب لبنان .

المادة ٤ : وهكذا يتضح من الضمانات الاردنية ان الجانب الاردني يتحمل العبء الامني الاكبر من وجهة النظر الصهيونية ، لقد جاءت المادة الرابعة من المعاهدة بتفاصيل دقيقة تخدم كافة المتطلبات اللازمة للامن الاسرائيلي وتتسع لتشمل كل المنظمات او الاحزاب او الحركات المعادية للكيان الصهيوني على الاراضي الاردنية ، وقد استعملت بنود هذه المادة مصطلح الارهاب وهو مصطلح غربي صهيوني دون تحديد مدلولاته ليشمل كل الجهات التي لا تتماشى مع متطلبات الامن وشرعية الوجود للكيان الصهيوني ولما كان الاردن ملتزماً لمنع ومحاربة هذه الاطراف ضمن تعاونه مع الكيان الصهيوني .

- وهنا انصت الجميع لسماع اذان المشاء

معالي رئيس المجلس : السيد عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر : اختصر المادة (٤) وانتقل الى المادة (٨) الى غير رجعة وذلك باعتراف اسرائيل بالكيان السياسي للاردن فإني اعتبر ان عدم اصرار الحكومة على حق المواطنين الاردنيين من اصل فلسطيني وعدم اصرارها على ضرورة التمسك بقرار مجلس الامن رقم ١٩٤ الذي ينص على عودة هؤلاء المواطنين الى وطنهم الاصلي في فلسطين تكون الحكومة قد اسهمت في احياء نظرية العدو في الوطن البديل لانها وافقت على توطین هؤلاء المهجرين في الاراضي العربية .

وكذلك فإني ارى ويرى معي نسبة كبيرة من هؤلاء المواطنين ان الحكومة المفاوضة قد تنازلت عن حق ٢٠٪ تقريباً من مواطنيها في وطنهم والعودة اليه وهذا ما كانت تهدف اليه دولة العدو الصهيوني وتتمناه .

واذا كانت المنظمة قد أجلت البحث في هذا الموضوع فأنا لا أتحدث الا من منطلق اني مواطن اردني يهمني امر هذا الوطن وهذا البلد في الدرجة الاولى ، ومن حقني ان اطالب الحكومة باسمي وباسم الناجحين في دائرتي التي امثلها بتبني هذا المطلب والذي هو حق مشروع لهؤلاء المواطنين اقر به مجلس الامن رقم ١٩٤ وطالبت به الامة على مدى اربعين سنة وأود هنا ان اؤكد على العودة كحق

مشروع لكل لاجيء او نازح وارفض ان يكون التعويض بديلاً او ثمناً او تعويضاً عن الارض التي هي وقف اسلامي غير قابل للبيع والشراء .

المادة ٨ اللاجئون والنازحون .

اعتبرت المادة ٨ من المعاهدة ان مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة ومصدر للمعاناة الانسانية بدون اشارة الى الابعاد السياسية لها وان الطرفين سيسعيان الى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي وإلى تسويتها في المحافل الدولية والمناهر المناسبة وضمن اطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين والمجموعة متعددة الاطراف الخاصة باللاجئين وفي هذا السياق يمكن ملاحظة ما يلي :-

١- إن النص الموجود والمصطلحات المستعملة تستند بشكل واضح الى قرار ٢٤٢ الذي اعتبر المشكلة ذات ابعاد انسانية بعيداً عن مسبباتها السياسية تاريخياً .

٢- ان الكيان الصهيوني هو مجرد طرف في حل هذه المشكلة الانسانية وبالتالي تم تبرئة ساحته من التسبب فيها عبر عدوانه على الشعب الفلسطيني .

٣- لقد أجلت للماهدة أي بحث جاد يخص انتهاء موضوع اللاجئين والنازحين رغم انه كان بنذاً رئيسياً في الاجندة الاردنية للمفاوضات وبالتالي جاءت متسقة مع بنود اتفاقيات اوسلو الذي سلك نفس المسار ، ولما

كانت معاناة المهجرين من ابناء الشعب الفلسطيني من اخطر القضايا السياسية المطروحة حيث انها تعني حق العودة وتقرير المصير لهم فإن ركناً أساسياً من اركان القضية الفلسطينية قد تعرض لاضرار كبيرة عبر تأجيل بحثه وهو التأجيل الذي يتيح للعدو الصهيوني طرح وتسويق وتنفيذ مشاريع التوطین التي طالما طالب بها .

ويحق لي ان اتساءل ويتساءل معي على الاقل مليونان من المواطنين الاردنيين لماذا سكنت المعاهدة عن قرار مجلس الامن رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة لمن يريد او التعويض لمن لا يريد العودة ، وتعد الفقرة ٨ / ٢ ب / ٣ وتعد أول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطین الفلسطينيين خارج ارضهم وهو طرح كان الى عهد قريب مرفوضاً على المستوى الرسمي والشعبي .

واذا كانت الحكومة تظن ان هذه المعاهدة قد أبعدت شبح الوطن البديل .

ايها الاخوة الزملاء

في النهاية المادة (١١)

تعهد الطرفان في هذه المادة الامتناع عن القيام ببيت الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية والادارية لمنع انتشارها من قبل أي تنظيم او فرد في المنطقة التابعة لأي منهما كما

تعهد بإزالة كل مظاهر العداوة من نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما ومن كافة المطبوعات الحكومية وبشكل هذا البند في صيغته الحالية ، سابقة في تاريخ المعاهدات العربية الاسرائيلية العلنية على الاقل ، وذلك من حيث وضوحه وصراحته وموافقته للتوجهات الصهيونية بكتب اية اصوات معارضة والعمل لاحداث تغيير في عقلية الانسان العربي بما يجعل هذا الكيان مجرد دولة شرق اوسطية عادية ضمن مجموعة دول المنطقة رغم ان البند اشار الى بعض المظاهر التي اعتبرت معادية كالمطبوعات الحكومية .

انا سألت معالي الدكتور جواد النعاني بهذا الموضوع والحقيقة حينها قال انا لا استطيع ان اجيب اكثر من هذا واركب الامر لدولة الرئيس ولذلك انا لم اخذ جواباً على هذا الموضوع لان هذا يتعارض مع القرآن ، لان القرآن يقول (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود) كيف يمكن ان تنهي هذه الحالة ؟ هذه الحالات الحقيقة يعني لا يمكن الوصول اليها .

ايها الاخوة انا اختصرت الكلمة امتثالاً لأوامر الرئاسة الجليلة لكنني اريد ان اقول ان الاردن وطن للجميع وارجو ان لا يتنازع فيه على الطفل اثنان حتى لا يخلع ذراعه ، نحن كلنا ابناء لهذا الطفل واهل لهذا الطفل ، ولذلك علينا ان نضع جميعاً خطة واحدة لا نقاد هذا البلد ، ويكون هذا الوطن ان شاء

الله وطن الخير ووطن المحبة ووطن المودة وشكراً .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزميل الاستاذ عبد الرحيم عكور ثم الذي يليه الزميل محمد الحنيطي .

السيد عبد الرحيم عكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس هذه الكلمة بأسمي وأسم النائب طلال عبيدات .

الحمد لله الذي لا يحمده على مكروه سواه ، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه الى ان نلقاه وبعد ،

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء . . .

الف اليوم بينكم لالتحدث اليكم حول قضية معروضة ومعاهدة منقوضة والطلق في كلمتي من منطلقين اساسيين : الاول ديني مبداي ، حيث نصت المعاهدة على انتهاء حالة الحرب مع اليهود ، وهذا يتناقض مبدائياً مع نص كتاب الله تبارك وتعالى الذي اشار الى ان اليهود لا يملكون ان يبنوا العدا في قول الله تبارك وتعالى : (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ولا يزلون يقاتلونكم حتى يخرجوكم من دياركم ان استطاعوا . .) والثاني وطني اعلن من جلاله حيي لهذا

الوطن وحرصني على كرامته وعدم المساس بسيادته وحقوقه فوق كامل ارضه ومياهه من اجل مستقبل كريم ابنائه الاعزاء ورجاله الاشداء ، واستند في ذلك الى نص دستوري وفق المادة الاولى التي تنص بكل صراحة على ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه .

وهذا النص الدستوري كان بعد ال (٥٥) اي قبل سقوط الضفة الغربية .

معالي الرئيس .. الاخوة الزملاء . .

لتجتمع اليوم لنناقش قضية من أخطر القضايا التي طرحت في تاريخ هذا البلد ، وتشكل منعطفاً كبيراً وحاسماً في مسيرة شعبنا وبلدنا وأمتنا .

إن تأثير المعاهدة التي وقعت الحكومة مع أعداء الله ومغتصبي الارض والمقدسات والحقوق مشترك اثارها السلبية العميقة على مستقبل الاجيال من بعدنا ، بما يهدد وجود هذا البلد وأمنه واستقراره ودوره في الصراع .

معالي الرئيس . . حضرات النواب المحترمين

لقد قال رئيس وزراء العدو الأسبق بن غوريون صريحة : ان اسرائيل ستفرض ارادتها على العالم العربي بأسره : بالدهابة والجرار الزراعي .. لقد وجد الصهاينة أن قضيتهم

يمكن ان تحقق بالاختراق الفكري والثقافي والاقتصادي للمنطقة العربية وكان لهم ما ارادوا من خلال هذه المعاهدة مما عجزت جيوشهم عن تحقيقه ، ورأوا ان الفرصة مواتية في ظل حالة التشرذم والتمزق العربي الكبير لتحقيق احلام اسرائيل الكبرى بالهيمنة على المنطقة بأكملها ونهب خيراتها وثرواتها ، ولقد شكلت المعاهدة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم حلمهم الذي طالما انتظروه ، وهو ان يكون الاردن بوابة ينفلتون منها الى العالم العربي والإسلامي لتحقيق اطماعهم واحلامهم .

وهنا يحق لنا ان تساءل : كيف تقبل الحكومة في هذا البلد مثل هذا المشروع الصهيوني ما هي حجمها ؟ وما مكاسبها من هذه المعاهدة ؟ ونظراً لضيق الوقت الذي لا يسمح لمناقشة كامل بنود الاتفاقية فأنني اكتفي بما يلي :

تقول الحكومة إن الاردن قد استرجع عبر هذه المعاهدة سيادته على جميع الأراضي الاردنية المحتلة . ولكن قراءة فاحصة للمعاهدة تقول غير ذلك . لقد أفرغ واضعوا المعاهدة مفهوم السيادة من محتواه ظناً منهم أن ذلك سينطلي على المخلصين من ابناء هذا البلد إن مفهوم السيادة في القانون الدولي يعني في أبسط معانيه السيطرة الكاملة على الارض ومن عليها من البشر ومن ثروات الظاهرة والباطنة على حد سواء ، فإن هذا المفهوم مما احترت

عليه بنود المعاهدة في المادة (٣ / ٨) وملحقها (أ / ب) والذي يقول ان هذه المعاهدة ستعلق هذه الفقرة بالأوضاع الخاصة في منطقة الباقورة التي ورد اسمها بالعبرية (نهاري) ولا ندري طبعاً كيف جاء هذا الاسم للباقورة ، وإذا استمرنا للملاحق (٢ / ب) الذي ينص على تطبيق نظام خاص على هذه المنطقة نلاحظ ان السيادة الاردنية غير مطبقة على هذه المنطقة الا بالنص الوارد في المعاهدة اما فعلياً فهي تحت السيادة الاسرائيلية فالتصرفون بالارض وكل من يرغب في الدخول الى الارض او الخروج منها من اليهودي في اي وقت شاءوا بدون اي قيود او شروط مثلهم مثل اي اردني يمكن ان يدخل الى ارضه يمارس حقه في ارضه ووطنه واكثر من ذلك فان الاردن مسؤول وهنا ماشاء الله اضافوا حماية جديدة ، فان الاردن مسؤول عن حماية اليهود فوق هذا الارض ، وانني اتساءل بعد ذلك اين هي السيادة الاردنية على هذه المنطقة .

ان هذه المعاهدة تمنع اي ايلاء يلحق بأي اسرائيلي موجود فيها وبالموافقة التامة على تطبيق القوانين الاسرائيلية على سكانها .

والموافقة على عدم تطبيق القوانين الاردنية على السكان فبالله عليكم هل بقي بعد ذلك سيادة الأردن على هذه الارض الاردنية الطاهرة غير السيادة الاسمية ، وقد تكرر ذلك في البند ٣ / ٩ والملحق ١ / ج الخاص بمنطقة تشوفاز ، ان هذه البنود تشكل

سابقة في تاريخ المعاهدات العربية - الاسرائيلية على الاقل حيث تضمنت حق استعمال وامتلاك اراض عربية للكيان الصهيوني ولمدة طويلة تصل الى ٢٥ سنة تتجدد تلقائياً لتصل الى (٥٠) عاماً ولاجبال بعد (٢٥٠) عاماً ستقطف ثمار جهود هذه الحكومة المباركة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين

لقد تجاهلت المعاهدة حقوق الاردن الكاملة في المياه ، وأكدت حق اسرائيل فيما تسلبه منها . حيث لم تنظر الى تحديد حصص اسرائيل في مياه نهر الاردن وأريد من الحكومة جواباً على هذه النقطة حيث لم تنظر المعاهدة الى تحديد حصص اسرائيل في مياه نهر الاردن وإنما تحدت عما سيحصل عليه الاردن من هذه المياه فقط وبدون تفصيل .

وتبلغ نسبة استهلاك اسرائيل الفعلية من نهر الاردن ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وفي الوقت الذي تخلت فيه اسرائيل عن ٣٠ مليون متر مكعب . في عملية استبدال ل ٢٠ مليون م^٣ سنوياً من نهر اليرموك من حصص الاردن و ١٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه المعدنية من مياه الحمة بحمة الاردن من هنا الى (١٠) سنوات سوف لن تستطيع ان تستغل اراضي الحمة فأعطوها هذه الحصص لليهود وتزداد خطورة الامر اذا ما علمنا ان معظم السحب الاسرائيلي يتم من اعالي نهر الاردن من منطقة البيع حيث تكون المياه في احسن حالتها للزراعة وللاستعمال البشري أما

حقنا فيحذر بعد ان يتكاثر الطمي ويصبح محاولة تحليته مكلفاً ولم تنظر المعاهدة هنا الى امكانية بحث الامر مستقبلاً ورغم ان مشروع جونستون لم يعط لاسرائيل سوى ٣٧٥ مليون م^٣ من مياه نهر الاردن .

لقد أعطت المعاهدة الحق لاسرائيل باستغلال ٤٥ مليون م^٣ سنوياً من مياه نهر اليرموك على ان يعطى الاردن ما تبقى من كمية تدفق مياه النهر دون الاشارة الى الشريك الثالث في النهر وهو سوريا .

ومن خلال تحديد حصص اسرائيل وترك حصص الاردن وسوريا غير محددة فإن المعاهدة فتحت الباب امام احتمال نشوء نزاع سوري اردني على حصص الطرفين في مياه نهر اليرموك على غرار النزاع الذي خلفته المعاهدة بين الاردن والسلطة الفلسطينية على أحقية الاشراف على الاماكن المقدسة في القدس .

وهكذا يتم نقل النزاعات من المحور العربي الاسرائيلي الى المحور العربي العربي .

ان التوجهات التي تبنتها المعاهدة حيال موضوع المياه كانت دوافعها اسرائيلية في الاغلب ، ولم تتمكن من إعادة الحق الاردني المقتصب اسرائيلياً من النهرين إضافة الى الرضا الاردني باستمرار استغلال اسرائيل لمعظم المياه الجوفية في وادي عربة رغم وقوعها في الأراضي الاردنية وفق للمعاهدة ذاتها .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين

لني أخشى ان تكون خدعة انتهاء

مشروع الوطن البديل قد انطلقت على الحكومة المؤقتة ، وإن كان الامر كذلك ، فمن المؤكد ان الحكومة لا تدرك تمام الادراك أبعاد هذا المشروع وبرامجه المختلفة والمراحل التي قطعها . وفي هذا المجال ، أود أن أنه الى الحقائق التالية :

١- إن الكيان الصهيوني يعاني من مشكلة ديمغرافية حادة تؤثر على تركيبته وطبيعته كدولة دينية عنصرية ، وتتمثل في وجود قرابة ٣ ملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني المسلم المجاهد على الارض الفلسطينية .

ويدرك قادة الحكم الاسرائيلي ان كيانهم لن يكتب له الاستقرار ولن يستأثر بخيرات الارض وثرواتها إلا إذا تم التخلص من هذا الخطر السكاني الداهم .

٢- إن فكرة الوطن البديل هي مشروع مشترك متفق عليه بين حزبي العمل والليكود ، ولكن الخلاف بينهما يكمن في كيفية تنفيذ هذا المشروع وكم اتقى على احزابنا ان تستفيد من مواقف التناقض المنسجم في نفس الوقت بين احزاب المعارضة والموافقة في الكيان اليهودي قمي حين يرى الليكود ضرورة الترحيل القسري للسكان من ضفة النهر الغربية الى ضفته الشرقية بحيث يصبح الاردن وطناً للفلسطينيين فإن حزب العمل الذي فرضته الحكومة يرى أن يكون الترحيل طوعاً وظهراً عبر خلق الظروف المواتية له ، ويرى الحزب ان توقيع معاهدة سلام مع الاردن

هكذا من المأهول

كلنا من الشعب

وتحسين الظروف الاقتصادية بشكل مؤقت فيه كقيل بدفع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للهجرة الطوعية إلى الأردن والعمل فيه بسبب الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشونها ، الأمر الذي سيؤدي لإفراغ الأرض الفلسطينية من سكانها على حساب الأردن .

إن التمتع في البند ٢ / ج من المادة (٨) في المعاهدة يجد ما اشارة إلى التزام الجانبين بعدم حدوث تهجير قسري للسكان ، بينما لم يرد ما يمنع التهجير الطوعي الذي تحدثت عنه المادة . وفي هذا السياق يمكن فهم برنامج حزب العمل الداعي لإقامة روابط خاصة كونفدرالية بين الضفة الغربية والأردن وهذا ما يسعى اليه حزب العمل الحاكم الذي قام بتوقيع المعاهدة إن مشروع الوطن البديل أياها السادة ما زال قائماً ، ولا أبالغ إذا قلت إن المعاهدة قد وضعت حجر الأساس لتنفيذ هذا المشروع .

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

إن الفقرة (٨/٢ ج) من المعاهدة تعد أول نص صريح في تاريخ المعاهدات العربية - الاسرائيلية يدعو بشكل واضح الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم ، وهو طرح كان حتى وقت قريب مرفوضاً على المستوى العربي الرسمي والشعبي كونه يتناقض مع حق العودة وتقرير المصير للاجئين والنازحين .

إن المطلع على بنود هذه المعاهدة سيصاب بخيبة أمل من جراء هذا التطبيق الشامل في العلاقات مع طرف كان وما زال وسيبقى عدواً غاصباً محتلاً لأراضيها وسافكاً لدماء ابنائها .

إن بنود المعاهدة لم تترك شاردة ولا واردة تخطر ببال إنسان إلا وربطت فيها مصير هذا البلد الصابر بالكيان الصهيوني .

إن الأمر لم يعد مجرد تطبيق علاقات بين بلدين ، بل يرقى إلى درجة الحلف الشامل الذي يهدف أن تكون المعاهدة نواة لقيام النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يهيمن فيه الصهاينة وحلفاؤهم الامريكان على مقدرات المنطقة ، ويصبح فيها أبنائنا وأحفادنا واجيالنا عبيداً في مزرعة السيد اليهودي .

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

إن هذه المعاهدة في مادتها الرابعة المتعلقة بالامن هي أخطر موضوع في هذه الاتفاقية لأنها تتضمن عزل الأردن عن محيطه العربي والاسلامي حيث تحظر على الأردن واسرائيل طبعاً غير معنية تحظر الدخول في أي تنظيم او تحالف من أي نوع كان كما تمنع القيام بأي نشاط او عمل تسيقي مع أي بلد تحت شعار التهديد العسكري لأمن اسرائيل الذي اصبحنا معنيون بالحفاظ عليه .

معالي الرئيس وحتى لا اطيل عليك اتول في الختام ايها الاخوة .

ليس عيباً ان تهزم الدول والشعوب ، فقد حدث ذلك مراراً في التاريخ ، حدث ذلك مع اليابان والمانيا وشعوب عديدة ، لكن العيب ألا نسمي الاشياء بسمياتها بل ونضيف على هزائنا بريق النصر ، واسمحوا لي أن أذكر بكلمة قالها رئيس المجلس النيابي في وطن عربي تعليقاً على ما يجري من مهازل هذه الايام حيث قال : حدث مراراً في التاريخ أن هزمت شعوب ، ولكن للمرة الاولى يحدث ان تحفل شعوب بهزيمتها .

إن هذه المعاهدة لا يرضى عنها أبناء الأردن الغيورون . . أبناء اردن الحشد والرباط .. ولسوف تتجاوزها الاجيال الصاعدة وتمضي في طريقها نحو استعادة كافة حقوقنا في الارض والمياه والمقدسات ناهيك عن العزة والكرامة والسيادة الحقيقية على مقدراتنا وثرواتنا وقرارنا السياسي .

والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الزميل محمد الحنيطي والذي يليه محمد عويضة .

السيد: محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

هذه الكلمة باسم اعضاء الكتلة النيابية المستقلة السادة منصور بن طريف عبد المجيد الاقطش ومحمد الحنيطي .

معالي الرئيس - حضرات النواب
الافاضل

بعد الاطلاع على بنود مشروع قانون معاهدة السلام والملاحق المتفق عليها مادة مادة وبعد دراسة تقرير لجنة الشؤون الخارجية دراسة وافية ارجو ان ابين ما يلي :-

١- إن هذه المعاهدة جاءت تلبية لاماني وتطلعات الشعب الاردني في سلام عادل وشامل وتطلعاً لمستقبل فيه الخير والطمأنينة والراحة والاستقرار واحلال فرص البناء والاعمار والتقدم بدلاً من وبيلات الحروب والدمار .

٢- إن المعاهدة متوازنة بالكامل إذ اعادت للأردن كامل حقوقه في الارض والمياه والامن والسيادة وحددت له حدوداً لم يكن معترفاً بها في السابق . (اكيد والتزم الحسين حفظه الله شخصياً بكل حرف وجملة وردت في هذه المعاهدة) .

٣- لم تتحقق هذه المكتسبات الا بحكمة وحكمة وشجاعة الحسين القائد وجهد ومثابرة سمو ولي عهده الامين الامير الحسن .

هكذا من المأهول

معالي الرئيس الزملاء النواب

انا ومن على هذا المنبر نتمن ونقدر جهود وكفاءة وفدنا للمفاوض الذي كان له الدور المميز في الحرص على حقوق وسيادة الاردن الغالي .

ونخص بالشكر والتقدير دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي . كما تقدم بالشكر لرئيس واعضاء لجنة الشؤون الخارجية على جهودهم المباركة .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

لقد اوصت لجنة الشؤون الخارجية في تقريرها بخصوص منطقة الباقورة (نهارم) البالغة مساحتها ٨٢٥ دونم الى الحكومة لاتخاذ كل الاجراءات من أجل استملاك الارض او السعي بسرعة ومن خلال البند ٥ من الملحق أ / ب لأقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة .

وكذلك اوصت اللجنة بشأن الاراضي في منطقة الغمر في وادي عربة بأن تأخذ الحكومة زمام المبادرة لانهاء الوضع الاستعماري فيها او مبادلتها بأرض اسرائيلية مكافئة لها .

انا نقدر وندعم توجه لجنة الشؤون الخارجية في التوصيتين أعلاه اذ بذلك يكون الأردن قد تصرف ومن خلال المعاهدة نفسها وبزودها بما يدعم مصلحته الوطنية في هاتين المنطقتين الواقعتين ضمن السيادة الاردنية وفق

بنود للمعاهدة .

ويهمنا ايضاً الإشارة الى اهمية الانتباه الى ضرورة حماية الانتاج الوطني الزراعي والصناعي عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل وكذلك ضرورة النظر باهتمام وبحذر لأحتمالات سيطرة الاستثمارات الاسرائيلية على الاستثمارات الاردنية وخاصة في حالة الاندفاع وبيع حصص في الشركات الاردنية الى القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي ، وأن تقوم الحكومة بكافة الاجراءات والتشريعات اللازمة لحماية الاستثمارات المالية من أي هيمنة اسرائيلية محتملة نظراً للقدرة الكبيرة المتيسرة للمستثمر الاسرائيلي من مصادر تمويلية كبيرة وضخمة في مختلف انحاء العالم وخاصة من الجمعيات والمؤسسات المالية اليهودية الداعمة دوماً لدولة اسرائيل .

معالي الرئيس الاخوة النواب

انا على قناعة تامة بأن موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الأهم والاكثر حساسية والذي يؤثر بشكل مباشر على المجتمع في الاردن والمجتمع في سلطة الحكم الذاتي بشكل مباشر ومن نواح متعددة ، لذلك فاننا نرى ان على الحكومة متابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الأصعدة وحتى ينال اللاجئين والنازحون حقوقهم الكاملة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية

الدولية ، ونحن بذلك ندعم وتؤيد توصية لجنة الشؤون الخارجية بهذا الشأن .

وختاماً كل المحبة ، كل التقدير والولاء لصاحب الجلالة الحسين الهاشمي ولولي عهده الامير الحسن على الجهد الكبير والعمل الدؤوب المستمر في خدمة هذا الوطن .

حفظ الله الاردن وحفظ الحسين القائد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد عريضة ، والذي يليه الزميل جميل الحشوش .

الدكتور محمد عريضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد .

قال تعالى (ان اريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب) .

معالي الرئيس السادة النواب المحترمون .

في دياجعة هذه المعاهدة النص على أنها تهدف الى تنمية علاقات صداقة وتعاون مع دولة العدو، بناء على انتهاء حالة العداء معها .

وانا اتساءل عن سبب العداء مع الكيان الصهيوني وهل زال هذا السبب ، أن عداءنا للكيان اليهودي سبب عداوتهم لنا ولديننا ولبنينا ولأمتنا وسببه كذلك اغتصاب وطننا المقدس العربي الاسلامي فلسطين العزيرة وتشريد اهلها .

وهذا كله ما يزال جاثماً على قلب امتنا فقيم انتهاء العداء ، وقيم إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع هذا العدو الغاصب .

ايها السادة المحترمون

تنص المادة الثانية ٢ / ٤ من هذه الاتفاقية على الاعتراف المتبادل وتنص المادة الثالثة على ترسيم الحدود وقد دأبت حكومتنا الموقرة على الحديث على اننا بهذا الترسيم اثبتنا حدود الاردن وانا هنا اتساءل هل الاردن هو المحتاج للاعتراف به ام الكيان الغاصب الذي ما تزال عشرات الدول لا تعترف به وتقاطعه ولولا حضورنا العربي لمؤتمر مدريد لبقى لها عزله.

ثم ان الاعتراف بهذه الحدود يستند الى ما رسمته حكومة الانتداب البريطاني ، هذا الانتداب الذي ما كان الا من اجل اقامة دولة العدو الغاصب في فلسطين فهذه الحدود غير شرعية وهي في نفس الوقت تقرر ان فلسطين المجاورة للاردن هي دولة الكيان الغاصب المعترف بها له .

هكذا من المأهول

أيها السادة :

إن المادة ٢ / ٢ تسمي الأراضي المحتلة عام ٦٧ وأنا هنا أقتبس بـ (أي أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧) وهذا النص يستثني القدس الكبرى التي تساوي ١٤٪ من أرض فلسطين حيث ضمها الكيان الصهيوني إليه ولا يعترف بأنها تحت سيطرة الحكم العسكري ، وهذا النص كذلك لا يشمل مناطق المستوطنات التي تشمل على ما يزيد على ٨٪ من أراضي فلسطين وهنا فأنني اسجل تحفظي على هذا النص مع تحفظي على كل هذه المعاهدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

إن المادة ٣ / ٨ / ٩ والملحق أ / فقرة ب ، ج تسمح للمستوطنين اليهود بالبقاء في المزارع والمستوطنات التي أقاموها على الأراضي الأردنية لمدة خمسة وعشرين عاماً تجدد تلقائياً ، وهذا يتناقض مع السيادة ونخشي أن يكون طليعة للاستيطان في الأردن تماماً كما فعلوا أول أمرهم في فلسطين .

ونص الملحق أ / ب / ٤ / ج على عدم تطبيق القوانين الجنائية الأردنية عليهم مما يجعلهم بالتالي مركزاً للجريمة وفترة للزيلة لا تملك لحاسبتهم كما أن هذا الملحق ينص على عدم إخضاعهم إلى أية رسوم أو جمارك مما تفرطته الحكومة الأردنية على مواطنيها فهم متعجون زراعيون وصناعيون إلا رسوم ولا

ضرائب فسيمثلون ثغرة اقتصادية أيضاً .

أيها السادة :

أما المادة الرابعة والتي نتحدث عن الأمن فإنها تفصل الأردن عن محيطه العربي وعمقه العربي والإسلامي إذ تشترط عدم الدخول أو إقامة أو عمل أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف أو قوة عسكرية يمكن أن تهدد دولة الكيان الصهيوني الغاصب .

كما أن هذه المادة في الفقرة ٥ / أ ، ب ، ج تكلف الأردن بحماية أمن دولة الكيان الصهيوني من أي تنظيمات أو بنى أساسية يمكن أن تهدد الطرف الآخر وهذه النصوص عامة واسعة يمكن أن تشمل كل من يتحدث عن فلسطين أو عن الإسلام بحجة أن هذا يمثل بنى أساسية لتنظيمات في الأرض المحتلة تهدد الكيان الغاصب .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

أما ما يتعلق بحقوقنا في المياه فإن المادة السادسة والملحق رقم ٢ وما اعلنته الحكومة في أكثر من مناسبة بأننا استعدنا كل قطرة من مياهنا فأين مايلي :

أ- لقد اغتصب اليهود مياهنا عبر عقود ولم يدفعوا لنا مقابل ذلك شيئاً .

ب- أن مشروع ايل جونسون أقر للأردن بحقوق أكثر بكثير مما اخترناه بهذه

المعاهدة ومع ذلك نقول إننا استعدنا كل قطرة من مياهنا .

ج- إننا عملياً لم نأخذ إلا الوعود بمياه سنأخذها من فيضانات الأمطار وعندما نقيم سدود لذلك وأتينا ستمعاون على البحث عن مصادر للمياه دون أن يحدد الاتفاقية من أي جانب هي .

د- تنص هذه الاتفاقية على إعطاء العدو الغاصب ٢٠ م م من المياه من نهر اليرموك تأخذ بدلاً من الفيضانات الشتوية في وادي الأردن وماذا تفعل بهذه المياه في الشتاء أنخزنها ، وما الذي يمنعنا من إقامة السدود لتخزين كل فيضانات اوديتنا الشتوية أو تحسب هذه مياهنا استرجعناها وهي دوماً تسيل في الأودية .

هـ- نصت هذه الاتفاقية على تصرف العدو الصهيوني بمياهنا في وادي عربة والتي تزيد على ٢٥ م م ولها الحق في حفر المزيد من الآبار ثم إن هذه الآبار في وادي عربة تهدد حوض الدهسة أيضاً .

أما المادة السابعة فتتحدث عن التعاون الاقتصادي البيئي والاقتصادي وتنص على إزالة الحواجز لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وأن تقوم الأردن بالسعي لإلغاء المقاطعة العربية والإسلامية للكيان الصهيوني والعمل بهدي مبادئ الانسياب الاقتصادي الحر . وهذه تتضمن جملة من المخاطر على اقتصادنا الوطني

وتجعله تاهماً للاقتصاد الصهيوني بما يمتلك من حجم اقتصادي أكبر ومؤسسات أقوى ورأسمال أضخم وامتداد عالمي بما يمكن اليهود من السيطرة الاقتصادية المتاحة على كل مقدرات المنطقة .

أيها السادة :

أما المادة الثامنة من هذه الاتفاقية فتتعامل مع قضية اللاجئين والنازحين باعتبارها معاناة إنسانية سيمثل الطرفان على التخفيف منها ، كما أن هذه المعاهدة تنص على تأجيل البحث في موضوع اللاجئين والنازحين وإن مرجعية القرارات الدولية بما فيها المساعدة في توطينهم .

وفي هذا اقرار للغاصب باغتصابه وتنازل عن حق أربعة ملايين لاجيء ونازح في العودة إلى وطنهم وفي هذا تهديد للأردن بإقامة الوطن البديل لا سيما وأن المادة الثانية فقرة ٦ تنص على عدم السماح بالهجرة القسرية مما يفتح المجال للهجرة الطوعية عبر الضغط على الأهل في الوطن المحتل وممارسات اليهود في هذا الصدد غير خافية على أحد منذ أن اغتصبوا فلسطين .

أيها السادة

إن برنامج حزب الليكود الصهيوني يقوم على أساس حل القضية الفلسطينية بالهجرة القسرية الترانسفير أما خطة حزب العمل فهي تفريغ فلسطين الحبيبة من سكانها بالهجرة

هكذا من الأسفل

الطوعية ونصوص هذه الاتفاقية تخدم هذا التوجه الخطير .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان المعاهدة تنص على إقامة العلاقات الطبيعية بيننا وبين الغاصب المحتل الطامع كما تنص على شمول هذه العلاقات الطبيعية للعلاقات الاقتصادية والثقافية كما تنص على إقامة العلاقات القنصلية والدبلوماسية وتبادل السفراء خلال مدة شهر من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة .

كم كنا نتمنى ان تقوم هذه العلاقات الاقتصادية والثقافية الطبيعية مع عالمنا العربي والاسلامي .

إننا قد نفهم ان تتوقف حالة الحرب اما ان تستبدل بعلاقات على هذا المستوى فهذا مشروع وحدة مع العدو الغاصب لا اتفاقية سلام .

معالي الرئيس السادة المحترمون .

ان هذه الاتفاقية تناقض الدستور والقوانين السارية وتناقض قبل ذلك القرآن الكريم ، حيث تدعو الى التفاهم الديني والالتزام الاخلاقي والتسامح مع قلة الانبياء اعزاء الله المؤمنين على لسان الرسل وفي كتابنا العزيز الذين لا عهد لهم ولا ميثاق ، بل وتضيق هذه المعاهدة بأنهم من اهل التوحيد والرسالة والمؤمنون يشهدون انهم مشركون

مغضوب عليهم .

إن اخطر ما في هذه الاتفاقية بعد الامن والاقتصاد هو التطبيع الذي يهدف الى اقامة علاقات طبيعية مع الغزاة ويهدف الى منع اي نشاط يسيء لليهود وهذا يتناقض مع ديننا وكلام ربنا ومع تاريخنا ومع هويتنا وثقافتنا .

ماذا نقول للاجيال وعلى ماذا نشفعهم وهم نوجههم إذا كان ربنا يقول انهم اعداء تاريخنا يشهد بمداهمتهم بل هم الذين قاتلوا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يوم ان قدموا له السم وقال في مرض وفاته ما زلت اجد اثر ذلك السم .

هل نزرر التاريخ ولنغي السيرة ونحور القرآن لنترع عن اللبب الغاصب جلده وانياه وأظافره لنفتح الاجيال بأنه حمل وديع انسجاماً مع هذه المعاهدة ؟

تتكلم حكومتنا الموقرة بانها بهذه المعاهدة حافظت على الكيان الاردني وحقوقه وميابه ونحن مع الحفاظ على الاردن ومع استعادة حقوقه كاملة لكننا مع ذلك لا نقبل ان يقال ان الاخوة الفلسطينيين تولوا شأنهم بأنفسهم لأن القضية الفلسطينية هي اساس الصراع ولولاها لما كان كيان يهودي ولا مباحداث سلام .

اننا نؤمن ان قضية فلسطين عربية اسلامية ليس لأهلها فيها اكثر من غيرهم الا باختيارهم رأس الحرية في مواجهة الكيان

الصهيوني الغاصب .

لقد ارتبط الاردن بفلسطين دستورياً وتاريخياً ودمياً ونسبياً وصهيراً ولقد قال جلالة الملك في المؤتمر الوطني عام ١٩٩١ .

وانا هنا اقتبس -

الخطاب هذا عندما اعلن عن مؤتمر مدريد يقول جلالة الملك .

وقد يقول قائل آخر : ما لنا وللمؤتمر السلام ، فليس للاردن ارض محتلة سوى رقعة صغيرة ؟ والجواب على مثل هذا القول : منذ متى نستطيع ان نفصل المصير الاردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها ؟ ويقول : ومنذ متى تدار السياسة دون اعتبار للجوار الجغرافي والتشايك الديمغرافي ؟ الم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها . - انتهى الاقتباس - ؟ الرأي ١٣ / ١٠ / ١٩٩١ .

ولقد قدم الاردن من الجهاد والشهداء والتضحيات والجهود ما يجعلنا نرفض هذه الاتفاقية التي تفصل بين فلسطين والاردن وبين فلسطين وبين عمقها العربي الاسلامي وفاء للشهداء والتضحيات .

إن القضية الفلسطينية قضية دين وعقيدة ومقدسات وارض وقف اسلامي لكل المسلمين وهي مسرى نبينا صلى الله عليه وسلم وقبلتنا

الاولى قبل ان ياتي سايكس وبيكو ليقرروا فصلها عن الاردن وتجزئة المنطقة العربية والعالم الاسلامي .

من هذا المدخل في الفصل بين فلسطين وعمقها العربي الاسلامي كان الاختراق الاول لجدار العداوة للكيان الصهيوني باعلان أوسلو بعد كامب ديفيد ثم كانت هذه الاتفاقية التي انهار بعدها الجدار العربي بالكامل ليقرر اليهود الى مؤتمر الاقتصاد الدولي الذي هو الالفاء العملي للمقاطعة العربية .

لقد عجزت دولة العدو الغاصب عن اخضاع الامة بالقوة العسكرية فما هي تحقق ذلك بالسلام والاقتصاد والتطبيع كما قال بيرز في كتابه الشرق الاوسط الجديد .

وإذا كان العدو قد عجز عن اختراق العالم العربي عبر كامب ديفيد فان اعلان أوسلو القاهرة كان الجسر للعبور الى امتنا وكانت هذه المعاهدة الفاتحة للابواب على مصاريعها .

ايها الاخوة :

إن الاردن قد ذهب الى مؤتمر وفق ثوابت اعلنتها الحكومة آنذاك وبناء على كتاب تطمينات من راعي المؤتمر وعلى قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ومع اننا لسنا مع ذلك كله إلا ان هذه المعاهدة خالفت ذلك كله كذلك ، حيث اجلت كل القضايا التي نص عليها قرارا مجلس الامن فلا انسحاب من

هكذا من المرحلي

الاراضي المحتلة عام ٦٧ ولا عودة للاجئين والنازحين ولا عودة القدس ، بل اجل ذلك كله وكان بديلاً عن الامن والاقتصاد والتطبيع مع العدو الغاصب .

إن العدو الغاصب يعلن في كل محفل ان القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الموحدة ، وهذه الاتفاقية تحصر القدس في الولاية الدينية على المسجد .

ايها الاخوة اتنا نقف هذا الموقف ليس هو اية في المعارضة اتنا والله مخلصين لبلدنا نقول هذا وفاة للاجيال ووفاءً للتاريخ والتزاماً بمبادئنا وحرصاً على ان نقول الحق ومن هذه المنطلقات نحن نرفض هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل جميل الحشوش ثم يليه الزميل نادر ابو الشر .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذه الكلمة امثل منطقتي الانتخابية وامثل حزب التقدم والعدالة بصفتي عضواً به .

معالي الرئيس

انسجاماً مع موافقة شعبنا على مؤتمر مقترن وتأييده للمشيرة السلمية ، بسبب غياب ثلاثة أخرى خاصة ان الدول العربية قبلت

بقراري مجلس الامن ٢٤٢ ٣٣٨ المتضمنين الاعتراف بدولة اسرائيل واستقلالها السياسي وحققا في العيش ويحدود آمنة ، كما وافقت الدول العربية على صيغة مؤتمر مدريد واتجهت في مسارات منفردة للتفاوض المباشر مع اسرائيل .

واصدر حزبنا التقدم العدالة بيانات في مختلف المراحل التي شهدتها المسيرة السلمية مؤيدة للسلام العادل والشامل الذي يحقق الثواب الوطنية والقومية والذي يستند الى المبادئ الشرعية والدولية .

وبعد استعراض نصوص المعاهدة والتصريحات الرسمية عن المحتويات التفصيلية لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية فإن حزبنا يؤيد هذه المعاهدة ويرى فيها المصلحة الوطنية العليا ونعتقد انها حققت الثواب التالية .

١- إن معاهدة السلام المذكورة ألغت المفهوم الاسرائيلي الذي كانت تؤازرها في تنفيذه دول غربية عديدة إن الاردن هو الوطن البديل للفلسطينيين ، وان نصوص المعاهدة تلغي هذا المفهوم وتحقق للاردن سيادته الاقليمية على ارضه ومائه وشعبه .

٢- لقد وأدت هذه الاتفاقية مشروع اسرائيل الكبرى الذي تبنته الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالسعي لإنشاء اسرائيل الكبرى بحيث تشمل المنطقة الواقعة بين نهري النيل والفرات ، كما ألغت الفطرس الاسرائيلية

للمتمثلة بتصاريح زعمائها في اكثر من مناسبة بأن حدود اسرائيل تنتهي في المكان الذي تستطيع دباباتها ان تصله حيث تم تحديد حدود دولية لا تستطيع اسرائيل ان تتجاوزها كما اعتادت ان تفعل مع الدول العربية المجاورة .

٣- ان نصوص المعاهدة تحقق للمملكة الاردنية الهاشمية استعادة ارضها المحتلة وإنسحاب اسرائيل منها وذلك تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة المتمثلة باستعادة الارض مقابل السلام .

٤- استعادت المملكة الاردنية الهاشمية حقوقها الشرعية في المياه ، وفقاً للمبادئ الدولية المقبولة والمعترف بها .

٥- أتاحت هذه المعاهدة للمملكة الاردنية الهاشمية الفرصة للحفاظ على الاماكن المقدسة في القدس الشريف ، حيث أفرت حق الولاية الدينية لها على هذه الاماكن المقدسة والحفاظ عليها ، الى ان تعود السيادة الاقليمية على القدس العربية لأبناء فلسطين اصحابها الشرعيين وعندئذ تصبح الولاية الشرعية الدينية والاقليمية لهم .

٦- حددت هذه الاتفاقية حقوق اللاجئين والنازحين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة بحيث تعالج حقوقهم بمقتضى احكام القانون الدولي سواء على مستوى المفاوضات الثنائية او للمفاوضات الرباعية والتي تشمل فريق المعاهدة مصر وفلسطين ، بالإضافة الى مجموعة

التفاوض المتعددة الاطراف .

٧- نصت هذه المعاهدة على تنمية شاملة للمنطقة على الصعيد الاقتصادي مما يتيح لمستقبل اقتصادي جيد للمنطقة ويضمن لأبنائها فرص تحقيق مستوى دخل افضل وحياة فضلى . ناهيك عن الامن والطمأنينة والاستقرار التي تحقق الاستثمار المناسب .

٨- استطاع المفاوض الاردني ان يحقق هذه الانجازات كافة دون المساس بحقوق أي فريق عرب آخر او تعطيل مساره التفاوضي مع اسرائيل .

ولقد اعلن جلالة الملك الحسين المعظم ان معاهدة السلام هذه لا تعني التخلي عن دعم الاشقاء العرب في مساراتهم السلمية ، وأكد باستمرار أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع بين العرب واسرائيل ، وان الاردن سيسعى قدر إمكانياته لدعم الاخوة الفلسطينيين في سبيل استرجاع حقوقهم الشرعية كاملة وإقامة دولتهم على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس التي ينبغي ان تكون رمزاً للسلام .

من هذه المنطلقات جميعها فإننا نؤيد هذه المعاهدة ونبارك خطوات جلالة الملك الحسين المفدى على هذه الانجازات الوطنية الكبيرة التي تم تحقيقها ، كما نشكر الجهود القيمة التي قام بها سمو ولي العهد الامير الحسن المعظم ، أطال الله في عمر جلالة وولي عهده وأبدهما بنصر من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور نادر ابو الشعر ثم يليه الزميل صالح شعواطة .

الدكتور نادر ابو الشعر :

معالي الرئيس

الاخوان النواب المحترمين

لا يختلف احد منا على مصيرية وخطورة المرحلة المقبلة والكل متفق بأن الضرورة ملحة على الالتزام والعمل على تقوية وتحسين الجبهة الداخلية لمواجهة تحديات المستقبل والتي بدأت ومنذ الآن تلوح في الآفاق .

فالتحدي كبير وعلى جميع المستويات ويشمل مناحي الحياة كلها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وبما اتنا نؤمن ايماناً راسخاً بأن هذه الامة حية نبضها ملموس .

ولها من القوة والقدرة في بنيتها وتلاحمها وتاريخها وحضارتها ما يؤهلها لتجاوز تحديات المرحلة والانتقال الى المستقبل لتكون أكثر قوة وفاعلية مخلفة ورائها كل السلبات وتراكماتها التي اجهضت المشروع القومي الكبير بالتحريم والوحدة .

سيدي الرئيس

الأردنيون جميعاً بدءاً بقيادتهم التاريخية

قوميون وحدويون بالقطرة وقد قدموا وضجوا بالكثير الكثير من أجل امتهم والدفاع عن قضايها المصيرية ، وعلى شتى الصعد ولم ينظروا يوماً ما في حساب الربح والخسارة .

لقد قدم هذا البلد دائماً غيره على نفسه وتلقى ما تلقى ونال ما نال ولكنه ظل دائماً وأبداً موثقاً للحرار وملأه لطالبي الحرية وبه تجسدت معالم الديمقراطية الحقيقية .

ولكن الظروف السائدة في العالم عامة والمنطقة خاصة وحالة التشرد والفرقة بين الاشقاء وتردي مستوى التنسيق بينهم كانت جميعها عوامل ادت الى قيام الاردن للإهتمام في رعاية مصالحه العليا بالنسبة لأمنه ومستقبله لأنها في محصلته النهائية تصب في مصلحة الأمة وتعزز من مكانها .

لأنه ومن هذا المنطلق ومن مبدأ الشمولية في الحل لم يتم الاردن بالتوقيع على الاتفاقية إلا بعد أن ترسخت على ارض الواقع الكينونة الوطنية الفلسطينية .

سيدي الرئيس الاخوة الافاضل

إن استعادة الاردن لحقوقه كاملة غير منقوصة حيث تم استرجاع ما سلب من الارض وحصل على حقه في مياهه وتم ترسيخ مبدأ الأمن والاستقرار علوة على ما يصبر اليه من تأهين الرخاء والازدهار لشعبه .

لتشكل جميعها مكاسب في غاية من

الأهمية سوف تصب في محصلتها إلى تقوية بنيانه وقدرته وفاعليته على جميع الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

واننا نعلن باننا ندعم وبكل قوانا جميع المفاوضات العرب من دول الطوق باسترجاع اراضيهم المحتلة وحقوقهم المشروعة .

سيدي الرئيس

لقد قامت اللجنة المختصة والمحال اليها من مجلسكم الموقر مشروع القانون بدراسة وتمحيص بنود الاتفاقية وبحضوري لاجتماعاتها ولم تترك نصاً او بنداً إلا وأعطته حقه من النقاش والتساؤل والتمحيص وانني مع توجه اللجنة في قرارها وبكل ما جاء به من ملاحظات وتوجهات وتواصي .

حفظ الله الاردن وابقاءه عزيزاً شامخاً في ظل سيد البلاد جلالة الملك الحسين المفدى .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل صالح شعواطة ثم يليه الزميل خليل حدادين .

صالح شعواطة غير موجود ؟ الزميل خليل حدادين تفضل يلي الزميل خليل حدادين الزميلة توجان فيصل .

السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

في الوقت الذي يواصل العدو الصهيوني احتلال الارض والمقدسات ويواصل القمع والقتل في جنوب لبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة ، فلسطين التي لها في وجدان كل عربي قدسية خاصة منذ وعد بلفور مروراً بنكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٧٤ في مؤتمر الرباط والذي تخلت الامة فيه عن واجبها القومي واصبحت القضية الفلسطينية قضية قطرية وتحول الصراع العربي الاسرائيلي من صراع حضارة ووجود الى صراع حدود وعندما دخل قطار الامة النفق المظلم ثم اضيفت له عربة كاسب ديفيد عام ١٩٧٨ والذي أدى الى خروج ثقل مصر العربية عن الصف وفي عام ١٩٨٢ اضيفت عربة اجتياح جنوب لبنان واضيفت العربة الاخيرة الى القطار عندما تحالفت قوى الصهيونية العالمية والتمثلة في التحالف الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في ضرب قوة العراق ومشروعة النهضوي في عام ١٩٩١ والذي شارك فيه من ادعى العروبة والاسلام .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

لقد فشلت السياسات العربية القطرية على مدار نصف قرن في موضوع الصراع العربي الصهيوني وعندما وصلت الامة الى ما

كلنا من أجل

حضرات النواب الكرام

ومع ان الاردن قد استعاد بعض حقوقه
قطرياً نرى أن معاهدة السلام الاردنية
الاسرائيلية قد جاءت وفي ضوء المعطيات
السالفة الذكر على مايلي :

اولاً : ان المعاهدة تتعارض مع الدستور
في مادته الاولى عندما اعطى للمعاهدة صفة
الالزام في حالة تعارضها مع اي التزامات او
اتفاقات عربية وكان شعب الاردن لم يعد جزءاً
من الامة العربية .

ثانياً : لقد تجاوزت المعاهدة ثوابتنا
الدينية والتاريخية والقومية والوطنية واقرت
للكيان الصهيوني بشرعية اغتصاب فلسطين
والذي سال على ترابها دم شهداء الامة من
كل اقطارها على امتداد الصراع العربي
الصهيوني .

ثالثاً : لقد اقرت المعاهدة اعطاء الحق
لهيمنة المشروع الصهيوني عندما جعلت منه
شريكاً للاردن بكافة قراراته ومهدت له اختراق
مفردات حياتنا السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية من خلال العمل على
تطبيع علاقتنا معه في كافة مجالات الحياة
بالرغم من موروثنا القومي ومخزوننا الثقافي
والفكري الذي يتعارض مع المفاهيم والمبادئ
الصهيونية .

رابعاً : لقد اصبحت مشكلة النازحين
واللاجئين مشكلة انسانية وتصل المعاهدة على

وصلت اليه جلب قطار الامة الى مدريد عام
١٩٩١ بمسارات منفردة ينقصها ادنى درجات
التنسيق ونحن نرغب المفاوضات في واشنطن
واذ بين سميناهم للممثل الشرعي والوحيد
لشعب الفلسطيني يفاخروننا من اوسلو باعلان
المبادئ والذي تمخص عن غرة اريحا أولاً .

وتخلّى الممثل الشرعي والوحيد عن
التحرير من النهر الى البحر وبعد هذا كله وقع
الاردن معاهدة السلام مع اسرائيل وسيقع
الاخرون غداً او بعد غد واقول غداً وبعد غد .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

عجزت الصهيونية العالمية عن تحقيق
مشروعها الاستيطاني التوسعي من الفرات الى
النيل من خلال الالة العسكرية والاحتلال
المباشر .

واذ بها تنجح من خلال عقد
المفاوضات والصلح مع كل طرف عربي
على انفراد ، بحيث لجأت الى تحقيق حلمها
في الهيمنة على مقدرات الامة من خلال البوابة
الاقتصادية وعلى ابقاء الوطن العربي دويلات
متفرقة تعمل الواحدة منها ضد الاخرى بدلاً
من البحث عن مواطن الحلال وتصويبها
للوصول الى نظام عربي فيه قوة الامة
ومستنها وصولاً الى وحدتها وحررتها .

معالي الرئيس

المساعدة في توطينهم وتجاوزت المعاهدة
القرارات الدولية والذي في مطلعها حق
العودة .

خامساً : لقد ركزت المعاهدة الى ما
سيؤدي الى المشروع الشرق اوسطي والذي هو
نقيض للمشروع العربي القومي النهضوي
والذي سيؤدي الى طمس الهوية العربية بادخال
عناصر غير عربية في نسج الكيان السياسي
والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجسم الامة
العربية .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

لقد عمدت المخططات الصهيونية الى
انتزاع اعتراف العرب بحقها في اغتصاب
ارض فلسطين والعمل على جلب المستوطنين
اليهود من ارجاء العالم الى هذه الارض وتطبيع
اسرائيل الى استغلال الموارد الطبيعية والاسواق
والطاقات البشرية العربية لتصبح اسرائيل قوة
اقليمية تمتلك امكانيات الهيمنة والسيطرة
والعمل على تطويع الارادة العربية الرسمية
والشعبية للوقوف في وجه اي محاولة للنهوض
الوطني والقومي في الحاضر والمستقبل .

ان مواجهة التحدي الذي يواجهنا اليوم
في الاردن والوطن العربي كافة حري بكل
اردني وعربي ايأ كان موقعه ان يتمسك بثوابته
الوطنية والقومية ويعمل على تعزيز الفكر
القومي لبعث الامة من جديد من خلال

استخدام كافة الاساليب الديمقراطية لايامنا
المطلق بأن الامة ما زالت بخير وعافية وان
العالم بحالة متحركة والوضع العالمي الراهن
وموازين القوى بين الامة واعداًها ليست ثابته
وبناء على ما تقدم فاننا نرفض هذه الاتفاقية .

والله يحفظكم

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الزميلة
توجان فيصل والذي يليه الزميل مصطفى
شنيكات .

السيدة توجان فيصل : أولاً احب ان
اشير الى انني سجلت الاسماء كما تليت
وبسرعة ، وجرى اعادة ترتيب للدور ، ولكن
هذا لن يقلل من شأن ما سنقول فما نقوله
نعرفه عن ظهر قلب ما نقوله ونحسه في كل
لحظة .

فلن يتغير سواء كتبناه ونمقناه او ارتجلناه،
لهذا سألقي كلمتي رغم اعادة ترتيب الدور
وعدم وجود كلمة مكتوبة .

معالي رئيس المجلس : تفضلي يا ست
توجان

السيدة توجان فيصل : في اللحظة
الادبية الشهيرة الشكسبيرية يقول انطونيوس
يوم مقتل يوليوس قيصر (لست هنا لأرثي
قيصر بل لادفنه) .

وانا للاسف لست هنا لادفن هذه
الاتفاقية ولكن لأرثي حال الشعب وحال الامة

كل من ارثي

هذا الاعتداء ولكننا جميعاً كل من يملك حصانة في هذا البلد كائن من كان وبلا استثناء كل من يملك حصانة أو امتياز بحكم موقعه حصل عليها تحت مظلة هذا الدستور ، ومن يخرج غيره من مظلة الدستور فقد اخرج نفسه لانه هو الذي خرق الدستور .

اذن ساستعمل هذا الهامش من الحرية الذي يسمى حصانة والذي يتيح لي ان اكون صوت الشعب في حين تكلم أقواه الشعب بوسائل اخرى قد يصعب قليلاً ان تطولني ولا اقول انها لن تطالني ابداً فقد بلغت الامور حداً لا يصدق .

السؤال هنا هذه الاتفاقية التي صورها اعلاننا على انها تجد موافقة (١٠٠٪) وانها عرس وطني ، لماذا يجب ان نحاط بهذا العدد من الاجهزة الامنية والدبابات هل الخوف من زيادة احتفالات الناس كنت اقنى فعلاً لو كان الامر حقيقة انا لرى الاحتفالات على باب المجلس لا ان ارى الدبابات توقفنا على بعد كيلومترات عديدة من كافة الاتجاهات وتسمح بالمرور فقط لمن تريد له ان يمر طبعاً خارج الزملاء الكرام واعضاء الحكومة الكرام .

هذا هو التراجع في الحريات العامة الذي شهدناه منذ بداية المفاوضات والذي اشدت ووصل الى هذه الدرجة عند توقيع الاتفاقية والعديد من بنود الاتفاقية يظل الحامي الوحيد لها انا اعود الى حق الرأي والتعبير والتعبير

ففي ظل غياب الديمقراطية الحقة وفي ظل غياب الحريات الحقة يظل خارج عن مقدوري وعن مقدور القلة القليلة التي تستطيع ان تنفذ من مثل هذه الاجراءات الامنية ان ترفع كفها في وجه مخز الدولة ولن اقول مخز اسرائيل ولا امريكا ، فهذه المرة هذه مصيبة لا تعلق على مشجب اسرائيل ولا على مشجب امريكا .

ما قدمناه هنا لم يأتي احتلالاً عسكرياً لنا وسلباً بالقوة لحقوقنا انما جاء تسليمياً وتنازلاً لم تطمع ولم تحلم به لا اسرائيل ولا امريكا .

فما نفع القول اذن بعد ان حسمت الحكومة باستعمالها لكل سلطاتها المشروعة وغير المشروعة والتي ورثتها عن ثلاثين عاماً من الحكم العربي ، وغياب الديمقراطية حسمت النتيجة لصالحها ، فما نفع القول اذن النفع هو ان هذه لن تكون النهاية فالبلدة الطيبة تبت الشجرة وتبت غابة ايضاً اذا زرعت في التربة الطيبة ، وقرية هذا الشعب طيبة جداً ، ونحن شهود ، شهود هنا امام الشعب والامة والتاريخ والعالم بأسره فعلينا ان نقول كلمة الحق ما دامت لنا تحت هذه الاجراءات الامنية القمعية هامش من حرية يسمى حصانة وهذه الحصانة زملائي الكرام نستمدنا من الدستور ، لم يعطها لنا أحد منه كي نزرعها منا ولا يملك احد ان يعلن حقه في نزعها منا ولكنهم يستطيع ان يحال في وسائل لا تليق برجال السياسة لكن يهذي عليها لم يلبسها لبوس اجر غير

وحقوق الانسان والمواثيق الدولية وبغياها لا ضامن لهذه المواد الا ان تتقلب علينا وبال ، فأذا كان الامر كذلك الان فكيف عندما تأتي للتطبيق الفعلي ويبدأ عدونا تحصيل استحقاقاته التي اعطيناها له في هذه الاتفاقية ، كيف سيكون القمع وكيف ستكون حال الحريات العامة وحقوق الانسان في هذا البلد .

نأتي الى نص الاتفاقية يصل الامر ليس فقط الى ما هو واضح من ضرر وايذاء انما الى حد الكذب علينا صراحة لنقل مثلاً الكذب في المعلوماتية سيادتنا الكاملة على الارض التي استردناها هناك مستوطنة على ارضنا ونقول ان هنالك سيادة كاملة للمستوطنون يدخلون ويخرجون ويحضرون معهم ما شاءوا اصبحوا يملكون حرية اعطاء اذن الدخول الى ارض لنا والسيادة عليها لنا هم يقررون من يدخلها بأسم ضيوفهم ومستخدميهم نحن لا نستطيع ادخال ضيوفنا ومستخدمينا الى الاردن بهذه الحرية ولا جمارك عليهم ولا اجراءات هجرة ولا يخضعون للاجراءات الاردنية .

تقول المادة (٤) من هذا الملحق ملحق (١) (ب) تقول في الفقرة (١) ان القوانين ثلاث بنود في نفس المادة ، واحد منها يقول ان القوانين الاردنية تطبق بهذه المنطقة الثانية تقول لا تطبق القوانين الجنائية على هؤلاء للمستوطنين ، اذن اعطونا فضل ان نطبق قوانيننا على من بقي من رعايانا هنا ما اعطينا ، بينما الفقرة (ب) تأتي وتقول تطبق على

المقيمين هنا المستوطنين المالكين للارض ولا نريد ان نسأل هنا كيف امتلكوها وقوانيننا كانت تحكم بالاعدام على من يبيع ارض الوطن لليهود . نقول انه تطبق عليهم القوانين التي تطبق على الرعايا الاسرائيليين خارج حدود اسرائيل ، ماهي هذه القوانين ؟

هل هنالك قوانين في العالم تضعها دولة وتقول سأطبقها على رعاياي في دولة اخرى اهلا غير مسموح به اما قوانين الدولة المضيفة او قانون دولي عند وجود نزاعات او اتفاقيات متبادلة من مثل اتفاقيات تبادل المجرمين ، لكن اسرائيل لديها مجموعة من القوانين تطبقها على رعاياها خارج ارضها لانها محتل لارض فلسطين لأرض الضفة الغربية ولها مستوطنات لهذا وضعت قوانين للمستوطنات فالمنعنى هنا ان قوانين المستوطنات وكل حديثاً للاسف طوال هذه السنوات عن المستوطنات وخطرها الان جلبنا المستوطنة وقبلنا قوانين المستوطنة ان تطبق على ارضنا فأين السيادة ؟

في التقرير الذي وردنا من لجنة الشؤون الخارجية سؤلت الحكومة هذا السؤال ، فماذا كان الجواب ، لا هذا لا يؤثر على السيادة .

في القانون الدولي اذا ارتكب هذا اسرائيلي جرم ما وفر الى بلد ثالث تستطيع نحن ان نلاحقه كما تستطيع اسرائيل ان تلاحقه وتطالب به ، كما قال الخليفة عندما مدحه الشاعر وقال لو شئت ساقكم الي

هكذا من الأشعل

فطينا ، فأجاب الخليفة : ما زاد على ان جعلني شرطياً عنده .

وهكذا لم ترد حكومتنا على ان جعلتنا شرطة عند اسرائيل لجلب لها المجرمين الفارين كي يحاكمهم هي .

هذه المعلومات تصل الى حد الكذب علينا عندما تكتب هكذا في النص ثم تفسر هكذا الشيء الآخر في الكذب علينا اننا لم ندخل في وضع القدس كل ما يقال في الاتفاقية لنترك الى جانب موضوع القضية الدينية فسمعنا منها الحجة وغيرها الى ان مللنا ولم نفتتح لنا في وضع القدس حقيقة وما تريده اسرائيل تحويلها الى عاصمة لها . بكل اللقاءات التي شهدتها في المؤتمرات المملنة في اللقاءات الاسرائيلية الاردنية كانت اسرائيل تصر على ان تشير الى القدس على انها عاصمة كانت تقول من عمان والقدس لم تكن تقول تل ابيب ، وفي الدبلوماسية الدولية هذه مهمة جداً وفي الاتفاقيات الدولية هذه اهم لان الاشارة هنا الى عاصمتنا ومقابلها يجب ان تكون عاصمتهم كانوا يصرون على قول القدس وسكننا وهذا السكوت منكوت الضعيف كما منكوت الفتاة في المجتمعات حيث تكون مستضعفة هو سكوت الرضى كان يجب ان نرفض الا ان هذا يكشف موافقتنا الضمنية على هذا المخطط .

معالي الى الكلب علينا حتى بالارقام

عندما قالوا استرددنا كل حقوقنا في المياه وجاءت التقارير وشارت لكي تبرر ما هي حقوقنا في المياه اننا استرددنا ما اعطاه لنا مشروع جونستون ووضعت المحصلة ان ما اخذناه هو ما اعطاه لنا المشروع ويقارب ٤٧٧ مليون م^٣ ، مشروع جونستون اعطانا ٦٠٦ مليون م^٣ وهو ٥٠٪ من المياه ومشروع الجامعة العربية في ذلك الوقت اعطانا اكثر لم يرضى بهذا لنا واعطانا ٧٢٧ر٨٠ اي ٦٠٪ من مجموع المياه وهكذا نحصل على الاكثر اذا لم تقطع صلتنا العربية وامتدادنا العربي ، هنا نخسر عندما تقطع ، نحن وجدنا هنا واي مبرر لكياننا هو ان نكون امتداد ونواه للامتداد القومي العربي ولا نصبح كيان صغير ، والامة كما ترى نفسها تصبح اذا قبلنا ان نرى انفسنا صغاراً سنصغر عندما كنا نرى انفسنا كباراً كنا قلب القومية العربية الان ستحول الى محمية والى حكم ذاتي تحت اسرائيل لاننا بلدنا نقول هنا حدودنا وهذا حجمنا ولسنا الا اقليم صغير في المنطقة هذا القطع للبلد العربي لمصلحة من اهم ما يميز هذه المعاهدة ليس فقط لمعاهدات المنطقة بل لمعاهدات التاريخ حجم الحب والتسامح والاندفاع او هذا القدر من الحب طبق على دولة عربية اخرى ستقولون هنالك خلافات اية خلافات بيننا وبين السوري او العراقي او الفلسطيني او حتى السعودي والكويتي تصل الى حد خلافاتنا مع اسرائيل التي احلت وقتلت ولا تزال تقتل ابنائنا اية خلافات ، والاذى من الاخ يسامح به لكن

الاذى من الغريب امر اخر ليس حقاً فحسب بل ان التسامح به عار فلا تدخل بتد التسامح هنا التسامح هو مع الاخوة فقط .

كنت اتمنى لو ان مثل هذه الاتفاقية تعقد مع دولة عربية مجاورة ولو انكم عقدتموها مع دولة عربية مجاورة سأوافق لكم حتى على عقدنا مع اسرائيل ولكن ابدأوا بالاخ واقترحوا لها احضانكم قبل ان تفتحوها للعدو .

للأسف الشديد تفتتح حدودنا مع اسرائيل وتم الاتجار وتم الحاقنا باقتصادها وتمت السياحة وتم ممارسة كل مالم يوافق عليه بعد مجلس الشعب لمثل هذا الاندفاع تفتتح الحدود والمقاطعة المفروض انها لا تزال قائمة لاسرائيل وهي مقاطعة عربية ولم تبني على فراغ والا معنى هذا كل ما كنتم تقولوه لنا وكلكم حكومات متعاقبة كنتم في السلطة منذ سنوات كان كذباً لأنكم كنتم تقولون غير هذا وان للمقاطعة مبررة وان اسرائيل عدونا ، هذه المقاطعة رفعتوها والحدود رفعت ومع ذلك الحدود مع العراق مقفلة انا اطالب الحكومة واطالب زملائي الان عملاً فقط باخلاقيات الامة العربية بأن تفتح حدودنا مع اخواننا العراقيين ولا تقولوا لي هذا غير ممكن .

هناك قرارات دولية ، تركيا حدودها مفتوحة كي تتمش اقتصادها ونحن نقول ان هذا ممنوع دولياً نريد ان نفتتح انفسنا على اخوتنا أولاً وان نطالب رفع الحصار على اخوتنا قبل ان نطالب برفع المقاطعة عن الاسرائيليين

وما لم نفعل هذا نكون قد خنا الامة العربية ، الان من يحاصر اخاه ويصادق عدوه لا يمكن ان يوصف تصرفه هذا الا انه خيانة ، نفتتح الحدود على العراق واطلب رفع الحصار عن العراق ثم ابدأوا بمفاوضة بقية الاعداء والا للأسف لن نستطيع ان نغير ما يقتنع به الناس قد نجبرهم على اخفاء ما يعتقدونه قد نرهيبهم يوماً او يومين لكن العالم لا ترهبه دبابتنا هذه ومدرعاتنا لو انها ترهب لما وقعت هذا الاتفاق ، لكنها ترهب الناس هنا فقط ، والعالم يأثنا ويومياً نرى ، وانا استقبل يوماً من السياسيين ورجال الصحافة العالمين العديد وكلهم يقولون لنا هذه الحقائق ويسيموننا بهذه السمات لأنهم لا يخشون قولها فأعتقد ان لنا ان لا نخدع انفسنا وان نتصرف بحدود ما نعتقد لا في حدود ما نظن اننا نستطيع ان نكذب به على جمهور مقموع فقط وليس مستخف بعقله .

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات ، ثم الذي يليه الزميل سالم الزوايدة .

الدكتور مصطفى شنيكات : زملائي الافاضل بداية الحقيقة مع احترامي للرئاسة الجليلة احتج عليها كثيراً في قضية الدور وانها مع احترامي لها ما زالت تكيل بمكيالين وهذا ليس في مصلحتها ولا اثمنا لها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور اسحق لي كلمة لأن هذه القضية

هكذا من المأهول

سيدي الرئيس

زملائي الافاضل

ان هذه المعاهدة تأتي بعد ثلاثة اعوام من المفاوضات بين العرب واسرائيل والتي بدأت في مدريد هادفة الى انتهاء الصراع العربي الاسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ، الا أن النتيجة التي امامنا تشكل برأيي خروجاً عن صيغة مدريد والاسس التي بنيت عليها ، لأن نهج التحالف الأمريكي الاسرائيلي استطاع تمزيق وحدة الصف العربي واقتد المفاوضات العربي اهم عناصر قوته وهي التنسيق العربي والتمرس والنيات خلف قرارات الشرعية الدولية ، مما ادى بالاستقرار وبكل طرف على جذة واقاعه في منح الاتفاقيات المنفردة المجحفة بالحقوق الوطنية والقومية معاً .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل

لقد تضمن مسار المفاوضات الاردنية الكثر من الاخطاء والثغرات غير مبررة وغير مفهومة أهمها :

أولاً : قبول المفاوضات الاردني بالمشاركة بالمفاوضات المتعددة قبل الدخول بالمفاوضات الثنائية الى اتفاقيات محددة تتضمن تسليم اسرائيل بالحدود السيادية والقانونية للاردن والتي وردت في جدول الاعمال الثاني الذي تمت الموافقة عليه بين الطرفين الاردني والاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ والذي اكذ على ثلاث قضايا رئيسية هي الارض

تكررت من الزميلة توجان ومنك ليس لدي سوى نسخة واحدة من الاسماء وهذه النسخة هي تماماً كما تليت في بداية حديثي وهي النسخة الوحيدة التي قيدت بها الاسماء ولم يجري عليها اي تعديل ويثبت ذلك بحكم وجودك في موقع واحد مع الزميلة كانت قد أخذت الاسماء منفرد كل بالتتابع مع الزملاء الموجودين .

انما لم يكن هناك فرد لمن سيتحدث هذا اليوم ونهار غد ، فأرجو تفضل الدكتور الفاضل .

الدكتور مصطفى شنيكات : معالي الرئيس الزملاء الافاضل .

السلام عليكم ورحمة الله

مبدئياً أعلن موقفني بأنني مع السلام ولكن اي سلام ؟ السلام العادل والمشرق الذي يحق للحقوق المشروعة ويلبي رغبات الحد الأدنى من الثوابت الوطنية كما اقبل بالسلام الذي يبنى على قرارات الشرعية الدولية ، التي طالما أكدنا عليها في هذا البلد جميعاً كما والتي اقر بالتوازنات الدولية بحقائق الواقع .

واليوم نناقش معاهدة الصلح بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل ، وبداية اسأول هل هذه المعاهدة جاءت على اساس قرارات الشرعية الدولية هذا أولاً ، وثانياً ، هل هذه المعاهدة تلي طموحات شعبنا وتحقق له حقوقه ، وترضي أجياله القادمة .

والمياه والنازحين .

ثانياً : والمستغرب بأن المفاوضات الاردني وبشكل مفاجيء غير مفهوم عدل جدول اعمال السابق الذكر بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٤ بحذف البند الثالث المتعلق بقضية النازحين وهي برأيي تشكل قضية رئيسية ومحورية للاردن بشكل خاص لان عودة النازحين لها أبعاد وطنية كبيرة على الصعيدين الاردني والفلسطيني .

ثالثاً : وبعد ذلك صدر بيان واشنطن والذي تضمن انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل دون التعرض لقضية النازحين بإعتبارها قضية وطنية اردنية خاصة ان الطرف الآخر في واشنطن هو اسرائيل المتسبب في هذه الهجرات القيسرية .

رابعاً : ثم بدأ التسارع القريب في المسار التفاوضي الاردني الاسرائيلي والذي تمخض عنه التسليم لاسرائيل بكل ما كانت تطمح لتحقيقه بتطبيع العلاقات مع الاردن وذلك قبل البت في القضايا السيادية والقانونية المدرجة في جدول الاعمال المشتركة .

خامساً : وتم بعد ذلك تنويع هذه التنازلات باتفاقية سلام التي امامنا والتي برأيي تشكل بديل للسلام العادل والشامل والدائم الذي طالما تغنيا به وطلبنا وقطعنا المهود والوعود على الالتزام به .

سيدي الرئيس

ان هذه المعاهدة تشكل منعطفاً خطيراً يمس السيادة الوطنية ومستقبل البلاد وتنتزعنا من محيطنا العربي وتشدنا بقوة الى اسرائيل ان هذه المعاهدة تتضمن الكثير من التفریط بالحقوق الوطنية والعربية ومن هنا لابد من الإشارة الى ابرز مظاهر هذا التفریط .

أولاً : تتضمن المادة الثالثة من المعاهدة على الحاق القدس القدس العربية باسرائيل وذلك بفصلها عن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبالمقابل وافقت اسرائيل على تنازل شكلي يتمثل باعطاء اولوية كبرى للدور الاردني التاريخي في الامكان الاسلامية المقدسة ، حيث اشارت الفقرة الثانية من هذه المادة الى الاعتراف بالحدود الدولية الآمنة والمعترف بها دولياً بين الاردن واسرائيل ، دون المساس بوضع الاراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ .

ومن المعروف ان القدس استنيت من الحكم العسكري الاسرائيلي رغم ضمها رسمياً من الكنيست بعد الاحتلال مباشرة .

ثانياً : كما تضمنت الفقرة (أ) من البند الرابع من المادة الرابعة المتعلقة بالامن الموافقة على تخلي الاردن عن التزامه باتفاق الدفاع العربي المشترك وعدم السماح بدخول أو اقامة ليس فقط قوى عسكرية عربية وانما عدم

هكذا من المأهول

ثالثة) وهكذا فقد أصبح لزاماً علينا ان نتصدى جنباً الى جنب مع اسرائيل للضغط على اية دولة عربية شقيقة وأي دولة اجنبية صديقة لارغامها على رفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل !

خامساً : وفيما يتعلق باللاجئين والنازحين فقد اشارت المادة الثامنة من المعاهدة الى ضرورة (اسهام الطرفين التخفيف من شدة المعاناة الانسانية الناجمة عن النزاع في الشرق الاوسط ومن خلال تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها .. بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توظيفهم)

سيدى الرئيس ، الزملاء الافاضل

اذن فالحديث يجري عن التوطن ... وهذا ما تضمنته المعاهدة ... لا عن حق اللاجئين بالعودة او التعويض وفقاً لقرارات الشرعية الدولية (١٩٤) ولا عن حق للنازحين بالعودة وجوباً مرفقاً لقرار الشرعية الدولية (٢٣٧) فالقضية قضية انسانية تهدف الى تحسين ظروف معيشتهم وتخفيف معاناتهم وتوظيفهم في الاماكن التي يعيشون بها ، تكرساً لشرعية الاحتلال الاسرائيلي لوطنهم ، لا عن عودتهم لديارهم بل توظيفهم في ارضنا وبلدنا الحبيب .

سيدى الرئيس

ان قضية النازحين كما نراها تشكل

قضية محورية لها من ابعاد وطنية اردنية وأخرى فلسطينية . . فعودة (٧٠٠) الف نازح الى وطنهم يشكلون رافداً كبيراً لمسيرتهم في وطنهم للوصول الى حقوقهم وبناء دولتهم المستقلة .

وعلى الصعيد البعد الوطني الاردني . . الاردن الذي تحمل الهجرات القسرية الكثيرة ، الذي ضغطت على اوضاع مواطنة الاردني ، الذي تقاسم لقمة العيش مع اخيه المهاجر من حق هذا المواطن ان تنعكس عليه قضية السلام بشكل مباشر وحقيقي وذلك بتحسين الخدمات التي تقدم له في كافة المجالات الصحية والتعليمية والعمل ورفع مستوى معيشته .

سيدى الرئيس ،

ان قراء الاردن والاغلبية الساحقة من شعبنا يراياه وبرايه التي بللت الكثير من دمها وعرقها وكدها دفاعاً عن القضية الوطنية والقومية لتطمع في هذه المرحلة بأن تنعم بنتائج السلام في المنطقة ، وان ما تحدثت عنه المعاهدة من استثمارات ومشاريع اقتصادية كبيرة هي ليست لهم وإنما لتلك الفئات التي استمرت في استغلال شعبنا طوال العقود الماضية والتي اوصلته الى مرحلة يتميز بها الاردن بأعلى البطالة في العالم يتميز بها مواطن الاردن تحتل اعلى مديونية تتحملها فرد في العالم .

من هنا فان عودة النازحين وتخفيف

الاعباء الكبيرة على هذا الوطن من خلال عودة خمس سكانه الى ارضهم ، تشكل المدخل الرئيسي للانعكاسات الايجابية لعملية السلام .

وان اهمال قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بعودة النازحين واللاجئين يشكل اكبر ثغرة لأن هذه المعاهدة في حال تطبيقها وايضاها في الامم المتحدة سوف تلغي القرارات السابقة وتعتبرها في حكم اللاغية بحكم تراضي الاطراف المعنية على غير نصوص هذه القرارات .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل

إننا نقدر ان توازن القوى الدولي والاقليمي قد اختل بصورة هائلة لغير صالح العالم العربي ، فقد انهار سند العرب الدولي المتمثل بالاتحاد السوفيتي سابقاً ودمر العراق وانتهى التضامن العربي اننا نقدر ذلك كله ونأخذه بعين الاعتبار ، ونعلم أننا نحتاج للصلح مع اسرائيل سوقاً ، ولكن وبرغم ذلك كله حتى الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لاسرائيل لم يكن باستطاعتها الا الاعتراف بان حل الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية لا يمكن ان يتم الا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، (٢٤٢ ، ٢٣٨) ونحن في هذه الظروف لا نطالب بغير تنفيذ هذه القرارات وكافة قرارات الشرعية الدولية ، ونعتقد ان الموافقة على عدم تنفيذها من أي طرف عربي إنما هو استسلام لاسرائيل لا يمكن قبوله من جانب شعبنا والشعوب العربية كافة

هكذا من المثل

هناك من الأشغال

ومن هنا فأنا نرفض هذه المعاهدة لأنها تنطوي على الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية وبشعبنا وبكافة الشعوب العربية والاستهتار بحقوق مواطنينا الأردنيين على هذه الأرض الطيبة والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
آخر المتحدثين الزميل سالم الزويدية .

السيد سالم الزويدية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد إطلعك مثلاً اطلع غيري على ما ورد بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وكذلك اطلعت على تقرير لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس الكريم حول مشروع قانون المعاهدة الذي نحن بصدد مناقشته ، واني اعتقد ان المناقشة الصحيحة لهذه المعاهدة هي التي تأخذ بعين الاعتبار وتصب اساساً على الامور التالية :

١. مصلحة للملكة الأردنية الهاشمية كدولة ذات سيادة ولها دور ريادي في المنطقة وفي العالم .
٢. الحقوق الأردنية ومستقبل الاجيال والتي ارى ان الاسلوب الامثل للمناقشة هو

الاسلوب الواقعي والعقلاني والنظرة البعيدة لمجمل التطورات المحتملة .

ثم يأتي السؤال بعد ذلك هل حققت هذه الاتفاقية ما نصبوا اليه وتطلع ؟ أم ان هناك بديلاً آخر يحقق ذلك ؟

الزملاء الكرام

ان الاردن وعلى مدى سبعة واربعين عاماً عانى ما عانى من الحروب وويلاتها مثلما تعرض ويتعرض للكثير من التحديات والمؤامرات التي تهدد وجوده وإن المماناة لا تقل عن معاناته من شح الموارد في ظل تزايد عدد السكان كما أن هذا البلد العربي لم يكن في يوم من الايام بعيداً عن أمته العربية الاسلامية وقضاياها كيف لا وهو الوفي لمبادئ الثورة العربية الكبرى ولو كان ذلك على حساب شعبه ومواطنيه الذي تحملوا الكثير .

واكتفى البعض الاخر باطلاق الشعارات ليس إلا وقد رأى الاردن وبعد طول معاناة وطول انتظار . . . رأى انه قد آن الان لكي يتحرك ويبادر ويتفاعل مع الاحداث الدائرة وان يواجه التحديات وهو البلد الحر قيادة وارادة لا تنقصه التجربة الطويلة ولا تعوزه الخبرة والقدرة استجابته لواجبه وتحمل مسؤولياته تجاه شعبه ومستقبل اجياله ، وقد رأى الاردن من خلال قيادته الملهمة بالبصيرة الفاقية والرؤية الاستشرافية الواعية ان حاله اللامسلم واللا حرب ماهي الا تخبط وتبه

وضياع في دوامة الشعارات الزائفة التي ثبت فشلها بعد اللهاث ورائها طويلاً طويلاً .

ومن هنا كان لابد لهذا البلد من التحرك وممارسة دوره ، فجاءت هذه المعاهدة ثمرة جهود متواصلة واعية على الاحداث الدائرة بفضل القيادة الهاشمية .

انها وكما نراها نقطة تحول تاريخية ومرحلة جديدة في حياة هذه المنطقة لانها اعادت حقوقنا وستفتح امامنا ابواباً للتنمية التي اغلقتها الحروب وحالة اللاسلم .

وقد عززت هذه المعاهدة دور هذا البلد وقدرته ليكون فاعلاً في المنطقة حاضراً ومستقبلاً .

ونحن نعلم ان هذه الاتفاقية هي بداية لمعركة طويلة وحركة دافعة لتحقيق اهداف طال انتظارها وعلينا ان نقف صفاً قوياً وان ندرك ما هو مطلوب في هذه المرحلة وعدم الاستماع لدعوات التشكيك وعدم الالتفات للمواقف السلبية .

ان جماهير شعبنا الواعية يحدوها الامل الواعد بقدر مشرق لانها تمضي وراء قيادة اثبت

الايام والاحداث قدرتها على التعامل مع مختلف القضايا بالحكمة والوعي والالتزام انطلاقاً في مبادئ الثورة العربية الكبرى .

وانني من على هذا المنبر ارفعها تحية اجلال واكبار الى صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين كما ارفع التحية الى وفدنا المفارض وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء الذين هم محل ثقة اهلهم ووطنهم .

ووفقنا الله جميعاً لخدمة بلدنا تحت القيادة الهاشمية .
والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، ارفع الجلسة الى صباح الغد وسيكون موعدنا صباح الغد تمام التاسعة والنصف ارجو الزملاء الالتزام بالتوقيت ، تمام التاسعة والنصف صباحاً .

السيد الامين العام :

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الاحد الساعة التاسعة والنصف صباحاً .

- انتهت الجلسة -

معالي رئيس المجلس

المهندس سعد هائل السرور

امين عام مجلس الامة

حكم خير

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن استمرار الجلسة وهي استمرارية جلسة يوم أمس . أول المتحدثين الزميل منير صوير تفضل .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

معالي الرئيس الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، إننا نتناقش اليوم قانون معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ، وإنني ابدأ كلمتي هذه بتوجيه الشكر الى رئيس ومقرر وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية الذين بذلوا جهداً كبيراً وقدموا لهذا المجلس تقريراً شاملاً كاملاً واضحاً لا لبس فيه ، كما واشكر السادة أعضاء الوفود الاردنية المفاوضة التي انجزت هذا الحدث الكبير بكل جد وإخلاص ووفاء لتراب وطننا العزيز وشعبه الأبي .

وبصفتي عضو في كتلة التجمع النيابي الديمقراطي فإنني أؤيد كل ما جاء في كلمة رئيسها معالي المهندس علي ابو الراغب .

أيها الاخوة

ان تاريخ الاردن حافل بالمنجزات والمواقف القومية ، حافل بالحب والوفاء ،

والعمل الجاد والدؤوب والتضحية من أجل الحفاظ على مكتسباته في إطار القومية العربية : فقد وقف الاردن قيادةً وشعباً ومنذ السنوات الاولى لتأسيسه في مواجهة أعداء الامة العربية وكان إيمانه بالوحدة العربية والمصير المشترك ، وتبنيه للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، عنوان ما يقوم به في نضاله التاريخي ، حتى كان الاجماع العربي على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ورغم معارضة الاردن لذلك في البداية لما لهذا القرار من آثار سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني حيث ان هذا القرار يفقد القضية الفلسطينية بعدها القومي ، الا ان الاردن اضطر للموافقة على ذلك نزولاً عند رغبة اخوانه العرب والقيادة الفلسطينية ، ورغم هذا فقد استمر الاردن في دعم الاخوة الفلسطينيين في الداخل ، ومرة اخرى اضطر الاردن نزولاً عند رغبة الاخوة الفلسطينيين الى إتخاذ قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية واستثنى من ذلك رعاية للاوقاف حفاظاً على المقدسات الاسلامية في الاراضي الفلسطينية عامة والقدس خاصة لان الاردن ادرك ان التخلي عن الاوقاف يترك فراغاً ويتيح الفرصة للغير للتدخل المباشر في المقدسات ، وبالتالي الاستيلاء عليها . وقد وقف الاردن كما تعلمون ايها الاخوة ويعلم الجميع من ازمة الخليج موقفه القومي الاصيل ، حرصاً منه على حل المشاكل العربية داخل البيت العربي لتجنب

تدويل القضية لما لهذا الامر من اثر سلبي على الامة العربية والميث بمقدراتها هذه الآثار التي عرفها الجميع فيما بعد وقد عانى الاردن من جراء ذلك الكثير من حصار اقتصادي دولي ومقاطعة من بعض الاشقاء العرب وزاد الامر سوءً عودة أكثر من (٣٠٠٠٠٠) ألف مواطن كانوا خارج الاردن وبشكل مفاجئ ، مما رتب علينا أعباء كبيرة جعلت الاردن يعيد حساباته في خطط التنمية التي كان قد رسمها وفي وضع اصبح فيه الاردن في عزلة تامة من أشقائه العرب ودول العالم نتيجة لموقفه القومي ووقوفه الى جانب اخوته من الشعب العراقي . هذه بعض مواقف الاردن القومية ، ورغم ذلك فقد قوبل الاردن بالنكران والجحود وترك يعمل لوحده في خندق القومية العربية ودفع الاخرين لكي يعملوا سكاكينهم في بنية الاردن الثابتة ، واخذوا يحيكون المؤامرات عليه قيادة وشعباً . وفي ظروف غير ملائمة نتيجة لحرب الخليج ، وللتوجه العالمي الجديد طرح موضوع السلام وإجماع شبه عالمي ، دخل الاردن معركة السلام وفي هذا ايضاً كان حريصاً على موقفه القومي فقد منح الاخوة الفلسطينيين المظلة الاردنية لدخول مؤتمر مدريد وكان حريصاً على تسويق المواقف مع الاشقاء العرب ، واستمر في هذا السبيل حتى ادرك الاردن المحاولات المتعددة لتهميش دوره وفرض الحلول المطروحة عليه .

ولإيمان راسخ بمصلحة الاردن ، وحقه في الدفاع عن كرامته لم يجد الاردن بديلاً عن

متابعة عملية السلام التي تفهم منها انه حقق المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التالية :

١ - تثبيت حدود الاردن الغربية وبالتالي تثبيت حدود اسرائيل الشرقية ، منهياً بذلك التهديد الاسرائيلي لأمن الاردن الوطني والقضاء على مؤامرة الوطن البديل .

٢ - استرجاع الاراضي الاردنية المحتلة وفرض السيادة على كل شبر من أراضيه واسترجاع حقوقه في المياه الاردنية المحتصة .

٣ - تثبيت حق النازحين في العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة وتثبيت حق اللاجئين في العودة او التعويض وذلك إيماناً من الاردن قيادة وشعباً في استمرار دورهم في دعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية .

٤ - مساعدة الاردن في تخفيف وطأة المديونية الخارجية وتلقي المنح والمساعدات للمساهمة في تنمية اردن ما بعد السلام .

٥ - عودة الاردن الى دوره القومي والاقليمي في المنطقة وقطع الطريق على كل محاولات تهميش دوره والتقليل من شأنه .

٦ - جذب الاستثمارات الاقتصادية والسياحية لما للاردن من موقع حساس في المنطقة والاستقرار الذي ينعم به قبل السلام وبعده .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

إن الشعب الاردني بمختلف مناته

هكذا من الأشهر

كلنا من أهل

وأصوله يتعرض اليوم إلى هجمة شرمة من الحاقدين على منجزات هذا الشعب والمأجورين بقصد زعزعة أمنه واستقراره وزرع الفتنة والفرقة البغيضة بين افراده وهدم وإزالة اللحمة التاريخية بين الشعبين الاردني والفلسطيني وذلك ظناً منهم بأن يوم تصفية حسابات المواقف القومية المشتركة للشعبين الشقيقين قد حان . فماذا يريدون من الاردن .

أريدون إبقاء المقاطعة العربية لموارده وصادراته الاقتصادية ، اريدون حصار العقبة أن يستمر ويطول ، اريدون للبطالة ان تتفاقم وللقرى ان يشتري بأوصال المجتمع الاردني ، اريدون للاردن ان يبقى نهبا لأطماع الحاقدين والمأجورين ، اريدون وضع الاردن في دائرة الابتزاز والارهاب حتى يضعف ويمرورا مخططاتهم .

كل هذا حتى يضعفوا الاردن ويتهمش دوره القومي وليدفع الشعب الاردني بدل مواقفه القومية والشجاعة . لا لن نسمح بأي شيء من هذا وسيبقى الاردن عزيزاً شامخاً مفتخراً بقيادته الهاشمية الرشيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله . الزميل الدكتور همام سعيد ثم الزميل نزيه عمارين .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

وأله وأصحابه اجمعين وبعد : معالي الرئيس . السادة النواب الكرام .

فقد حاولت أن اجد في كتاب الله كلمة أو آية تقرب اليهود الغاصبين الى القلوب . كما ارادت هذه المعاهدة . فلم اجد إلا :

" لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود " . " لعن الذين كفروا من بني اسرائيل " ، " غير المفضوب عليهم " ، " وإذا خلوا الى شياطينهم " " وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا " ، " لتفسدن في الارض مرتين " ، " ويسعون في الارض فساداً " ، " غلّت ايديهم ولعنوا بما قالوا " " هل انيكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شؤ مكائناً واضل عن سواء السبيل " . " ثم ينقضون عهدهم في كل مرة " .

هؤلاء هم اليهود . ايها السادة . ومهما حاول الاعلام الرسمي أن يصورهم بصورة الحمل الوديع ، والصفة الانسانية الودود ، فلن يثبت هذا الزيف والتزييف أمام كلام العليم الخبير سبحانه .

معالي الرئيس ، السادة الزملاء ،

لقد ولدت هذه المعاهدة ولادة قيصرية كما هو الحال في اختراق اوسلوا ٢٠ / ٨ / ٩٣ ، وفي لقاءات واشنطن يومي ١٣ ، ١٤ / ٩ / ٩٣ واتفاق القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤ وأعلان واشنطن في ١٩٩٤/٧/٢٥ والتوقيع

بالخروف الاولى على المعاهدة ٩٤/١٠/١٧ ومراسيم التوقيع في وادي عربة ٩٤/١٠/٢٦ الا تلاحظون ... ايها السادة ان هذه اللقاءات كانت تتم على شكل مفاجآت مستعجلة ، تطرح فيها على الشعب والأمة قضايا مصرية ، لا تأخذ حقها من التفكير والبحث . وفي كل مرة كانت تجد هذه المعاهدات الدعم الكامل من مختلف الاجهزة الحكومية ، وتقف الى جانبها قوة الحديد والنار والامن والاحكام العرفية ومصادرة الحريات وتكسيم الافواه ، ولماذا السرعة ؟ ولماذا كل هذا ؟ فلو كانت هذه الاتفاقات خيار الشعب لتركت للشعب ، يؤيد او يعارض ، يوافق او يخالف .

وإننا نتساءل هل كانت هذه الاتفاقات مفاجأة لليهود ؟ وهل كانت محمية بأحكام الطوارئ عندهم ؟ والجواب معلوم . ايها السادة . فأين هذه المعاهدات حتى في ادق تفاصيلها . عند اليهود . ولدت ولادة طبيعية من السبعينات ، وكتبت في الكتب ، وفصل في جميع المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

أن بعض أنصار هذه المعاهدة ينادون بتر الاردن عن امته العربية والاسلامية ، لان امته تنكرت له ، وتخلت عنه ، والعجل العجل قبل فوات الاوان ، فان هذه المعاهدة هي البلمس الشافي من كل داء كما يقولون ، ففيها الأمن

والأمان والحدود والمياه والسيادة والقيادة والرفاه والطعام والشراب .

ايها السادة : اننا لا نعيش في فراغ ، ولا ندخل التجربة لأول مرة . فقد كانت فلسطين كلها لنا ، وجاء اليهود . المساكين . كما وصفهم أحد الحكام العرب لينشؤوا مستوطنات كمستوطنة الباقورة والغمر ، واخذوا الديار تارة بالترغيب وطوراً بالترهيب ، واليهود اليوم . مساكين الامس . يترهون على قمة النظام العالمي الجديد ، والرئيس الامريكي يذكر وصية قسيسه " بان يكون مع اليهود والا سيتعرض لغضب الرب " وهم اصحاب المال والمصانع والزراعة المتطورة في عالم عربي واسلامي واهن ، فهل تصورون ايها السادة . انه عندما تفتح الابواب على مصاريحها والشركات من اوسع ابوابها والبيع والشراء والعمولات والرشاوي والجنس والثقافة والاعلام فهل تصورون أن تبقى لهذه الشعب بقية على أرضه ومياهه ، لا تنهزموا . ايها السادة . فان المشروع الصهيوني أكمل الفصل الاول بالحرب ، وسيكمل الفصل الثاني بالسلام ، وقضى على فلسطين في ظل العرب والمسلمين والأمة جمعاء ، فهل سيحافظ على الاردن المنفرد المعزول ؟

معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام :

ان من الشرف والعز للاردن أن يكون مع امته العربية والاسلامية حتى ولو تخلى الجميع عنه ، وهذه هي القيادة الحقيقية . فإن للاردن خصوصيات ليست لغيره :

كلنا من أهل

فالاردن وفلسطين وحدة واحدة جغرافياً وبشرياً ، وهل نستيم أن معظم عشائر الاردن هي من غربي النهر كما ان معظم عشائر فلسطين هي من شرقي النهر . فلا يحمل هذا النهر المقدس شهادة زور بأنه يقسم الشعب الى شعبين والأمة الواحدة الى امتين .

والاردن ملتزم بموجب دستوره ببناء الضفة الغربية الذين هم جزء منه في السراء والضراء . والاردن ملتزم بقضية اللاجئين والنازحين الذين يشكلون اكثر من نصف الشعب الاردني والاردن هو المتضرر الوحيد بهذه المعاهدة ، التي توطن اكثر من نصف الشعب على أرض شرقي الاردن . وسيبقى الهم الفلسطيني همأ اردنياً ، وتر فلسطين والفلسطينيين عن هذا الجسم كمن يتر قلبه أو رثته .

أيها السادة :

جاء في كلمة احد السادة النواب بأن هذه المعاهدة (ابقت القضايا المشتركة والشائكة مؤجلة) وأنه لشئ عجيب هذا ، فاذا بقيت الامور الشائكة الصعبة مؤجلة فماذا يعني توقيع معاهدة تلغي حالة العداء ، وتفتح جميع الأبواب لليهود . مع وجود القضايا المشتركة والشائكة ؟

فاذا تجاوزنا قضية الوطن المقتصب - ولن تجاوزها - واذا صلق من صفق لرايين - ولن نطأ - فكيف ستجاوز قضية اللاجئين

والنازحين الذين فرض عليهم اليهود وطناً بدلاً . فلصالح من توجل هذه القضية ؟ ومن هو المتضرر منها ؟

إنها قضية اردنية قبل ان تكون قضية الحكم الذاتي .

واذا تجاوزنا قضية الوطن المقدس السليب - ولن نتجاوزها - فهل نتجاوز اسلحة الدمار الشامل ، الذي يمتلكه اليهود ، ولدهم اكثر من ثلاثمائة رأس نووي . وقد حذر وزير الخارجية المصري بالأمس من السلاح الذري عند اليهود ، ولكن بعد فوات الاوان . فكيف يصدق المجلس على معاهدة سلام مع الذين يعدون للحرب أقصى الطاقات والامكانيات ، ويجعلون ميزانية حربيهم اكثر من ثمانية مليارات من الدولارات ؟ وكيف يقبل المفاوض بهذا النص الهش الذي يقول (ايجاد منطقة - بالتكثير - خالية من اسلحة الدمار الشامل والتقليدي ؟) واي هذه المنطقة ؟؟ وهل هي العراق ، مثلاً ؟ فعلاً فرغوا العراق من اسلحة الدمار الشامل ، معنى ذلك ان النص يشير الى العراق ولما كانت المعاهدة بين جهتين فلماذا تجاهل المفاوض ان يقول : " جعل المنطقة في الاردن وفلسطين خالية من اسلحة الدمار التقليدي والشامل ؟ "

واذا تجاوزنا قضية القدس والارض المباركة وقضية الاسلحة الذرية وقضية اللاجئين والنازحين - ولن نتجاوز كل هذا -

وكيفية نتجاوز ان اليهود يهجرون الى فلسطين مئات الالاف في كل عام ، وان مخططهم ان يلقفوا الى فلسطين باربعة او خمسة ملايين يهودي حتى حلول عام (٢٠٠٠ م) . فهل اشترط للمفاوض ايقاف باب الهجرة ؟ وعندما يصبح في فلسطين ثمانية ملايين يهودي فما هي الخطوة التالية ؟ جواب الحكومة : سنجد الدعم والأمن من وثيقة المعاهدة المحفوظة في اروقة الأمم المتحدة !!

أيها السادة ...

ان المعاهدة تجعل لليهود سيادة على منطقة الباقورة والغمر ، وتقول الحكومة بان السيادة للاردن ، ولن اخوض في التفاصيل ، فقد كفاني زملائي ، ولكن بعد انتهاء مدة الاجارة او الهبة تقول المعاهدة : ونصها معروف عندهم وينتهي بموضوع التشاور ، أن الطرفين يتهيان هذه المعاهدة بعد التشاور بينهما .

أيها السادة

هل تبقى سيادة مع المشاورات ؟ وما معنى المشاورات ؟ وهل يملك الطرف الاردني ان ينهي هذه المشاورات والمستوطنات بقرار حكومته أو مجلس نوابه ؟

أيها السادة ...

ان لهذه المعاهدة ظاهراً وباطناً ، ظاهراً فيه الرحمة ، وباطنها من قبله المذابح . فقد احوالت كل مسألة فيها الى التفاهم والتشاور مع اليهود . فليس فيها حل ، وانما هي عقد كثيرة

وكبيرة .

أيها السادة

اننا عندما نعارض هذه المعاهدة فاننا لا ننطلق من سوء فهم التاريخ وعسر فهمه ، ولكننا ننطلق من القضية التي صنعها سوء فهم التاريخ وعسر فهمه . ويبدو ان مسار احتلال فلسطين ونشوء الكيان الفاصب ، وكل هذه المصائب ليست كافية لفهم التاريخ ولا لفهمه . لقد فهمنا التاريخ أيها السادة : من كتاب ربنا وسنة نبينا ، ووقائع النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، وغزواته مع بني النضير وبني قينقاع وبني قريظة وخيبر . فهذا تاريخنا !! وسائر الناس أحرار في اختيار ما يشاؤون من التواريخ !!

أيها السادة ...

اننا نفهم الاسلام من أصوله وجذوره ، ونفهم سلمه وحره ولا نحتاج الى دروس إضافية من كليتون ولا من راين !! فلقد جاع النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه حتى اكلوا ورق الشجر ولم يأكل بعد ورق الشجر وحتى مضغوا الجلود البالية ولم تمضغ الجلود البالية ، وحتى ربطوا على بطونهم حجراً وحجرين ولم يربطوا على بطوننا حجراً ولا حجراً والدليل ما نجاهه في بيوت عمان الفاخرة . إن الاسلام يقرر : " محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم " . ويقول : " وما لكم لا تقاوتون في سبيل

المستضعفين من الرجال والنساء والولدان". ويقول: "وأقتلهم حيث تقفتموهم، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم".

ولا يصلح صلاح الدين فائق القدس ومحررها شاهداً على هذه المعاهدة، بل الاسلام ونبى الاسلام وصلاح الدين والتاريخ المشرق، كل هذه الامور تنقض هذه المعاهدة.

أما اليهود في اسبانيا فكانوا رعاء في دولتنا وتحت سيادتنا، ولم تكن أحجار شطرنج على رقعتهم وفي نظامهم العالمي.

أيها السادة ...

ان الامة في حالة الضعف تلجأ إلى حصونها وتدمر جميع الجسور التي يمر الغزاة من خلالها. وهذه المعاهدة تهدم الحصون وتبني الجسور وتفتح بلاد العرب والمسلمين لليهود. وانطلاقاً من عقيدتي وإيماني الراسخ بانتصار هذه الامة، فأنتي ارفض هذه المعاهدة، وأطالب زملائي النواب برفضها.

ونقول للحكومة: لن ترهنا الديابات ولا الهراوات ولا هذا الحصار المفروض على مجلس النواب بالامس ولا منع الانفاس وخنق الحريات. وغداً سيعلم شعبنا وتعلم أمتنا "من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى".

"والله غالب على امره ولكن أكثر الناس لا يعلمون". وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك،

الزميل الدكتور نزيه عمارين ثم يليه الزميل محمود الهويل.

الدكتور نزيه عمارين: معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين، ان هذه المعاهدة فزت الشعب الاردني الى ثلاثة فئات:

المؤيد ... ولسنا من المؤيدين من اجل التأكيد المعارض ... ولسنا من المعارضين من اجل المعارضة.

المتردد ... ولهم حساباتهم الخاصة.

واننا معشر الوطنيين المستقلين ومعشر المعارضة الوطنية المستقلة لسنأ ضد أي حزب ولكننا مع كل جهد صالح غيور لاننا دوماً مع الوطن وضد ما نراه من ممارسات خاطئة لأي كان ترمي إلى الاستئثار بالسلطة أو المس بأمن الوطن وسلامته وحدته، ونؤمن بأن القرار السياسي المصري يجب ان يكون بعيداً عن العاطفة والتعني وتؤمن انه عندما تبدأ مصلحة الوطن وأمنه ووجوده تهون وترخص وتتلاشى جميع المصالح الشخصية والحزبية وتنصهر في بوتقة الوطن والنظام.

ومن هذا المنظور والفلسفة الوطنية البسيطة المنتمية وبمزيد من الحس الوطني وجسامة المسؤولية تبادلنا موضوع المعاهدة المطروحة علينا، وبعد قراءة متأنية، رجعنا إلى قواعدها الانتخابية وتبادلنا الآراء مع العديد من الامل واصحاب الفكر وتبين الآراء وتحليلها

بكل امانة وموضوعية.

وادراكاً للحقائق والظروف والضعف الوطنية والعربية والدولية ومتابعة كل ما كتب وقيل وكم حز بنفسنا ولما ما رافق ذلك من تجن واضح من قبل بعض الجهات للمس والانتقاص من دور الاردن ومصداقيته تاريخاً وحاضراً متأسين الحقائق الدافعة التالية:

١ - ان الاردن من اكثر الذين اکتروا بنيران الحروب وأشد الذين عانوا وبيلات الخراب والدمار.

٢ - ان الاردن كان دوماً اول من لبى نداء الواجب وقدم قوافل الشهداء، ولولا الاردن وقواته المسلحة الباسلة وقيادته الحكيمة الواعية والمخلصه آنذاك لما هناك قدساً أو ضفة غريبة نفاوض عليها الان مع العدو الاسرائيلي، الاردن وليس غيره قدم للقضية الفلسطينية ما لم يقدمه أي بلد عربي آخر، الاردن الذي قدم للقضية وابنائها وحدة اندماجية مثالية عمادها اقتسام لقمة العيش والدم والمصاهرة وباتت هذه الوحدة عماد وجودنا وأساس استقرارنا، ايماناً منه برسالة القومية التي يتشرف بحملها والدفاع عنها.

الاردن لم ينفرد مطلقاً عن امته ولكنهم الآخرون هم الذين حاولوا الاستفراد به، الاردن لم يتوان مطلقاً عن أي جهد عربي جماعي صادق وكان دوماً يدفع الثمن غالياً في حرب ال ١٩٦٧. وتمشيا مع الهبة العاطفية

العنيفة آنذاك، وضع كل مقدراته وقواته المسلحة تحت إمرة القيادة العربية العليا على ان توفر لقواتنا غطاءً جويها وكان ما كان واليوم نقول ليه لم يفعل ذلك، ولسنا هنا بصدد سرد مواقف الاردن القومية العديدة.

معالي الرئيس - أرد أن اختصر من كلمتي وأحتفظ بحقي في الاحتفاظ بها في سجلات المجلس.

وهكذا ايها الاخوة بات الاردن في وضع خائف لا يحسد عليه، فبدءاً من خطورة حالة الاحزاب واللاسلم المتزايدة ومروراً بحدودية الموارد والحصار الاقتصادي من القرب قبل البعيد وتأمر على أمنه وعملته وحدود غير آمنة ومياه مسلوقة ومديونية خانقة وبطالة متزايدة، بالإضافة الى وضع الامة السيء. كل هذه الحقائق وهي واضحة للجميع وعلى أرض الواقع.

إنني استغرب والله ما الذي نريد من الاردن وما البديل؟ في عام ١٩٦٧ خسرت نصف الوطن تمسحاً مع الهبة العاطفية آنذاك كما ذكرت، هل نستطيع مواجهة العدو بأهدافه التوسعية، اين بعدها نذهب أين نقف؟ أين الوطن؟ أين تراب الوطن الذي نقف عليه الان؟ إنه في خطر.

أعود وأقول ثانية وأكرر إن القرار السياسي المصري يجب ان يكون بعيداً عن العاطفة والتعني، وأقول لأولئك الذين

بدعون ، حسنا نحن ندرك تماماً الوضع السيء القائم ، الوطني والعربي والدولي ، ولكن فلتترك هذه الأمور للأجيال القادمة .

أيها الاخوة لقد سمعنا هذا الطرح مرات عديدة واني أحترم هذا الرأي ولكني ومن منطلق ايماني بمصلحة الوطن ووجوب وضعها فوق كل اعتبار شخصي ، اعارض هذا الطرح للأسباب الموضوعية التالية :

١ - ان حل المشكلة لا يكمن في التهرب منها مكتفين بالخطب والبيانات والشعارات ولا داعي للتذكير بأننا بالشعارات والخطب قدنا كامل تراب فلسطين وسيناء والجولان وجنوب لبنان ومن ثم تأجيلها للأجيال القادمة . وانما الحل يكمن في مواجهتها بكل امانة وشجاعة واقتدار وبكل الوسائل .

٢ - والا هم من ذلك ان تأجيل للمشكلة يعني ببساطة استمرارية حالة اللاسلم واللاحرب الخطيرة جداً والخائفة والتي لا يقف خطرها عند المساس بالهوية العربية للأرض الفلسطينية المتبقية فحسب بل يتعدى ذلك لتهديد الامن الوطني الاردني وهي احدى اهداف مخططي السياسة الصهيونية التوسعية عن طريق انشاء المزيد من المستوطنات والمزيد من تهجير ابناءؤنا في الضفة والقطاع . وهذا يعني في النهاية قيام الوطن البديل لا محالة .

٣ - وهنا نفيد للذاكرة . منسلس الفرص الضائعة التي اتسم بها التعامل العربي العاطفي

مع معطيات القضية الفلسطينية وكنا دوماً تقدم على ما رفضنا بالأمس ... وكلنا يذكر جيداً قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ الذي وافقت عليه آنذاك القيادة الاردنية الحكيمة آنذاك ورفضناه تمشياً مع الهبة العاطفية المفتعلة وغير المسؤولة واليوم نكي عليه دماً وحسرة ناهيك عن لواء الاسكندرونه السليب وعربستان وسبتة ومليلة في المغرب وان رفضنا اليوم ما هو معروض علينا ترى هل يبقى لنا ما يمكن ان نكي عليه ونندم الى الابد لا قدر الله .

أيها السادة النواب ..

ورغم كل ما قيل ويقال عن المعاهدة الا اننا نرى انه ومن خلال هذه المعاهدة قد حصلنا على الكثير :

- اعادت لنا ارضنا كاملة ونحت سيادة اردنية وطنية غير منقوصة .

- اعادت لنا حقوقنا كاملة في المياه .

- تحديد حدود الوطن والاعتراف بها ولاول مرة بذلك نهاية لمشروعين استعماريين كانا يهددان امن الاردن وفلسطين معاً :

الأول - دفن مشروع الوطن البديل على حساب الأردن - وبهذا دعم غير مباشر لقيام الوطن الفلسطيني على التراب الفلسطيني .

الثاني - دفن مشروع اسرائيل الكبرى والذي كان حتى وقت قريب حلم مخططي السياسة الاسرائيلية التوسعية الصهيونية الليكودية .

في مجال المعركة - الصراع العربي الاسرائيلي ، حضرة السادة النواب : من قال ان المعاهدة قد انتهت الصراع العربي الاسرائيلي ... بل انني اتول بالمقابل ان المعاهدة نقلتنا الى شكل اخر من الصراع اكثر خطورة وتعقيداً لقد نقلتنا من معركة احادية المجابهة (العسكرية) الى معركة متعددة الجبهات عمادها الاقتصاد والعلم والمعرفة ، والتفاني والاخلاص انها معركة السلام متعددة الجوانب والاهداف والاشكال فيها نواجه العدو ليس على الحدود فحسب بل في كل مكان في الشارع في المصنع في المدرسة في المتجر في البيت في الزرع ... انها المعركة الحقيقية قد بدأت لتوها . أنها معركة التحدي :

- في السياحة .

- في الاقتصاد .

- في الصناعة .

- في الزراعة .

انها معركة حامية الوطيس

عمادها العقل لا العاطفة .

عمادها العلم والابداع لا الجهل والخيال

عمادها الاقتصاد والانتاج لا الاستهلاك والتبذير

عمادها الحضارة والتقدم لا التقوقع والتشكيك

عمادها الجد والاجتهاد لا الخمول والتخاذل

والشموذة والشعارات .

نعم ايها السادة ، انها معركة حامية الوطيس خطيرة انها الوجود او العدم انها التحدي .

أيها السادة النواب ...

ان مفهوم القوة والصراعات المبنية على الحروب العسكرية وقوة السلاح لم يعد في قاموس عصرنا هذا ، بل ان عماد معارك العصر اصبحت تعتمد الاقتصاد والابداع والكفاءة والجودة . واليكم العبر التالية .

الاتحاد السوفيتي العظيم والذي عجزت جيوش الغرب واساطيلها مجتمعة من النيل من قوته الجبارة والذي سبق العالم في غزو الفضاء وملك من القوة العسكرية ما يمكنه من تدمير العالم أجمع بضربة واحدة إنهار دفعة واحدة ، دون ان يكلف الغرب طلقة واحدة بسبب انهيار نظامه الاقتصادي ...

المثال الآخر - الصراع الامريكي الياباني والذي بدأ بشكل عسكري ادى الى هزيمة اليابان وتدمير قوته بالقنابل الذرية وتوقيع معاهدة الاستسلام الشهيرة من قبل الامبراطور الياباني دون قراءتها الا ان الصراع لم ينتهي بل اخذ شكلاً آخر اهم واخطر مكن اليابان من غزو امريكا اقتصاديا في عقر دارها ودخل كل بيت وكل منزل ، ولم تتمكن قنابل امريكا النووية ولا صواريخها الموجهة الجبارة من منع أو حتى الحد من التغلغل الاقتصادي الياباني الجبار لعل لنا من ذلك لبرة كبيرة . وايضاً مثال المانيا وما

كلنا من الجهل

حصل لها وكيف أصبحت اليوم ، انني لا اتفق مع من يقول باننا مع هذه المعاهدة رفعتنا رايات السلام والاستسلام مع الاسرائيليين بمجرد اسقاط الخيار العسكري بل ان الصراع العربي الاسرائيلي اخذ شكلاً آخر وخياراً آخر اشد واحط مرات ومرات من الخيار العسكري كما رأينا ، لماذا نخاف على حضارتنا من المواجهة اليس لدينا حضارة عريقة تمتد جذورها الى اعماق اعماق التاريخ ، اليس لدينا ديناً حنيفاً نعتز به ونفاخر الدنيا وقادريه من خلاله مناقشة الجميع بالنبي هي احسن ، اليس لدينا البنية التحتية الجاهزة في جميع المجالات ، اليس لدينا اعلى نسبة تعليم جامعي في المنطقة اليس لدى شبابنا ورجالنا العزم والتصميم والطموح ، الم يكن الاردن اول دولة في المنطقة قام بعملية زراعة الكلى بنجاح عام ٢٣ / ١٩٧١ رغم محدودية امكاناته ، الم يكن الاردن اول دولة في المنطقة قام ايضاً بعملية زراعة القلب والخصرة والدين والعادات والبنية التحتية والشباب والتصميم والقيادة الحكيمة المخلصة ذات الرؤية الثاقبة والقدرة الهائلة على التكيف واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب . امام كل هذا ايها الاخوة ، لماذا نخاف المستقبل ، نحن المعارضة هل تكفي برفض المعاهدة ، ورفضنا التطبيع مدخوماً ببعض البيانات والمسيرات ، انني اسمي هذا الشكل من المعارضة السلبية غير مقبول وطنياً سيما وان المأخوذة أصبحت أمراً واقعاً وسوف تنتقل حالاً

الى مواجهة معركة السلام ومستحققات معركة السلام لحماية الوطن فعلاً لا قولاً والمطلوب اليوم وليس غداً ، من المعارضة الوطنية المسؤولة ان يكون معارضة ايجابية وتتحمل مسؤوليتها في المشاركة لوضع خطة وطنية شاملة لبناء مجتمع قوي متماسك خلاق قادر على خوض معركة السلام سلاحه الوحدة الوطنية والانتماء والقادة والعلم والفكر والابداع بعيداً عن المحسوبية ومراكز القوى في اطار من العدالة الاجتماعية وسيادة القانون واعادة النظر في العديد من التشريعات لمنع الاحتكار وتشجيع الاستثمار في جميع المجالات واحداث اصلاح ضريبي شامل ودعم الانتاج الوطني ، وتدعيم الوحدة الوطنية والعلاقة الاردنية الفلسطينية وتدعيم وتفصيل التضامن العربي .

والسلام عليكم .
معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل محمود هويل ثم الزميل ضيف الله المومني .

السيد محمود هويل :

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله العربي الهاشمي وعلى آله وصحبه ومن والاه الى يوم الدين .

معالي الرئيس : السادة النواب المحترمين :

حين نقف في مثل هذا اليوم امام حدث

سياسي هام وكبير كهذا الحدث التاريخي الذي لا مثيل له على الساحة الاردنية خاصة وانه اقترن بمصير الشعب وكيان الوطن لنقول رأياً في هذا الحدث فأنتي أقول سيدي الرئيس ان الشعوب الحية لا تنال منها التواب ولا يهتز عودها تحت وطأة المعاهدات ولا يضيرها مواجهة التحديات وعلى هذه الشعوب ان تتكيف مع المستجدات بما يتيح لها مراجعة الوسائل والاستراتيجيات التي تضمن لها التقاط الانفاس واستئناف البناء الدؤوب للمجتمع أكثر تماسكاً وبناء أجياله ومقومات قوته الذاتية والشواهد التاريخية والمعاصرة كثيرة فهذه اليابان والمانيا نهضتا بعد رماد هيروشيما وبرلين ، وهذه القدس التي هي اسيرة الاحتلال الاسرائيلي عادت يوماً ما الى السيادة الاسلامية بعد اندثار فلول الصليبيين بعد ٩٥ عاماً .

لقد كان واضحاً ان ذهابنا الى مؤتمر مدريد ساقطنا اليه ظروف دولية انفرطت في القطب الامريكي بالقرار وهيمن فيه على مقدرات العرب ومزق ما تبقى من معالم النظام الاقليمي العربي واستنزف فيها الموارد القومية فقطع على هذا البلد تحقيق حرصه على حل عربي أخوي لأزمة الخليج الأخيرة ، وحاصرت البوارج خليج العقبة المتنفس الوحيد للأردن وجفت ينابيع الدعم الخليجي للخرينة وكاد الطوق السياسي الدولي والاقليمي ان يحكم خناقاً على هذا البلد فيستنزفه اقتصادياً ويعزله وبهمشه سياسياً بل ويطلق العنان للحالين بالبعث بوحدته ووجوده واستقلاله وهنا سيدي الرئيس لا يخفى على احد ان وجودنا الفعال في مسارات التفاوض قد ساهم في الاراحة التدريجية لهذه القيود السياسية والاقتصادية التي استهدفت كياننا ووجودنا والأهم من ذلك كله ان الأردن وفر مظلة الوفد المشترك ليتمكن الاخوة الفلسطينيين ان يبلوروا هويتهم المستقلة ويتحدثوا باسم قضية شعبهم مع كل الدعم والتأييد الذي فرضته وتفرضه الأواصر المتميزة الخالدة بين الشعبين التوأمين .

معالي الرئيس : الاخوة النواب .

من دراستي لمعاهدة السلام بين حكومة

وانطلاقاً معالي الرئيس السادة النواب المحترمين من ايماننا بشعبنا الأبي الذي ينتمي لعقيدة سمحة وامة عريقة وحضارة انسانية وقدرته الفذة على الاحاطة بالظروف الدولية والاقليمية الهائلة التي ألجأتنا الى الخيار الصعب بين المر والأمر في خضم وضعنا الذي نحن فيه في قلب الصراع في دوامة التغيرات الاقليمية التي لا نستطيع ولو أردنا أن نهرب من مستحقاتها أو ننزوي على هامشها فاننا مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى وبعيداً عن مبادل التفتي المفرط أو مهازل

المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل أخلص الى
الايجايات التالية :

١ - ترسيم الحدود الغربية والتي لا يمكن
تخطيطها حسب الموائيق والأعراف الدولية
مستقبلاً .

٢ - عدم السماح بالهجرة القسرية ، والكل
يعلم كم عانيا من الهجرة الى الاردن وكم
تحمل الشعب الاردني من جراء ذلك وكم
تحملت خزينة المملكة الاردنية لتقديم الخدمة
للأخوة المهاجرين والنازحين .

٣ - التزام الدول الأوروبية وأمريكا بالمساعدة
في تنمية المنطقة وهذا حق لنا عليهم لأن
الأردن تحمل الكثير بشكل مباشر وغير مباشر
في سبيل الحفاظ على امن واستقرار منطقة
الشرق الاوسط والعالم وذلك باتباعه دوما
سياسة الاعتدال بعيداً عن كل تطرف .

٤ - استعادة حقوقنا في الحياة وإنشاء مشاريع
المياه المشتركة في المستقبل وبهذا نبني سياستنا
الزراعية على اساس علمي متين .

٥ - حرب على المخدرات وتجارتها ومحاصرتهم
بكافة السبل .

٦ - التنمية الاقتصادية تجارياً وتنمية أعددود
وادي الأردن .

٧ - فتح المجال أمام الاردنيين أفراداً ومؤسسات
للاستفادة من امكانيات هائلة في كافة المجالات
ونقل التكنولوجيا وتسخيرها لمصلحتنا في كافة

المجالات .

٨ - والأكثر ايجابية بهذه الاتفاقية معالي
الرئيس ان جلالة الملك الحسين المعظم التزم
بكل ما جاء بهذه الاتفاقية ونحن نلتزم بما التزم
به لاننا تعودنا ان قائد الوطن ما اتخذ قراراً الا
وكان في قلبه وعقله ووجدانه مصلحة الشعب
الاردني والأمة العربية والإسلامية كيف لا
ونحن نعرفه انه صاحب الرأي السليد
وصاحب القرار الشجاع المبني وعودنا انه
خلص ويخلص ان شاء الله هذا البلد من كل
الاعاصير التي كانت تود النيل من كينونته
لذلك سيدي الرئيس كتابت ممثل للشعب
الاردني وواحد من هذه الاسرة الكبيرة واعلنها
بانني مع الحسين ومع ما التزم به الحسين .

معالي الرئيس : السادة النواب المحترمين .

بالنسية لاتفاقية السلام فانها تمر بمراحلها
الدستورية الآن فهنا يقع على عاتق هذا المجلس
الكريم وعلى الشعب الاردني العبء الاكبر
لمواجهة مرحلة ما بعد السلام ، فمطلوب منا
اكثر من اي وقت مضى رص الصفوف
واستيعاب المرحلة القادمة وإن نكون على اكبر
قدر من الوعي والمعرفة .

وفي الختام فاني اتضرع الى الله العلي
القدير ان يحفظ الأردن واحة أمن واستقرار
تحت ظل القيادة الهاشمية جلالة الملك الحسين
المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل ضيف الله المومني ثم يليه الزميل ذيب
اليس .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

وان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم
واذا اراد بقوم سوءاً فلا مرد له ومالهم من دونه
من وال . صدق الله العظيم .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

قبل ان ابدأ اي حديث أمل من الحكومة المحترمة
ان تسرع في تقديم قانون الافراز المعدل لأنه
الاهم بالنسبة للناس الذين يسألون عن هذا
القانون . ولو على صفة الامهال في مجلس
النواب .

ان معاهدة السلام بين اليهود وبين اية
دولة عربية تعتبر خياراً صعباً من بين خيارات
صعبة . ولكنها مع الاردن تعتبر الاصعب
وذلك لان الأردن ليس فقط لنفسه وإنما على
مدى التاريخ الحديث هو لغيره فأرضه ارض
الحشد والرباط والأردن بقيادته يمثل دور حادي
الركب في المنظومة العربية والإسلامية ، فرح
العدو لها كثيراً اضعاف ما لمعاهدة كامب
ديفيد فمن طريقها تجرأ الكثير من العرب لفتح
الابواب امام اليهود فكانت معبراً ومنقلاً لهم
للمغرب العربي والشرق العربي بل وحتى ان

بعض الرؤساء المسلمين تجرأ وزار اسرائيل قبل
ايام لانه لا لوم عليه بعد الذي حدث .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

لقد سمعت الكثير من تحليل المؤيدين
والمعارضين للمعاهدة ولما كنت من الذين لا
يحبون التكرار فاني أعيد باللائمة بعيداً في
فترات مضت صوت فيها المؤتمرون تحت عنوان
قمة اسلامية صوتوا الى جانب ان تكون القضية
فلسطينية فكل هذه الخطوات وغيرها قادت الى
ما نرى من الضعف العربي والاسلامي ناسين
تلك القصة التي مرت في مرحلة الدراسة
المبكرة عن ذلك الشيخ الذي جمع ابناءه
واعطاهم حزمة عصي وطلب منهم كسرها فلم
يستطيعوا ولما حل الحزمة وطلب منهم كسر
كل على حدة استطاع ذلك بسهولة ، وهكذا
هو الذي حدث معنا حيث محل عقداً وانفرد
بنا عدونا واحداً واحداً يحدث هذا الى جانب
سلسلة الاخطاء التي مرت بها العديد من الدول
العربية حين وجهت سهامها للجبهة الداخلية
تشريداً وتقتيلاً لأفراد شعوبها بتهمة واهية منذ
الخمسينات وحتى اليوم فما زاد في ضعفها
وغرارتها على عدوها .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

ينكر البعض منا وحتى من غيرنا ينكر
على من يريد العودة للماضي ليستفيد منه في
الحاضر من أجل المستقبل . لهؤلاء اقول . لقد
اعتمد العدو اليهودي كثيراً على خرافات تعود
لالاف السنين بان ارض فلسطين لهم وكانوا

كلنا من الأشعل

يربون اجيالهم على ذلك من حب تلك الارض باعتبارها لاجدادهم ونحن ما زلنا على عتبة زمن النكبة وجبل النكبة ما زال حيا ويراوده ان يصفي مشاعره وحنينه واشواقه لأرضه التي خرج هو منها وليس جده ، ثم ذلك الذي اتهم غيره ان يعيش في الماضي فلماذا هو ينظر للماضي فيعمل جاهداً لتحقيق السلام لليهود في فلسطين ليستنى ليهود امريكا الرحيل الى فلسطين ذلك الذي فهم درس ونصيحة الرئيس الاميركي الاسبق فرانكلين حين خطب في مجلس النواب الاميركي قائلاً " ايها السادة في كل ارض حل بها اليهود اطاحوا بالمستوى الخلقي وافسدوا الذمة ، انني احذركم ان لم تبدعوا اليهود نهائياً فلسوف يظلم ابناءؤكم واحفادكم . ان اليهود لن يتخذوا مثلنا العليا ولو عاشوا بين ظهرانينا عشرة اجيال فان العهد لا يستطيع ابدال جلده الارقط " . فمساعدة امريكا لهم ليست لسواد عيونهم ولكن لابعادهم خوفاً على الاجيال الامريكية من هذا الوباء الذي اعترف به اليهود انفسهم وذلك على لسان للفكر اليهودي لبني اسكار حين قال . " نحن معشر اليهود صنعنا الحرب العالمية . نحن اليهود لسنا الا مصلي العالم وحارقيه وقتليه " . من اجل ذلك لا بد من اخذ العبرة من التاريخ ولا بد من العودة الى التاريخ علنا نجد بذلاً أنفع لنا مما نحن فيه ، فيوم تعرض وطننا في القرن العاشر لحملات الفرنجة انتبه حاكم مدينة زنكي فقط وهي الجولان وهو حصاد الدين زنكي فرنى الاجيال

في المدينة تربية ايمانية جهادية وكذلك هذا نور الدين زنكي حذوه وكذلك صلاح الدين والحليل بن قلاوون والاشرف بن خليل الذي صفى اخر معاقل الفرنجة في بلدة عسقلان ولم يكونوا عرباً وليس اليوم عربا انهم مسلمون ايها الاخوة وطهرت البلاد على ايديهم بعد مئتي سنة ولم يتطرق اليأس الى نفوسهم وعندما عملوا بعض المعاهدات لم تكن دائمة وشاملة .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

لكل امر من الامور ايجائياته وسليبياته وكذلك المعاهدة من ايجائياتها الظاهرة كما بحلولا للبعض اعتراف العدو بحدودنا ، وكأننا بحاجة الى اعتراف المنتصب ليضفي علينا شرعية وجودنا وهب اتنا جميعاً سرنا في اتجاه يعاكس المعاهدة ثم ضربنا عدونا بقنبلة ذرية فما الضير في ذلك اليس هو جاهلي ذلك الشاعر الذي قال " لا تسقني كأس الحياة بذلة

بل فاسقني بالمر كأس الخنظل "

ثم اخواتي الكرام ، اريد ان اقول مثالا على اسماعكم لعل فيه توضيحاً اكثر من هم اليهود .

التقى رجل راكباً دابته يهودي عجوز فقال له اليهودي احملني معك على دابتك فرق له وحمله ثم سار قليلاً ، فقال اليهودي ، ما اقوى دابتك ، فلم يرد عليه الرجل واستمر ماشياً . وبعد قليل قال له ما اقوى دابتنا فقال له الرجل اتول قبل ان تقول ما اقوى دابتي ، فانتبه

الرجل قبل ان يخسر دابته ، فهلا انتبهنا قبل ان نفاجأ بما هو اعظم فاليهود بعد الاعتراف بهم لا حد لاطماعهم فلا عهد لهم ولا امان لهم ، وهم يلتقون تلاميذهم من سن التمهيدي يلتقونهم مزاعم يمدونها للتلمود وهي تقول :

(كتب الرب القتل على من يسكن بين البحر الابيض المتوسط ونهر الفرات ، وذلك حتى يكبر اليهودي فاذا قتل طفلاً او كبيراً او رجلاً او امرأة يعتقد اعتقاداً جازماً انما يقتل ذهاباً فلا مكان للجنس البشري ان لم يكن يهودياً في قاموس اليهود) .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

سمعت قبل ايام قلائل دولة رئيس الوزراء المحترم في مقابلة صحفية يقول " هناك صعوبات قد تحدث بعد المعاهدة " ومع اني لا استطيع تحليل كلام الرئيس ومعرفة ما يرمي اليه ولكنني اطلب من الله ان ينور قلبه وبصيرته لرؤية المزيد من الصعوبات والمخاطر التي يتسبب بها اليهود لغيرهم فهم وان اتهموا غيرهم بالارهاب والتطرف الا انهم اساتذة في هذا المجال ، وبالتالي لا بد من الحذر واتخذ الحيلة فلا بأس وان مرت المعاهدة فلا بأس تبدأ من الصفر فحياة الامم كحياة الافراد من حيث الولادة والنشأة والافول فالبدابة تكون بالانتباه للاجيال التي تعمل من اجلها فتحصن بتربية جيدة قوامها الاسلام ورائدتها الحق وعمادها الاخلاق وميزانها الشريعة وغايتها رضوان الله

عز وجل ، والباحث عن العزة طريقها واضح " ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين " .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل ذيب انيس ثم يليه الزميل انور الحديد .

السيد ذيب انيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه .

معالي الرئيس ، النواب المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعد الاطلاع على مراد وبند المعاهدة المعروضة على مجلسكم الكريم نجد ان هذه المعاهدة فوق معاهدة انهاء حالة حرب بين طرفين وترسيم حدود بينهما . انها شملت كل شيء . ولا اظن ان معاهدة مثلها وقعت بين طرفين من قبل قط . حيث انها لم تترك موضوعاً من المواضيع الحساسة الا نصت عليه وجمعت ، موضوع الاقتصاد والبيئة ، وحسن الجوار ومحاربة الجريمة والنقل والطرق والملاحة والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والطاقة والصحة والزراعة والثقافة والمطبوعات ولم يبعد الا ان تنص هذه المعاهدة على دمج مجلس النواب والوزارة بين الطرفين . ان هذه المعاهدة تعني فتح جميع الابواب في وجه وسائل اليهود في الهيمنة والتشول على اقتصادنا

وثقافتنا وغير ذلك ، ان هذه المعاهدة تجعل من بلدنا الاردن بوابة انطلاق لكل ما عند اليهود ليصلوا الى الدنيا كلها عن طريق بلدنا ، ويمكنهم ايضاً من الهيمنة على البلاد العربية حسب شعارهم المنقوش على باب الكنيست " ملكك يا اسرائيل من الفرات الى النيل " وقد قال احد قادتهم بن غوريون (سنحتل البلاد العربية اما بالدبابة واما بالمحراث) .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

وجاءت هذه المعاهدة لتجعل من الاردن البلد العربي المسلم سداً متيناً أمام اي خطر قد يصيب اليهود في الارض المحتلة فلسطين ، حيث نصت المادة الرابعة من المعاهدة بعدم السماح بدخول او اقامة او عمل قوى ، عسكرية او عسكريين او معدات عسكرية تعود لطرف ثالث على اراضيها او من خلالها او في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الاخر . والبند الخامس من نفس المادة الرابعة ينص : يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الارهاب بكل اشكاله ويتمهد الطرفان باتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل اي منظمة او مجموعة اذا كانت تهدد امن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف ، وهناك بنود اخرى مشابهة في الاتفاقية .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

كيف يمكن ان يتم هذا التمهيد من

طرفنا ، والحق لا زال مختصباً . والديار والمقدسات في فلسطين التي تعود ملكيتها لستة ملايين انسان عربي ومسلم لا زالت محتلة من قبل اليهود ، لماذا تقبل لانفسنا كاردنيين . والاردن جزء من الامة العربية والاسلامية . لماذا تقبل أن نكون سداً متيناً في وجه زحف الايمان القادم القريب من قبل الامة العربية والاسلامية . ان امتنا لا تطلق ان تبقى مقدساتها مختصة والسيادة عليها للوثنين من شعوب ودول شرقية او غربية .

وقد شهد للزحف الايماني انه قادم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " لتقاتلن اليهود انتم شرقي الاردن وهم غربيه ، فينصركم الله عليهم " . حتى يخشي اليهودي وراء الحجر والشجر فينادي الحجر والشجر يا عبد الله يا مسلم ورائي يهودي تعال فاقتله الا شجر الغرقد ، فانه من شجر اليهود . وقد اكرم الله تعالى بلدنا الاردن ان يكون بوابة التحرير للارض الطيبة المقدسة فلسطين كلما احتلها عدو ، وجعل الله تعالى بلدنا الاردن ساحة تجميع للمجاهدين الصادقين الذين يهرون النهر لرفع الظلم وطرد الظالمين المحتلين .

فعبور سيدنا طالوت بجيشه مخاربة الجبارين المحتلين لفلسطين كان من الاردن ، وفتح ابي عبيدة لبيت المقدس كان من الاردن ، وفك انوف ملوك الافرنج في حطين والقدس الشريف على يدي البطل صلاح الدين كان من الاردن ، والفتح القادم سيكون من الاردن باذن

الله تعالى . وهذا شرف عظيم جعله الله تعالى لهذا البلد بلد الحشد والرباط . كما هو شعار الحركة الاسلامية .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

ان الذي يظن ان هذه المعاهدة ستستمر طويلاً لا اظنه الا جاهلاً بطبع اليهود وفطرتهم واخلاقهم التي شهد بها القرآن الكريم (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم) هذا طبعهم هكذا الذي كان بينهم وبين رسول الله في المدينة المنورة سواء يهود بني قينقاع أو النضير أو قريظة وكتب السيرة الشريفة مليقة بالشواهد . ونحن ايضاً نرى الآن تصريحات رجال السياسة فيهم شيئاً وتصريحات رجال الدين شيئاً آخر رجال السياسة ينادون بالسلاح ورجال الدين يصرون على الاغتصاب والاستمرار في القتل لاصحاب الحق ، بعد مجزرة الحرم الابراهيمي التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والعشرات من الجرحى . اصدر الحاخام (البا) فتوى من تسع عشرة صفحة يبيح فيها لليهود قتل النساء والاطفال . بحجة ان هؤلاء يقدمون المساعدة للذين يؤمنون بالجهاد . وفتوى اخرى وردت في كلمات الحاخامين . ابراهام شبير او شاؤول يسرائيلي اثناء احتفال بمناسبة اقامة مركز ديني يدرس التوراة . هذه الفتوى تدعو جنود اليهود والمستوطنين على التمرد ورفض اوامر القيادة العسكرية التي تقضي باخلاء المستوطنات من الاراضي المحتلة وخاصة الجولان . وفي مدينة

اشدود قبل ايام قليلة افتتح اليهود مركزاً يمارس فيه رقص الديسكو وفواحش ومحرمات اخرى واطلقوا على هذا المركز اسم (مكة) واقاموا على جدران هذا المركز الخارجية صوراً ورسومات للكعبة الشريفة ومآذن المسجد الحرام في مكة المكرمة .

هؤلاء هم اليهود امام اليهود والمواثيق .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

التي كمسلم اتسائل حول المادة الرابعة التي جاءت بنودها تمنع ايا من الطرفين من عبارات التحريض والتهديد بالقوة وتمنع المعاهدة الاعمال والانشطة الاخرى التي تمس الطرف الاخر الى غير ذلك . اتسائل هل تشمل هذه البنود قراءة القرآن الكريم وتعليمه وفتح دور القرآن الكريم لتعلمه الاجيال المسلمة . وان هذا القرآن الكريم لا تكاد سورة من سورته تخلو من ذكر اليهود وحكم الله فيهم وتحيز أئمة اليهود بجانب مشركي قريش عندما كان يسألهم للمشركون اطريقنا وسيبلنا اهدى واصنامنا أم محمد ودينه ، فكان جواب اليهود بل اصنامكم وطريقكم اهدى سبيلاً ، حتى نزلت الاية الكريمة في سورة النساء تفضح أئمتهم وتلعنهم " ألم ترى الى الذين اوتوا نصيباً من الكتاب ، يؤمنون بالجبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلاً ، أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له سبيلاً " .

هكذا من الله على

فهل يا ترى تعتبر قراءة مثل هذه الآيات وتعليمها لابنائنا مخلة بينود الاتفاقية أم لا .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

ان كثيراً من الزملاء في كلماتهم ذكروا بجانب هذه المعاهدة معاهدات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنا أقول هذا شيء جميل ان تأخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذه المواقف وأبرزها كثرة المشاورة والاخذ برأي المعارضة في أكثر الأحيان . وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت رغبة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ان يعطي للعدو في معركة الخندق نصف ثمار المدينة مقابل ان يفك العدو الطوق والحصار عن المدينة المنورة وقبل ان يشرع النبي صلى الله عليه وسلم استشار الصحابة . فكان رأي الانصار على لسان سيدهم سعد بن عبادة رفض هذا الرأي وقال يا رسول الله انا كنا في جاهلية قبل الاسلام وما كنا نسمح لهم بشيء من ثمارنا الا قرى . وبعد ان هدانا الله للاسلام نعطهم نصف ثمارنا . لا والله . والله ليس لهم الا السيف ، واحترم النبي الرأي الآخر وعمل به وصبر على البلاء حتى جاء نصر الله تعالى . فهل تستفيد الحكومات العربية من سيرة هذا النبي في احترام الرأي الآخر والاخذ به كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

من خلال حرصنا على طهر تراب بلدنا

الأردن العزيز ، ومن خلال حرصنا على اقتصادنا من ان يتغول عليه اليهود ، ومن خلال حرصنا على بقاء ثقافتنا العربية الاسلامية من ان تداخلها ثقافة اليهود ، ومن اجل حماية اخلاق ابناء هذا الجيل في هذا البلد العزيز فانا نعارض هذه المعاهدة وستذكرون ما أقول لكم وافوض أمري الى الله ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الزميل انور الحديدي ثم يليه الزميل بسم حدادين .

السيد انور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السيدة والسادة الزملاء ،

اود ان احصر ملاحظتي حول معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة اسرائيل على المادة ٨ للاجئين والنازحون :

تؤلف هذه الفقرة ركنا اساسيا في كياننا الوطني ، لذا فان حاضرها ومستقبلها جدير باهتمام خاص ، وبامعان ادق في مضمون هذه المادة وشموليته .

أ - ان احصر امر النازحين في لجنة رباعية بمشاركة مصر وفلسطين بالإضافة للأردن واسرائيل دون تحديد قواعد عملها ومنطلقاتها

اسرائيل في الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١ .

إن أهمية هذه الشريحة الكبيرة من المواطنين الأردنيين ودورها الفاعل في المجتمع وفي الاقتصاد الأردني يستوجب العمل على تعديل شمول هذه المادة واطارها العام وبشكل يجعلها أكثر مصداقية وعدلا وفعالية .

هذا الأمر الذي بحاجة الى ان لا تناساه ونعيد التذكير به ونعمل على تنفيذه لان القاعدة الأساسية في اعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين .

معالي الرئيس ،،،

السيدة والسادة الزملاء ،،،،

انه وفي الوقت الذي استطاعت الأردن ان تعيد حقوقها في الأرض والمياه والسيادة فانه مطلوب منها وهي التي اعطت القضية الفلسطينية عبر نصف قرن اهتمامها الأساسي ووضعت كافة امكانياتها من اجل القضية الفلسطينية والتي هي القضية المحورية في الشرق الاوسط فان القيادة الأردنية والتي دأبت على مواصلة الكفاح من اجل الحقوق الشرعية للفلسطينيين مطالبة الان وأكثر من اي وقت مضى اعطاء هذا الموضوع جل اهتمامها ولنا كبير الثقة بان هذه القضية سوف تعطى الاهتمام الذي تستحقه .

وكلمة انصاف : فان الوفد المفاوض

لا يضمن فعالية عمل اللجنة ولا يؤمن سلامة معالجة امر هذه الثقة وذلك بمودتهم الى مواقع سكنهم العادية في وطنهم قبل ١٩٦٧/٦/٥ .

ب - ان ربط قضية اللاجئين والعمل لها في اطار المجموعة المتعددة الاطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام او في اطار ثنائي يتفق عليه ويتزامن مع المفاوضات الخاصة بالمناطق المشار اليها في المادة " ٣ " الخاص بالحدود الدولية لا يحدد اسلوبا فعالا في علاج قضية هذه الاكثية من ابناء فلسطين الذين ارغموا على الهجرة الى الأردن اثر احداث ١٩٤٨ ، واصبحوا جميعاً بعد ١٩٥٠ مواطنين اردنيين .

ج - ان حصر معالجة قضايا اللاجئين والنازحين هذه وحقوقهم من خلال تطبيق برامج الامم المتحدة وغيرها من البرامج الدولية بما في ذلك المساعدة على توطينهم انما يهدف بشكل واضح الى الغاء حقهم الطبيعي في العودة الى وطنهم او في الحصول على تعويض كامل عن ممتلكاتهم واموالهم وفقا لقرارات الامم المتحدة الخاصة والمعروفة في هذا الشأن ، ولقد كان الاولى في معالجة هذه القضية ان يؤكد الاطار العام لمعالجتها وهو الالتزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بذلك وهما القرار رقم " ١٨١ " بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ ، والقرار رقم " ١٩٤ " بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٤٨ ، واللذان اشترطت الامم المتحدة والتزمت اسرائيل بتنفيذهما كشرط اساسي للاعتراف بعضوية

كلمة من السيد الرئيس

برئاسة الرئيس المجالي قد اعطى المثل على الانتماء الحقيقي واعطى الاردن احساساً عظيماً بصدق ابناءه وعطائهم غير المحدود . وبقينا ان ذلك ما كان بالامكان ان يتم الا بتوجيهات راعي المسيرة وقائد الوطن الذي اعطى للاردن حياته امتداداً للهاشميين الاولين .

واذا ما كان من كلمة اخرى تقال فاننا يجب ان نؤكد بان هذه الامة والتي هي خير امة اخرجت للناس تستحق منا جهوداً مكثفة لاعادة اللحمة الى بنيتها وتأكيد التضامن العربي ضمن خضم النظام العالمي الجديد والذي لن يكون لاي دولة في هذه المنطقة من دور اذا لم تكن قادرين على تشكيل جبهة عربية اسلامية واحدة تتحدث لغة واحدة وتعمل من اجل مصير ومستقبل هذه الامة .

واخيراً لا يسعني وانا اسمع قول الحسين وولي عهده الحسن حفظهم الله بان المعروض احد الخيارين وقد اخترنا الاقل ضرراً ، ولهذا وجدت ان من مصلحة الوطن ومن اجل مستقبل ابناءه ان اكون الى جانب هذه المعاهدة مؤيداً ومباركاً والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الوميل بسام حدادين ثم يليه الوميل بدر الرباطي

السيد بسام حدادين :

السيد الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،،

سلام عادل وشامل عليكم . وبعد ،
فقضايا الوطن ، لا تتحمل المزايدات ولا المناقصات ، ففي محراب الوطن ، كلنا سواء حكومة ومعارضة ، تنساب للردود عن حيائه وسيادته وكرامة ناسه .

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر ثم اكمل السيد بسام حدادين كلمته -

وكي نكون كذلك بالفعل لا بالقول ، علينا ان نسمع بعضنا جيداً ، وان نسعى الى ذلك ونبحث بكل السبل التي تضمن تفاعل كل الآراء ونحسم امورنا باوسع اشكال المشاركة في صنع القرار الوطني .

وفي هذا السياق نسأل ا

هل تحققت هذه الشروط في سياق التحضير الى " المعاهدة " هل تعاملت الحكومة مع هذا الشأن ، بهذه الروحية والمسؤولية الوطنية / مع المعارضة بتلاوينها المختلفة ا

الجواب واضح لا يحتمل اللبس .

فقد اندفعت الحكومة منذ مدريد وهي تصنع الاذان وتتعامل مع المعارضة ، بروحية عدائية ، تستر على المعلومات وتضلل الرأي العام وتخفي نواياها الحقيقية .

وكلما تقدمت المفاوضات ، كان الحصار يشتد على المعارضة وتحصر المشاركة في صنع القرار على أضيق الدوائر واحيانا الافراد .

فلم تغيب المعارضة وحدها عن المشاركة / بل جرى تغيب المؤيدين ايضاً / سواء في مجلس النواب / او الاحزاب السياسية / ولا ابالغ ان قلت ان الفريق الوزاري كان اخر من يعلم ايضاً .

ألا يعود هذا السلوك الى الرية ... / الموضوع ليس الثقة من عدمها بالافراد وفي الفريق المفاوض ... الامر يتعلق بحق الشعب وقواه الحية ومؤسساته الدستورية بالمشاركة في صنع القرار .

لننظر الى الطرف الاسرائيلي المقابل ونرى كيف تعامل مع المعارضة ، لم نسمع عن حالات اعتقال او منع مسيرة او اعتصام بل حوارات دائمة لا تنقطع بين الحكومة والمعارضة .

لا ادري لماذا يضيق صدر الحكومة من المعارضة ولماذا لم توظف المعارضة كورقة في المفاوضات ، تمكنا من تحسين شروط التفاوض . كما فعل الجانب الاسرائيلي الذي يحسب الف حساب للرأي العام وللمعارضة .

انني اسجل هنا ، بان ادارة المفاوضات ، لم تكن محصلة لارادة الشعب بل كانت

اجتهاد دوائر ضيقة ومستشارين من التكنوقراط غير المسيحين .

واسجل ايضاً ، بان مجلس النواب ولجانه المختصة ، كان الغالب الاكبر ، بمشية الحكومة وتقصير من المجلس في ان يتنزع دوره في الرقابة والمشاركة .

ماذا عن المعاهدة .

ابداً بالتأكيد على انني من انصار التسوية السياسية القائمة على اساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن . فهل هذه المعاهدة ، تقوم على هذا الاساس ا اجيب بوضوح لا ، ولنرى كيف .

الخطية الاولى التي وقعت بها الحكومة ، كانت بان قبلت بتجزئة الصراع العربي - الاسرائيلي منذ مدريد ، وما تلى ذلك من مفاوضات على المسارات العربية - الاسرائيلية ، فقد كان واضحاً ان سكة المفاوضات في مدريد وضعت على مسار يعتبر قرارات مجلس الامن مرجعية / وليست ميدان تطبيق ، مما اعطى الطرف الاسرائيلي فرصة التفرد بالاطراف العربية وتوظيف تناقضاتها / مما مكن الطرف الاسرائيلي من تنظيم خطواته على المسارات التفاوضية ، مما يضمن له افضل النتائج . التي مكنته من البناء عليها في مفاوضاته مع الاطراف الاخرى ، فكان الاختراق الاول في اوسلو مع الجانب الفلسطيني ، حيث تمكنت اسرائيل من

هكذا من المأهول

اصطياد الطرف الفلسطيني ، واخرجت بذلك الموضوع الفلسطيني ، وذيله من جدول اعمال التفاوض مع الاطراف الاخرى .

قضية اللاجئين والنازحين رحلت الى ترتيبات المرحلة النهائية / وقضية القدس / والمستعمرات كذلك .

وحكومتنا بدل ان تعترض على ذلك ، اعتبرت الموضوع شأنًا فلسطينيا صرفا وبنت سياستها اللاحقة على ذلك .

من قال بان قضية اللاجئين والنازحين ليست قضية اردنية / بنفس درجة فلسطينيتها ، الا يقيم على ارضنا وين ظهراننا مليونان من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين .

لماذا نوافق على تأجيل البت بمصيرهم / ونوقع معاهدة صلح شاملة قبل ان تحمل هذه القضية الكبرى .

هل يكفي ان تحمل المعاهدة هذا الامر الهام والخطير الى اللجنة الرابعة . حتى مع تحديد اسس التعامل النظري واسس الحل .

ما الذي سيضمن لنا ان توافق اسرائيل على حل وطني عادل لقضيتهم ، اقول (حل وطني) بمعنى العودة الى وطنهم وليس حلاً انسانيًا بالرحمة والشفقة الزائفة .

واحالة امر اكثر من مليون لاجئ الى مفاوضات متعددة ، يعني بوضوح البحث عن حل انساني يستثنى حق العودة لهؤلاء وهذا هو الباطل . وبعبارة اخرى انه شكل من

اشكال مشروع الوطن البديل .

لا يكفي ان تقول لنا الحكومة ان الفلسطينيين في " اوسلو " وافقوا على تأجيل بحث قضية اللاجئين والنازحين . فنحن في الممارسة الديمقراطية رفضنا اتفاق " اوسلو " وحذرنا في حينه من البناء على نتائجه وقلنا ان شكل الحل الذي ترسو عليه القضية الفلسطينية يعنينا مباشرة بحكم التداخل القائم بيننا .

ولا يكفي ان نقول بان الفلسطينيين اختاروا حلهم ويرفضون التنسيق معنا ونسلم بالطروحات الاسرائيلية .

كان باستطاعتنا ان نحمد التفاوض ان نزاع .. ان نناور الى ان نضمن حلاً وطنيا عادلاً لقضية النازحين واللاجئين .

الخطيئة الثانية التي ترتكبها الحكومة في المعاهدة .. هي اخراجنا من ميدان الصراع العربي الاسرائيلي قبل ان تتحقق قرارات الشرعية الدولية في الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة واعطاء الشعب الفلسطيني حق في تقرير مصيره . وهنا اسأل بمرارة ١١ منذ متى كان صراعنا مع اسرائيل بسبب الاراضي الاردنية المحتلة وبسبب مصادرة اسرائيل لحصتنا في المياه .. الم تكن هذه نتيجة لا سبب ..

كيف نرضى على اللسنا ان نوقع معاهدة صلح مع اسرائيل ولا زالت اسرائيل تحتل الجولان وجنوب لبنان ولم تطبق حتى

اتفاق " اوسلو " في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

كيف تقبل بتوقيع معاهدة صلح مع اسرائيل ولم نضمن حلاً عادلاً لقضية القدس ونكتفي بإشارة الى دور تحمل في الحل النهائي .

لماذا لحست الحكومة كلامها عن الحل الشامل وعودة جميع الحقوق العربية كشرط لتوقيع معاهدة السلام .

كم مرة تحت هذه القبة جرى التأكيد على كل ذلك . واليوم تطلب منا الحكومة ان نلغى ذاكرتنا وعقلنا وان نوافق على المعاهدة ١١ التي اخرجتنا من حلبة الصراع .

وقد اصابت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس حين قالت " ما من شك ان هذه النقلة في حياتنا (الاتفاقية) نجى لنهر مفاهيم نشأ جيلنا عليها " .

نعم ... ايها السادة ان الاتفاقية هزت مفاهيمنا للصراع العربي الاسرائيلي لم تكن على خطأ فقد قزمت دورنا واخرجتنا من الصراع قبل ان نرى احلامنا في سلام عادل يتحقق .

نأتي الآن الى ما سمي بمشكلاتنا مع اسرائيل او الحقوق الاردنية . وهل نجحنا في استعادتها كاملة ام منقوصة . بداية اود ان اؤكد ان جلود الاوطان لم تعد اليوم علامات

واسلاك شائكة فقط بل اجراءات وقوانين وانظمة اقتصادية وسيادية .. ايضاً ، فاختراق الاوطان والهيمنة عليها ، يمكن ان يتحقق بوجود علامات حدودية واسلاك شائكة ومكهربة وحقول الغام ايضاً .. ونماذج دول الخليج من حولنا شاهد على ما اقول ..

مع ذلك فان تسليم اسرائيل العدوانية التوسعية بوجود حدود شرقية لها امر ايجابي ومهم .

اما بخصوص الاراضي الاردنية المحتلة وحقوقنا في المياه . فان المعاهدة تركت جزء غالبا من الاراضي الاردنية تحت الاستغلال والاشراف والاستثمار الاسرائيلي ، في الوقت الذي جرى الاقرار فيه بالسيادة الاردنية الاسمية على تلك الاراضي ...

فهل يعقل ان نقبل ، بان لا تتضرر المصالح الاسرائيلية المكتسبة بالعدوان ونبحث لها عن حل على حسابنا ...

لماذا لا يرحل المزارعون المستوطنون في ارضنا الاردنية فهم معتدون ولا يوجد منطق سوى منطق القوة والغطرسة الصهيونية ، تجعلهم يتمسكون باستثماراتهم وحقوق حفنة من المستوطنين .

وفي موضوع المياه فان حقوقنا المائية ، ليست قائمة ايضاً وانا ما جرى الاقرار به لا يمثل الا جزء من الحقوق الاردنية في المياه ، وان ما وعدت بحله المعاهدة لا يتعدى وعداً

الفلسطينية لن يكون على حسابنا ...

ان نطمئن بان القدس ستؤول للسيادة العربية ، ان نطمئن اشقاءنا السوريين واللبنانيين في احسن ظروفهم التفاوضية .. لان مصالحنا الاردنية تتأثر بشكل الحل ايضاً على المسارات الاخرى انني على ثقة من أننا لم نحصل على شيء اضافي نتيجة لتسرعنا واندفاعنا نحو حل منفرد ..

دلوني على شيء واحد فزنا به نتيجة لتفردنا .

شبه الاجماع الاسرائيلي في الكنيست على تأييد المعاهدة الا يعني شيئاً ..

اظن انه يعني ان الثمن الذي دفعته اسرائيل للسلام الكامل معنا قليل ومريح .

السيد الرئيس / الزملاء الكرام .

نحن في صفوف المعارضة الديمقراطية لا نوافق على المعاهدة بشكلها الراهن ، ونطلب من الحكومة ، اعادة التفاوض لسد الثغرات التي اشرنا اليها .. ونطلب استفتاء الشعب على ذلك ... والاستفتاء ليس تجاوزاً على مجلس النواب / صاحب الكلمة الفصل / لكن الاستفتاء سيعطينا مؤشراً على استعداد او عدم استعداد الشعب لتحمل الثمن الذي تطلبه المعاهدة ، وهذا امر مشروع ومطلب ديمقراطي عادل ...

الا تقول الحكومة بان السواد الاعظم من

بالبحث عن مصادر مياه جديدة / وعمليات تحلية وتشديد سدود لحصر مياه الامطار ، في الوقت الذي جرى فيه السماح للمحتل الاسرائيلي باستثمار المياه الجوفية غير المتجددة في جنوب البلاد .

مقابل ذلك اعطينا اسرائيل السلام والامن والتطبيع الكامل وعلى كل المستويات .

نحن لا نقلل من أهمية الحقوق التي استردتها المعاهدة لكن ثمن ذلك كبير جداً ، ونعتقد ان باستطاعتنا حتى في ظل الظروف وموازن القوى المعروفة للجميع ، ان نحصل على ما هو افضل وان نظل جزء من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي وان تتساند مع الاشقاء العرب من اجل تحسين شروط التسوية الشاملة .

لسنا ضد وضع المصالح الوطنية الاردنية اولاً ، فهذا منطق الاشياء ، لكن المصالح الوطنية الاردنية ليست كما تحاول الحكومة والاعلام الرسمي تقزيمها الى اراض اردنية محتلة ومياه مفتصة وحدود غير مرسمة ...

اننا معنيون بشكل الحل المطروح للقضية الفلسطينية لان ذلك يعكس سلباً او ايجاباً على المصالح الوطنية الاردنية وهذا لا يعني ان نطرح انفسنا بديلاً عن الفلسطينيين ...

ولا يعني الاستسلام المراجعي القيادة الفلسطينية . انه يعني ان لا نصفي حسابنا مع اسرائيل . ان نطمئن على ان حل القضية

الشعب مع المعاهدة ، نحن نقبل بحكم الشعب .

الم يفكر الاسرائيليون باجراء استفتاء على الانسحاب من الجولان من عدمه !! هل هذا يعني الغاء دور الكنيست .

السيد الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

اننا في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية في مجلس النواب وفي الاحزاب السياسية والحركة الشعبية .. لن نتخلى عن حقنا في معارضة المعاهدة والتصدي لاستحقاقاتها السلبية ، بالوسائل الديمقراطية التي يكفلها الدستور .

اننا ندعوا الى تحصين الوطن واستنهاض كل طاقاته لمجابهة الآثار السلبية التي ستفرزها المعاهدة ..

ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية هي المدخل الى كل ذلك . وبما ان هذه الحكومة هي التي وقعت المعاهدة ولم تنجح في اقامة حوار مع المؤسسات الدستورية والسياسية وعبرت عن ضيق صدر في ممارستها تجاه المعارضة وحققها في التعبير فاننا ندعو الى استقالتها او اقالمتها ..

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل بدر الرياطي ثم يليه الزميل محمد داوودية .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب الاكرام

بداية لا بد ان اذكر بان كل كلام وكل رأي يخالف كلام الله تبارك وتعالى هو كلام باطل . وان علم الناس جميعاً لا يساوي امام علم الله شيئاً . وأن آيات الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم تدحض كل وهم يدعيه الناس حقيقة ويصبح هذا لاغياً امام حقائق القرآن الكريم . وصدق الله القائل : « انتم اعلم ام الله . والله يعلم واتم لا تعلمون » . ومن منظور حقائق القرآن الكريم وحقائق السيرة العطرة وحقائق التاريخ الذي تجاهلناه اشير الى الحقائق التالية :

١ - اليهود هم الد أعدائنا قديماً وحديثاً فهم الذين كذبوا الرسل وأذوهم وقتلهم وتاريخهم مع رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم معروف . وصدق الله القائل : « لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا . اليهود والذين اشركوا » .

٢ - ان عداوة اليهود واطماعهم في بلادنا لن تتوقف فאלله هو القائل : « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا » .

هكذا من المأهول

يبحث عليهم من يسومهم سوء المذاب الى يوم القيامة .

٧ - ان من يتوهم بان هذه المعاهدة ستكون نهاية المطاف وان الحرب ستضع اوزارها متجاهل للقرآن والسنة لان نهاية الحرب بيننا وبينهم ستكون على ارض الاردن وفلسطين وستبقى الاردن بمشية الله ارض الحشد والرباط وسيكون نهر الاردن شاهداً من شواهد المعركة ، وصدق الله تعالى القائل « وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علواً كبيراً ، فاذا جاء وعد اولاهما بمشا عليكم عبداً لنا اولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً » . ان احسنتم احسنتم لأنفسكم وان اسأتم فلها ، فاذا جاء وعد الاخرة ليسوزوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه اول مرة ، وليتبروا ما علوا تتيهوا » . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتقاتلن اليهود ويسلطنكم الله عليهم حتى يختبئ اليهودي وراء الشجر والحجر فينطق الشجر والحجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي وراءه فتعال فاقتله إلا الشجر الفرقد فانه من شجر اليهود » .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب .

ان الاعتراف بحدود لليهود واعتراف اليهود بحدود للاردن فيه مخالطة للحق والمنطق والتاريخ لان ذلك يعني .

١ - الاعتراف للغاصب بما اغتصب وللمعتدي

٣ - لن يعطينا اليهود شيئاً ما دامت السيطرة لهم والقوة بأيديهم فالله هو القائل « ام لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤتون الناس نقيراً » .

٤ - ان من يطعن الى نوايا اليهود ويظن انه من خلال المعاهدة سوف نحصل على بعض حقوقنا فهو واهم لان الله هو القائل « كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم » . وصدق الشاعر مخطئ من ظن يوماً ان للعلب ديناً .

٥ - من يظن ان اليهود من خلال هذه المعاهدة سوف يصلحون إقليم الشرق الاوسط ويرفعون شأن اهله . ويغرقونهم في بحار من السمن والمسل واهم لا يعرف عن طبيعة اليهود شيئاً . فقد قرر القرآن انهم فاسدون مفسدون . واعتقد ان ما تحقق لمصر الكفانة وشعبها الحبيب بعد الصلح والتطبيع غير دليل وراذع لمن اراد العبرة فتدهور الاقتصاد وزيادة المديونية وارتفاع نسبة الفقر وفساد الزراعة وتدهور القطاع العام وعرض شركاته للمزاد وفساد الدم وخراب الضمانات وانحلال الشباب وترويج المخدرات وشيوع الفاحشة وانتشار الامراض الحبيثة كالايديز ونحوه خير شاهد .

٦ - ان من يدعي بان هذه المعاهدة ستجلب الامن والسلام للمنطقة واهم حاله لانه يخالف صريح القرآن الذي قرر ان اليهود مستعلون على من سواهم . يخربون ويقتلون ويهيمون في الارض فساداً وانهم لن يعيشوا بسلام فقد كتب الله عليهم الدلة والمسكنة وتأذن بان

المعتدى عليه والاعتراف بهذا المعتدي واقامة علاقات حسن جوار معه . مع الابقاء على العدواة بين الاخوة . اين نحن من قول الله تبارك وتعالى « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخواناً... » معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

لقد حملني اهالي مدينة العقبة الذين أمثلهم مناشدة الحكومة بما يلي :

أ - حملوني مناشدة الحكومة ان تنقي الله فيهم وفي ابناءهم وبناتهم وفي دينهم وتقاليدهم ومشاعرهم بالنسبة للسياح من يهود حيث ان العرة وشبه العرة وبالعات الهوى بدأوا بالظهور في شوارع العقبة وميادينها واحيائها وبعرض الفاحشة على الشباب . علماً بانهم لا يشترون شيئاً من العقبة بل يحضرون كل مستلزماتهم معهم من اكلات ولا يستعملون سوى الحمامات العامة ومقاعد المطاعم وفوق كل هذا يحضرون معهم غلب السجائر ويبيعونها في العقبة .

ب - ان منطقة المرشش الممتدة من طابا وحتى العقبة والتي تسمى ايلات هي جزء لا يتجزأ من مدينة العقبة الاردنية تاريخياً وجغرافياً واستراتيجياً وقد نصت على ذلك أيضاً اتفاقية الحدود الموقعة عام ١٩٠٦ بين الحكومة العثمانية والحكومة المصرية كما ان الشريف الحسين بن علي طيب الله ثراه لم

بحقه في الاعتداء وتنازل للص عن المسروقات فهل ارض فلسطين التي يقيم العدو عليها كيانه هي ارض له حتى نعترف له بحدود ونطلب منه ان يعترف لنا بحدود ام انها ارض النبوات وورث النبوات . وهي جزء من عقيدتنا لا يجوز التفريط بجزء منها ولا المساومة على شيء منها لاي كان ومن اي كان لانها ميراث للاجيال جميعاً .

٢ - وان كان ثرى الاردن وترابه الطهور يفتدى بالمهج والارواح وكذا ارض مصر الكنانة وسورية ولبنان . وكذلك فان ثرى ارض المقدسات لانها درة التاج ووسط العقد وكلنا يعلم ان اغلى ما في التاج درته والتمن ما في العقد اوسطه ، فكيف نبيع لانفسنا ذلك وتعترف للغاصب بما اغتصب . حيفا وبافا وعكا والقدس واللد والرملة وهر السبع .. الخ وكيف تتناسى الشهداء عبر العقود والدماء الاردنية الزكية التي روت التراب الطهور ، وماذا بشأن المعاهدة العمرة والتي من نصوصها ان لا يسكنهم فيها يهود .

٣ - لو ان رجلاً ترك لابنائه ارضاً واختلف ابناؤه من بعده وتخاصموا واقتسموا الارض وادار كل منهم ظهره لاختيه ثم ان عدواً طامعاً علاوته قديمة للعائلة . فكر في الاستيلاء على وسط الارض فقتل من كانت له وشرذ ابناؤه عند اعمامهم في القطع المجاورة ، فهل يعقل بحال من الاحوال وتمت كل الضغوط والمساومات والتدخلات التنازل عن هذا الحق

هكذا من المأهول

يعترف بتقسيمات الانتداب البريطاني ولا يضم المرشش الى فلسطين . وان الملك عبد الله بن الحسين رحمه الله بقي يطالب بالسيادة عليها اثناء المفاوضات عليها بعد عام النكبة ١٩٤٨ حتى لقي الله عز وجل . علماً بان المرشش لم تحتل عام ١٩٤٨ م بل احتلت عام ١٩٤٩ بعد ان فرضت الهدنة الدائمة من قبل الامم المتحدة . اي ان احتلالها مخالف للاعراف الدولية ولا يعترف به رسمياً .

وما يزال اهالي العقبة يحفظون بوثائق تثبت ملكيتهم لاراضي وحفائر ونخيل المرشش الحفائر اصطلاح عقباوي يعني البساتين . وهم على ثقة بالله بان يوم عودة هذه الاراضي اليهم قريب ان شاء الله .

ج - ان ما وعد الناس به من رخاء لم ير أحد له بشائر بل على العكس فان الاسعار في ارتفاع مستمر والضائقة تحيط باعناق الناس منذ بداية المفاوضات بشكل متصاعد .

د - ان بناء ميناء مشترك في منطقة الحدود بين العقبة واليلات هو تحقيق لاحلام اليهود في اعادة بناء ميناء سليمان المزعوم وهو مقدمة للسيطرة على منطقة العقبة بكاملها استكمالاً لتلك الاحلام حيث يزعمون بان المنطقة لهم . وان هذه المعاهدة ستعطيهم لهم دون اطلاق نار او ضحايا .

هـ - ان ما تحمله اخبار الجاذبات عن تقليص دور ميناء العقبة كميناء تجاري والاقتصاد على

الناحية السياحية لميناء العقبة هو تحطيم لاقتصاد المدينة وتجويع لسكانها من عمال وموظفين وسائقي شاحنات ومؤسسات خدمة حيث ان ايلات تفوق على العقبة في الخدمات السياحية وبالتالي تستقطب السياح وتصبح العقبة مجرد ممر سياحي لا مقر . وعندها ستخسر العقبة موقعها التجاري ولا تستفيد من موقعها السياحي ، الامر الذي يؤدي الى تراجع تطور ازدهار المدينة المتسارع منذ عقود .

و - يخشى اهالي وادي عربة والذي طال انتظارهم لفتح الابار التي تم حفرها منذ سنوات عدة في وادي عربة واغلقت ان لا تفتح هذه الابار ابداً هذا اذا لم يتم تأجيرها لليهود . وان تبقى اراضيهم قاحلة غير مستعمرة ولا مستغلة في حين ينعم جيرانهم بارض مستعمرة خضراء بفضل مياه الابار غير المغلقة . فالمعاهدة تضمن لهم حق عدم التأثير على مستوى المياه في هذه الابار .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب الافاضل .

حتى لا اطيل فلن استعرض بنود المعاهدة بل سأكتفي بما قدمه اخواتي السادة ، الأستاذ حمزة منصور والدكتور محمد الحاج والدكتور بسام العموش وتحفظهم على رد لجنة الشؤون الخارجية ، كما اسوق اليكم شاهداً على ما يرمي اليه اليهود من للماهدات والاتفاقيات ، لقد شاهدنا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام

١٩٧٩ اثار خطيرة بعد ان تم تجريد مصر ووضع قوات دولية على الاراضي المصرية تحول دون اي عمل عسكري . فقد قامت دولة اليهود باعتداءات همجية سافرة ومتعددة اذكر منها على سبيل المثال اعتدائهم على لبنان حتى وصلوا بيروت ١٩٨٢ ونتج عن ذلك ما نتج من اثار نعرفها جميعاً .

كما قامت قواتهم الجوية مروراً باجواء عربية بتدمير المفاعل النووي العراقي والتخطيط لتدمير المفاعل الباكستاني . كما قامت بمذبحة الاقصى الشهيرة فضلاً عن الحفريات الخطيرة تحت المسجد الاقصى التي تهدف الى هدم وتدمير المسجد الاقصى . وتمت مذبحة الحرم الابراهيمي لعباد الله في بيت الله في شهر الله رمضان ، وامعانا في الالهلاء والاذلال اغلقت المسجد في وجه المصلين معاقبة لهم بدل ان يعاقب المجرمون ولا ننسى الابعادات المتتالية واشهرها مبعدي مرج الزهور (٤١٥) من خيرة اهلنا في الضفة الغربية عانوا عاما في ارض قاحلة جرداء تحت ظروف قاسية ... يضاف الى ذلك تدمير المنازل واقتلاع اشجار الزيتون وغيرها .

واسمحوا لي ان اتسائل :

١ - ترى ما موقفنا غدا عندما يعتدي اليهود على سوريا او لبنان او السودان او اي بلد عربي آخر ؟

٢ - لى قلب اليهود ظهر المجن للمنظمة بحجة

عدم قدرتها على ادارة المنطقة وعجزها عن حفظ الامن . واعلنوا ضم الضفة الغربية والقطاع لدولتهم دولة البني والدوان ماذا يمكننا ان نقدم ؟ لا شيء .

وان وقف الاردن متفرجاً لا سمح الله ملتزماً بنصوص المعاهدة ، فهل تتيح المعاهدة ان يسمح لقوات نظامية او متطوعة بالنجدة عبر حدوده ؟؟ الجواب معروف .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

انطلاقاً من حبي للاردن وتمسكي بعقيدتي وعروبتني ووحدة امتي وحرصاً على ان تبقى الجباه عالية لا تسجد الا لله اعلن عدم موافقتي على هذه المعاهدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل محمد داوودية والمتحدث الذي يليه الدكتور عبد الحافظ الشخانية .

السيد محمد داوودية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون هذه الكلمة باسمي وبالنيابة عن الزملاء د. عوض خليفات ، د. عبد الرزاق طيبشات ، نسجل بداية ومفتاح كلام ، اننا من الذين يعتقدون ان صراعنا مع العدو الصهيوني الغاصب ، هو صراع وجود ، لا صراع حدود .

في حقبة القريية .
ودفع هو الآخر ثمن رؤيته وحكمته ، واطلقت
الصهيونية عليه ماكينة من الخطباء والمفكرين
والكتاب والسياسيين ، الذين بلعوا الطعم ،
ورفضوا الموافقة على ما يعد اليوم حلماً بكل
المقاييس .

ومنذ البداية ، كان معروضاً على
الشريف الهاشمي ، ان يوافق على صلح
منفرد مع العدو الصهيوني .

وحثه جمال عبد الناصر على ذلك بعد
نكبة ١٩٦٧ واوشك الكيان والنظام على
الزوال ، عقب زوال كامب ديفيد وانفراد
السادات .

فكانت النجاة للاردن ولنظامه السياسي
بقرار فك الارتباط الذي وفر منصة حركة
لخدمة الهوية الوطنية ، وكانت مدريد التي
يمكن ان نعرفها بالقول انها موافقة عربية
جماعية على الحل المنفرد . مسار سوري ،
مسار فلسطيني ، مسار لبناني ، ومسار اردني .

وكانت « اوسلوا » ذروة ومحصلة قرار
القمة العربية عام ١٩٧٤ الذي جعل القضية
الفلسطينية قضية وطنية ، يمكن للامة
الفلسطينية ان يتصرفوا بها تطبيقاً لقاعدة
القرار المستقل والسيادة الوطنية .

وشكلت اوسلوا اعلاناً صريحاً عن تأييد
التنسيق العربي الذي كان اسماً بلا معنى .
وبات على الاردن ان يتخذ قراراً يدرأ عنه

ففي كل المقاييس ، فان اسرائيل هي
فلسطين ، وان ير شيع هي ير السبع ، وان
اورشليم هي القدس ، وان (هاعرفا) هي
وادي عربة .

فبالامس القريب جداً ، كان اللاجئين
في وطنهم ، وكان النازحون في وطنهم وكان
الاسرائيليون غرباء ، فاقاموا وطناً بالمذبة
والنار .

وهكذا فاننا نناقش مشروع للماهدة ،
انطلاقاً من اننا لا نعتبرها فتحاً للقسطنطينية
كما اننا لا نعتبرها تقرباً وخيانة ، ببساطة ،
لان اية مفاوضات تعني تنازلات متبادلة ، ولقاء
في منتصف الطريق .

ونبدأ من اول السطر ونعد على اصابعنا :

اولاً : تميزت سيرة الهاشمين بالروعة والمأسة ،
وتراجيديا فريدة ممتدة في التاريخ العربي
الاسلامي ، روعة الاخلاص للامة ودفع
الثمن الفادح ، ومأساة الخذلان والعقوق
والجحود والتكر التي وصلت ذروتها في
كربلاء .

ونستذكر الشهيد الحسين بن علي الذي
اختار المنفى وزهد في الملك ، على ان يساوم
على المبادئ والمثل والقناعات . فكان اول من
بدل ملكاً بموقف رحمه الله وطيب ثراه .
ونستذكر الشهيد عبد الله بن الحسين الذي
رأى ، وخطب الرؤية بالشجاعة ، فعرض على
الامة (المهادنة) التي كانت ارفع عمل سياسي

التهميش والمؤامرة بكل شقوقها السياسي
والاقتصادي والديمقراطي .

وانتهى الامر الى اتفاقية سلام اردنية -
اسرائيلية ، هي الان عرضة للمواقفة او الرفض .

بعض الذين يرفضونها يفعلون ذلك
لانهم يرون ان تمزق وتشظي الصراع العربي -
الاسرائيلي الى مسارات واتفاقات ثنائية ، فيه
تبخيس للمكاسب التي يمكن ان تجنيها الامة لو
كانت على مسار واحد . وهذا صحيح تمام
الصحة .

ومنطقهم هو منطق تحسين شروط
التسوية لا منطق رفض التسوية بالمطلق .
وهذا ما كان الاردن يطالب به . فكيف
يتحمل تبعات اخلال الآخرين به ؟؟

ثانياً : كان امام الاردن والشريف الهاشمي ان
يتفاعلا مع حزمة وشبكة من العناصر وان
يخرجوا من كل ذلك باقل قدر من الخسائر ان
لم يكن باكبر قدر من المكاسب . ويسجل المرء
النصف ان نسق السياسة الاردنية المستمر
الثابت هو عدم الانفراد . ويسجل للمرء ان
الاردن ظل مخلصاً لهذا الثابت مع ما ترافق
معه من ضغوط واغراءات يعرفها شعبنا كلها .

ويسجل للمرء ان ازمة الخليج والعدوان
على الشعب العراقي المجيد ، كان اكبر اختبار
في التاريخ العربي المعاصر لبنية وطبيعة انظمة
الحكم العربية والدولية ايضاً . وقد وقف الاردن
بقيادة جلالة الملك المفدى ، تلك الوقفة النبيلة

التي اعادت الى الازدهار وقفة الشريف الشهيد
الحسين بن علي ، مؤثراً المنة على الاصطفاف
المشين في حفر الباطن وعلى تلويث شرف
الجندي والوطنية الاردنية في عار لا يمحي .

ان ثمة تناوب ابداعي بين ما هو مبدئي
ومصلحي ، ولدقة القول ان ثمة مزج ابداعي
عقري بين ما هو مبدئي ومصلحي ، يجترحه
الشريف الهاشمي مشكلاً بهذا المزج العقري ،
طوق النجاة للاردن ولنظامه السياسي الذي
عجعت الاحداث الكبرى عوده ، فطلع منها
سيفاً بارقاً من الفولاذ النقي .

معالي الرئيس ، الزعماء المحترمون .

اننا مدعوون الى الاختيار الابداعي بين
ما هو مرحلي وبين ما هو تاريخي . بين ما هو
يمكن وما هو مستحيل وناتي الى

ثالثاً : ونستشهد بحالات صلح ثلاث :

أ - صلح الحديبية : جاء في تاريخ الطبري ما
يلي : عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم . فقال
سهيل بن عمر (مندوب المشركين -
روبنشتاين) .

لا اعرف هذا ولكن اكتب باسمك
اللهم .

ثم قال الرسول : هذا ما صالح عليه محمد
رسول الله سهيل بن عمر . فقال سهيل : لو

هكذا من الأشهر

هكذا من الأعمال

شهدت انك رسول الله لم اقاتلك . ولكن اكتب اسمك واسم ابيك .

وقد كانت بنود صلح الحديبية ، الصلح على وضع الحرب عشر سنين ، وان يرد الرسول عليه السلام من اتاه من قريش بغير اذن وليه (اي ان يرد من يريد الاسلام) وان لا ترد قريش من اتاهها من المسلمين مرتداً وان يرجع المسلمون عامهم ذاك فلا يدخلوا مكة معتمرين .

ب - صلح الرملة : وجاء في كتاب خطط الشام لمحمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي (طبع عام ١٩٢٥) : فرضي السلطان صلاح الدين الايوبي بالصلح بعد الذي اصاب جيشه من الفشل على عكا (وفشل عكا هو الفشل الوحيد الذي اصابه) ولتكاثر جيوش الصليبيين .

وشمل الصلح الذي جاء بعد موقعة حطين وتحرير القدس ، خروج المسلمين من عكا ودفع فدية مقدارها ٢٠٠ الف دينار و ١٥٠٠ اسير من المجهولين . وعقدت هدنة عامة في البحر والبر . وكانت مدتها ثلاث سنين وثلاثة شهور ، على ان تستقر للفرجة يافا واعمالها وقيسارية واعمالها وارسوف واعمالها وحيفا واعمالها وعكا واعمالها وان تكون عسقلان خرابا وان تكون اللد والرملة مناصفة .

ج - صلح بربنت : وقد عقد بين مؤسس الدولة الباشقية

والالمان ، وقد اقتطع الالمان بموجبه اراض شاسعة من روسيا مقابل اعلان صلح يتضمن عدم الاعتداء .

وبعد ربع قرن ، استعاد الروس ارضهم واحتلوا عاصمة المانيا ! واضرب مثلاً آخر :

بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى ، وقع قادتها على وثيقة استسلام غير مشروط للحلفاء . وكان التوقيع في قاطرة قطار ، وحفل الفرنسيون القاطرة الى باريس تعبيراً عن الاذلال وشاهداً عليه .

وعندما احتل هتلر باريس في الحرب العالمية الثانية ، حمل القاطرة واعادها الى السكة التي كانت عليها وجلب القادة الفرنسيين اليها حيث وقعوا على وثيقة استسلام غير مشروط .

لقد وقع القائل الاسلامي العبقري صلاح الدين الايوبي صلح الرملة على خلفية الحملة الصليبية الثالثة . وتعرض بسبب توقيعها الى الشتم والذم والضرب من المصلين ، بحجة انه جبان وخائن وانه سيتزوج امرأة احد القادة الصليبيين .

ووقع رسول الله عليه الصلاة والسلام صلح الحديبية الذي تضمن رد من يود ان يسلم وعدم رد من يرتد عن الاسلام ، وسط هياج من الرؤوس الحامية التي لم تكن ترى سوى الأبيض او الأسود .

لقد قال عمر رضي الله عنه : الست برسول الله قال : بلى . قال : أولسنا بالمسلمين قال : بلى . قال : أوليسوا بالمشركين قال : بلى . قال : فعلام نعطي الدنيا في ديننا .

(لقد اسمى عمر رضي الله عنه الصلح دنيّة) قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : انا عبد الله ورسوله . لن اخالف امره ولن يضيعني .

وقد ظل عمر نادماً عندما فظيماً على لهجته مع رسول الله عليه السلام .

رأبماً : فلنعترف : لقد اصدمت وارطممت اماننا واحلامنا في التحرير والعودة والوحدة بالواقع الصلد ، واضعنا فرصاً ضخمة ومتلاحقة لسلام كان يمكن ان يقدم لنا اكثر واكثر مما هو معروض على الامة حالياً ونعتقد ان ذلك قد تم لان التفكير السياسي العربي ، كان تابعاً لارهاب الشعارات والخوف من التخوين ولم يكن يملك شجاعة الاقدام على خطوات تاريخية فيها مصلحة الامة . وباختصار كانت مصلحة القيادات في المقام الاول . وكانت سمعتها هي القوة الدافعة ، وكانت الخسارات والانهيارات تتلاحق وليس ثمة من يملك روح المسارة والاقدام والافتداء . وكانت الحركة الاستيطانية العدوانية الصهيونية تنسج تحالفاتها وتوفر قوى الدفع السياسية والمالية والعسكرية والعلمية وتهود البلاد والعباد ونحن نعلن اننا سنرميها في البحر فاذا بها ترمينا في الصحراء ! ان السلام هدف منشود لكل بني

البشر . وهو هدف نبيل وجليل واستراتيجي . لكن المنشود هو سلام قابل للاستمرار والحياة ، سلام عادل دائم شامل ، لا سلام الجزاز والضحية . وبالنظر لجوهر الصهيونية فانها حركة توسع واحتلال وتمدد وسيظل السلام معها مشوباً وعرضة للانهيار اذا لم تتخل هذه الحركة العنصرية عن اطماعها وشهوة العدوان الراسخة فيها .

اي ان من يقف فعلياً وعملياً في وجه السلام ، هو تلك الحركة التي تنتظر ان تعلن بوضوح وصراحة عن توقف محركات مناورها السياسية ذات المحتوى العسكري التوسعي وليس نحن .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون . وسيكون السلام عرضة للاطاحة القريبة به وسيكون شكلاً مفرغاً من المحتوى ، اذا لم ينعكس على بلدنا لجهة وضع حد لمعضلة البطالة والفقر واذا لم ير الناس ثماره قريباً .

واذا كنا ندعو الى التفكير السياسي الجدلي الجديد ، فان اول تجلياته ينبغي ان تكون مبادرة اردنية لمصالحة عربية - عربية ، لا يعقل ان لا تتم في الوقت الذي تتم فيه مصالحة العدو والمحتل .

فكيف يكون السلام اذا كان شعب العراق في حالة عدوان مستمر عليه ؟

وكيف يكون السلام اذا كانت الحالة

والوحدة الوطنية ومواجهة المحسوبة والجهوية
والفساد دون تردد او هواده .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون .

وبكل اجلال واحترام ، لنحني لذكرى
شهداء الاردن وشهداء فلسطين وشهداء الامة
العربية الذين ذادوا عن شرفنا وعن قضيتنا
العادلة .

ونؤكد ان تضحياتهم هي في ضمير
امتهم وان دمهم ينير لنا الطريق فهم التجسيد
العملي الابداعي للقاعدة الوطنية : اننا جسور
للاردن وليس الاردن جسراً لمطامنا الصغيرة .
واننا جسور للامة وليست الامة جسراً لنا .

ونود ان نؤكد على توصيات لجنة
الشؤون الخارجية في مجلسنا الموقر واعتبارها
قراراً ملزماً للحكومة ينبغي ان نراجعها لمعرفة ما
الذي تم تنفيذه منها .

ونؤكد على وجوب ابقاء قضية اللاجئين
والنازحين بشكل خاص العناية التي تتفق مع
خطورة هذه القضية ، باعتبارها مفصلاً أساسياً
من مفاصل السلام العادل الدائم الشامل وان
اغفال هذه القضية هو كتمه ترك شرارة في
كومة قش .

لقد قدم بلدنا وقيادتنا ، التي لها في
وجدان كل عربي وكل اردني ، مقاما رفيعاً
سامياً ، قدموا الكثير للامة ولل قضية
الفلسطينية ، وأن أوان الالتفات الى مصالح

السياسية العربية الرسمية على ما هي عليه من
عداء وكراهية ؟ واستمرارا في التفكير السياسي
الجديد ، فان تجلية الآخر ينبغي ان يكون جبهة
داخلية اردنية متماسكة ، قوامها التعددية
السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر ، ونزع
قتيل التوتر والتحيز على خلفية ان تكون
المعارضة الاردنية معارضة دستورية راشدة تتبع
من منبع داخلي وطني وتحرص اشد الحرص
على استقلاليتها ، كي لا يصبح الارتباط
بالخارج مدعاة لتشويه مقاصد المعارضة .

وفي الوقت الذي نعلن فيه ايماننا المطلق
بحق المعارضة في ان تقول ان كلمتها دون
ارهاب او تخويف او ابتزاز او عزل ، فاننا ندعو
الى ان تضبط المعارضة ايقاعها وفق الدستور
والقانون والنظام العام ، وان تهذب خطابها
السياسي وتشذبه من الاصوات المتطرفة
العصابية .

وندعو الحكومة الى سعة الصدر وعدم
تضخيم الاخطاء وفتح قنوات الاتصال والحوار
مع المعارضة الوطنية الدستورية .

ان ما نحن مقدمون عليه يدعو المعارضة
والحكومة معا ويدعون الى طريق وحيد لا يملك
ترف الحياض عنه ولا تكذب طريق غيره ، هو
طريق التعاون والعمل معا للمضي في بناء دولة
القانون والمؤسسات والتوجه نحو الوضع
الاقليمي الجديد والقرن الجديد ، مجتمع
جديد قوامه النزاهة والعدالة الاجتماعية

الاردن الوطنية ، نقولها لا عن اقليمية وانما عن
استجابة لما يريد كل قطر عربي ، بعدما سار
كل قطر في مساره .

ونرجو الله ان يحفظ الاردن وان يحفظ
الملك المعظم ، وان يلهمنا الصواب وسداد
الرأي وجرأة الحق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً لك ، قبل ان ادعوا المتحدث الذي يلي
وصلتني ملاحظة وأنا شاكر للزملاء فياض جرار
الذي اكتفى بما سيتقدم به الناطق الرسمي باسم
كنته ، وكذلك من الزميل عبد موسى النهار
الذي اكتفى بكلمة التجمع الديمقراطي فشكراً
لهم . تفضل أخ طه .

السيد طه الهباهبة : اكتفى بالكلمة التي
القاهها المهندس عبد الهادي المجالي بالامس
والتي تحدث بها باسم جبهة العمل الوطني ،
وابيضاً بكلمة الاخ محمد داوودية التي القاهها
اليوم ... وشكراً . شكراً لك ، تفضل دكتور .

الدكتور عبد الحافظ الشهابية :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،،

حضرة النواب المحترمين ،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

استمعنا في الامس وصباح هذا اليوم

لعدد كبير من زملائنا وهم يتحدثون عن هذه
الاتفاقية التي نحن بصدها الان ، وعندما
ندقق في كلماتهم سواء كانوا مؤيدين ام
رافضين لها نجد لديهم حاجساً واحداً الا وهو
الغيرة على مصلحة الوطن ، هاجس بناء اردن
اقوى اكثر عزة ومنعة .

قدرنا ان تكون هذه البقعة من الارض
وطناً لنا ... بحجمها الصغير وبنوعها الطيبة
المتواضعة وبشح امطارها وقلة ارضها الصالحة
للزراعة ، وبتاريخها الحديث كدولة . فمئذ
نشأة هذا الكيان تحمل ما لا يتحمله اي كيان
بحجمه ، فمئذ البداية كان الهم الاسهام بطرد
الفرنسيين من سوريا وتحمل في سبيل ذلك
الكثير ومنذ الثلاثينات من هذا القرن وهو يعيش
آلاماً ومعاناة الشعب الفلسطيني وساهم ابنائه
في ثوراتهم وقدموا الكثير من الضحايا ، الى ان
حدثت النكبة وكان للجيش الاردني الدور
الاكبر في الحفاظ على عروبة القدس وقامت
بعد ذلك بقليل الوحدة بين الضفتين تحت شعار
انقاذ ما يمكن انقاذه وعدم ابقاء ما سمي فيما
بعد بالضفة الغربية فرصة للمعتدي الغاصب
وكان الاردن اكبر مستضيف للاجئين وتحمل
وشبهه الكثير وعاشوا النكبة بكل معانيها ، الا
ان القيادة الاردنية آنذاك بقيت متهمه من قبل
الكثيرين بالتواطؤ ليس فقط لموافقتها على قرار
التقسيم الذي كان يعطي اقل بكثير لاسرائيل
بما احتلت من اراضي فلسطين ، بل ايضاً
كانت متهمه بسبب الوحدة التي انقلبت جزء

هذه من المراحل

كثيراً من فلسطين وكثيراً ما نقرأ في ادبيات بعض الاحزاب السياسية وبعض الانظمة العربية واصفة هذه الوحدة بالالحاق والضم متهمة ايها انها جاءت لحماية الكيان الصهيوني ...

كل هذا ايها الزملاء معلوم لديكم ... والاكثر من ذلك لقد فرض على الاردن الدخول في عدة معارك وبالرغم من ادراك القيادة الاردنية انه لم يتم حساب النتائج بشكل دقيق وصحيح الا انها ونزولا عند الاجماع العربي ولقلا تهمة ثانية بالتخلي عن المواقف القومية ، دخلت في المعركة الاهم في عام ١٩٦٧ وكانت النكبة وكان ضياع الضفة الغربية كما ضاعت اجزاء كبيرة من الدول العربية المجاورة . وثانية كان الاردن اكبر مستضيف للنازحين بكل ما ترتب على ذلك من مسؤوليات جسام حيال ذلك .

وبعد ذلك بالثاني عشر عاماً تم توقيع معاهدة الصلح ، المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، واحتياج لبنان عام ١٩٨٢ ، وتذكرون ردة الفعل الرسمية والشعبية الخزية آنذاك ، وكيف لا سمح الله لو كان الاحتياج للاردن وليس للبنان . ابان ذلك نجد ان التراجع عن الاهداف الكبرى واكبه تضاول شعبي في التمسك بها والاكثر مني سناً . يتذكرون الجماهير العربية في الخمسينات والستينات ، التي كانت ملففة وكلها نخماس حيال كل القضايا القومية والوطنية ، وكيف أصبحت الآن ... وهكذا تقزمت الاهداف الاستراتيجية الكبرى ليس فقط رسمياً بل شعبياً ايضاً . وتقزمت

هدف الوحدة الاستراتيجي ... دولة الوحدة الكبرى ... الى ان اصبحت المحافظة على جامعة الدول العربية هو غاية المني ... وتقزمت الاهداف المرحلية من وحدة الهدف الى وحدة الصف الى التضامن العربي ومنها نزولاً الى وحدة الصمود والتصدي الى ان اصبحت الصمود وحده أملاً يداعب الخيال .

قامت منظمة التحرير الفلسطينية والتي وبدعم رسمي وشعبي عربي حصلت في مؤتمر الرباط ١٩٧٤ على حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، بالرغم من الجهود التي بذلها صاحب الجلالة الملك الحسين لأقناع القادة العرب بخطأ ذلك ، وانني لا اذكر كيف كانت الاحتفالات ولمدة تزيد عن اسبوع التي نظمتها الطلبة العرب وعلى رأسهم الطلبة الفلسطينيون احتفاءً بهذا النصر الكبير للقضية وللشعب الفلسطيني ... واعتبروا ان ذلك هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ... وانني لا اذكر حزبا سياسيا واحداً استنكر ذلك في حينه ولا دولة عربية واحدة رفضت هذا القرار ... وبعد ذلك كان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية والذي جاء تلبية لمطلب المثل الشعبي للشعب الفلسطيني وبعد ذلك وبعد خروج مصر من حلبة الصراع مع اسرائيل وبعد ان حدثت تغيرات كبيرة ادت الى هيمنة امريكا واحتفى القطب الاخر الذي كان ينانسها في قيادة العالم ، ثم حدث ما حدث في ازمة الخليج مما الحق بالعرب خسارة قوة عسكرية

كبيرة ، كانت تبعث في نفوسهم الأمل ... وقبل ذلك تنكرت كثير من الدول العربية لواجباتها ولم تف بالتزاماتها تجاه الاردن الذي كان يتحمل عبء الدفاع عنهم جميعاً بصفته دولة لمواجهة على اكبر خط مع العدو ، مما تسبب في جزء كبير من المديونية ووجه ضربة قاسية لإقتصادنا مما ادى الى تدني المستوى المعيشي للناس ، وتسبب في زيادة رقعة الفقر وزيادة حجم البطالة ، وثانية يرفض الجانب الفلسطيني للذهاب الى مدريد بوفد فلسطيني اردني مشترك ويطلبوا فقط اعطائهم الشرعية للذهاب لهذا المؤتمر ... فكانت المظلة ولا بد من التذكير هنا ان جميع الدول المشاركة في هذا المؤتمر والفلسطينيين ذهبوا للمريد على ارضية الارض مقابل السلام ، على ارضية قرارات مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمن ذلك من استعداد الجميع للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وبحقها بحدود امنة . لكن ما دور الاردن في هذا المؤتمر الذي :

١ - لا يحق له المطالبة بالانسحاب من الضفة الغربية باعتبار ذلك شأن فلسطيني .

٢ - لا يحق له التحدث باسم الفلسطينيين سواء كانوا لاجئين ام نازحين باعتباره شأن فلسطيني .

وكم كان اسهل وافضل لفلسطين والفلسطينيين ان يتركوا هذا الدور للاردن وأن يطالب بالانسحاب من الضفة الغربية

باعتبارها جزءاً من الاردن ولا بد ان تتذكروا الصراع الذي دار داخل منظمة التحرير بين مؤيد لذلك ولوفد مشترك وبين رافض وانتصر الاخير .

فماذا بقي على اجندة المفاوضات الاردني غير التحدث عن ارضه المحتلة وعن حصته من المياه وعن بعض القضايا التفصيلية الأخرى من أمن واقتصاد وبيئة الى اخره

وبعد ذلك تقول الاردن تخلى عن فلسطين ... كيف ؟

ونقول ونقول ونقول ...

زملائي الكرام ... كلكم حريصون على هذا الوطن لا يملك ان يشكل في ذلك احد ... الم يخيفكم مفهوم الوطن البديل ؟ الم يخيفكم ان حل القضية الفلسطينية لا يكون الا في الاردن واقامة الدولة الفلسطينية فيه ؟ الم يخيفكم اعتبار الاردن مشمولاً بوعده بلفور ؟ الم تسمعوا النشيد الصهيوني الذي يقول للاردن ضفتان هذه لنا والثانية لنا ؟ الم يخيفكم ان الاردن كان مهدداً بالتجزئة وبالزوال ككيان ؟ ان ذلك كان يخيفني اشد الخوف ، لا انكر ايها الزملاء ان خوفي بدأ يتراجع ، ولا انكر انني وبالرغم من بعض السلبات في هذه المعاهدة اجد فيها الكثير من الايجابيات نعم لا يستطيع احد ان يدعي انها نصر كبير لكن كانت افضل ما يمكن تحقيقه ضمن هذه الظروف الصعبة ، ولا انكر انني

كنت احلم بحل افضل وعلى الاقل ان يتم الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي المحتلة عام ٦٧ وما بعد ذلك بما فيه فلسطين وعاصمتها القدس التي هي في مهجة وقلب كل واحد منا ... كيف لا ونحن تربينا على ذلك ؟ لكن بما ان خيار الاخوة الفلسطينيين وتحترم وجهة نظرهم كان الذهاب لاورشليم والاتفاق على ترتيبات معينة مع اسرائيل لا بد ان يعلموا ان قضية اللاجئين وحلها قضية اساسية وحساسة للشعب الاردني ، ونحن نعلم ان اعطاء هؤلاء حق العودة اصبح من الخيال لكن لا بد من ان تتحمل اسرائيل اولا والمجتمع الدولي ثانيا مسؤولياته اتجاه الاردن وشعبه الذي تحمل عبئاً كبيراً على كافة الاصعدة بسبب استضافته ما يزيد على مليون لاجئ والتعويض على الاردن ليس كما مضى ولكن عما سترتب على ذلك في المستقبل ايضاً

اما بالنسبة للنازحين وشرعية حقهم في العودة وبموجب قرار ٢٣٧ ، فيجب تمكينهم من العودة بأسرع وقت ممكن لأنني وبصراحة اشك في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تهيئة الظروف المناسبة لذلك وقدرتها على تحمل الكلفة التي تقدر بمليارات الدولارات ، فلماذا لا تكن العودة قبل المرحلة الثانية ، او لم تعتقد ان عودتهم كانت تحصيل حاصل قبل عام منذ الآن ، او لم تتجه النية لتأجيل الانتخابات النهائية بسبب ذلك ؟ فلماذا لا يكون الآن هذا ممكناً ؟ لأنه ايضاً شأن فلسطيني ؟؟

حضرات الزملاء : انني اهيب بالحكومة ان تستملك ارض الباقورة المملوكة من اليهود وتحولها الى مستنبت زراعي ، واهيب ان تستغني عما تحصل عليه من مياه التحلية في الشمال مؤقتاً لحين تمكنتنا من القيام بذلك بأنفسنا مقابل تخلي اسرائيل عن استغلال الآبار

الاردنية في وادي عربة وخاصة انه لا يوجد لدينا الآن قدرة تخزينية كافية للمياه في الشمال ، هذا بالإضافة الى توصيات اللجنة التي وافق عليها وأخيراً أسأل الله ان يحمي الاردن وقيادته والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد الزين ثم المتحدث الذي يليه السيد عبد الله اخوارشيدة .

الدكتور محمد الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الاكرام ،،،

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد ،

لم اكن راغب للحديث لسببين :

اولهما : انني تحدثت في مهرجانين خطابين في منطقتي الانتخابية تأييداً لمسيرة السلام ، منذ عدة شهور .

وثانيهما : ما دار من نقاش مطول على مدى ثلاثة ايام في لجنة الشؤون الخارجية ، ومن خلال الحديث المستفيض والمناقشات والاستفسار مع اعضاء الوفد المفاوض مع لجنة الشؤون الخارجية وهنا اود ان اسجل الشكر كل الشكر للعطاء الموصول ... والجهد المبذول من اعضاء الوفد كل في اختصاصه ... وكذلك شكري وتقديري لزملائي اعضاء لجنة الشؤون الخارجية ممثلة برئيسها ومقررها ، مما جعلني استشعر بالفخار لهذا الجيل الذي تجد

فيه القدرة على تحكيم العقل بهذا الموقف واتباع اسلوب المتابعة الحثيثة والصبر الدؤوب لانتزاع الحق المحصر بالحجة الواضحة والبيئة مع عدم التفريط بالحق مهما كان صغيراً .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .

ولكن ما جعلني ارغب بالحديث في هذا اليوم ما سمعته بالامس من بعض الزملاء ، وهم يعرفون رأيي بالمعاهدة بانني معها ليس كغنيمة نكسبها ... بل لحقوق مغتصبة استردت ، وهنا يقول بعض الزملاء ناقضت هذه الاتفاقية الدستور الاردني الذي يحرم التنازل عن ارض الوطن تحت اسم فك الارتباط فكيف يكون هذا تنازلاً وقد تمت سلطة الحكم الذاتي وبشرعية دولية على الاراضي المحتلة .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .

وهنا اقتبس من كلمة جلالة الملك الحسين في جلسة مؤتمر القمة العربي الذي عقدت في الرباط في ٢٧/١٠/١٩٧٤ ، يقول قائد المسيرة : حتى جاء العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ ودخلت القوات الاردنية المسلحة حسب الترتيبات العسكرية العربية المشتركة تحت قيادة الفريق الشهيد عبد المنعم رياض في حرب مع العدو الاسرائيلي المحتل كان من جرائها ان اغتصبت اسرائيل الضفة الغربية بكاملها مثلما اغتصبت قطاع غزة وسيناء من مصر وقطاع الجولان من سوريا .

وهنا استبيحكم المنرا ايها الاخوة في ان

هنا من العمل

اتوقف وإياكم لحظة واحدة ... وفاء للتاريخ ولدماء الشهداء ... وشرف القتال ، اتوقف كي لا يعلق في الحائط ان الأردن فرط أو قصر أو تهاون في ميدان القتال والجهاد ، فلأن كنا نقبل ان يظلمنا البعض ... وتقولوا عنا ما يتقولون فاننا لا نقبل ان نظلم معنا الحقيقة »

وهنا ايها الزملاء رداً على بعض زملائي ممن حاولوا ان يقللوا من أهمية معارك القوات المسلحة في القدس الشريف وهنا ايها الزملاء اقتبس من خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في التاسع من حزيران عام ١٩٦٧ حين وقف يقدم حسابه عن المعركة امام الله وامام الناس ، اذ قال وبالحرف الواحد : ولقد كان هذا ما واجهته ايضا قوات الجيش العربي الاردني التي قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك الحسين الذي اقول للحق والامانة انه اتخذ موقفاً ممتازاً واعترف بان قلبي كان يتزف دماً وأنا اتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس ... وغيرها من مواقع الضفة الغربية ... في ليلة حشد فيها العدو وقواه للتأمرة ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة للعدو فوق الجبهة الاردنية .

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل .

كم هو مستغرب اننا ننسى او نتناسى الماضي فقبل ما يقارب من عشرين عاماً في عام ١٩٧٤ حيث خاطب الحسين مؤتمر الرباط حيث قال : واذا حدث ان انجم هذا المؤتمر في حضر التمثيل الشرعي للشعب الفلسطيني

بمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها وبالتالي الى انتهاء دور الاردن المباشر بالعمل السياسي والمطالبة والمفاوضة رغم موقفه وحقوقه ووجوده ورغم تضحياته ... وما قدم لهذه القضية عبر التاريخ .

فان الاردن سيبقى على كل حال في مكانه القومي من اجل هذه القضية وفي سبيل عزتها وانتصارها .

ايها الزملاء

فبعد هذا القرار من مؤتمر القمة العربي في الرباط ، لم نرى مظاهرات خرجت تجوب الشوارع تندد بهذا القرار ، لم نرى اصحاب دكاكين السياسة يقومون بالمحاضرات والندوات هنا وهنا ينددون بهذا القرار ، لم نرى كاتباً كتب بصحيفة ندد بالكلمة في مقال ليقرأ ولتبقى الكلمة مسجلة للتاريخ

ايها الزملاء الاكارم .

عندما توصل الاردن بقيادته الهاشمية ... وشعبه الوفي لاسترداد حقوقه تفاجأ بالمظاهرات والمظاهرات والكلمات اللاذعة والمحاضرات والندوات .

ومن هذه المنطلقات فاني مع المعاهدة ولقناعتي وقد اخذ الصراخ العربي - الاسرائيلي صراخاً قبطياً . فهذه المعاهدة وفي الاطار القطري الاردني يبعد للاردن حقوقه الشرعية في حدوده ومياهه كما ثبتت حدوده الدولية

التربة . ومن هذا المنطلق فاني مع المعاهدة ... والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة ثم للمتحدث الذي يليه الدكتور عبد الله العكايلة .

المسيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وعلى كافة اخوانه الرسل والنبين عليهم السلام جميعاً .

معالي الرئيس . الزملاء الاكارم ، السلام عليكم مجلساً وحضوراً ، ورحمة الله وبركاته اما بعد .

ابتداءً ارجو ان يتقبل الزملاء النواب وللواطن الكريم وهو يراقب ما نقول بأثني سائحو في تعليقي على هذه المعاهدة منحى التعميم دون الخوض في تشريح فصولها وموادها درأً للتكرار . فقد افاض الزملاء سواء في النقد او المديح ولا مجال للاضافة وسأكون موجز فيما اقول :

ايها الاخوة : ان ما آلت اليه امور امتنا من الهوان بعد ان اختزلت من الفعل التاريخي الابجاني عدة قرون خلت ولم تستطع خلالها سوى الدفاع ازاء ضربات الترنج التي تلقاها جيلاً بعد جيل اولاً من اعدائها في الخارج وثانياً من كيد قادتها لبعضهم وظنهم ظن السوء

بعضهم ، فها نحن ابنا هذه العقود الخمسة الماضية بحالة ذهول مما مر علينا ويمر وتمر ، واصبحنا لا حول لنا ولا قوة ، فورثنا الفرقة والتمزق والهوان ، مع استثناء الاقليمية ومحاولات الانفراد بقيادة الامة ، واصبحت مصطلحات التخوين والتكفير تلقى جزافاً هنا وهناك على كل من يتعارض رأيه مع الرأي الآخر سواء على مستوى القيادات للانظمة العربية او القيادات الفكرية والحزبية ففرقت الامة ايدي سباً .

وها نحن نجني سوء تقديرنا لموقفنا الاستراتيجي وحجمنا التاريخي العظيم بين ام الارض ، فترانا ننفر عند كل هزة اهانة لنا ، متسلحين بعبارات انفتت العربية الفطرية وآيات العزة القرآنية وببلاغة عز نظيرها ، وكأننا نقول لهذه العبارات الطاهرة قاتلي لوحيدك واجمعي شمل الامة ونقول القول العظيم متناسين اننا اصبحنا يصدق فينا قول الشاعر ،

او كالضعاف من الحمولة حملت

ما لا تطيق فضيحت احوالها .

وما نيل المطالب بالتمني

ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً .

فماذا اعدنا للغلبة ، وهل دعنا عزتنا القومية العظيمة الكافية فينا ان نعدم للوحدة وبناء القوة ، او هل امتثلنا لامر آلها جل جلاله « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » .

حتى تتمكن من الوقوف ندأ للام العالمية
سواء العدو أو الصديق الذين سادوا على هذه
الارض من بضعة قرون .

ايها الاخوة :

ما انتم بصدده اليوم تتجادلون فريق
يرفعون بالمدح وفريق يحفضون بالذم ، وويل
لكل من ينضوي تحت اي من هذين اللواتين
من صاحب اللواء الآخر الذي لا يأتي رأيه
الباطل من اي جانب ثم الويل والثبور لمن يرى
وسطاً او يحض النصح للمرحلة ، وكأننا لا
نتجادل بسياسة وانتم تعرفون ما السياسة ، وانما
مبادئ صادقة مطلقة ولكنها يا اخي تفتقر
لعوامل القوة التي تحميها وتحمي اوطانها . لهذا
فاقرر واقول ما انتم بصدده هو نتاج غير شرعي
لحالة سائدة في امتنا غير شرعية كذلك ، حالة
لا تحتل التمني والخيالات بل العودة السليمة
والخليفة لاعادة بناء اتحاد الامة عربيا واسلاميا
على اسس دستورية راسخة وعقليات قيادية فرة
تستوعب المرحلة والمراحل التي تليها وتندرج
بخطى ثابتة ومحسوبة بدقة حتى تتمكن من
استعادة دورنا التاريخي ، وبعدها سنجب ، كل
المظالم بكل يسر وسهولة ، اما ان تبقى رهائن
جلد الذات وتسفيه بعضنا بعضا فهو المقتلة لنا
ان لم نتروى ونزعوي اما قولي فيما نحن فيه
مختلفون واعني معاهدة السلام فاقول :

وحيث نكد الدنيا على المرء ان يرى

عدوا له ليس من صداقه يد .

ومن هنا فأنني وانا اعلن موافقتي للمرحلية
على مجمل هذه المعاهدة فأنني احتفظ بحقتي
بان يسجل في محضر هذه الجلسة تحفظي
الدائم على كل مادة او بند او فقرة عند التطبيق
العملي لمفاهيم هذه المعاهدة ، اذا كان سيؤدي
الى محاولة سلخ اردنا العربي الاشمل لا سمح
الله ، بقيادته الهاشمية العظيمة عن انتمائه
العربي او عن معتقده الديني او علاقاته الدولية
مع الاصدقاء او تضييق عزيمته في المساهمة في
بناء الاتحاد العربي القوي للمأمول والتضامن
الاسلامي ، واذا حصل من هذا شئ فأنني
ساعود واقدم كل محاولة من هذا القبيل وبلا
تردد . واخيرا استغفر الله لي ولكم انه سمع
مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور عبد الله العكايلة ثم المتحدث الذي
يليه الدكتور ذيب عبد الله .

الدكتور عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم .

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً
يصالح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن
يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » .

الحمد لله على نعمة الاسلام والصلاة
والسلام على خير الانام .

معالي الرئيس - حضرات النواب
المخترفين :

ارجوا ان استأذنكم والحكومة الموقرة
بالوقوف لحظات امام سجل الشرف والفخر
والاعتزاز حيث تحوم ارواح شهداء قواتنا
المسلحة الباسلة وشهداء شعبي الابي وامتنا
للمجادة الذين خضبت دمائهم الزكية العطرة
ثرى القدس والحليل ونابلس ورام الله والطررون
وباب الواد وبطاح الكرمل وعسقلان وجنين
وبعد وطولكرم وتلقية وكل بقعة من ثرى
فلسطين الحبيبة لتستمر على ارواحهم الطاهرة
شآبيب الرحمة ونهديم جميعاً ثواب الفاتحة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المخترفين ،

لقد كان هذا القرن قرن العلو
والاستكبار والافساد اليهودي وقرن التراجع
والتردي والهزيمة والضياع لامتنا العربية
والاسلامية ، وان ما حدث يعتبر نتيجة
طبيعية وانسجاما مع التواميس الكونية حيث
النصر لمن يعد ويستعد ويخطط ويعمل تلکم
هي حال اعدائنا وحيث الهزيمة لمن امضى
المسيرة بالخلاف والانقسام والشرذم والتبعية
للغير وتلكم حال معظم الانظمة في شعوب
امتنا فكان ما لقيناه جزءاً وفاقاً والجزء من جنس
العمل .

لمنذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في بال
١٨٩٧ الذي قرر اليهود فيه انشاء دولة لهم
بعد خمسين عاما ، دفع القوم بكل ذكاء ودهاء
مخططاتهم على الساحة العربية والدولية باتجاه
تحقيق الهدف الذي جاء ولقا لما اراده لما بذلوا

في سبيل ذلك من صدق واخلاص وعزيمة
وتضحية وولاء وانتماء للفكرة الصهيونية
والعقيدة التلمودية ، لقد ادرك اليهود ان
فلسطين ارض الاسراء والمعراج هي قبله
المسلمين الاولى ومهوى افدتهم وان غزوها
عبر التاريخ قد حرك لها العبادات الاسلامية
الفلة من لم يدخلوها الا فاتحين فقد سقطت
فلسطين في ايدي الصليبين فحررها الناصر
صلاح الدين وتعرضت لموجة الغزو التجاري
فحررها المظفر محمود قطر . في عام ١٢٦٠
في معركة عين جالوت وكلاهما مسلم غير
عربي ولا فلسطيني . من هنا عمد اليهود الى
اخراج فلسطين من حصنها الحصين ودائرتها
الاسلامية التي استعصت على الغزاة الطامعين
فعملوا على اسقاط الخلافة الاسلامية بعد ان
فشلت محاولاتهم مع السلطان عبد الحميد
الثاني حين طلبوا منه اقطاعهم مستعمرة صغيرة
في القدس مقابل سداد ديون الدولة العثمانية ،
و ١٥ مليون من الذهب وانشاء جامعة في
الاستانة فطردهم قاتلا ان ديون الدولة ليست
عار عليها وان القدس التي فتحها عمر بن
الخطاب ، لن تحمل وصمة عار يبعها لليهود .

في عام ١٩٢٤ سقطت الخلافة الاسلامية
سقطت المظلة التي كانت خيمة على الامة
باسرها والتي لم يستطع في ظلها الغزاة
الطامعون ، ان ينالوا مستعمرة صغيرة في
القدس .

ثم اخرجت فلسطين في مؤتمر القدس

هكذا من الأشغال

عام ١٩٦٤ من هذه الدائرة الإسلامية حيث اعتبرت قضية عربية . ثم اخرجت فلسطين من الدائرة العربية في مؤتمر الرباط ١٩٧٤ لتصبح شأنها فلسطيناً تمثله منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، ثم انفرد بهذا التمثيل فصيل من فصائل المنظمة ، ثم تقلص هذا الفصل الى مجموعة من الافراد بقيادة عرفات لتصرف في فلسطين قلب الامة العربية والإسلامية تتنازل عنها للغزاة المحتلين ، هكذا دفع اليهود منذ بواكير هذا القرن بمخططاتهم لاجراء فكرتهم الى حيز التطبيق بإذابة مركزية الصراع معهم وإخراجه من دائرته المركزية ببعده القومي الاسلامي الى بعده القطري المتشرد حيث قادونا الى مؤتمر مدريد واستفردوا بنا قطراً قطراً حتى كان من امرنا ما كان .

معالي الرئيس ،،

حضرات النواب المحترمين ،،،،

لقد تعلمت في مدرسة الاسلام العظيمة ان احمل الهم الكبير في قلبي وان اطل على الامة اطلالة الاسلام العظيمة فحيثما اصيب منها عربي او مسلم بهجمة صربية في البوسنة او هجمة صهيونية غربية في فلسطين او الجولان او لبنان والعراق بلغ المصاب مني مبلغه .

ولكن سأنتفي عن دوائر اولوياتي اجبتكم بان الطفلة بيتي ، والاردن بلدي ، والعالم العربي والاسلامي وطني ، وان حيناً لا اقول

القدس عندي كالطفلة كما اخبرت دولة رئيس الوزراء يوماً حين سألتني قائلاً ، ما الذي يعنيك كأردني فادركت كم القى الواقع المهيمن الذي رسخه العدو بظلال من القطرية ، مثقلة على النفوس والعقول في صفوف امتنا شعوباً وقيادات ، انني اذا ادرك الواقع الذي قطعت فيه اوصال الامة وكسرت فيه شوكتها ، ودمرت فيه قوتها ، وهزمت فيه ارادتها وتساقطت فيه لكياناتها الى ما يحسبونه النجاة من الخطر الصهيوني الزاحف بمصالحته لهو الذي يدعوني الى القلق والخوف على مستقبل الوطن والشعب والامة الذي اصبح مهدداً بخطر الهيمنة والتغلغل الصهيوني الرسمي والعلمي في جسم شعبنا ووطننا وامتنا في قمة غطرسة هذا العدو ونشوة انتصاره وتسلمه بمق استراتيجي مذهل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واعلامياً حيث بات واضحاً لنا جميعاً ان اليهود يحكمون النظام العالمي الجديد وانهم بعيد توقيع المعاهدة بأسبوع ، استطاعوا جمع دول العالم ومؤسساته المالية الدولية والاقليمية وشركائه العملاقة لتمويل سوقهم الشرق اوسطية لتكون القاعدة الصلبة التي يقوم عليها مشروعهم التوسعي في اقامة اسرائيل العظمى .

لا يقول عاقل ولا منصف بتحميل الاردن مسؤولية تحرير فلسطين ولا ينكر عاقل ولا منصف دور الاردن الجهادي مع ارض فلسطين ولكن لا يقول عاقل ولا منصف ايضاً بأن صراعنا مع اليهود كان يوماً على ٣٠٠

كم^٢ أو ٢٣٥م^٢ من المياه .

ثالثاً : ان الاردن هو ساحة العبور الاولى للمشروع الصهيوني والاردن ببؤود هذه الاتفاقية سيكون الاكثر عرضة لمخاطر المشروع الصهيوني .

رابعاً : لقد سلخت هذه الاتفاقية المعاهدة الاردن من عمقه العربي الاسلامي وقيدته بنصوص تمنع عليه الدخول في اي ائتلاف او تحالف يمكنه من تحصين نفسه ضد مخاطر المشروع الصهيوني واطماعه .

خامساً : لقد أدخلت هذه المعاهدة في بعدها الامني الاردن في مساحة الاختراق الصهيوني لا بل حملت الجانب الاردني مسؤولية حفظ امن الكيان الصهيوني وسلامة حدوده على أطول خط للعدو مع الاردن وقد تضمنت المادة الرابعة من المعاهدة بنوداً او تفاصيل تنص على اتخاذ اجراءات ضد الاحزاب او الحركات او القوى السياسية المناهضة للمشروع الصهيوني باعتبارها بني اساسية لاية حركة جهادية ضد العدو .

وبعبارة ابسط ، لقد اراد العدو من خلال هذه المادة وبنودها ان يقحم الحكومة الاردنية عاجلاً ام آجلاً في مواجهة مع شعبها كي تكون هذه اولى ثمرات المجازة وبركات السلام معه .

سادساً : لقد قيل في معرض تسويق هذه المعاهدة ان الاردن قد حددت حدوده واستعاد حقوقه في الارض والمياه وقام بدفن فكرة الوطن

إننا إذا تعامل مع الحاضر منسلخاً عن الماضي وان ننظر الى المستقبل على اساس من تداعيات هذا الحاضر المهيمن والتسليم بمعطياته والرضوخ لضغوطاته والاذعان لارادة الخصم والتسليم باملاكاته بأننا أمام معاهدة استسلام لا معاهدة سلام تحدثنا بلغة الواقع كأردنيين فحسب لا كعرب ولا كمسلمين وهو ما لا أقوى عليه ولا احسب منطقاً يخدم حتى هذا الهدف في المستقبل القريب امام قومية الخصم وعمقه الهائل الذي اشرت اليه آنفاً ، فإني اجد في هذه المعاهدة كارثة على الاردن أولاً وعلى امتنا العربية والاسلامية ثانياً لما تضمنته هذه المعاهدة من المخاطر الجسيمة التي اوجز لها على النحو التالي :

اولاً : لقد اعطت هذه المعاهدة للعدو الغاصب لارض فلسطين شرعية الاعتراف الرسمي بكيانه بعد ستة واربعين عاماً من الصراع والجهاد والاستشهاد على ثرى فلسطين المحتلة .

ثانياً : لقد فتحت هذه المعاهدة كما فتحت من قبلها اتفاقية اوسلو بوابة للعبور الصهيوني الى المنطقة العربية والاسلامية وبذا استطاع العدو ان يبدأ تنفيذ حلمه في اقامة اسرائيل العظمى ليمتد الخط الصهيوني ويتشرب ويهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً على شعبنا وامتنا .

البديل ووضع حدوداً للعدو لا يقف زحفه .

واقول : هل كانت الأردن بلا حدود معلومة وهل ثمن السلام مع العدو حتى يفهم المصالح القطرية تكافأت فيه مكتسبات مع مكتسباته ، اما المياه فقد اكرمنا الكرم بما شاهدته البلاد خلال الاسبوع الذي تجري فيه مناقشة هذه المعاهدة بما يزيد على ما اسمياه حقوقنا من المياه سواء منها ماتم تخزينه في السدود او ما اضيف الى مخزوننا من المياه الجوفية وباب الكرم لا زال مفتوحاً ورحمته تعالى موصولة علاوة على ان حقنا في المياه سوف يكون على اساس من اطلاق يد العدو في استنزاف مواردنا المائية الجوفية دون المساس بالموارد التي يسيطر عليها وأما الأرض فقد نصت الاتفاقية على استمرار اليهود بحقوق بملكية خاصة لمنطقة الباقورة لمدة ٢٥ عاماً تجدد تلقائياً وحقوق استخدام لمنطقة الغمر لنفس المدة وبنفس الشروط مفهوم السيادة الأردنية عليها جاء شكلياً يشوهه عدة عيوب اهمها عيب مشاركة السلطة الاسرائيلية من حيث تطبيق القانون الاسرائيلي ودخول الشرطة الاسرائيلية واما دفن الوطن البديل :

فانني اقول لكن ايها الزملاء الاكارم لقد رسخت هذه المعاهدة قيام الوطن البديل وجسده حيث نصت الفقرة (ج) من المادة الثامنة من المعاهدة والتي تتحدث عن النازحين واللاجئين ، نصت صراحة على موضوع التوطين .

ان مما تجدر الاشارة اليه والوقوف عنده هو ان مسألة اللاجئين والنازحين مسألة اردنية من حيث كون الأردن الجهة الاولى في تحمل التبعات والمسؤوليات التي نجمت عن موجات اللاجئين والنازحين كما أن الأردن هو المستهدف لتوطين هؤلاء اللاجئين والنازحين وعددهم يزيد على ٧٠٠ ألف ، موجودون حصراً على ارض الأردن وقد نزحوا في معظمهم من مخيمات اريحا في الضفة المحتلة ، عقبة جبر ومن قطاع غزة حيث نزح من مخيم غزة الموجود حالياً قرب بلدة سرف في محافظة جرش .

فكان الاولى ان ينص في المعاهدة على اعادة النازحين في المناطق التي نرجو منها خصوصاً وأن معظمهم من المناطق التي تقع تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية فلماذا لم يصر الطرف الاردني على ذلك ولماذا قبل شمولهم بكلمة التوطين ، فأين يكون التوطين إلا على ارض الأردن ، ولماذا ترك موضوعهم الى اللجنة الرباعية موضوعهم حالياً شأن اردني اكثر منه فلسطيني وإن موضوع اعادتهم الى اماكن سكناهم قد نص عليه في قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ تاريخ ١٤ / ٦ / ٦٧ ، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ تاريخ ٧ / ٥ / ١٩٦٧ .

أما اللاجئين وهم الذين يزيد عددهم على المليون والذين طردهم جيش الاحتلال عام ١٩٤٨ فإن من حقهم المطلق ان يعودوا الى اية

الفقرة (ب) منها على أن العلاقات بين الطرفين ينبغي لها ان تسير بهدي مبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله .

اسمعتم يا سادة من قبل يمثل هذا ؟ ايكرون الانسياب السلمي والانتاجي حراً لا يعترض سبيله شيء الا ضمن مدن ومناطق الدولة الواحدة ، ايكرون هذا الانسياب حراً الا يعترض شيء الا في ظل وحدة اندماجية ولا اقول حلقاً ؟

ان الصناعة الاسرائيلي متطورة بحكم التقنية العالية ولذا فان رفع الحماية المنصوص عليه في المعاهدة عن الصناعة الاردنية سيجهز عليها امام تفوق الصناعة الاسرائيلية في مجال النوعية والجودة والمدمومة من الحكومة الاسرائيلية ، كما ان القول برخص العمالة الاردنية بجعلها قادرة على المنافسة للسلع الاسرائيلية قول لا يصمد امام استخدام هذه العمالة في الاستثمارات الاسرائيلية وفتح خطوط الانتاج والتوسعة الجديدة في الاستثمارات المشتركة او المصانع الاردنية القائمة التي يسيطر عليها رأس المال اليهودي وعليه فانني انظر بعين الخط الى سيطرة رأس المال اليهودي على التكوين الرأسمالي الوطني انني انظر الى الاردني مواطناً فاجده غافلاً منتجاً ومستهلكاً للانتاج الاسرائيلي ، او وكيلاً للتوزيع لشركات يهودية ، او مساهماً صغيراً في استثمارات مشتركة او توسعه في خطوط انتاجية جديدة .

منطقة في الضفة الغربية مرحلياً ولو كانوا من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تمهيداً لتنفيذ قرار الجمعية العامة (١٩٤) الذي قرر حقهم في العودة الى ديارهم .

واذا كان هذا المليون من اللاجئين هم مواطنون اردنيون يحملون الجنسية الاردنية فلماذا لم يتم المفاوضات الاردني بالنص على حقوقهم في ملكيتهم الخاصة في فلسطين المحتلة على ١٩٤٨ تماماً كما فعل العدو في الاحتفاظ بما استولى عليه في ارض الباقورة والغمر تحت عناوين حقوق ملكية خاصة وحقوق تصرف لمواطنين يهود .

ولماذا لم يبحث مفاوضا موضوع ارضنا في الممرشش المعروفة بايلات والتي احتلت بعد الهدنة واثاء محادثات رودوس والتي فيها ملكيات خاصة لأهالي العقبة ان هدف اليهود من النص على توطين اللاجئين والنازحين في ارض الأردن واضح ، وهو محاصرة خطر للمعادلة السكانية العربية في فلسطين لتأمين نقاء وبقاء الدولة العبرية بأغلبية كاسحة يهودية .

سابعاً : الخطر الاقتصادي .

ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي يتراوح ما بين ١٤ - ١٦ ضعفاً من الاقتصاد الاردني ولذا فإن استيعاب الاقتصاد الاسرائيلي للاقتصاد الاردني امر لا يحتاج الى مزيد من الذكاء او الى عمق من التحليل .

لقد نصت المادة السابعة من المعاهدة في

هكذا من الأشهر

كلنا من أهل

وان كان هناك من تحسن في الاقتصاد الاردني فربما يكون في قطاع الخدمات وخصوصاً السياحة منها على حساب الانتاج التنموي السلمي ولهذا ما يصاحبه من مخاطر وروبلات على قيمنا وثقافتنا وهويتنا العربية الاسلامية .

ثامناً : عند نفاذ هذه المعاهدة ، فإنني اخشى على التجربة الديمقراطية التي على مالنا عليها من مأخذ تعتبر متقدمة على ما يعيشه الآخرون من حولنا حيث تتطلب المعاهدة اتخاذ اجراءات واضحة مهما قيل في ضبطها ومراعاتها لعدم المساس الحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي والتنظيم فإن مضمونها بالنسبة للطرف اليهودي يتطلب في واقع الحال محاصرة الديمقراطية والتضييق عليها الى الحد الذي قد يقود لاسمح الله بعد الى الغائها .

تاسعاً : لقد قامت المسيرة التفاوضية بين العدو والدول العربية على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ والذي ينص في الفقرة (ب) من المادة (١) منه على انتهاء حالة الحرب والاعتراف بالسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي الخاص بكل دولة في المنطقة وبحقها ان تعيش السلام في حدود امنية ومعترف بها ومتحررة من اعمال القوة او التهديد بها .

ان التأمل في هذه المعاهدة لا نجد اننا أمام معاهدة سلام لحسب ، بل نحن امام حالة

من الوحدة الاندماجية او في اقل حالاتها الحلف الذي لم تدخل الاردن قبله في علاقة مشابهة لامع دولة شقيقة ولا مع دولة صديقة ، فقد تجاوزت المعاهدة قرار مجلس الامن الى ابعد من مجرد معاهدة سلام .

عاشراً : القدس : لقد عمد اليهود في هذه المعاهدة الى استثناء القدس من الفقرة (٢) من المادة (٣) المتعلقة بالحدود الدولية ليكون النص على النحو التالي : (تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق رقم (١) الحدود الدولية الدائمة والأمنة والمعترف بها بين الاردن واسرائيل دون المساس بوضع اي اراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري عام ١٩٦٧ .

ولجئ اليهود ودهائهم لم يقحموا بهذا النص دون المساس بوضع اي اراض وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ .

ذلك ان القدس لم تقع الحكم العسكري فارادوا بذلك ان يستثنوا موضوع القدس وعنوا بالمنطقة المستثناء الضفة الغربية .

ولذا جاء النص ليشمل الضفة الغربية ويستثني من ذلك القدس اصراراً من اليهود على جعل القدس الموحدة لهم حتى يأذن الله بانبلاج هذه الغمة اللازمة .

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين

هذه بعض مخاطر المعاهدة وروبلاتها على

الاردن شعباً وكياناً وانني انطلاقاً من ثوابتي الاسلامية والنظرة القومية والمصلحة الوطنية ارفض هذه المعاهدة باعتبار ما ستجره على شعبنا وامتنا من مخاطر الغزو الصهيوني الثقافي والسياسي والاقتصادي والهيمنة على مستقبل اجيالنا ان امن الاردن واستقراره هاجسنا الاول في الحركة الاسلامية وان هذه المعاهدة تهدد امن بلدنا وتزعزع استقراره .

ان المعارضة الاسلامية والوطنية والقومية لهذه المعاهدة هي قوة للوطن والشعب والامة تسمى لتحصين شعبنا وامتنا ضد مخاطر التطبيع مع العدو ونعمل على حماية خطوطه الخلفية وعلينا جميعاً معارضة ومؤيدين لهذه الاتفاقية ان نضع الاردن وحمايته وصيانة امته واستقراره هدفاً استراتيجياً نلتقي عليه جميعاً وان تكون مواقفنا المختلفة من هذه الاتفاقية لتصب نحو مواقفنا الموحدة من وطننا وشعبنا وامتنا وان نوجه خلافاتنا لتصب في خطوات الصراع مع عدونا والا يكون بأسنا بيننا بل يكون على من عادنا ، ويفوت على عدونا فرصة توظيف خلافاتنا لصالح مشروعه التوسعي وان نتعاون بكل صدق وإخلاص وامانة على بناء مجتمعنا ودولتنا كي يكونا عصيين على كل الطامعين والمترصبين ومن اعدائنا .

وأخيراً اذكر نفسي وزملائي في هذا الموقف التاريخي بقوله تعالى (وانتقوا يوماً ترجعون به الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) .

اللهم قد انقطع الرجاء الا منك ، وخابت الامال الا فيك وسدت السبل الا اليك فابرم لهذه الامة امر رشد يعز فيه عبادك وبذل فيه اعداؤك ويحكم فيه بكتابك وتعلو فيه رايك انك نعم المولى ونعم النصير) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك ، الزميل الدكتور ذيب عبدالله والمتحدث الذي يليه الزميل خالد عبد النبي .

الدكتور ذيب خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الجهاد محمد سيد المرسلين .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان ما زرع بالامس يحصد اليوم فطالما سمعنا من بعض الاذاعات عن عدم الاستعداد الكافي لكل الحروب التي خاضتها هذه الامة نعم العدو الغاصب وكانت تعلن بعد كل حرب ان العدو اخذها قبل ان تكمل استعدادها مما يدل على أن الامة لم تكن جادة في حروبها مما ادى الى الاحباط الى الشعور بأنه لا قدرة لهذه الامة على مجابهة العدو وادى الى هذه النتائج التي تحصد اليوم . وجاءت حرب الخليج التي ارادت امريكا بها ان تضرب الامة كلها بضربها

هذه من الأعمال

للمراق وكبريائه وان تهيمن بالعامل على ثروات الامة ومقدراتها وان تسوق الدول العربية الى اتفاقيات السلام مع العدو الغاصب .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

لقد قام ٢٢ خبيراً امريكياً بوضع تقرير صدر ضمن كتاب في ١٢ / ١٠ / ٩١ مع انتقاد مؤتمراً مدريد ، وكان هذا التقرير هو الدليل للوسيط الامريكى والذي جاء فيه عن استغلال الازمات في المنطقة وجاء فيه عن اللغة الغامضة التي تستخدم في التسوية ليفسر كل طرف بصورة تكون مقبولة محلياً مع اعطاء الفرصة وإخفاء النتائج حين تزيتها امام الشعوب وكسب شعبية لها وكذلك لاطهارها على انها مطلب عزيز ثم بعد ذلك يعلن عنها وكأن الامة حققت نصراً غالياً ونفيساً .

وجاء فيه ايضاً عن الابطاح من خلال التصريحات عن الهيئات الامريكية والوعود الامريكية ليقبل الناس مثل هذه النتائج .

ولعل الكلمات الغامضة في هذه للمعاهدة والترجمة غير الدقيقة مثل منطقة خالية من السلاح دون تحديد هذه المنطقة وكلمة التوطين والخمسين م . م . م . من المياه التي تجلب للاردن دون تحديد المصدر . وغير ذلك من الكلمات الغامضة ، اقول لعل ذلك تطبيقاً لهذا التقرير عن عهد وسبق اصرار .

معالي رئيس المجلس : غفراً دكتور ،

الحقيقة إهتماماً بما يتفضل به الزميل ارجو من جميع الموجودين في القاعة الاصغاء والانتباه لما يتفضل به الزميل المتحدث وشكراً لكم ، يتفضل دكتور .

الدكتور ذيب خطاب :

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

إن الخطورة بمكان اخراج الاردن من محيطه العربي والاسلامي وضرب العمق العربي للاردن عندما تلتى الاتفاقيات وكذلك عندما يمنع الاردن ان يعقد اي اتفاقية دفاع مع اي دولة عربية اكراماً لهذه المعاهدة مع العدو الغاصب .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب .

ان هذه الارض جميعها لنا حتى البحر وهذه المياه جميعها لنا وان اعطاء الجامعة العربية سنة ١٩٥٥ حصته من هذه المياه للعدو الغاصب يدل على ان معظم الدول العربية كانت عازمة منذ زمن طويل ان تصل الى ما وصلت اليه مع العدو الغاصب ولم تكن جادة في شعاراتها ولا حروبها وانني كمسلم اعلن من هذا المكان انه لايجوز شرعاً التفاوض على ارض اسلامية او مياه اسلامية وقد اعطت هذه الاتفاقية الحق والشرعية للعدو الغاصب في ان يلتهم ارضاً اسلامية وقد اعترفت بحدود وحقوق ما كان له ان يحتل عليها ، والذين يستشهدون بصلح الحديبية نقول انه كان عرو

وكان للنبي يومها الغلبة والنفوذ وكان مع الامل والعشيرة ولم تكن مع اليهود .

والذين يستشهدون بصلح الرملة الذي عقده صلاح الدين فنقول انه كان في عقر المناطق المحتلة التي احتلها الصليبيون ولم يك في دمشق او القاهرة ومكان عبارة عن هدنة وليس معاهدة سلام شامل دائم .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

رغم الجانب الحكومي اعترف باهمية منطقة الباقورة من الناحية الاستراتيجية اميناً وكذلك من حيث انها مصدر مياه إلا انه وبكرم حائمي الحق للغاصب أن يقيم فيها مستعمرات كيف يشاء وكذلك في منطقة الغمر .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

لقد خطب حاخام يهودي في اتباعه منذ سنوات وتكلم في خطبة عن هدف العدو الغاصب لاقامة السلام مع الدول العربية وانه من خلال السلام يستطيع العدو الغاصب ان يخترق الحواجز ليصبح أمن الامة واقتصادها وفكرها تحت هيمنة العدو ، وبعد أن تنحدر الامة يحقق حلمه في اسرائيل الكبرى .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

ان هذه الاتفاقية تحقق الهيمنة الاقتصادية

للعديو وضرب الصناعة الوطنية في الاردن ، ويدافع الجانب الحكومي بقوله (اننا نبالغ بتعطيم الاقتصاد الاسرائيلي نسبة الى الاقتصاد الاردني) .

مع انه يعترف ان قوة الاقتصاد الاسرائيلي ١٤ ضعفاً نسبة الى الاقتصاد الاردني وانه الاقوى مالياً وصناعياً وكذلك الاقوى من حيث التكنولوجيا والقدرة على الاستثمار وقد برر موافقته على اعطاء العدو مياه الابار وكذلك ٥ كم من منطقة البحر الميت بعدم قدرته على استغلاله وهذا شاهد على ضعف اقتصاد الاردن وقدرته استثماراً نسبة الى قدرة العدو وبهذه المناسبة اسأل اين ذهبت مليارات الليرة ولماذا لم تستخدم لاستغلال هذه الابار ؟

ان هذه المعاهدة تحقق الهيمنة للعدو حيث تفرض على الاردن تغيير المناهج الدراسية وتقييد وسائل اعلاننا خدمة له ولاهدافه وكذلك تحقق له الهيمنة في مجال السياحة فالسياحة في عرفهم هي المتعة وجمع المعلومات وهذا يضر بالاردن سياحياً وأميناً ، وقد حجمت هذه الاتفاقية موضوع اللاجئين والنازحين وجعلتها قضية انسانية لا حقوق وطنية وجعلت العدو طرفاً في هذه المشكلة من أطراف عدة بينما هو المتسبب فيها وهو الذي عليه ان يتحمل مسؤوليتها وحده .

معالي الرئيس الاخوة النواب

هكذا من الآهل

على فرض ان هذه المعاهدة هي في مصلحة الاردن فمن الذي يضمن الزام العدو بالقيام بالتزاماته وقد عرف عن اليهود غدرهم وحشيتهم لليهود ؟

والقرآن الكريم وتاريخهم القديم والحديث كل ذلك يخبرنا انهم قوم شر وفساد وفساد واشغال فن وحروب وليسوا قوم امن وسلام وإذا ما قال الجانب الحكومي ان امريكا تعهدت بذلك فنقول عن العدو الامريكي لا تنتظر الى دموع عينيه ولكن انظر الى فعل يديه ، فالسلاح الذي قتل به اطفالنا وحقق الهزيمة للعدو علينا هو سلاح امريكي وما زالت امريكا تقدم للعدو الفاصب السلاح الحديث وهي تقدم الدعم المالي للعدو بقدر لم تقدم عشرة للدول العربية كلها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

إن املنا الحقيقي وضماننا الحقيقي هي قواتنا المسلحة الباسلة وأحيي بهذه المناسبة شهداء جيشنا الباسل واذكر تضحيات عشائر الاردن الكريمة وهي تقاوم العدو واحتلاله الآثم لفلسطين وأحيي شهداء الانتفاضة الذين هم شمع في ظلام هذه الامة وأحيي الشهيد فراس المجلوني والشهيد موفق السلطي والشهيد منصور كريشان وأحيي كذلك العميد الركن محمد خطاب الذي كان يقاتل ببسالة نادرة في معركة الكرامة ، وأحيي الشهيد صالح بطل قلقلية بطل الاسلام شهيد عملية تل ابيب .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

ان هذه الامة حية كريمة وهي كما استوعبت الحيرين الذين جاءوا من تركيا الى شمال العراق واصبحوا عرباً كذلك فانها قادرة على لفظ الغزاة الاشرار كما فعل صلاح الدين عندما حرر القدس الشريف .

وهذه الامة هي صاحبة الماضي التليد المشرف وصاحبة المستقبل لا كما يقول كلكتون ، وهي خير امة اخرجت للناس . وليست امريكا خير امة اخرجت للناس ، بل هذه الامة هي خير امة اخرجت للناس .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

اتنا مع استقرار وأمن الاردن ، إتنا مع الاردن المجاهد العزيز ، اردن الحشد والرباط والتحرير والله الأمر من قبل ومن بعد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل خالد عبد النبي والمتحدث الذي يليه الزميل فرح الرضي .

السيد خالد عبد النبي المعجزة :

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والله ايها الاخوة كنت اتمنى ان لا يكون يهودياً على وجه الارض وكنت اتمنى ان يسود السلام ارجاء اتنا العربية والاسلامية وكنت

اتمنى ان يعيش العرب والمسلمون في بلد موحد وضمن هوية عربية موحدة .

ايها السادة .

قبل البدء بالكلام عن المعاهدة اود ان اعرض الملاحظات التالية للذكرى والتذكير .

١. هل لدينا ان لم نوافق على معاهدة السلام اي اجراء او بديل اخر نتشبه به او اي خيار آخر يوصلنا الى ما نصبو اليه وهو رد الاجزاء المغتصبة من الضفة الشرقية ومياهاها .

٢. ما دام اهل القضية وهم الرجال الاوفياء لبلدهم محاربين وموجهين شباباً وقياديين ومفكرين قد اصلحوا ووقعوا على معاهدة صلح منفرد ومستور وهم الان على ارضهم سعداء على ما حصلوا عليه ترتبط معهم بحسن الجوار والقومية حاربوا طويلاً وخسروا الشهداء وعشرات الالوف من المعتقلين والمشوهين لم يكن ولا واحد منهم من الشباب المتواجدين هنا .

٣. ان اسرائيل ايها الاخوة هي الولاية الثانية والخمسون من مجموعة الولايات المتحدة الامريكية وان موازنة الدولة الاسرائيلية هي بلا حدود او تقنين امتداد لموازنة امريكا وهي القوة التي تحمي المصالح الاميركية في الشرق الاوسط .

٤. تسليح الجيش الاسرائيلي متطور جداً وعنده ذخيرة الاسلحة المالية ومعتباتهم عالية

وتدريبهم جيداً وجنودهم مرفهين مؤمنين بكل النواحي الادارية عاملين ومتقاعدين ومتفرغين لحماية اسرائيل .

٥. الاردن ايها الاخوة بلد قليل الموارد والامكانيات يعتمد بالتسليح على المساعدات العربية والتي حرم منها منذ اربع سنوات واصبحتنا غير قادرين على تحديثه وكادت البلد غير قادرة على تأمين اقل الحياة المعيشية مطلباً ولولا ثبات المخلصين لانهارت البلد عندما هربت الاموال ونزل سعر صرف الدينار واصبحت الحياة الاقتصادية سيئة ولا مساعدات سوى ما تمنحه الحكومة من الضرائب والسبب الرئيسي هو تقاعس الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها للاردن .

٦. حرب الخليج وعودة ٣٥٠ الف انسان لم يحسب حساب عودتهم اربك البلد اقتصادياً وسكناً وكثر الفساد والتلوث والاعمال الاجرامية ولولا سهر قوات الامن وعيونهم الساهرة دوماً لانتبه كل ما هو محرم .

٧. كان الواجب الرئيسي للاردنيين سابقاً هو حراسة اهل المصالح وحماية الحدود والمنشآت واعتمدنا على الراتب الذي لا يكفي لسند حاجات العائلة ، وغيرنا تطلع للتجارة واكتناز المال وشراء ارضنا وبناء المؤسسات عليها وقد بننا الارض لنعتاش ونعلم اولادنا ونحني هذه المؤسسات التي حرسناها لا تسمح

بتشغيل اولادنا مما جعلنا نفكر بأن السلام سيجلب لنا الخير ويعوضنا عما فقدناه ، وسيؤمن لنا معيشة كريمة .

٨. كان العسكريون لوحدهم بالميدان وواجباتهم كبيرة جداً ولولاهم لما بقي لنا بلد ولا وطن وقفوا سداً منيعاً في وجه الطامعين .

أيها السادة

كنت ضابطاً في القوات المسلحة الأردنية منذ بداية الخمسينات وعانيت كما عانى زملائي مرارة العيش كان اليهود يفتعلوا معنا المعارك ويقصفون مواقعنا ويقتلون جنودنا ومع مرارة المعرفة بأن سلاحهم أحدث ولديهم وحدات قصف وطيران بكثرة ولم يكن لدينا الا الصبر والايمان بأن الله معنا استمرنا على هذه الحال لم يتطور سلاحنا ولم يتمكن من مجازاة العدو . حاربونا في معارك محلية في فلسطين وكانوا يدمروا التجمعات ويهدموا القرى بكاملها ويشردوا اهلها .

حاربونا عام ٦٧ وطرودنا من كل فلسطين وكنا نتمنى بأننا لو لم نشترك بالحرب والتي اجبرنا على خوضها لاحتفظنا بالضفة الغربية لقد حاربنا وتركنا كل شيء مدمر خلفنا ولم يبق معنا الا قليل من السلاح الفردي وانهارت معنوياتنا جيشاً وشعباً واستمر نضال الابطال وعلى راسهم القائد الاعلى الى ان تم التسليح واسترداد الغنوية واعيد الجيش قوياً حاربونا عام ٧٣ واستولوا على ارضنا ولم

تتمكن من استردادها الابد مفاوضات مريه امر بعدها الرئيس الامريكى بتراجع القوات اليهودية الى خط متفق عليه في الجولان وغرب القنيطرة بالذات ومن الشعور بالمرارة والاحباط عرفت بأن فلسطين لن تعود الا بتدمير امريكا واسرائيل معاً .

أيها الاخوة الكرام

باعقادي بأن المفاوضين الاردنيين لم يفاوضوا عن اية قطعة من ارض فلسطين بل كان التفاوض على املاك ومياه اردنية سلبت بالحرب تخص الحكومة الاردنية وتقع شرقي نهر الاردن او شرق الشريعة ونشر بأنها عادت اليها وان شبر من الارض يعود للاردن هو وطن بكامله .

ان الفلسطينيين ايها الاخوة لهم الحق ان يقولوا هناك وعلى ارض فلسطين الحبيبة ومنابرها وساحاتها ما يشتهون ويبنوا مواقفهم واحتجاجاتهم بدم الرضا ولهم الحق ان يحاربوا ويناضلوا حتى تعود لهم فلسطين من البحر الى النهر .

أما نحن فوصلنا حقنا بدون اي رقابة من هيئة الامم او وجود مناطق منزوعة السلاح .

أيها السادة

نحن الشعب الاردني من الشمال الى الجنوب نريد الاستقرار ونريد ان يستريح ابناءنا من عناء الجندية والحراسة ومسؤولياتها ويرجعوا

الى معسكراتهم ويعطى لهم بعض الرفاهية ويعملوا بالاقتصاد الوطني .
أيها السادة الكرام

ننشد الصلح وننشد ان يكون لنا وطن نلتف حول بعضنا من منبت واحد واصل واحد وفي ضمائرنا الحسين والحسين وعبدالله وعقيدة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وأخيراً يا معالي الرئيس وبا نواب الأمة .

اطلبوا الرحمة للشهداء الابرار واجزلوا الشكر للجيش وقائده الاعلى وولي عهده الامين والحكومة والمفاوضين ورجال الامن والمخابرات على كل الجهد والطيبة لحماية هذا البلد وامانة الحكم وامانة السهر على مصالحنا والوقوف صفاً واحداً حتى يبق هذا البلد قوياً صادقاً مع اهل الشرفاء سيبقى الاردن لنا وسبقى اهله الطيبون الكرماء وسندافع عن امنه ولن نسمح بتعكير صفاته اوفياء على العهد الذي اقمنا رجالاً اشداء نهب الوطن الروح والولد .

شكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : المتحدث الزميل
فرح الرضي والذي يليه الزميل حاتم الغزاوي .

الدكتور فرح الرضي : معالي الرئيس
- السادة الزملاء -

اود اولاً ان ابين انني اؤيد كل ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية .

معالي الرئيس

في هذه اللحظات الحاسمة تقتحم ذاكرتي حادثة تعود الى أحد ايام صيف عام ١٩٥٧ ضمنا اجتماع حزبي لحزب البعث العربي الاشتراكي في مقره في حي عرنوس بدمشق ، وقد حضر هذا الاجتماع القيادة العليا لهذا الحزب ، وفي هذا الاجتماع طرحت اسئلة كثيرة وكان منها السؤال التالي ما موقفنا من تقسيم عام ١٩٤٧ لفلسطين ، وجاء الجواب واضحاً لا لبس فيه ولا غموض .

وكان الجواب لولا الخوف من الاتهام بالخيانة العظمى لقلنا بأننا نوافق على هذا التقسيم وعندها هاجت الجماهير الموجودة وأخذوا يهللون ويكبرون استنكاراً لما سمعوا .

وبعد جهد جهيد أعيد للاجتماع هدوءه ولكن هذا الهدوء سرعان ما قطع سؤال آخر لماذا تتهم الآخرين بالخيانة العظمى طالما ان مواقفهم تشبه موقفنا هذا .

هذه الحادثة اسوقها هنا لأقول بأن نظرة العقلاء الى الواقع ، فقد راح هؤلاء القادة المرحوم صلاح البيطار والمرحوم ميشيل عفلق وأكرم الحوراني يحللون ، يقبلون الامور على وجوهها المختلفة ويقدمون التحليل الواقعي .

ولكن الشباب صم الآذان ، انصرفت آذانهم عن تحليلات هؤلاء للواقع والظروف ولم تكن آذانهم قادرة على إستقبال حكمة العقلاء وسعة أفق الكبار أصحاب التجربة الغنية .

هكذا من الأعمال

هكذا من الأشمل

فالشباب باندفاعه لا يسمع الاصوات العاطفة والانفعال واما صوت المنطق والعقل فهو سبيل الكبار في معالجة الامور والاحداث رحم الله صلاح البيطار الذي خرج من الاجتماع يتحدث بعبارة سمعت منها اللي احنا فيه افضل من اللي جاي قوى الشر كلها مع اسرائيل والعرب قلوبهم مليانة على بعض .

حقاً إن الماضي مفتاح الحاضر ، وحقاً ان التاريخ عبرة فهامي احداث التاريخ تتوالى لتشهد على صحة تحليلات هؤلاء القادة ولتأتي دليلاً على عمق تفكيرهم وسعة أفقهم ، فما رفضناه في الاربعينات بفضل كثيراً ما حققته معاهدات الحاضرة كان التقسيم عام ١٩٤٧ يعطي للعرب نصف الاراضي المحتلة بالإضافة الى الضفة الغربية ولكنه مبدأ الرفض الذي قادنا من خسارة الى خسارة ... انه تجاهلنا لحقائق الواقع والحياة ... انه اغلاق العيون كي لا ترى معطيات الظروف المحيطة بقضيتنا وبذلك لم نعد قادرين على التعامل مع هذا الواقع بالشكل الصحيح .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

وبما يدعوا للعجب ان البعض وقف من السلام ومؤتمر السلام موقف الممارض قبل انعقاده ، واعتبروا للمفاوضات عطيقة بصرف النظر عن نتائجها ، وعندما ترامي لمسألتهم تأ التوصل الى المعاهدة راحوا يرفضونها بصوت

عال ونسبوا اليها الكثير مما لم تتضمنه فعلاً . ولو انك سألت هؤلاء عن البديل لجاءك الرد بقولهم التأجيل . وكان التأجيل سيحلب لهم معجزة تساعد في الخروج من المأزق . وبجيبك البعض الآخر بقوله : الوحدة هي البديل . فأني وحدة هذه التي يتكلمون عنها ؟ اقوى وحدة حققها العرب في القرن العشرين جهد العرب في مؤتمر الرباط حتى فصموا عراها . وراح العرب والفلسطينيون يهللون ويكبرون لفك الارتباط بين الاردنيين والفلسطينيين .

إنني لأعجب فعلاً كيف يمكن لمن عمل على قتل الوحدة ان يني وحدة من جديد !! لقد فرح الفلسطينيون بفك الارتباط وكأن كابوساً قد أزيل عن صدرهم ولم يحزن لفك الارتباط منهم الا القلائل من ذوي الاتجاهات القومية والدينية . ونحن هنا لا نوجه اللوم لهم فقد ساقتهم الظروف القاسية الى هذا الموقف المحزن كملاذئ اخر لحل مأساتهم ، فقدوا وطنهم ، شردوا ، اضطهدوا ، فقدوا هويتهم ، ولكن ذلك يجب ان لا ينسينا الاردن كان ولا زال البلد العربي الوحيد الذي يتمتع فيه الانسان الفلسطيني بكامل حقوقه والمواطنة لقد ظل أبناء الاردن ردىحاً طويلاً من الزمن يجيرون انفسهم ووطنهم لأخوانهم العرب .

حتى لقد كان الاردني دوماً يمتلكه الحجل ان هو وجد نفسه يقدم اردنه على امته

العربية . كان الاردن دائماً وابدأ يضحى بمصلحته من اجل عرويته . ولقد آن الآوان لأن يلتفت الاردنيون لشؤونهم ومصالحهم . من حقنا ان نقطن لمشكلتنا لتتاح لنا فرصة ايجاد حلول لها . ولا يعني ذلك ان نتخلى عن مسؤوليتنا تجاه إخواننا الفلسطينيين ومساندة كل الاخوة العرب في قضايائهم ، فنحن منهم واليهم دائماً وابدأ .

ان الموافقة على هذه الاتفاقية التي هي بين ايدنا تشكل خياراً صعباً ولكنه اقل الخيارات صعوبة وسوءاً ومرارة .

قد انسحبت مصر من حلبة المصارعة مبكراً . ثم ما لبثت قوى الشر ان اتحدت لتعمل على تحطيم امل العرب في قوة العراق الابي وبعدما جاءت مفاجأة اوسلو ضربة مذهلة للاردن وأثرت سلباً على المسار الاردني . . هذه الامور كلها حددت للاردن ادواراً لم يشارك في رسمها ولم يطلع عليها .

والى جانب ذلك أحاطت بالاردن ظروف دولية لا يحسد عليها . . حصار ميناء العقبة ... القطيعة العربية .. حجب المساعدات المالية عنه .. تهجير الالاف من الاردنيين العاملين في الخليج .. وهكذا وضعت هذه الظروف والتطورات الاردن في مواجهة ضغوط كبيرة اضطرته ان لا يبقى ساكناً في دائرة الترقب والانتظار . لأن هذا الانتظار يهدد مصالحة الرئيس ويفقده فرصة استعادة حقوقه

وسيادته على ارضه ومياهه .

- وهنا اود أن اسوق الحادثة التالية ، بعد مفاجأة جاء فاروق يعاتب فاروقاً لم هذا التسرع فأجابه فاروق ان لم نسيقكم سيقتمونا ، فاذا كانت هذه حالة الامة العربية فنحن اولى بالتسارع لحل مشكلاتنا .

ولنا اذ نسجل في هذا المقام فخرنا واعتزازنا بما حققه الحسين ورفيقنا الى المفاوضات إنما نؤكد ان ما تحقق هو الافضل والاقصر في ضوء الواقع والممكن .

وكأنني بما تحقق للاردن اشبه ما يكون بالمعجزة . لقد ادخل الحسين يده الى بطن الحوت واخرج من جوفه حقوقاً لنا كاد ان يهضمها .. وتلك عبارة يرددنها الكثيرون من عقلاء هذا البلد المخلصين .

معالي الرئيس لكي لا أطيل ارجو ان اختصر باختصار شديد ان لهذه المعاهدة في تصوري الايجابيات التالية :-

١- اعادت المعاهدة للاردن حقوقه السيادية الكاملة في ارضه ومياهه .

٢- دفنت فكرة الوطن البديل حيث اعترفت اسرائيل بحدود الاردن الغربية ، وهي بهذا الاعتراف تدفن ايضاً مفهوم اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات .

٣- اطفاء مديونية الاردن وجدولة جانب من هذه الديون . وهذا ما يساعد على فك أسر

هكذا من الأهل

الاقتصاد الاردني ويخفف من عبء البطالة .

٤- التأكيد على دور الاردن المستقبلي ومشاركته الفاعلة في بناء نظم التعاون الاقليمية والمبادرة في بلورتها .

٥- صون المقدسات الاسلامية في القدس والاراضي المحتلة .

٦- المحافظة على حقوق اللاجئين والنازحين بموجب القوانين الدولية فأما العودة او التعويض .

٧- واخيراً وليس آخر جلبت المعاهدة السلام والطمأنينة لسكان المنطقة ووضعت حداً للقتل والتدمير وسفك الدماء وفي هذا المجال لا يسعني الا ان اردد بملء فمي قول سيدنا المسيح (طوبى لصانعي السلام فأنهم أبناء الله يدعون) .

الله محبة .. والسلام من اسماء الله الحسنى .. وسلام لكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل حاتم الفزاوي وهو آخر المتحدثين في هذه الفترة .

السيد حاتم الفزاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

في البداية أقدم بالشكر لأصحاب

المعالي والسعادة رئيس ومقرر واعضاء لجنة الشؤون الخارجية لما بذلوه من جهد في شرح وتقديم نصوص هذه المعاهدة .

وددت لو لم تكن في زمن الغرائب هذه الايام ، وإلا لما اختلف جمع على قول ولم يتنازعا على فعل وهم يتداولون مثل هذه القضية الحاسمة في حياة امتنا . وأما ونحن نعيش هذا الواقع فلا بأس من ان يختلف اثنان في اطار ديمقراطيتنا التي ارتضيناها منهجاً نشق طريقنا من خلالها نحو بناء وطن او كل الينا ابتاؤه جميعاً شرف حمل رسالته نتعاون مع فريق آخر من ابناء هذا الوطن كذلك لا يشك ابداً في ولائهم واخلاصهم لكل ذرة تراب فيه .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمون

لقد عاش هذا الوطن منذ نشأته معاناة أمته العربية التي جنت عليها عوامل الفرقة والتشرذم وما انفك يوماً عن مساهمة في حمل اعبائها وعمل جاهداً على وحدة صفها وتجميع قواها المبعثرة فكان رائداً الأول وحدة اندماجية عرفتها الأمة العربية حافظ عليها بكل امكانياته ومقدراته ولقد كان انفصام عرى هذه الوحدة نتيجة طبيعية وحتمية لما اسلفنا من حال الأمة وهوانها .

فنزفت قلوب ابناء هذا الوطن الدماء قبل ان تفكر عيون الآخرين ان تشرق اللامع على

ضياها . ولم يثنه هذا الظرف المستجد عن ان يضطلع بمسؤولياته تجاه الامل في الارض المحتلة ولم يتخذ منه ذريعة تعينه على التنصل من مسؤولياته تجاههم ، بل استمر يكافح دفاعاً عنهم في كل المحافل الدولية يحدوه الأمل في عودة الامل الى الحوض العربي الدافئ ولم يتوان يوماً عن تقديم اوجه الدعم المختلفة لهم والتي تعينهم على مواجهة اعباء الحياة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، حتى بعد صدور قرار القمة العربية بكف يد الاردن عن القضية الفلسطينية واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين .

معالي الرئيس - حضرات النواب الكرام

لقد كان ولوج الاردن مرحلة السلام اعتباراً من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بقرار عربي باركة الدول العربية وشاركت فيه ، فلم ينفرد دون اخوانه العرب ذوي الاهتمام المشترك وسواهم .

دخل الاردن مفاوضات السلام متمثلاً الوضع العربي الراهي بما هو عليه من وهن وتمثلاً كذلك حقائق العصر الحديث والنظام العالمي الجديد .

فكان لابد وقد كفت يده ان يتحدث باسم نفسه ويلحق الركب فدخل المفاوضات علناً في وضع النهار لا في جنح الظلام .

مواجهاً المشاكل والتحديات لم يدر

ظهرة اليها فحقق بنتيجته نجاحاً زاده حنكة ودرابة قائدة الملهم برفده وأب وسهر فريق المفاوضات الذي بذل جهداً مضنياً متواصلًا بشكر عليه .

فكان ان نحقق لهذا البلد ما دخل المفاوضات من أجله استرداداً لأرضه وسيادته عليها ، وحصوله على حقوقه من حصص المياه وتثبيت حدوده والاعتراف بها .

لم يفرط في حق من حقوقه الوطنية ولم يساوم على أي من حقوق اشقاؤه العرب بل لعله من الصواب القول ان من شأن ما تحقق على هذا المسار ما يساعد على تسريع خطوات المفاوضات على المسارات الاخرى التي ما ان تتحرك خطوة حتى تتعثر خطوات .

معالي الرئيس الزملاء النواب

التي ومن احمل شرف تمثيلهم تحت هذه القبة لنبارك جهود السلام وتتطلع ان تحقق هذه المرحلة ما نصبوا إليه جميعاً من تقدم وازدهار وانتعاش ، وانا في الوقت نفسه نتطلع الى ان تحقق لاجرائنا اللاجئين والنازحين حقوقهم كاملة غير منقوضة وان تعود الضفة الغربية الى أهلها كاملة ليهنوا بها اعزاء كرماء وتتطلع ايضاً الى تنقضي ال ٢٥ عاماً سريعة فتعود ارض الباقورة وارض الغمر الى الحظيرة الاردنية تصرفاً بعد السيادة التي تحققت لتقر أعين العرب والاردنيين بها .

واننا لنصبوا كذلك ان نحيا مرحلة

هذا من المأهول

السلام ونحن على أشد ما نكون عليه من وحدة وطنية متماسكة تتطلع الى مستقبل الأيام بقلوب ملؤها الأمل بحياة حرة كريمة تحرسها سواعد أبناء هذا الوطن الذين عاشوا قسوة المرحلة السابقة واصابهم دوقاً على الزناد فليس أمل من ان نعموا بمنجزات السلام المنشود على ان يحرصوا على اسباب المتعة والأقدار فالسلام بحاجة الى قوة تحميه حاجة الحرب اليها ولن يكون هذا الوطن بقيادته الفذة الا حريصاً على الدوام بأخذ اسباب القوة .

وختاماً فأنتي اجهل الى المولى القدير ان يحفظ لهذا البلد قائده ورائده جلالة الملك الحسين المعظم وأن يسدد على الدوام خطاه لتحقيق النعمة والعزة لهذا الوطن والجلالة من أبنائه في لواء الأغوار الشمالية من وادي الأردن الاخضر دائماً إن شاء الله ومن أبنائه في لواء الكورة كل معاني الحب والولاء والاخلاص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : شكراً لك الزملاء الافاضل تحدث في الفترة الصباحية ثمانية عشرة من الزملاء وبقي ثمان متحدثين سنبداً بعد الساعة الثالثة مباشرة وبعد ان ينتهي المتحدثين ستم عملية التصويت على مشروع القانون لذا ارجو تواجد الجميع وحضورهم وشكراً لكم الجميع مدعون الحكومة والصحافة والاعلام ومجلس النواب والاعيان الى الغداء حتى الساعة الثالثة وهنا رفعت الجلسة ساعة للاستراحة وتناول طعام الغداء ثم عادت بعدها

للاعتقاد . استئناف الجلسة .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني مكتمل نستنف الجلسه اول المتحدثين الزميل الدكتور احمد الكوفحي تفضل .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، ولي المتقين ، وقاسم الجبارين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه الغر الميامين ، ومن والاه واتبع هداه الى يوم الدين . قال تعالى : لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود .

وقال سبحانه وتعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا اماناتكم وأنتم تعلمون .

وقال صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك قالوا : اين هم يا رسول الله ؟ قال في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس .

معالي الرئيس .. الزملاء الكرام

وأن المعاهدة التي تناقشونها اليوم تتناول قضية الدين والتاريخ والجغرافيا وفلسطين والقدس والعمق العربي والإسلامي ، فمس كل ذلك في الجوهر حاضراً ومستقبلاً .

ولأنها كذلك فإن أبناء أمتنا العربية والإسلامية وبخاصة الأهل في فلسطين والقدس بل والدنيا كلها تنظر اليكم ، وتترقب قراركم ، فليكن النطق به متأنياً مستنداً الى الدليل القطعي حتى يكون صائباً .

معالي الرئيس .. الزملاء الكرام .

وأجد لزماً علي ان أذكر نفسي قبل إخواني بحقيقتين :

الأولى : أن الدنيا فانية ، وأن الموت قادم لامحالة لا ندري في اي لحظة وبعدها الجزاء في مصير ابدي إما الى جنة وإما الى نار ، والجنة فيها مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر والدنيا لا تساوي بالنسبة لنعمها الا ما يساوي الماء العالق على الاصبع الى ماء البحر المحيط الذي غمس فيه .

وأما النار فأقل اهلها علماً من تحت أخمص قدمه حجرتان من نار يغلي منهما دماغه كما يغلي الماء في الرجل فاذا لم يعجب هذا القرار غيركم كأننا من كان فيلغوه بأننا غير قادرين على تحمل غضب الخالق لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وتذكروا أن الرزق والاجل بيده وحده .

الثانية : أن لاشخاصنا حصانة ، ولقرارتنا سيادة ليست إلا لقائد الوطن ، لكونه رئيساً للسلطة التشريعية ، لا للسلطة التنفيذية ولا القضائية ، وهذا ما نصت عليه المادة (٤٩) من الدستور (اوامر الملك الشفوية

والخطية لا تخلي الوزراء من مسؤولياتهم) بل لقد ميزكم الدستور الاردني حتى على زملائكم الاعيان فنمي عليكم أصلاً ونص على الاعيان تبماً حيث جاء في نهاية المادة الاولى .

(ونظام الحكم نيابي وراثي) وما ذلك إلا لأنكم اختيار الامة والتي هي بنص المادة (٢٤) من الدستور مصدر السلطات فلنكن على مستوى هذه المكانة ايها الزملاء الكرام .

معالي الرئيس . الزملاء الكرام .

إن المفاوضات الاردني يعلن بأنه قد خاض معركة السلام بقوة واقتدار ، فهل لدعواه هذه من دليل ؟

أنا أنهم مثلكم أن المعركة تحتاج الى تخطيط سليم ، وهذا يحتاج الى معلومات صحيحة عن العدو أولاً ، فهل عرف مفاوضنا الاردني هذا العدو على حقيقته ؟ أقول بكل ثقة و يقين وطمأنينة ان مفاوضنا مع احترامنا له لم يعرف عن هذا العدو حقيقة المعلومات لا واليكم الحكم والشهادة التي لا يتطرق الى صدقها شك على الاطلاق لأنها حقائق نقلية او حسية .

الحكم الأول : وهو الصادر عن الله الخالق هو الله عز وجل الذي تؤمن به جميعاً بأنه خالق كل شيء ومنهم اليهود ، والعلم ازلاً بكل شيء ومنها خصائل اليهود فقد أخبرنا في كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه

لغتنا ايها الاخوة الكرام هو الورقة الرقيقة البيضاء التي تحيط ببلرة الثمرة ، فكيف نأخذ هذه الشراكة الاقتصادية شيئاً غير هذا الفتات .

هـ- وقال أيضاً (وإذا تأذن ربك ليعثن عليهم الى يوم القيامة من يسوهم سوء العذاب) .

فأرجو أن لا نتناول على هذا الاعلان الرباني بمعاودة تحقق لهم لا أقول تحقق إسرائيل الكبرى ولكن إسرائيل العظمى التي تشمل العالم العربي ومعظم العالم الاسلامي .

د- قال تعالى (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطعوا) ، وبالدين اصبحنا خير أمة وأنشأنا أقوى دولة وأسستنا اسماً حضارة ، وبغير الدين نعيش حياة ضنكاً .

وما أصدق ما قاله الفاروق رضي الله عنه كنا معشر العرب أذل قوم في الجاهلية فأعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغير ما أعزنا الله به أذلنا الله .

وأكدت هذه الحقيقة شواهد التاريخ ، ولذلك قال ابن خلدون رائد علم التاريخ وعلم الاجتماع (إن العرب لا ينهض لهم ملك إلا على أساس الدين) .

ز- والشاهد الاخير سورة الفاتحة التي

ولا من خلفه تنزىل من حكم حميد والذي تمهد بحفظه الى يوم الدين (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) اخبرنا عن اليهود بما يساوي ثلث القرآن الكريم بطريق مباشر او غير مباشر كما جاء في كتاب بعنوان اليهود في القرآن الكريم نال عليها صاحبها رسالة الدكتوراه ، وأكفي هنا من هذا الثلث بذكر بعض الشواهد .

أ- قال تعالى (فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه) .

ب- وقال أيضاً (وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون) والشياطين هنا هم اليهود .

ج- وقال أيضاً (ليس علينا في الاميين سبيل) والاميون هم انتم معشر العرب والنبي محمد صلى الله عليه وسلم هو الامي . قال تعالى : النبي الامي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة . قال تعالى : (هو الذي بعث في الاميين رسلاً منهم يتلو عليهم آياته)

والمعنى ليس على اليهود فينا معشر العرب أي حرج إن قتلونا أو ردونا عن اسلامنا . او احتلوا ديارنا أو نهكوا عرضنا أو تحكموا في ثرواتنا ومقدراتنا ، وبهذا صيدت فقاوى الخاطيات فيهم .

د- وقال عز من قائل (أم لهم نصيب من الملك فإذا لا يؤثون الناس نقيرا ، والنقيير في

إن أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا)

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

أما الشاهد الرابع فهو شهادة الواقع التاريخي الامريكي فقد حذر (بنيامين فرانكلين) من اليهود وطلب وضع مواد في الدستور الامريكي تحول بينهم وبين التغافل بطريق التسلسل وتمكن من إخراجهم في الوقت الذي يشكلون فيه الخطر ، وتابعهم في هذا (ابراهيم لنكولن) (وجورج واشنطن) وفلاحتهم من أشهر القادة التاريخي في أمريكا .

ولقد استطاع اليهود الوصول الى مواقع القرارات العظمى في تلك الدولة العظمى بطريق التسلسل ، فكيف مع دولة ضعيفة عن طريق البوابات المفتوحة والتطبيع الكامل والمعاهدات المكتوبة الموثقة بحراسة الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد الذي هو يهودي القلب والعقل والوجدان وإن كان امريكي الآلة واللسان .

والشاهد الخامس :- الحركة الصهيونية نفسها والمؤتمر الصهيوني الاول .

لا اريد ان اذهب بعيداً لأحدثكم عن الفتنة الكبرى التي أعقبت معركة الجمل وصفين ولا عن الحركات الشيوعية والباطنية التي انتشوها ولا عن دورهم في إنشاء الرأسمالية والشيوعية وتسخيرها لخدمة اهدافهم ، إنما اريد أن اقتر فوق ذلك كله الى المؤتمر الصهيوني

هي ام الكتاب فقد بدأت بحمد الله تعالى وتحميده والثناء عليه والاخلاص في العبودية له وحده والاستعانة به وحده ، ذكرت كل ذلك بين يدي الدعاء من المؤمنين (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ثم نقول آمين ، أي اللهم استجب ، والمغضوب عليهم باجماع العلماء وهم اليهود .

والفاتحة كما لا يخفى نقرأها في كل ركعة ، فإذا اكتفينا بالفريضة فنحن نذكر اليهود بهذه الصفة سبعة عشر مرة .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

الشاهد الثاني :- هو نبينا محمد صلى الله عليه فقد جعلهم تحت حكمه واعطاهم الامان على كل شيء ، ومع ذلك تأمروا على قتله أكثر من مرة وبأكثر من اسلوب وأثاروا الفتن واليوا المشركين واحتضنوا المنافقين فلم يجدي معهم الا السلاح .

الشاهد الثالث :- شهادة النبيين والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أذكر منهم داود وعيسى عليهما السلام وأذكر ابراهيم عليه السلام ، قال تعالى (لمن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) .

وقال تعالى يعلن عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام (ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين

كل من آمن بالله

الاول في مدينة (بال) بسويسرا سنة ١٨٩٧ حيث قرروا فيه إقامة اسرائيل الصغرى خلال خمسين عاماً والكبرى خلال مئة عام ، ونجحوا في الصغرى خلال خمسين ونجحوا اكثر من الكبرى قبل مئة عام حيث وصلوا الى كل المنطقة العربية الاسلامية .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

إن هذه الشهادات التي سبق ذكرها إما يقينية أو حسية ، والنقاش في امثالها مكابرة عند اهل العلم واتهم من اهل العلم .

فالموضوعية تقتضي منا أن نستجيب لها فنرد هذه المعاهدة ولسنا في هذا مزايدين على أحد ، ولكننا لا نقبل لأحد كائن من كان ان يزاد على الله او على رسل الله أو على شهادة الحس من الواقع التاريخي .

ومن هنا أدرك العلماء الربانيون في أمتنا مسؤولياتهم فأقروا بحرمه الصلح مع اليهود ، فلا نجعل انفسنا في خندق لا يريد لنا ربنا ولا رسولنا ولا صالح المؤمنين ولنسمع قول الله عز وجل بين موقف المؤمن على سبيل المحصر والتحديد ، (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) .

وقال عز من قائل (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

أما من قال بأن الذي يحكمنا دستور وميثاق وطني وقانون ، وما أظنه في هذا الادعاء وجد العذر لنفسه نعم لأن دستورنا ينص في مادته الثانية الاسلام دين الدولة ، وزاد عليه ميثاقنا والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ، ومن هنا رفض ترخيص الاحزاب مالم تعلن أنها لا تناقض الايمان تجسيدا لهذه المواد في دستورنا وفي ميثاقنا الوطني .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

وإذا ثبت أن المفاوض الاردني لم يدخل معركة السلام بمنهجية المعركة مع الاعلاء فهل يعني هذا أننا نكذبه الجواب لا ، إنما نصنفه ونقيم الادلة على صدقه ولكنها المعركة مع المعارضة ، المعركة مع الشعب ، المعركة مع من يتلفظ بغير الذي يريدون ، نعم إن مفاوضنا الاردني مع احترامنا له يتقن فن التمثيل المسرحي والتضليل الاعلامي ويلتمس الاساليب للفتوة لكي يبرز الذي يريد .

وأهم ملامح هذه المعركة مع المعارضة ومن يقف معها الأمور التالية .

أولاً : صبور مفاوضنا المعارضة على أنها ضد النظام ، مع أن الحكومة كلها تدرك بقينا أن الامر ليس كذلك .

إن المعارضة تمارس حقها الشرعي ،

د- ما فعله بعضهم كما أعلن نقيب المهندسين في اللقاء مع سمو الامير الحسن وقد عرض عليهم ملصق (لتجدن اشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود) فرفض وقال أنا لست ضد الملك .

ه- إعلان حالة الطوارئ يوم مناقشة النواب يوم أمس لهذه المعاهدة .

و- الهتافات التي دوت في الشرفة عندما تكلم إثنان من نواب المعارضة إذ جاء الهتاف بلا مناسبة الا التعريض بالمعارضة .

فلو هتفوا نعم للمعاهدة هذه لقلنا إن الامر وقع بمناسبة ومنسجم مع واقع الحال .

ز- حشد التأييد وإرسال البرقيات وإقامة المهرجانات لا للتحدث عن مزايا المعاهدة كما يتصورون .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

والدليل الثاني على أن المفاوض الاردني قد دخل مرحلة السلام بمعركة مع المعارضة الادعاء بأن الوطن مهدد في بقائه ، ولست أجد دليلاً واحداً يولد لدي على الاقل هذه القناعة بل أجد التهديد بذلك من خلال بنود المعاهدة نفسها في عدة مواضع .

أ- جعلت قضية النازحين واللاجئين قضية إنسانية لا سياسية ، فالتفت حق العودة وأكدت على التوطين وتخفيف المعاناة .

ب- نصت على جواز التهجير الطوعي

فلاسلام اوجب على كل مسلم ان ينصح غيره وأن يقول لمن أحسن احسنت ولمن أساء أسأت ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة الدين النصيحة ، ولا خير فيكم إذا لم تقولوها ولا خير فيها إذا لم نسمعها .

وأما حق المعارضة الدستوري فقد نصت عليه المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة شريطة ان يتم التعبير ، بالطرق السلمية ، والمعارضة لا تملك اكثر من سواء .

ولا معنى لكفالة الدولة لهذا الحق إلا ان تقوم الاجهزة الامنية بحماية المعارضة لأن المؤيدين ليسوا بحاجة الى حماية إن هذا الذي نقوله يستند إلى الكثير من الادلة .

أ- ما ورد على لسان اكثر من مسؤول وهو يتهم المعارضة ويحرض عليها .

ب- إعلان حالة الطوارئ حول المساجد لأن من يعتلي منبرها ينبغي ان يجسد قوله تعالى (الذين يلقون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله) ، (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخشى إلا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين) .

ج- الرعب الذي بثه المفاوض ومن يؤيده في قلوب الناس حتى وجدنا الكثيرين يهيمسون همساً فلا يجرؤ على التعبير إلا القليل .

كلنا من أهل

هذا من المأخوذ

واليهود شياطين مهرة في ايجاد المبررات والظروف التي تحقق هذه الهجرة .

ج- وحتى العبارة التي تناولها منع التهجير القسري جاءت مرنة ، فهي الى الجواز اقرب منها الى الاكراه ينبغي ان لا يسمح بها ، وأنا أفهم اللغة العربية وأنها اقرب الى الجواز من الوجوب ، فكيف يفهمها اليهود الذين حزنوا كلام الله المقدس وهم اكثر من عرف التاريخ بفن التحريف وأسألوا السلطة الفلسطينية عن اتقان اليهود لهذا الفن من تحريف الكلم عن مواضعه .

د- برأت اليهود من التسبب بهذه القضية وجعلتهم شركاء في اللجنة الرباعية وفي السعي لدى المنظمات الدولية في حل هذه المشكلة الانسانية .

ولا أظن المفاوض الاردني يجهل الموقف الاستراتيجي لليهود من هذه القضية فالخزيان الرئيسان متفقان على إقامة الوطن البديل هنا في اردننا العزيز وإن كانا يختلفان في الاسلوب والمدى الزمني لتنفيذ هذا المشروع .

معالي رئيس المجلس : أرجو الاجاز يا دكتور إذا تكرمت ، تجاوزت الحديث ، أرجوك اختصار الحديث .

الدكتور احمد الكوفحي :

ثالثاً : القبول بسياسة الامر الواقع بدعوى ان مقتضيات محلية عربية ودولية قد

طرات وبرز النظام العالمي الجديد .

إن هذا الادعاء فيه إهانة لهذا البلد ، هذا البلد الذي ورد على لسان كل الدنيا بأنه لن يتحني إلا لله ووقف مواقف الرجولة والشرف مع الاشقاء وتحمل ضريعتها ، تخوفوننا بأمریکا وقد خرجت تجر ذبول الخيبة والعار من الصومال كما خرجت فيما مضى من فيتنام وخرج المارتنز من لبنان سنة ١٩٨٢ .

أم تخوفوننا بيهود وقد أقض مضاجعهم ، كما يقول قادة يهود ، كتاب عز الدين القسام ثلاثون في الضفة وخمسون في القطاع ، ثمانون إعترف كل القادة بأن القضاء عليهم مستحيل .

إن انساننا في الاردن يحب الموت في سبيل المبدأ ، يحب الموت في سبيل اردنه ، يحب الموت في سبيل قضية وإنساننا هو ثروتنا وهو أغلى ما نملك .

رابعاً : إن المفاوض الاردني سوق للمهادنة على أنها استعادة الحقوق الاردنية كاملة غير منقوضة في الارض والمياه ، ومع إحترامي للمفاوض فليسمح لي أن اقول إنها خديعة كبرى من أكثر من وجه ولكنها على أي حال أعطتنا ما يضلح أن يكون طمعاً في صناديق الصناديق اليهودي الماهر .

إن التعامل مع الصراع بين اليهود وبين اننا فيه إخطاء استراتيجي كما ورد في نصوص هذه المعاهدة فيه خروج حتى على

التوابت الاردنية ، ولبيان ذلك اقول :-

أولاً : إن مساحة ٣٠٠ كم^٢ من الارض بعضها بلا سيادة فعلية وقراءة ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً تشكل الطعم ليختفي وراءها الاعتراف لعدونا بكيان متميز متفوق علمياً واقتصادياً وعسكرياً وأن نحقق له دوراً إقليمياً يمثل فيه موضع الجسد في جسد امتنا العربية والاسلامية .

ثانياً : التنازل عن كامل فلسطين بما فيها القدس الشريف وعدم الاشارة اليها عند ترسيم الحدود حتى فيما يتعلق بحدود الضفة الغربية من جهتنا .

وتجاهلنا فتوى العلماء بحرمه التنازل عن شبر من ارض المسلمين وبخاصة الارض التي قدسها الله .

وأما الدفع بأن تخليتنا عنها الى سلطة الحكم الذاتي بموجب قرار مؤتمر قمة الرباط سنة ١٩٧٤ وما أعقبه من قرار فك الارتباط الاداري والقانوني سنة ١٩٨٨ فهذا منقوض من عدة وجوه .

أ- إن هذه السلطة لا تملك قراراً ولا سيادة .

ب- إن الوحدة قد تمت بموجب قرار السلطة التشريعية التي تمثلونها ، ولا يجوز نقض قرارها إلا من خلالها .

فنحن في المادة الاولى من الدستور ونعتز

دولة عربية مستقلة ذات سيادة .

ج- وما عدوه إنجازاً كبيراً بالنسبة لرعاية المقدسات فليس الامر كذلك وإنما هو بطريق المفهوم الذي هو من لوازم المنطوق بشكل السقف عندنا ، ولكنه عند عدونا بشكل تمهيداً وتخديراً .

ونحن ندرك جميعاً شعارهم الذي يتبادلونه منذ آلاف الاعوام (شلت يميني إن لم أطاك يا اورشليم) ، وما قاله (بن غوريون) (لا معنى لاسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل) ، وعلى هذا أجمعت قراراتهم السياسية والتشريعية والعسكرية والامنية والقضائية على أن القدس عاصمة اسرائيل الواحدة الموحدة الى الابد .

ثالثاً :- أننا تنازلنا عن أرض اردنية في الضفة الشرقية من خلال بدعة ما أنزل الله بها من سلطان تسمى بالتبديل تارة عند تعديل الحدود ، وتسمى بالاستيطان ، فقد نصت المعاهدة على إعطاء اليهود ثلاث مستوطنات يقيمون بها ومعهم شرطتهم وخدمهم ويطبق على المستخدمين قانونهم ويفعلون بها ما يشاؤون مدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد ، وهذا فيه خرق للدستور في المادة الاولى كما سبق بيانه .

ومعلوم أن أول اسلوب لتطبيق وعد بلفور على أرض الواقع في فلسطين هو إقامة المستوطنات الزراعية التي تسمى بالكيبوتسات .

(النقب) .

خامساً : من دعاوى الحكومة وهي تخوض معركة السلام تقول للشعب الأردني الرفاه الاقتصادي وشطب الديون وهذا وهم يشهد له الواقع في مصر فقد كانت مديونيتها مليارين والآن مديونيتها ثمانية وثلاثين ملياراً .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

إن في المعاهدة مواضيع أخرى خرجت فيها الحكومة على الدستور وعلى الثوابت الشرعية والوطنية والعربية والإسلامية ولم تحاول الحكومة تسويق هذه المواضيع كما سوتت غيرها ولعل ذلك لأنها أدركت أنها مطالب اسرائيلية محضة لم تطالب بها حكومتنا ، ولقد صيغت هذه المواضيع كما أراد اليهود بلغة صريحة واضحة محكمة محددة ووضع لها إما التطبيق الفوري قبل تبادل وثائق المعاهدة بعد تصديقها وإما سقف زمني في شهر او شهرين او ثلاثة .

ولا أريد ان أذكر فقط إلا التشريعات التي تخصصكم حددوا لها ثلاثة اشهر أن تضاع بنود المعاهدة بتشريعات قانونية وفي كل قانون رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

وأود أن اذكر على بعض النقاط التالية في هذه المواضيع مجمعة .

أولاً :- ضيق مفاهيمنا وبرامجنا

وهذا يجعل الاردن مهدداً من جديد بتطبيق الوعد عليه ثانية كما طبق على فلسطين ، وستمديد للمستوطنات ومستكون لها أمثلة وسيكون لهذه المستوطنات خطير ولهذا الخطير حذر حتى تمتد كما هو الحال مع الطرق التي منعوا إقامة دور ثاني لأن الطريق يمر به يهود .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور أرجو الإيجاز ، إذا سمحت أرجو الإيجاز ، تجاوزت كل سقف الوقت ، يا دكتور سأضطر لأيقاف الصوت عنك لذلك أرجو الإيجاز .

الدكتور احمد الكوفحي : يا معالي الرئيس فقط خمس دقائق ، هذه معاهدة .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور هذا ما انتظم به كل زملائك ولا اظنك تحب أن تخرج على ما قبله الزملاء . أرجوك الإيجاز .

الدكتور احمد الكوفحي : وأما المياه فهي كلها لنا والحق لا تبطله قوة مهما كان يوم يكون أهله مستعدين للتضحية في سبيله ، وأنا أقول إن الاردنيين مستعدون للتضحية في سبيل هذا الحق .

ولا أريد أن اقول ما قاله (روينشتاين) رئيس الوفد المفاوض من قبل اليهود (دعونا عن البحث في المياه والحدود ولنبدأ التطبيع ولنبحث في حل لمشكلة النقص في المياه عندنا قبل عندكم ، فلنذهب الى تركيا ولنشق قناة البحرين لنجلب مليون يهودي في صحراء

ومؤسساتنا العلمية والثقافية بالصيغة التلمودية فنحذف بهذا قرأتنا وأحاديث رسولنا وسيرة نبينا وتاريخنا كما حصل في مصر كامب ديفيد وكما حصل لدى السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا .

وإحتلال الانسان أكثر من إحتلال الاوطان لأن الحر يحرق يوماً ما وطنه ، ومن ليس حراً لا يستطيع ان يحرق وطنه .

ثانياً : التصدي للحركة الاسلامية وتشويه مواقفها ومحاولة عزلها عن كل موقع يعطيها إياه الشرع والقانون . ولهذا استشهاد منطقتنا لا قدر الله ، إن أريد لليهود أن يحققوا أطماعهم ما لا يرضاه إنسان فينا لا في الحكومة ولا في النواب لا في المؤيدين ولا في المعارضين .

ثالثاً : فك الارتباط مع كل العرب ومع كل المسلمين وإيجاد الدور الاقليمي لليهود في كل هذه المنطقة .

والنص في المعاهدة على إبراز الدور الاقليمي للطرفين هو من جهتنا فارغ من المضمون لأن الذي يملك مقومات هذا الدور هم اليهود ، وأتحدى أن يكون الامر غير ذلك والايام بيتنا .

ولللك لم يذكر العرب ولم يذكر المسلمين وإنما ذكرت تعبيرات يهود ، الشرق الاوسط ، والدور الاقليمي للدلالة على هذا المعنى .

رابعاً : خرق الوحدة الوطنية حيث يريد اليهود كما فعلوا في المنطقة المحتلة في فلسطين ، وكل فلسطين عندنا محتل ، حيث صنفوا الناس بين مؤيد ومعارض وإن كانت المهمة أن يحدثوا الضربة القاصمة للوحدة الوطنية ونحن نقول عن يهود بأنهم شركائنا وأحبائنا ، وأولياء نعمتنا ، ولهذا نسأل الله أن يعيدنا شرهم .

خامساً : ستزداد المشكلات وتنتشر في مجتمعاتنا أوباء الجاسوسية والايديز والخدرات وسلوا مصر عن ذلك .

وأخيراً معالي الرئيس - الزملاء الكرام وحين قدمت الحكومة مشروع المعاهدة بلا أسباب موجبة فأنما فعلت ذلك عن وعي وعن إدراك لأنها تدرك تماماً أن وضع الاسباب الموجبة المقبولة موضوعياً أمر مستحيل ، ويوم عادت ووضعت اسبابها لم تكن متناسبة مع المعلول ، ومعلوم لدى أهل العلم أن الحكم يكون مع علته وجوداً وعدمياً .

وعلى هذا فالمعاهدة مرفوضة حتى من خلال الاسباب الموجبة التي قدمتها الحكومة .

معالي الرئيس - زملائي الاكرام.

ولو جاحة كل الذي ذكرت أعلن رفضي لهذه المعاهدة وأهيب بأخواني أن يرفضوها ابداً للذمة وإتصافاً صادقاً لبلدنا وعروبتنا وإسلامنا وفلسطيننا وقديسنا ودفعاً للشر عن امتنا وعن

هكذا من الأشهر

كلنا من الشعب

إنسانيتنا (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (نستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله والله بصير بالعباد)

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل جمال الحريشا والذي يليه الزميل صالح شعواطة .

السيد جمال الحريشا :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

هذه الكلمة بأسم نواب كتلة الجبهة الوطنية الاردنية وبأسمي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

إن أهم وأعلى واجب من واجبات مجلس النواب ، أن يهتم بالشؤون الوطنية الاردنية ، قبل أي شؤون أخرى ، وفوق أي شؤون أخرى . فقد انتخبنا الشعب الاردني الطيب ، وكلفنا بهذه الامانة العظيمة .

ولعل من أهم شؤون الوطن في هذه المرحلة التاريخية ، هو معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في وادي عربة ، والتي تنتظر اليوم قبولها من قبل نواب الأمة .

اقول تنتظر قبولها ، لأنه لا يوجد بديل افضل منها يحقق للوطن ، أمنه وسلامه وفرص تقدمه وتنميته الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصاً بعد أن سبقتنا منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد اتفاقات متلاحقة مع اسرائيل ، أهمها ما اتفقت عليها معها في اوسلو وواشنطن دون علمنا ودون التنسيق معنا .

اقول تنتظر قبولها لأننا نرفض أن ننام على ضياع حقوقنا أو أن نكون هدفاً سهلاً للهادفين و أو أن نكون ارض فراغ للمخططين ، نحن يا معالي الرئيس نمارس سيادتنا وحريةنا متى نشاء وكيف نشاء ، لا نتبع احداً ، ولا يفرض احد علينا أي شأن مهما كان ، ونحن الذين نخطط لأنفسنا ولا نسمح لأحد أن يخطط لنا أو علينا .

معالي الرئيس

أرجو أن لا تعتقد أننا نتيهاها عندما نقول أننا حاربنا من أجل هذه السيادة ، وهذه الحرية و تماماً كما حاربنا من أجل فلسطين ، لقد عرفنا أوجاع الفقد والشهادة بانباء عمومتنا وابناء عشائرتنا وكل الاسر والعشائر الاردنية التي دفعت نشامها للشهادة في سبيل الله على ارض فلسطين .

عرفنا الحرب قبل أن نشاهد اسلحة الدمار الحديثة تقتك بالناس وحضارتهم في حرب الخليج ولا استطع ان ارى أي شرف أو

الاخوة النواب المحترمون

بداية لا بد من التذكير بالخلفية التي إنشقت منها المقدمات المنطقية لعملية التفاوض وعلى كافة المسارات وتوالي عقد اتفاقيات السلام .

إن أهم العوامل للظروف العربية المتهترئة وغياب التضامن وإنهزامه أدت لما جرى ويجري في حرب الخليج وإنهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الامم ضد العراق إن انهيار السوفيات جعل من امريكا سيدة العالم وزعامته وقمة هرمه ، وهذا يتطلب نظاماً دولياً جديداً وسياسة وأمريكية جديدة للحفاظ على انفراد امريكا بقيادة العالم .

أما حرب الخليج الثانية ، فتعني التأمين المطلق والشامل لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية الحيوية وهي البترول الذي هو عصب وروح الصناعة لكل دول العالم الصناعي .

ومن هنا كان بالضرورة لا بد أن تحطيم العراق الذي ضحى أمام جميع الدول العربية في كل حروبها ، حتى لو لم يحتل العراق الكويت كانت الضرورة تقتضي بتحطيم بناء التحتية وقوته العسكرية .

معالي الرئيس - الزملاء النواب

للمحافظة على قيادة الولايات المتحدة المنفردة للعالم وللحفاظ على مصالحها

مسؤولية في الدعوة للحرب قبل ان اتأكد من أن قواتنا المسلحة الاردنية لديها مثل تلك الاسلحة ولديها فرص الدفاع عن الوطن والشعب الاردني الذي اعطى احسن ما عنده من قدرات وامكانيات عبر سبعة واربعين عاماً في اربعة حروب خاضها ضد اسرائيل .

ولأننا نعتبر انفسنا جنوداً من جنود الحسين في الحرب ، دعينا وحاربنا عندما دعانا للجهاد في سبيل الله فإننا ايضاً ما زلنا جنوداً من جنوده في السلم .

لقد درست المعاهدة دراسة عميقة وبكل الدقة التي تقدر عليها كما استشرنا المختصين في مختلف المجالات التي تمت بها وقد وجدناها متوازنة ليس فيها ما يمنعنا من الموافقة عليها ، والتأييد المطلق عليها بإيماننا الكامل من رؤية الحسين الذي لا يعقل ان يكون من هو احرص منه على هذا الوطن الغالي على الجميع وفي الختام أسأل الله ان يحفظ الأردن بقيادة الحسين المفدى وولي عهده الامين الحسن بن طلال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل صالح شعواطة والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالله النصور .

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

هكذا من الأشمل

الاستراتيجية في نقط العرب كان بالضرورة يتطلب تهدة بؤر التوتر في منطقة الشرق الاوسط .

أقصد كان حتماً ان نفتح صمامات أمان للسخان الذي يغلي ويهدد بالانفجار ، أعني فتح صمامات الامان للتزاع العربي الاسرائيلي ، وانني ارى ان هذه الاتفاقية والمعاهدة ليست ككل المعاهدات التي تنتهي حالة الحرب وتضع المتحاربين على ابواب مرحلة جديدة .

أما من زاوية الوضع القومي فامة تنهار وتتقهقر الى شراذم وكيانات إقليمية لن تقوى لا اليوم ولا لعشرين سنة قادمة على التفكير فقط بوضع استراتيجية أمن قوي او غير ذلك .

فكيف حال الاقاليم القطرية العربية ، فكل فلسطين محتلة ، ونصف سكانها في المهاجر والمنافي .

وفي هذه الظروف الدولية والعربية والفلسطينية جاءت الحلول والمعاهدات .

وفي ظل هكذا وضع يفرض القوي المتفوق شروط انتصاره على مقابلة الضعيف .

اما بالنسبة للمعاهدة الاردنية فأنني اتطلع لأن تكون القيادة قد اخذت الابهاد الدينية والقومية العربية والوطنية الاردنية ، ووضع الشعب الفلسطيني المحتل والمستعبد عند صياغة بنود الاتفاقية ، ويسجل التاريخ الشمم العظيم

والاباء الخالد والتضحية التي لا يوجد لها بديل . اما بالنسبة لي فأنا في الزاوية النظرية لا أقبل الاعتراف باسرائيل باحتلالها لفلسطين ، وذلك لأنني لودني من اصل فلسطيني لاجيء وقرتي التي ولدت فيها ، وعاشت جموع الابهاء والاجداد في قرتي ، وهذا ينسحب على كافة المهجرين الفلسطينيين الذين يصارعون أقسى ظروف الحياة في كل المخيمات الفلسطينية ، سواء كانت تلك التي في اردننا أو في كل الاقطار العربية .

وأناشد صاحب الجلالة ان يساعد قدر استطاعته هذه الجموع التي ذكرت وخاصة أن الظروف التي يصارع الشعب الفلسطيني لم يواجهها ، ويذوق قساوتها ، اي شعب آخر في العالم على مر التاريخ البشري .

وأخيراً : اما في ضوء ما ذكرت فأنني أرى رغم بعض التفاصيل الايجابية التي ذكرت في الاتفاقية ، فأنها ستكون ملهاة يضيع معها الحس الوطني قبل القومي الاسلامي .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام بما أن الدكتور عبدالله النور غير متواجد فأني أعطي الدور للزميل ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات الاخوة النواب

أعرف انني لو أمضيت بقية عمري أناقش لما سمع مني ولا نقل عني إلا ان مع أو ضد هذه الاتفاقية .

وأعرف أنني لو سقت حجج الأرض بكاملها لأقول أنني مع المواقفين أكثر مما أنا مع المعارضين ، ومع المعارضين أكثر مما أنا مع المواقفين لما اقتنع مني أو صدقني أحد ، وموقف لم أعهد في حياتي أن أمارس عملية الاصطفاف بين الاخوة وبخصوص قضية ما زالت تبرز لدي فيها الاحساس بأن شيئاً يختلف عليه لا أساس له من الصحة على الاطلاق ، ولكن لأنها الامانة التي لابد من حملها والمسؤولية التي لا بد من الاضطلاع بها والتصويت اللعين هذا الذي لابد منه ، فأني أجدني مضطراً أن أشارك في كهذه المناقشة على مايعنيه ذلك لي من مرارة .

وبداية اقول ، انني لست مع وجوب عرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب لأن ذلك إن لم يكن تطبيقاً غير دقيق لأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الدستور في ضوء احكام الفصل الثاني منه ، فأن فيها تجاوزاً كبيراً لقوانين واحكام لابد من الوقوف عندها حتى يمكن البث في مبدأ عقد هذا الاتفاق أو في عقد هذه الاتفاقية من حيث المبدأ .

وفي هذا اذكر وأقول لاختواني أن الدولة كأحد شخوص الواقع والقانون لدولي العام وموقفها من الشرعية وأدواتها فيه لا يختلف

حالتها عن حال الفرد وموقفه من القانون الوطني الداخلي ولتكون الاهمية هنا ليست فقط لما يفهمه ويحملة من قناعات وطموحات وإنما لما تفهمه الشرعية وفي ضوء ما تملكه من إمكانيات لما يراه حقاً ولما يراه في ذهنه من تصورات .

ولو قدقنا سلوك الاردن من هذه الوجهة لوجدنا أن الاردن قد دخل الصراع منذ فجرة شعباً وجيشاً وحكومة بالحديد والنار ، وخاطب العالم والرأي العام العالمي بالحجة والحوار ، تدافع في المفاوضات كلها بجدارة وإقتدار وفي كل مرة كان من الشرعية الدولية القرار تلو القرار ، وكان منها في المرة هذه الاتفاقية القرار .

وليكون مهماً هنا أن نعود الى مبدأ عقدها وعقدها من حيث المبدأ ، وليكون البحث ليس في البديل الوطني الذي تدور حوله جميعاً والذي هو معروف وصريح وواضح ، وكان هو الاصل الذي اصبح ما يجري هذا له بديلاً ، وإنما التذكير هو في البديل العالمي الذي يمكن ان نجد انفسنا امامه تحقيقه لو كان لنا موقف من هذه الاتفاقية القرار .

ولا اظن بيننا أنه وجد او قد يوجد من يقبل لهذا الوطن وكل جزء من أجزاء الوطن الكبير أن ينتقل من ميدان الصراع والحرب والكفاح والنضال الى ميدان الاعتقال والاسر والحوار واتخاذ الاجراءات .

وحتى ان كان ذلك في معرض البحث عن العدة والاستعداد فإن اولى ضماناته الخروج من هذا المأزق وعد المشاركة ولو بالنسب في وضع نرفضه جميعاً .

وأما عن الاتفاقية أيها الاخوة ، وإذا كان لابد من القفز على هذه الحقيقة ومحاولة تحليلها أو التعرض لها خارج هذه الحدود ، فأنتي أقول أنه يقع متناقضاً أن نتخذ منها موقفاً بداية ونغوص فيه لتأكيد وتثبيت والدفاع عنه . فالاصل إما ان نقر بأن الاتفاقية من حيث المبدأ أسبابها وإما أن لا نخوض فيها على الاطلاق . لأن محاولة البحث فيها دفاعاً عن يرى أنه يقللها أمر متناقض مع الاصل لأن كل ما فيها يوجد افضل منه ، ولأن الاردن الذي كانفتح وناضل يقع إنكاراً لحقه ودوره أن يقال بأن هذا أقصى ما كان يتمناه إذا كان هذا ما استطاعه ويستطيع أن يحقق ما هو اكثر منه .

وإذا كان البحث فيها يفرض ابطالها وإقامة الدليل على عدم صحتها فليس اسهل من ذلك ولا ابسط ، لأنها ولو اشترط فيها على أن تسحب اسرائيل من كل فلسطين ، كل فلسطين في عشر سنين لكان يمكن القول بأن شيئاً خمساً عدد افضل ، وهذه حقيقة نعرفها جميعاً ، وأنا ادرك بأننا نؤمن بذلك جميعاً ونقره وادرك أننا لا نختلف عليه ، فإما عن سبب الاختلاف وفيه أبحث ، فلماذا يبدو هذا الذي يبدو من اختلاف والاصل فيه عدم التمييز بين الخطاب الرسمي والخطاب الجماهيري ،

فكل ما يتمناه الخطاب الجماهيري من الخطاب الرسمي أن يشتمل عليه يتناقض مع مبدأ طلبه أساساً والعكس ايضاً صحيح .

وإذا ما حاولت أنا أن أناقش الاتفاقية من وجهة نظر المعارض فأنتي اجد ان كل حجة اسوقها تؤكد لي ضرورة تقبل ما تقول به المعارضة وتأييده والحرص على تحقيقه ، ومن وجهة نظر المعارضة فأنتي احس ان كل ما يمكن ان اسوقه من حجة إنما يقع في قبول ما تقول به الموافقة .

فإذا كان صراعنا مع العدو صراع وجود فوجودنا هو الثابت وصراعنا سيستمر والمعادلة لا تبطل ذلك ولا توقفه ، وإذا كان صراعنا معهم صراع عقيدة ووجود فهما الثابتان واللذان عليهما يجب أن نحصر لأن الوجود هو شرط الاستمرار .

ولا أريد أن ازيد فأمثل ولأنني اؤمن بما طرحته بداية من أنه لا يوجد حقاً ما يختلف عليه .

ولإيماني في بلللك كله ، ولإيماني بأن الوطن لا يخفي وراء الأوراق وأن الوطن الحق لا يمكن ان يأتي عليه عجز او اخفاق ، ولإيماني في بأن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ليسوا حليماً مجففاً يمكن ان يلابوا في الامصار والأعراق ، ولأنني اؤمن بأن حل مشكلة اللاجئين الذي اؤمن به وآمل لا يأتي على موائد المفاوضات ولا يمكن ان يقدم هدية ممن صنعوا

المشكلة ومن اسرائيل باللات والذي يتناقض الحل معها وجوداً .

ولأنني اؤمن بأن التوطين وإعادة التوطين لا يمكن ان توطن الفلسطيني في غير فلسطين ، ولا يمكن ان توطن في نفس الاردني إلا الحرص على عودة فلسطين ، ولأنني اؤمن بأن هذه الامة باقية ماشاء الله وأن العزم متجدد بأذن الله ، ولأنني اؤمن بأنني مع الجميع حقاً فأنني أعلن موافتي عن ما توصلت اليه الحكومة .

ومن أجل تحقيق ما تصبو وتسعى اليه المعارضة ولذلك فأنتي مع جلالة الملك قائداً تقسم عليه ومحوراً نرتكز عليه وأولاً وآخرأ فأنتي مع الوطن عاش الوطن ، والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل بقي ثلاثة من المتحدثين الزميل علي الشطي ، والزميل عبد المجيد الاقطش ثم الزميل عبد المجيد العزام ، نقطة نظام الشيخ العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : معالي الرئيس . وللمرة الاخيرة وإلا سأضطر أن انسحب من المجلس إذا ظل سكوتك ما يجري في الشرفات .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد الرحيم ، انت تعلم ماذا اتخذت في سبيل هذا الموقف ، لكنك ان كنت تهددني بانسحابك فأرجو أن لا تلجأ الى ذلك مرة ثانية وشكراً ،

تفضل أخ علي .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وافضل الصلاة واتم التسليم على النبي العربي الهاشمي الامين (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) صدق الله العظيم .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام اولاً أرجو اعتبار ان ما ورد في كلمة الكتلة التي القاها نيابة عنها الزميل نادر ظهيرات هو معبر عن رأيي وموقفي من المناقشات الدائرة .

وأن كل ما اود ان اقله في هذه الكلمة هو فقط للتأكيد على ما قلّه الزميل الفاضل ، مع بعض الاضافات البسيطة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

ارجو ان اقتبس بعضاً من كلمتي التي القيتها تحت هذه القبة في جلسة مناقشة البيان الحكومي والتي كنت قد قلت فيها (بأننا نحن طلاب سلام ، والسلام اصل من اصول عقيدتنا السمحة ، وهو من اسماء الله الحسنى ، والسلام المنشود هو السلام الذي يزيل اسباب الصراع والحرب من جذورها وذلك يعني عودة واستعادة جميع الحقوق المعتصبة الى اصحابها الشرعيين .

كلنا من الشعب

ومن جهتنا نحن ومن جهة دولتنا الاردنية فان اي اتفاقية سلام يجب ان تعقب عودة تلك الحقوق الى اهلها ، او ان تتوازن معها ، هذا من جهة اخرى يجب أن لا يترتب علينا اية التزامات اقتصادية او مالية على شكل اتفاقات وملاحق ، لان مثل هذا السلام يعني تفرطاً في سيادتنا وسيادة الاجيال القادمة كما يعني هذا السلام انتقاصاً من حرية اختيارنا قيوداً على حركتنا المستقبلية في صيانة حياتنا وفقاً لارادتنا الحرة المستقلة ، ولما يتلائم مع ظروف ابناءنا ومصالحهم من بعدنا .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

بهذه الكلمات القصيرة كنا نعبّر دائماً عن موقفنا من مسيرة السلام ، فنحن لسنا ضد السلام ولكننا دوماً مع السلام العادل المشرف الذي يضمن استرداد حقوقنا المشروعة والثابتة في الارض والمياه والسيادة التامة عليها ، وتوفير الامن والطمأنينة لهذا الوطن ولابناؤه .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

أنه ومن قراءتنا لنصوص هذه المعاهدة والملاحق المرفقة بها وجدنا انها تحوي بعض هذه المعاني والثوابت التي سعينا ونسعى دوماً الى تحقيقها والتي من اجلها قدم هذا الوطن بقيادته الهاشمية الوفية المخلصه كواكب الشهداء الابرار الذين ضحوا بأنفسهم وازواحهم ورووا بدمائهم الزكية ثرى هذا الوطن كما رووا بها ثرى فلسطين وسوزيا

الحروب التي خاضتها الدول العربية دون أن يلتفتون لمن حولهم ، تاركين اخوة لم من خلفهم قابضين على الزند متمسكين بسلاحهم وإيمانهم ، منتظرين ساعة النداء لتلبية دعوة ربهم جل على (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً) .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

ان هذا الاردن الذي كان على الدوام وفياً لامتته في اوقات الحرب لابد وان يكون مخلصاً وفياً لها في اوقات السلم والرخاء ، وقد ظهر هذا الوفاء جلياً في دعوات الاردن المخلصه والمتكررة الى ابناء التضامن العربي وازالة الخلافات الى اجراء مصالحة عربية عربية الى التسامي فوق الجراح والنزاعات القطرية ، والارتقاء الى مستوى الاحداث والنظر بحجم الخطر المحدق بهذه الامة من محيطها الى خليجها والذي لن يستثني احداً منها .

وعندما انطلقت مسيرة السلام منذ مؤتمر مدريد وما سبق هذا المؤتمر من تحضيرات كان الاردن على رأس الداعين الى صنع موقف عربي تفاوضي موحد ، حتى يتم اكساب هذا الموقف قوة وقدرة اكبر على التفاوض وحتى لا يستطيع الطرف الاسرائيلي الاستفراد بالاطراف العربية طرفاً طرفاً حتى يسهل عليه اختراق الحاجز والذي لو استمر وصمد لكان حاجزاً جليلاً منيعاً ولكن شامت الظروف ومع كل

الاسف ان تبدأ الاطراف العربية بالتسابق نحو الحلول الجزئية المنفردة بما فيها الطرق الفلسطينية المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني صاحب القضية المركزية في المشكلة ، وعندما سارع الاخوة الفلسطينيون وانفردوا بالحلول الجزئية ورضوا بها رضينا لهم ما يرضونه لأنفسهم .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين

ان نظرة مخلصه الى حل الظروف التي احاطت بمسيرة السلام العربية الاسرائيلية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ان الموقف الاردني كان دائماً يبدأ التنسيق الكامل مع الوفود العربية المفاوضة الاخرى ، مبدأ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي كل الموضوعات المطروحة للتفاوض ، كما أن السياسة الاردنية التفاوضية قد تمسكت بمبدأي التنسيق والشمولية .

لهذا كله فانه لا يجوز لنا ان نطالب هذا البلد وحده بان يبقى في حالة انتظار وترقب لما تسفر عنه نتائج المفاوضات الاسرائيلية مع الاطراف العربية الاخرى معرضين مصالحه الوطنية الاساسية للتهديد ، ومضيعين عليه فرصة استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه المسلوبة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

بعد قراءتي لنصوص المعاهدة ، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس فإني

اتوجه الى هذه اللجنة ممثلة برئيسها ومقررها بجميع اعضاءها بالشكر والتقدير على الجهد الكبير الذي بذلوه في دراسة وتنقيح بنودها والاجابة على العديد من الاسئلة والاستفسارات التي كانت تدور في اذهانها ، فلهم منا ولكل الاخوة اعضاء الوفود الاردنية المشاركة في المباحثات على التقدير والاحترام .

وبناء عليه فإني لن ادخل في تفاصيل المعاهدة التي استرعتها اللجنة جيداً واثار الاخوة المتحدثين الى العديد منها ولكنني فقط ان اكد على كل هذه النقاط والقضايا والثوابت التي اشارت اليها وأكدت عليها اللجنة مشكورة ولا داعي هنا لاعادتها ، لكنني اتقن على الحكومة ان تضع هذه النقاط كوثابت اساسية جنباً الى جنب مع نصوص المعاهدة للالتزام بتطبيقها .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

بقي علينا ان ننساء كيف يمكن لنا في معطيات الحاضر والمستقبل ان نتعامل مع السلام المطروح ونواجه استحقاقات المستقبل .

وللاجابة المختصرة على هذا السؤال فانه :-

١- لابد من الاء وحدتنا الوطنية كل الاهمية واعتبارها احد الثوابت الرئيسية لهذا الوطن وعدم السماح لاحد كان من العيث بها او الاساءة اليها في ظل حرية الرأي والتعبير .

كلنا من الأشعل

٢- كما انه لابد من اعادة تنظيم مؤسسات الدولة هيكلية وتنظيمياً وتشريعياً حتى تستطيع ان تتلائم مع الظروف المستجدة .

٣- تحرير الانسان الاردني من الحروف ومشاعر الاحباط التي سيطرت عليه الى فترات بعيدة من الزمان .

٤- مساعدة المواطنين على التخلص من امراض الفقر والجوع والبطالة التي استفحلت بين العديد من المواطنين وخاصة فئة الشباب منهم .

٥- صون الحريات العامة للمواطنين والسماح لكل ابناء الوطن بالتعبير عن اراءهم وافكارهم بالطرق الديمقراطية والقواعد الدستورية والشرعية .

٦- تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع افراد المجتمع وتوزيع مكاسب السلام عند وصولها على الجميع دونما استثناء .

٧- وحتى ان يشعر المواطن بجدوى واهمية السلام في هذه المنطقة ، فانه لابد لهذا المواطن ان يشعر ويلبس ثمار هذا السلام على ارض الواقع حتى تتميز لديه القناعة الاكيدة بايجابيات السلام والتي توفر له الامن والرخاء والرفاه .

حفظ الله الاردن وطناً ومليكاً وشعباً وادام عليه نعمة أمنه واستقراره في ظل قيادته الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور عبد المجيد الاقطش ثم آخر المتحدثين الدكتور عبد المجيد الاقطش ، تفضل دكتور .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : السلام عليكم ورحمة الله

معالي الرئيس الاخوة النواب

ابا هابل ولا تعجل علينا

وأملنا نخبرك اليقيناً

بانا نورد الاراء صدقاً

ونخر جهل بيضا ساليماً

ونعلم اننا قلنا صحيحاً

نؤكد مطلباً للشعب فينا

ونعزف عن كثير من امور

نقدر وقتنا خلقتاً وديناً

ويعلم قومنا انا التقيناً

نصرح بالحقيقة ما حيننا

فمن هذه الحشود ومن دعاها

هم النواب فأكرم ما دعينا

معالي رئيس المجلس : جزاك الله خيراً يا

شيخ .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام

باديء ذي بدء اثني على الكلمة التي ألقاها بالأمس سعادة النائب محمد الحنيطي بأسم الكتلة البرلمانية المستقلة .

وفي بداية حديثي اليكم وأنا أقدر الوقت يا معالي الرئيس .

اقول من التعريفات المعاصرة التي وضعت للسياسة والاقتصاد هي مجموعة الاصول العامة المأخوذة من الكتاب والسنة والبناء الاقتصادي والسياسي الذي نقيسه عليها حسب كل بيئة وعصر .

وهنا ينقسم التصريف الى قسمين ثابت ومتغير ، اما الثابت فهو ما جاء في نص القرآن الكريم والحديث الشريف كما جاء في قوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم) اثبت مبدأ حق ولي الامر في إعادة توزيع الثروة وعلى ذلك تبنى الامور السياسية والاقتصادية .

وأما المتغير فهو ما ينتج عن الاجتهادات التي تطرأ على المجتمعات في كل عصر بما يتناسب مع هذه المتغيرات ومن أمثال ذلك ما يتعلق بموارد الدولة وبنفقاتها وبمفهوم حد الكفاية من حد الكفاف وبيان العلاقات الدولية والسياسات الشرعية في حالي السلم والحرب .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء

إنني أقدر للمتخوفين ذلك التخوف وأقدر لهم تلك المشاعر الحساسة ومواقف الغضب التي تجمعت في صدورهم بل

وتحجرت في صدورهم عبر التاريخ نتيجة الاحداث التي مرت بها الامة ، فليس من السهل إذاً بينها بين عشية وضحاها لأن ذلك من الفطرة ونحن نعلم معنى ذلك جيداً .

معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام

ليس عيباً أن ننحني قليلاً ريثما تمر العاصفة ، ولكننا نخشى أن نتجاهل صفارات الانذار التي كانت تصدر من المراسد الجوية في العالم المحلية والعربية والاجنبية ولا نصغي اليها جيداً فنعد ذلك تقطع من جذورنا ونعص اصابع الندم على ما فرطنا ولات حين مندم لا قدر الله .

معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام

إن الكياسة في السياسة تقتضي منا ان ننظر الى الامور بواقعية ، لا أن ننظر اليها بخيال وعاطفية . أن ننظر اليها بالواقع المحسوس - والملموس لا أن نعالجها من منطلق العاطفة والاثارة واحداثا متكىء على اريكته محتسباً لقهوته يعيش في ابراجه العاجية ويظن أن العالم ملك يديه متجاهلاً للتغيرات العالمية التي ابتدأت باسقاط الاتحاد السوفيتي ثاني دولة في العالم مروراً بالبوسنة والهرسك وإنهاءً بأحداث العالم في قارات العالم الخمسة .

ولهذا فأثني اقول إن النظرة الواقعية للاحداث على أرضنا وما يدور من حولنا يتطلب منا أن نفكر جيداً في معنى ما نطق

به ، ونحن نتفق بأن صناعة الكراهية بين الشعوب ليس على المرء من صناعة المحبة .

ونحن نتفق أن صناعة الدم والهجاء ليس على المرء من صناعة المدح ، ونتفق أن صناعة الحرب ليس على الشعوب من صناعة السلام ،

معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام

دعوني اقول لكم بأن هذه النظرة التشاؤمية وهذا اليأس المحيط بصورتنا باللقمة السائقة في تناول يد الآخرين ، فتمثلت أماننا قبة وإذا هي قد صنعت من حبة وأقول لا إفراط ولا تفريط في قضية السلام وكذلك لا تهويل ولا تهوين منها وخير الأمور الوسط .

وبناء على قناعتي إنطلاقاً من ثوابتنا القرآنية فأنتي أرى بأن ما وعدنا به قد اقترب وساعة اللقاء قد حانت ، وبأن الحق أبلج والباطل جليح ولا طيرة ولا سفر وبمعجبي الفأل - قالوا وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الطيبة .

وكيف لي أن أعيش في وضع وأنا أقرأ في ثوابتنا ما جاء في قوله تعالى (فإذا جاء وعد الآخرة ليسوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبرأوا ما علوا تبيراً عسى ربكم أن يرحمكم وإن عذبتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً) .

كأنني بالأمس القريب قبل ما يقرب من

عام حينما وقفت فوق هذا المنبر وتحدثت اليكم عن مضمون الآية الكريمة ما كنت لأجد نفسي أتحدث عن تفصيلاتها بعد أقل من عام في اتفاقية توقيع السلام .

معالي الرئيس - الاخوة النواب الكرام

ألترم بما بدأت به بأنني أقدر الوقت ، ولويمين متتاليين من سماع الحديث فقد وصلنا الى حد الأشباع فالمعرة ولكنني أقول في نهاية الامر ليس من السهل أن أصدر حكماً قطعياً على فئة مؤيدة للسلام ، وليس أيضاً من السهل أن أصدر حكماً قطعياً على الفئة الأخرى المعارضة للسلام ، وليس من حقي أن أقتصر وراء رأي معين بحجج معينة وبأدلة معينة .

ولو كان يسمح لي الوقت لأحضرت معي عشرات المراجع وجمعت العشرات من الآيات والأحاديث التي تتحدث عن السياسة الشرعية وعن العلاقات الدولية المتغيرة بتغير الزمن والمكان كما قلت في بداية حديثي الثوابت والمتغيرات وما ينبي عليهما في كل وقت وحين .

وختاماً لا يسعني هنا إلا أن أتوجه بالشكر الى الحكومة الكريمة وأعضاء الوفد المفاوض وإلى الاخوة الزملاء النواب وإلى معالي الرئيس وإلى جميع الاخوة الحضور ، وأعلن هنا من هذا المنطلق وأنا أتوجه الى الله سبحانه وتعالى أن يجعل تجميعنا هذا تجميعاً مرحوماً ، وأن يجعل تفرقنا من بعده تفرقاً

معصوماً ، وأنتي أؤيد هذه الخطوات بالنسبة لعملية السلام داعياً الله أن يحفظ بلدنا هذا ملكاً وحكومة وشعباً . . . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، أرجو أن ألقت نظر الاخوة النظارة في الشرفة بالتزام الهدوء وبدون أي تعليقات على المتحدثين . المتحدث الأخير الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الزملاء الافاضل

سوف لا أنطرق في كلمتي هذه لمناقشة نصوص الاتفاقية كوني عضو في لجنة الشؤون الخارجية وساهمت في نقاشات مطولة لها اثناء جلسات لجنة الشؤون الخارجية في الاسبوع الماضي واتفق تماماً مع قرار اللجنة ، ولكن أود أن أنطرق الى بعض من خطابات الزملاء في المجلس والتي سمعتها يوم امس واليوم ، وبمجموعها تصنف في خطون ، الاول معارضاً والآخر مؤيداً وكم كان يودي ان يقدم أعضاء المعارضة وجهة نظرهم بكلمة واحدة يتفق عليها الجميع حيث ان خطابات الزملاء في المعارضة تدور حول نفس الموضوع . يتفق عليها الجميع حيث ان خطابات الزملاء في المعارضة تدور حول نفس الموضوع . وكذلك الفئة المؤيدة . وهنا اتساءل أليس من ابسط قواعد الوحدة والعمل الجماعي العربي أن نبدأ

كأفراد بالاتفاق داخل الوحدات الصغيرة من أجل ان نحقق الوصول الى وحدة وانسجام في اطار ضخم وكبير وهو الوحدة العربية ؟

ألم يحن الوقت للعمل بالسياسة الواقعية بعيداً عن التنظير والتمني والعمل بالمواقف ؟

ألم تكن السبعون سنة الماضية كفيلة بتعليمنا درس الحكمة والموعظة والعمل بما يمكن والبعد عن التمنيات ، فالسياسة الواقعية أيها الاخوة الافاضل هي انت تفرق بين ما يمكن ان نعمله ونحققه وبين ما نتمنى أن يكون هذا أولاً ، وثانياً أود ان أنطرق الى ما ذكره بعض الاخوة الزملاء بخصوص تعارض المعاهدة مع المادة الاولى من الدستور الذي وضع بعد وحدة الاشقاء الفلسطينيين مع الاردنين في عام ١٩٥٠ ، وتنص المادة على ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، والشعب الاردني جزء من الامة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي ورأسي .

فالجزء الاول من هذا النص يؤكد بان الاردن دولة عربية كباقي الدويل العربية الأخرى كمصر وسوريا ولبنان وغيرها ، والاردن لم يتخلى عن هويته العربية الشقيقة بالتنسيق والوحدة وحتى الاندماج .

وحقيقة الامر ان الاردن لم يعلم الا بموجب الاستقلال والسيادة التي منحه اياها الدستور ، فنحن دولة مستقلة ذات سيادة

كباقي الدول العربية الشقيقة لرسم سياستها بما يتلائم مع مصالحنا الوطنية والعربية كما نراها نحن لا كما يراها الآخرون .

كما ان المادة ٢/٣٣ من الدستور تنص بصراحة على حق الهيئة التنفيذية بمقدد الاتفاقيات وابرار المعاهدات بما فيها تلك التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين العامة والخاصة ولا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة . والحكومة تقدمت بالتفاقيه حسب قنوتها الدستورية الى مجلس الامة ، المجلس المنتخب والمعب عن ارادة الشعب ، وبهذا لا يوجد أية مخالفة دستورية ضمن حق مجلس الامة ان يرفض المعاهدة ان لم يقتنع بها .

اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من المادة ذاتها فأرد ان اذكر الزملاء بأن الدولة لم تتنازل بموجب الاتفاقية عن ملكها أو عن اجزاء منه وذلك لان إجماع الدول العربية في مؤتمر الرباط لعام ١٩٧٤ أرغم الاردن على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وباركت الدولة الاسلامية ذلك القرار ، مع ان الاردن حاول ان يبين مخاطر ذلك القرار على مصير الصراع العربي الاسرائيلي اذ انه أي القرار اخرج القضية الفلسطينية من اطار الصراع العربي الاسرائيلي الى اطار الصراع الفلسطيني وبالرغم من ذلك اصرت منظمة التحرير الفلسطينية والدول

العربية على ذلك القرار .

وانا اتسأل أين كانت الاصوات المطالبة بالوحدة والعمل الجماعي العربي آنذاك ، أين كان طلاب الوحدة العربية والاسلامية ؟ ألم يكن موقفهم مؤيداً للانفصال ونقل مسؤولين التمثيل من الاردن الى المثل الشرعي والوحيد ؟ وأين كان طلاب الوحدة والصف العربي عندما اتخذ الاردن مكرهاً قرار فك الارتباط نتيجة ضغوطات الدول العربية والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ؟ ألم يكن طلاب الوحدة والصف العربي هم الذين صنفوا لابرار الهدية الفلسطينية التي نحترمها كواقع من خلال تلك القرارات العربية ومن اجل تحقيق الكيان الفلسطيني للاشقاء الفلسطينيين ؟

وبالرغم من تلك القرارات استمر الاردن بدعمه للاشقاء الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل تحقيق حقوقهم ومصالحهم . ورفض الاردن ضغوطات امريكية في عهد الرئيس السابق بوش لعقد اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل واصبر الاردن على مشاركة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام . وقد دفع الاردن ثمناً باهظاً لآراء رفضه واصبراره لآراء رفضه واصبراره .

ألم ينفرد الاشقاء الفلسطينيون في سلطة الحكم الذاتي بقراراتهم دون التنسيق مع الاردن

وذلك في لقاء "أوسلو" وما بعده وبعد أن وفر الاردن مظلة للمفاوضات .

ألم يقف الاردن صامداً ضد التدخل الغربي في الشؤون العربية إبان حرب الخليج ودفع ثمناً باهظاً مع ان بعض الدول العروبية والعربية الشقيقة ساهمت في تقتيل اشقاتهم العرب ؟

ألم يطلب الاردن من الاشقاء العرب الفلسطينيين في الحكم الذاتي التنسيق المستمر وهو الذي ادراوا ظهورهم للاردن ؟

أليس من الظلم ان ننكر للاردن مواقفه العربية البطولية على مر السنين الطوال الماضية ؟ ألم يئن الاوان لتتوقف عن توجيه الاتهامات الباطلة ضد الاردن ؟

أليس من حق الاردن كباقي الدول العربية الشقيقة ان ينظر الى مصالحه ومصالح شعبه بعد ان سكرها لفترة طويلة لحساب القضايا العربية والاسلامية ، وللأسف لم يتأت منها سوى الاتهامات وتكرار الجميل والاعباء التي لم يكن بمقدور الاردن تحملها بمفرده ؟

وبالرغم مما تقدم فاني احترم وجهة نظر الاخوة المعارضين واتفق معهم بان الاردن أرض الحشد والرباط واتفق معهم بالمطالبة بالوحدة والتنسيق العربي ، ولكن هل بمقدور الاردن وحدة ووفق المعطيات السياسية الواقعية ان

يتحمل اعباء هذه المطالب ؟ وهل الاردن هو العائق في سبيل الوحدة والتنسيق ، وماذا يقول الاخوان الزملاء لعشرات الآلاف من اخوانهم المواطنين العاطلين عن العمل ولأسرهم الفقيرة التي قطعت أعناقهم من قبل أشقاتهم العرب بقطع لقمة عيشهم وطردهم من عملهم .

ماذا يقول الاخوة لرفض الدول العربية الشقيقة المساهمة في بناء سدّ الوحدة ؟ ماذا يقول الاخوة لاغلاق حدود الدول العربية الشقيقة امام منتجات المزارع والصانع الاردني ؟ اليس من الظلم أن يحلل لبعض الدول العربية والاشقاء النظر في مصالحهم والقيام عليها ويحرم ذلك على الاردن ؟

واذا ما كان في جمعية المعارضة الاردنية الكريمة بدليل اخر وآلية عملية تعمل على تحقيق مكاسب للاردن ومعالجة الفقر وحالة الاحارب واللاسلم وعدم الامن والاستقرار فكلنا معها ، اما ان تلقي بانفسنا الى التهلكة فهذا لا يقبله الشرع ولا يستسيغه العقل والمنطق .

ان دخول الاردن في معاهدة سلمية مع اسرائيل لا يعني إطلاقاً بأنه سيدبر ظهره للامة العربية والاسلامية بل على العكس تماماً فهو ما زال وسيبقى ملتزماً بوحدة الصف العربي ودعم القضايا العربية ولكن حسب طاقاته وامكانياته وسيبقى الاردن دوماً في طليعة أي عمل عربي وحدوي ينبثق من العقلانية والموضوعية والحسابات الدقيقة واخيراً فاني باسمي

كلنا من الشعب

وباسم قواعدي الشعبية التي منحتني شرف تمثيلها اقول بأننا لا نقبل ابداً ان يستخدم الاردن ودستوره رداء يرتدي ويخلع عند الحاجة ، كما نجد عهدنا للاردن ونقسم له بالانتماء والتضحية بكل ما نملك من أجل ان يبقى كريماً عزيزاً رافع الهامة باذن الله .

اما للحسين الذي أفنى زهرة شبابه من اجل الامة وقضاياها فنقول :- فإن أقل ما تقدمه له هو تجديد العهد بالولاء والانتماء من حوله ودعم مسيرته وكان الله في عون الاردن لحمل الاعياء الجسام التي هو اهل حملها في ظل القيادة الهاشمية . كما واقدم شكري لرئيس واعضاء الوفود الاردنية المفاوضة الذين اقدموا على حمل مسؤولياتهم الوطنية بكل جرأة وشجاعة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، بهذا تنتهي من النقاش حول مشروع قانون المعاهدة وكان الدكتور عبد الحميد العزام اخر المتحدثين . دولة رئيس الوزراء تفضل

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي معالي الرئيس

سأدتي حضرات السادة نواب الامة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اود ان اشكركم شكراً جزيلاً باسم الحكومة على كل ما في في مناقشة معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل .

ولقد استمعت الحكومة بأذان صاغية ، وقلوب مفتوحة ممتة لمن اتفق معها ، وحامدة لمن خافها الرأي ، ومقدرة لحجم المسؤولية الكبيرة التي تترتب على هذا القانون . واود ان اتقدم بالشكر والتقدير ، لمعالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومقررها واعضاؤها ، على ما بذلوه من جهد صادق ، وعطاء متصل ، وفكر نير ، في مداولاتهم ، وما قدموه من تقرير شامل جدير بأن يكون وثيقة تاريخية ، صادقة وامينة ، مع نفسها ومع بلدها وامتها . لقد قاموا بحمل المسؤولية بامانة واقتدار ، ولهم منا الشكر العميق .

معالي رئيس المجلس ،

السادة اعضاء المجلس ،

حمداً لله على انه من على بلدنا بالحسين ، اطال الله عمره ورعاه . رجل الشدايد حين يمز الرجال . ورجل الموقف حين النخوة والهمة ، ورجل العقل والحيرة حين تتعقد الامور وتشابك ، ورجل الايمان الراسخ حين يضطرب الامر وتتكرر الايام ، لقد حباه الله من فضله بعد الرؤية ، وصفاء العقل ونزاهة القلب ، وعمق الايمان . وقد خبرناه في الصعب والسهل ، والخلو والمز . فوجدناه نعم السند والجير ، ونعم القائد المستدير . لقد واكب

الحسين بخبرته ونبله وأصالته جميع خطوات التفاوض . وقد منح المفاوضين الشجاعة واليقين والدليل الهادي فهبوا لمهمتهم رجالاً كما يكون الرجال ، وراعوا حقوق بلدهم بإخلاص وولاء ، فنعم المرسل ، ونعم المؤمن ، وكان سمو الامير الحسن الناصح الامين والذكي الفطن . فقد أعطى من جهده وعقله الكثير ، ولم يخجل بوقته ورأيه ، فكان دائماً النصير في نشاطه واتصالاته ودراساته . فله منا الشكر والاعتنان ، امد الله في عمره وعمر جلاله الملك المعظم ، وابقاهم ذخراً وسنداً .

ولقد كان الهدف من التفاوض واضحاً . كنا نبحث عن سلام مشرف تعود فيه الحقوق الوطنية ، ونحفظ لبلدنا كرامته حتى تتميز سيادته على أرضه ومياهه وموارده ، ونسكننا بشمولية الحل ، وناضلنا لنحفظ الصف العربي ، وادركنا ان السلام المنشود يحقق الفائدة لجميع الاطراف ، وقد كان ، ونحن لم نقرر انفسنا بأننا مسؤولون عن جميع الحقوق العربية ، ولم ندهن الحق بالهروب الى الخيال ، فالفلسطيني صمم على ان يسترد حقوقه بنفسه ، وأي تدخل منا كان غير مقبول ، والسوري تصدى لمسؤوليته استعادة الجولان المحتل ، واللبناني توكل بمهمة استرجاع الجندب المحتل . اننا متمسكون باستعادة ارضنا ومياهنا ، وقد صابرنا على تأجيل نيل هذه الحقوق ، ليكون للآخرين فرصة الوصول الى هدفهم . واتمم عملون بالذي

ان قرار صنع السلام ليس أمراً هيناً ، فهو يمثل تحولاً كبيراً ، والناس لا بد ان يحتاجوا الى بعض الوقت ليستوعبوا ما جرى ، ويتكيفوا مع مجريات الامور وتطوراتها ، ولكننا قوم نؤمن بأن التغيير من سنن الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، وقد مر هذا البلد بكثير من التجارب جعلته على حدائه ، وعاء نادراً للخبرة ، خبرة الكيان الصغير بين قوى اكبر عدداً واكثر عدة ، واستطاع الحفاظ على وجوده وحضوره في مختلف المراحل والمتغيرات ، خرج على اثرها اصلب عوداً وا قوى ارادة وعزماً ، لا يفشل الماضي حركته ، ولا يمين الخوف من المستقبل تقدمه ، واشهد ان السنوات الخمس الاخيرة قد

جرى ، ولا جربة للاردن في ذلك كله . واي عاقل في الدنيا كان سيرفض ان يحصل على حقوقه ؟ واي ضمير ذلك الذي كنا سنواجه لو رفضنا حلاً دخلنا التفاوض اساساً للحصول عليه ؟

لقد شكك العديدون في امكانية قبول اسرائيل بحصولنا على حقوقنا ، وأن سعي المفاوض الاردني ليس الا هباء منثوراً ، وأن جهده ليس الا وقتاً مهدوراً . اننا نذكر صفاء نية المتقين والمتشككين في عملية السلام حين ابتدأت . ولكننا لا نستطيع فهم الاستمرار في الموقف نفسه بعد ان حصلنا على حقوقنا فهل من المعقول ان يبقى منطق الامور جامداً على حاله كما كانت قبل ثلاث سنوات وكان شيئاً لم يحصل .

الشؤون الخارجية قد أجاب على جميع الاسئلة التي اثيرت ، والحكومة تقبل بما جاء فيه ، الا انني اجد نفسي مضطراً للإجابة على بعض النقاط الاساسية التي اثيرت خلال النقاش من بعض السادة اعضاء المجلس .

استمعنا الى من يتهم الاردن بأنه اغفل الجانب السياسي لموضوع اللاجئين والنازحين واكتفى بالحقوق المباشرة لهم . وقال البعض ايضاً بأن الاردن كان قد اورد بنداً واضحاً في جدول الاعمال المشترك حول النازحين واللاجئين ولكنه تنازل عن هذا البند في نصوص المعاهدة لاحظت ان البعض يخلط بين موضوعي اللاجئين والنازحين ، اذ ان اللجنة الرابعة الوارد ذكرها في اعلان المباديء الفلسطينية - الاسرائيلي لن تبحث في مبدأ عودة النازحين ، وانما بالوسائل والطرق التي سيتم الاتفاق بشأنها لتنظيم امر عودتهم .

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب - ثم أكمل دولة رئيس الوزراء لقائه كلمته -

اما موضوع اللاجئين فسوف يبحث بجميع جوانبه وبجميع مرجعياته على مستوى ثنائي بين الاردن واسرائيل وعلى مستوى ثلاثي بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل في المرحلة النهائية . وكذلك فإن هذا الموضوع سيبقى على جدول اعمال اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف . وقد

تجمعت فيها زلازل كثيرة ، فاحتواها الاردن بإرادة الله ومشيبته ، فقد حوصرنا فصحنا ، وقوطعنا ولا تزال وثيقة قطيعتنا من حولنا ، ولكننا مع الحسين الهام وشعبه الفتى المخلص خرجنا منها .

ولما اتخذ الحسين ، ملك الهمة والبصيرة ، قراره بصنع السلام ، وقفنا معه ، لأنه علمنا القول السديد ، وعودتنا بصدق الطوية وشجافية الرؤية . لقد علمنا ان يقف معنا في الشدة والكرب ، فهل كنا سنقول له اذهب وحذك ، ام كنا سنلحق به ، مستخيرين بالله ، كما يليق بالاخير العلاء . وهذا اليوم الذي نقاش فيه معاهدة السلام يوم مسؤول . فنحكم فيه عقولنا ، ولنحكم فيه الى ضمائرنا ، وبعد ذلك يقرر الجميع قرارهم . فلنتذكر أن الديمقراطية التي تنفياً ظلالتها تحت هذه القبة تلمي على الأقلية ان تقبل بقرار الاكثرية . فلا يخرج كل منا ليتشيع لموقفه ، فتفرق بنا السبل وتحدث الفتنة ، وتضيع علينا الفرص . ان وحدتنا الوطنية الثمن من ان تهدر ، وأعلى من ان تعرض لأي خلل او تصدع . ونحن الآن أحوج ما نكون الي بناء الصف ورصه ، والسير في اتجاه واحد نحو المستقبل الواحد يا ذن الله .

معالي الرئيس ،
حضرات السادة النواب ،
لقد استمعت الى كل ما قيل من آراء ، ورغم قناعتي أن التقرير المفصل للجنة

المعاهدة ، يعني اننا قد تنازلنا عن حقوق اللاجئين وقبلنا ببداً توطينهم في الاردن ، ثم طوروا هذا الموقف ليقولوا بأن هذا هو الوطن البديل . ان هذا المنطق يذكرني بمن يحاول ان يبني هرماً على رأس مقلوب ، فكلمة توطين كما سبق وشرح ممثلوا الحكومة في مناقشات لجنة الشؤون قد اختبرت بدقة وعناية ، لأن العبارة التي كان يجب ان نخشاها هي "اعادة التوطين" . فالتوطين في مفهومنا ، واقول هنا رسمياً ، يعني بالنسبة لنا الحفاظ على حق العودة للوطن الاصلي .

ان الذي يخيفني في هذا الاطار هو ان يفسر البعض كلمة توطين بنفس التعريف الذي تشتهيه اسرائيل ، وهذا ما لم تستطيع ان تحصل عليه من المفاوضات الاردني . ومن المؤسف ان كثيراً من التفسيرات لبعض الالفاظ القانونية في المعاهدة ، قد تم الوصل اليها من بعض السادة المعارضين ، ليؤكدوا مواقفهم من رفض المعاهدة ، مما جعلهم يتبنون الموقف الاسرائيلي من رفض المعاهدة ، مما جعلهم يتبنون الموقف الاسرائيلي من غير قصد . لذلك فإنني اريد ان اكرر ، واعلن هنا رسمياً ، بأن اي تعريف او تفسير لأي اصطلاح او مفهوم ورد في تقرير لجنة الشؤون الخارجية مرفوض من هذه الحكومة ، وذلك لأنني لا اريد اي مسؤول اسرائيلي يوماً ما ليقول بأن تفسير هذه الاصطلاحات يتطابق مع مواقف بعض النواب الاردنيين في مجلس الامم ، وبطالنا

اكذبت الحكومة اكثر من مرة ، وما تزال تؤكد ، بأنها ترى في موضوع اللاجئين مفصلاً رئيسياً في عملية النزاع العربي - الاسرائيلي . ولكن الاردن لا يستطيع ان يتحمل وحده مسؤولية الوصول الى حل مع اسرائيل حول هذا الموضوع الخطير ، الا باتفاق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أولاً . وقد كانت الحكومة تعتقد بان مجلس النواب الموقر سيقدر هذا الموقف ، خاصة وان الاربعة ملايين لاجيء فلسطيني لا يعيش الا ربعمهم في الاردن ، والباقيون متواجدون في سورية ولبنان ومصر وقطاع غزة والضفة الغربية المحتلة وفي دول اخرى في العالم .

نحن لم نهجر الموضوع ، ونعمل في الاردن اهميته ، واذكركم بما قاله جلالة الملك الحسين عقب اعلان واشنطن رداً على سؤال صحفي حين تساءل "بالله عليكم ، كيف يمكن لنا ان نفرق بين لاجيء وغير لاجيء في شوارع عمان" ؟ . وكيف يمكن للحكومة ان تخاطب مشكلتي البطالة والفقر في الاردن بناءً على ذلك التمييز . اننا هنا شعب واحد متلاحم ، لتقاسم لقمة العيش حلوها ومرها ، وعندما نركز على الجانب الانساني ، فإننا نقصد من وراء ذلك حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الكريمة انما كان ، وبدون اي تمييز .

اما ما يراه البعض من ان استخدام كلمة توطين في الفقرة ٢-ج من المادة الثامنة في

هكذا من المأخوذ

بالترامات بناءً على ذلك التفسير ، ولهذا فإنني أؤكد رفضي لهذه التعريفات التي تنهاها البعض لتأكيد حججهم ، وهم لا يدرون بأن في هذه إضراراً بالمصلحة الأردنية ، وأنني لا أتهم أحداً ، ولكن ضرورات الواجب والأمانة تقتضي مني أن أعلن هذا على الملأ وعلى الإشهاد .

لقد تعرض أخوة من النواب الكرام لمفهوم الأمن في المعاهدة ، فقرأوا في فقرات مادة الأمن ما يوحي بأن الأردن قد قبل بالإنسلاخ عن أمته ، وأنه قبل أيضاً بنقض كل الاتفاقات والمعاهدات العربية العسكرية والأمنية منها ، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . بالطبع ، أنني لا أنكر أن بعض الساسة في إسرائيل يودون لو أن الأردن يفصل عن أمته ، ولكن نصوص المعاهدة في هذا الموضوع لا تعطي هذه الدلالات على الإطلاق . أن الأمر الوحيد الذي تحول نصوص المعاهدة دونه هي تلك التحالفات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن ترقى إلى حالة إعلان الحرب أو التهديد بها ، ولكنها لا تحول على الإطلاق ضد حق الأردن في حالة الدفاع المشروع عن النفس ، وهذا ما يؤكد نص المادة ٢٥ في المعاهدة ، والمستند إلى ميثاق الأمم المتحدة .

لماذا يظن البعض أن السلام العادل والمنصف سيذهب قوتنا ويعطر قدرتنا . وأنا سنصبح مراحاً تهيمن عليه إسرائيل . كأننا غير

موجودين ، وكان لا وزن لنا ولا حيلة . أن السلام يعطينا فرصة أفضل بعد تجارب نصف قرن من الحروب لكي نجمع قوتنا ونطور مجتمعاتنا ونبني نظمنا ، ونستعيد الاستعداد المناسب لمواجهة التحديات المستقبلية في بناء الإنسان وتعزيز المنعة وتأكيد الهوية . إن خلفنا أيها السادة تاريخ طويل ذقنا فيه حلاوة النصر ومرارة الهزيمة ، وحققنا فتوحاً وشاهدنا فترات الانحسار والتردي ، وخاضت الأمة المارك ووقت المعاهدات . أن ثقتي واعتزازي ببلدي وأمتي أكبر بكثير مما يتصور البعض .

أن أماننا أيها السادة تحديات ومشاكل اجتماعية واقتصادية وإنسانية وثقافية لا يمكن أن نحلها بالانكفاء أو بالعزلة ، وحولنا في منطقتنا دول مثلنا تواجه مشاكل البطالة والفقر والمديونية وغير ذلك الكثير يقتضي حلها تناغماً ونظام تبادل يقوم على الكفاءة والعدالة والتبادل المشترك على أسس متساوية ولكن أقليمنا أيضاً لا يستطيع أن يكون في منأى عن العالم والتعامل مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية التي بدأت تبرز فيه بشكل جلي وواضح .

ونحن نعتقد أن الأردن مؤهل في ظل السلام بأن يلعب ذلك الدور المتقدم في المنطقة وفي العالم ، والذي يتناسب مع إمكاناته وطاقاته البشرية والعلمية وقدرة قيادته الحكيمة على اكتشاف الآفاق الجديدة .

هذا هو منظورنا للمستقبل في ضوء

السلام ، وهو ليس منظوراً متواضعاً ولا مهزوماً وعلينا أن نجد لكي نحقق ذلك الحلم عن طريق الانفتاح وتأكيد المؤسسة وترسيخ الديمقراطية وتأهيل الكوادر البشرية وتبني القوانين والانظمة المناسبة ، هذا هو منظورنا للسلام العادل والشامل والدائم ، وهو ليس سلاماً يتنازل عن حقوق امتنا في القدس أو في حقوق اللاجئين أو في حق أي دولة عربية مهما صغر ، انه سلام الكرامة وبعد الرؤيا وليس سلاماً من منظور ضيق .

لقد اعتدنا في الأردن أن يغمط البعض حقنا في مراقبتنا الوطنية ، وغالباً ما يفيتون إلى موقفنا ولكن بعد حين ، واعتدنا أن نسكت على التجني والظلم إيماناً منا بأن الحق سيعلو دائماً ، ولكننا لن نسكت على الشتمة كأننا ما كان مصدرها :

"فمن يك ذا فم مر مريض

يجد مرا به الماء الزلالا .

وسنصون أمن الأردن واستقراره بحبات العيون حتى يبقى على الدوام وطن الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان نموذجاً يحتذى مهما أوجف المرجفون .

لقد حققنا سلاماً مشرفاً وعادلاً ونحن نقف وراء ما نقول ونقف خلف قيادتنا الهاشمية ونتمسك بتمسك الحسين بها والذي عندما تشرفنا بلباقته للرد على خطاب العرش

السامي قال جلالة عن المعاهدة : وذلك ما أنقل " أنا شخصياً ملتزم بكل حرف فيها وبكل جملة فيها وبكل ما جاء فيها" هذا بعد قول جلالة "وقد تبعتها قصة صياغتها لحظة بلحظة وحرف بحرف وكلمة بكلمة وجملة بجملة . هي متوازنة وهي مفاجئة للكثير من المشككين لأي احتمال بوصولنا إلى أقل من هذا بكثير" .

وكفانا الله جميعاً بشهادة الحسين دليلاً .

شاكرًا لكم حسن إصغائكم والله يهدينا ويهديكم سواء السبيل . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية . عفواً هل تروا رفع الجلسة للصلاة ثم نعود للتصويت ؟ . حسناً نرفع الجلسة عشرة دقائق للصلاة ثم نعود .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نماود استئناف الجلسة ، معالي السيد مقرر لجنة الشؤون الخارجية .

هكذا من أهل

السيد جمال الصرايرة مقرر لجنة الشؤون الخارجية :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

معالي رئيس المجلس : المادة الاولى مطروحة لرأي المجلس ، موافقة ؟ أرجو رفع الايدي . موافقة . المادة الثانية

السيد المقرر :

المادة ٢- تعتبر معاهدة السلام الملحق بهذا القانون والمعقدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة ونالدة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

معالي رئيس المجلس : المادة معروضة لرأي المجلس ، الدكتور بسام العموش نقطة نظام .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس . الحقيقة هناك فضلاء يجلسون معنا من

الاخوة الاعيان وغيرهم ، ولهذا يمكن الأرقام التي تخرج نتيجة التصويت قد لا تكون دقيقة .

أنا أقترح أن يتم التصويت على الا بعد أو أن يكون هناك طريقة معينة إذا ما رأيت هذا حتى تتم العملية بالضبط ، اما رفع الايدي فالحقيقة تضيق الاصوات فيما بيننا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور شكراً على الملاحظة لكن الامانة العامة تعرف جميع الزملاء النواب باشخاصهم وليس فقط برفع الايدي ، والسادة الاعيان هم فقط ضيوف علينا في هذا المجلس . لكن اقترحك سيكون عند التصويت على القانون بمجمله . المادة الثانية مطروحة لرأي المجلس ، الرجاء رفع الايدي . موافقة . المادة الثالثة .

السيد المقرر : المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة للمجلس ، موافقة . الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

أثناء إلقاء الكلمات كان هنالك إقتراحات برد المعاهدة بكامليها وإقتراحات بتأييدها بكامليها ، لذلك الإقتراح الا بعد هو الإقتراح بالرد ، هذا أولاً .

وثانياً أنا أقترح أن يتم التصويت بالمناداة والمادة ٤٧/ب" تسمح بذلك إذا رأى المجلس

ذلك .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ، بداية أود أن أجييك على الشق الثاني ، الإقتراح بالمناداة منصوب عليه في المادة لغايات وهي تعديل الدستور والثقة بالحكومة وما هو مطروح بين يدينا ليس من أي من الموضوعين . معالي رئيس اللجنة .

السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس لجنة الشؤون الخارجية : شكراً معالي الرئيس .

أقترح التصويت وقوفاً وذلك لتسهيل مهمة المعارضين ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الكريم الدغمي نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

أنا اريد تطبيق النظام ، دائماً أحيد تطبيق النظام حتى ولو كان على كائنات من كان وأبدأ بنفسي . النظام الداخلي يقول عندما يصوت على مشروع القانون ، وقد تم ، يصوت على القانون بمجمله ولا يجوز التصويت على إقتراح برده . التصويت على الإقتراح برده عندما يقرأ في المجلس علناً وقد قرأ في جلسة سابقة وصوت على إقتراح رده ولكنه قبل من حيث المبدأ . النظام الداخلي واضح يصوت على القانون الان ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

دكتور محمد الحاج نقطة نظام وأرجو أن تنتهي من نقاط النظام .

الدكتور محمد الحاج : أقترح التصويت على المخالفة ، هذا فقط ما أريد ان أقوله .

معالي رئيس المجلس : إذن المشروع ككل مطروح للرأي في المجلس ، من مع المشروع ككل ؟ تمد الاصوات . أرجو الاستمرار في رفع الايدي إلى أن تنتهي عملية العد .

السيد الامين العام : "٥٥" من "٧٩"

معالي رئيس المجلس : حصل مشروع القانون على "٥٥" صوتاً من مجموع الحضور "٧٩" صوتاً . وهذا يكون مجلس النواب قد أقر قانون المعاهدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء الأفاضل . بداية ونهاية

الحمد لله ثم الحمد لله

الحمد لله مرة أخرى الذي وفق واعان وجعل من هذا اليوم يوماً مشهوداً للديمقراطية الأردنية في يوم البرلمان الأردني / استجاب فيه الجميع مؤيدين ومعارضين لنداء الواجب والوطن لترسيخ الديمقراطية كما قلنا وأردنا ممارسة يومية نسمع الرأي والرأي الآخر / وناخذ برأي الاغلبية . انه نصر للشورى والديمقراطية . نهديه لحادي الركب وصانع امجاد الأمة جلالة الملك

هكذا من الأشغال

التحديات وازدافة لبنات البناء والنماء في صرح الوطن الاردني الهاشمي وعلى بركة الله نرفع الجلسة وشكراً لكم .	الحسين المعظم ولأبناء هذا البلد الخير ، وأشكر كل زميل منكم على مشاركته الموضوعية ، أو مطالعة المبدئية لتكون معاً على طريق مجابهة
--	--

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة

حكم خير

هكذا من الأشهر